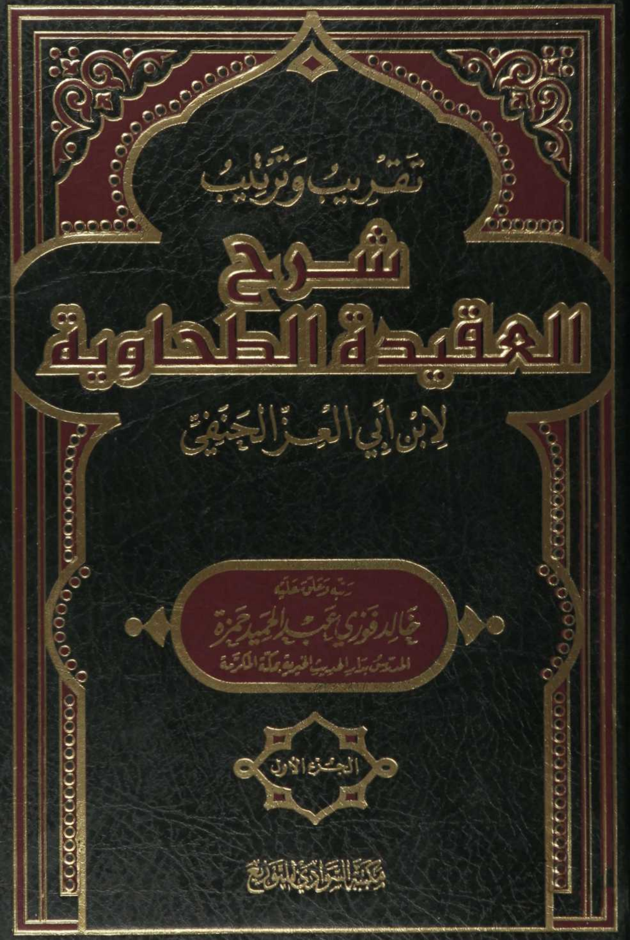


تقريب وترتيب
شرح
العقيدة الطحاوية
لابن أبي العز الحنفي
رتبه وعلق عليه
خالد فوزي عبد الحميد حمزة
المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة
الجزء الأول
مكتبة السوادي للتوزيع



تقريب وترتيب

شرح العقيدة الطحاوية

لابن أبي العز الحنفي

رتبه وعلق عليه

د. خالد فوزي عبد الحميد حمزة

المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة

الجزء الأول

مكتبة السوادي للتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



ص.ب - ٤٨٩٨ جدة ٢١٤١٢ - ت: ٦٨٨٤٣١٢

فاكس ٦٨٧٨٦٦٤

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد..

فهذه (الطبعة الثالثة) لكتاب تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية أقدمها للقراء الأعزاء بعدما نفدت الطبعة الثانية من الأسواق ودعت الحاجة إلى إعادة الطبع، وقد استدركت في هذه الطبعة بعض الأخطاء المطبعية التي ظهرت بالطبعة السابقة، كما تميزت هذه الطبعة بزيادة أسئلة (١٢) اختباراً من اختبارات التوحيد التي أجريت لطلاب القسم العالي بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة للسنوات السابقة وحتى الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ ولم أضف لها الإجابات على غير ما سبق في الطبعة الثانية، حتى يتدرب الطالب على محاولة الإجابة بنفسه، فيكون لديه بعض الأسئلة ذات الإجابة النموذجية وبعض الأسئلة بغير إجابات يبحث بنفسه في ثنايا المنهج عن إجاباتها، ولا سيما وعدد من الأسئلة

(أسئلة التقويم) تقوم على إبراز بعض الشبه من كتب المخالفين، والمطالبة بالرد من خلال المنهج مما يعطي سعة أفق للطالب لفهم المادة والتطبيق العملي لها.

وأشكر في هذا المقام كل من أرشدني إلى شيء رأى فيه خللاً أو خطأ في الطبعات السابقة، سواء كان ذلك واقعاً أو منازَعاً فيه؛ لأن حق النصح أمر ثابت مقرر شرعاً، ومشكور عرفاً، فلله در من نبهني أو أوقفني على ما يحتاج إلى إصلاح أو ضبط أو إيضاح.

ولا يفوتني أن أشكر القائم على طباعة ونشر هذا الكتاب على حرصه الدائم في نشر الكتب العلمية النافعة والانتقاء فيما ينشر ويطبع فجزاه الله خيراً.

وأسأل الله تعالى أن يهدينا إلى الحق والهدى والرشاد، ويجنبنا الزيغ والزلل، في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مكة المكرمة في انسلاخ ذي القعدة الحرام ١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي
تقريب وترتيب

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧١ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد , , ,

فهذه (الطبعة الثانية) لكتابي «تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية» أضعها بين يدي القارىء بعد ما نفذت الطبعة الأولى وكثر الطلب على الكتاب، فاحتاج الأمر إلى إعادة طبعة مرة ثانية، وتمتاز هذه الطبعة بعدة مميزات، منها أنني حاولت قدر الإمكان استدراك بعض الأخطاء المطبعية

التي كانت بالطبعة الأولى، كما قمت بتنقيح بعض التحقيقات في الكتاب، ومنها أنني رأيت أن أحذف الملحق التعليمي، اكتفاء بنشره في الطبعة الأولى، ولأمور تتعلق بالنشر.

لكني في الوقت نفسه رأيت أن أضيف نماذج من أسئلة اختبارات الأعوام السابقة لدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة مع وضع أسس الأجوبة النموذجية عليها تدريباً للطلاب على كيفية الإجابة على الأسئلة مع شيء من البيان والتوضيح مما يتعلق بالإجابة الصحيحة أو الأصح.

ومما تتميز به هذه الطبعة وجود فهرس لمتن العقيدة الطحاوية في هذا الكتاب، والدافع له أن كثيراً من القراء لهذا الكتاب كان يعز عليهم استخراج المعلومة من (كتاب التقريب والترتيب) مقارنة بأصله، فوضعت هذا الفهرس مرتباً على أصل المتن ومشيراً للصفحة التي يوجد فيها الشرح والتعليق، وهو بهذا يكون مكملاً للترتيب الذي وضعته للمتن على وفق ترتيب (التقريب والترتيب)، وبهذا يمكن لكل دارس أن يدرك المكان الذي يجد فيه المتن وشرحه، كما يمكن أن يدرك أقوال الطحاوي رحمه الله في كل مبحث من المباحث مجتمعة ليسهل الرجوع إليها ودراستها.

وقد استفدت من كثير من ملحوظات الإخوة الذين أرسلوا إليَّ بملحوظاتهم فأضفت جملاً للكتاب لتوضيح العبارات، أو لزيادة بيان وغير ذلك، وأشكر كل من راسلني في هذا الأمر ناصحاً أو مشيراً فجزاهم الله خيراً، ولا زالت أطالب كل من رأى شيئاً أن يقوم بواجب النصح والموعظة، وأسأل الله تعالى أن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

كما أحب أن ألفت النظر أن كل ما كان من مسائل الاجتهاد ولا سيما

فيما يتعلق بالفروع وتحقيق المناط، فالأمر فيه أوسع، فلا يجدن أحد في نفسه شيئاً أن أكون قد ملت إلى قول دون قول، ويكون قد رأى خلاف ما أراه، فالأمر فيه سعة كما أسلفت ولا يزال السلف يختلفون في بعض ذلك ولم يشهد أحدهم على الآخر بتكفير أو تضليل كما في اختلافهم في مسائل رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج وغير ذلك من مسائل الاجتهاد، وإحسان الظن وحمل الكلام على أحسن معانيه هي طريقة سلفية ممدوحة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يزدنا علماً وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

مكة المكرمة في غرة شعبان ١٤٢٢هـ

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،،

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ـ ٧١].

أما بعد،،،

فإن شرح العقيدة الطحاوية للإمام ابن أبي العز الحنفي من الشروحات المباركة التي كتب الله تعالى لها القبول بين الناس، وتبنى هذا الكتاب عدةُ معاهد علمية وجامعات ينهل الطلاب فيها من هذا المعين الصافي ما يُعرّفهم على معتقد أهل السنة، ويبين لهم قواعد وضوابط السلف الصالح في تلقي الاعتقاد، ويضع أيديهم على أصول الفرق الضالة وموقف السلف منهم، وكيفية الرد عليهم إجمالاً وتفصيلاً.

وقد شرفني الله تعالىٰ بتدريس هذا الكتاب في مؤسسة تعليمية تعدُّ من أعرق المؤسسات التعليمية السلفية في العصر الحاضر، ألا وهي دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة التي توالى على التدريس فيها ثلة من العلماء والمتخصصين طيلة ستين سنة من الزمان بل يزيد، ولايزال

الطلاب يتخرجون منها ينشرون العلم الشرعي في شتى ربوع العالم.

وقد وفق الله القائمين على هذه الدار فوضعوا كتاب شرح العقيدة الطحاوية في المنهج المدرس بهذه الدار، فاستفاد الطلاب منه، وقد وُكِّل إليَّ تدريس هذا الكتاب المبارك ـ وإن كنت أقل من أن اضطلع بهذه المهمة العظيمة، والله المستعان ـ فقمت بتدريسه طيلة سبع سنوات في الدار المباركة، وقد لمست من خلال تدريسي للطلاب بالمرحلة العالية (وهي ما يوازي كلية الحديث في غيرها من الجامعات)، عدةَ نقاط في الكتاب استغلق فهمها على قطاع عريض من الطلاب، وقد تبين لي أن هذا يمكن أن يرد إلى عدة عوامل منها:

أولاً: صعوبة بعض المادة ويمكن أن يُمثَّل لذلك بمسائل: حوادث لا أول لها، وحلول الحوادث، وبعض مسائل القدر.

ثانياً: الاختصار الشديد في بعض المسائل مما يحتاج إلى نوع من البسط حتى يكون فهمها أسهل وأسرع ويمكن أن يمثل لذلك بـ: أدلة الفطرة العقلية، والرد على بعض قواعد الجهمية في الصفات.

ثالثاً: التشويش الحاصل بسبب تفرق المباحث في ثنايا الكتاب مما يعز فهمه على الطالب المبتديء ويمكن أن يمثل لذلك بـ: مباحث الإيمان، ومباحث القدر، بل وأكثر مباحث الكتاب في الجملة، ولقد كنت أجتهد في تقريب الحلول المناسبة لهذه المشكلات مما تمخض عنه فكرة هذا الكتاب وهو:

(تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز)

منهجي في الكتاب:

يمكن أن ألخص منهجي في الكتاب فيما يلي:

أولاً: لم أحذف شيئاً من أصل الكتاب[1]، وهذا مما يميز هذا الكتاب فإنه قد صدرت محاولات جادة في تهذيب الكتاب وترتيبه إلا أنها حذفت الكثير من المباحث التي رأى أصحابها أنها مباحث معقدة، أو لا يُحتاج إليها، وهذه المحاولات وإن كانت في الجملة محاولات رائدة إلا أنها محاولة لتبسيط الكتاب لا غير، وبهذا الاختصار فقد الكتاب الكثير من المباحث القوية والتأصيلات العقدية التي تميز أهل السنة عن غيرهم.

ثانياً: ترتيب الكتاب على حديث جبريل في الإيمان:

وهذا الترتيب هو الذي ارتضاه الشارح في ترتيب الكتب التي تبحث في الاعتقاد كما بيّنه أثناء شرحه، ودرج على هذا البيان كل من كتب مختصراً ومهذباً لهذا الكتاب، وسأفرد لهذه الجزئية مزيد بيان إن شاء الله تعالىٰ.

ثالثاً: عزو مسائل الكتاب لمظانها في كتب السلف:

فإن الشارح رحمه الله ظهرت براعته في انتقاء المسائل والمباحث من كتب السلف ولاسيما كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقد لايقنع الطالب بهذا المختصر، ويحتاج إلى مزيد بحث في جزئية أو أكثر من جزئيات المادة فيسهل عليه الرجوع إلى مظانها من الإحالات التي وضعتها في الهامش.

ولقد كنت ألحظ أن أكثر عبارات الشارح هي عبارات شيخ الإسلام ابن تيمية أو العلامة ابن القيم، فكنت أكتب في الإحالة (بلفظه) أو (بحروفه) ثم لما كثر ذلك جداً في أغلب الكتاب رأيت ترك ذلك مع التنبيه عليه

---

(١) حتى إحالات الشارح (سيأتي - سبق) وأشير في الهامش إلى موضع ذلك من هذا الترتيب، وقد كنت عزمت أولاً على حذفه، ثم رأيت أن إبقاءه مع الإحالة أفضل حتى أفي بشرطي وهو عدم الحذف والله أعلم بالصواب.

هنا[1].

رابعاً: شرح الغامض أو الدقيق من عبارة الشارح:

وهذا الشرح هو محاولة لتبسيط بعض المسائل التي يصعب فهمها على الطالب المبتديء وذلك بربطها بأصولها التي بُنيت عليها، وتوضيح مشكلها وغوامضها مما يسهل على الطالب فهمها إن شاء الله تعالىٰ، كما قمت كذلك بعمل ملاحق لبعض الفصول مما وجدت الحاجة ماسَّة إليه تكميلاً للمبحث وإتماماً للفائدة.

خامساً: تصحيح المتن:

لقد كان في المتن المطبوع (طبعة المكتب الإسلامي) الكثير من الأخطاء والتي تنبهت إليها أثناء تدريس الكتاب، ولقد قمت جاهداً بتصحيح المتن بمراجعة أصول الكتاب من مصادره التي استقى الشارح مادته منها، ولقد ظهرت طبعة التركي والأرناؤوط خالية من كثير من الأخطاء وأكثر ضبطاً، وقد اعتمدتُ طبعة المكتب الإسلامي (الطبعة السابعة) في هذا التقريب لأنها التي كنت أُدرِّس منها وحشّيتُها (أي وضعت حاشية عليها) وضبطتها، وإن كنت لم أغفل في الجملة ما جاء في طبعات د. عميرة، ود. التركي.

سادساً: ترقيم الآيات وتخريج الأحاديث:

وقد جاءت هذه الطبعة محلاة بوضع الآيات بخط المصحف من الحاسب الآلي فاستفدنا بذلك تجنب أخطاء الطباعة في الآيات.

ولقد جعلت منهج تخريج الأحاديث وسطاً، وكان اعتمادي في ذلك

---

(١) ولقد أحلت أكثر من مائتي موضع على أماكنها مما أخذ بلفظه أو قريباً منه وأما سائر الإحالات فهي تربو على الألف والحمد لله.

على كتب السنة، واستفدت من التخريجات الواردة في الطبعات السابقة، مع مايفتح الله به علي ـ على ندرته ـ.

سابعاً: دراسة موجزة للكتاب:

وقد جعلت في هذه الدراسة؛ عرضاً للقواعد العلمية التي اعتمدها الشارح في كتابه على سبيل الاختصار مع الاستدلال لذلك بالكتاب أو بالكتاب والسنة وبينت بذلك اعتقاد أهل السنة في مسائل الاعتقاد المختلفة بأدلته بعيداً عن مناقشات المتكلمين.

كما ذيلت ذلك بمتن الطحاوية حسب ترتيب هذا الكتاب.

ثامناً: التعريف بالكتاب وصاحب المتن والشارح.

وقد وضعت ترجمة مختصرة لذلك استفدت غالبها مما في الطبعات السابقة ولم أشأ التوسع في ذلك لأن ذلك ليس من غرض الكتاب.

تاسعاً: قمت بعمل ملحق تعليمي في بيان كيفية تدريس المادة وإعداد المدرس ووضع اختبارات ومقاييس التحصيل فيها وذيلتها بنماذج من ذلك مما تم اختبار الطلاب فيه في دار الحديث الخيرية وألحقت ذلك بالمجلد الأخير من الكتاب(١).

عاشراً: وضع الفهارس العلمية المتنوعةالتي تعين على الاستفادة من الكتاب وضمنت هذه الفهارس فهارس متميزة في المسائل التي رد فيها الشارح على صاحب المتن وفي المسائل التي أشار إليها ولم يتوسع فيها التي أجملت بعض القول فيها في الهامش ونحو ذلك.

---

(١) وقد طبع هذا الملحق في الطبعة الأولى، ورأيت بعد ذلك حذفه في الطبعة الثانية لأمور تتعلق بالنشر، وأضفت للكتاب نماذج من أسئلة اختبارات دار الحديث الخيرية وأجوبتها النموذجية.

منهجي في الترتيب:

سبق أن أشرت أنني اعتمدت المنهج الذي ارتضاه الشارح في الترتيب وهو ترتيب الكتاب على حديث جبريل في الإيمان، وهذا المنهج العام للكتاب إلا أن هذا المنهج سمح ببعض الاجتهادات في طريقة الترتيب والتبويب ولاسيما في بعض المباحث التي تتعلق بأكثر من موضوع وعلى سبيل المثال (مبحث الرؤية)، فقد كنت ترددت في وضعه في مباحث [الإيمان بالله] أو في مباحث [الإيمان باليوم الآخر] فإن له تعلقاً بكل منهما، وبيانه أن المخالف لأهل السنة في ذلك يزعم أن الله تعالىٰ تمتنع رؤيته عقلاً وشرعاً ولذا فإن إثبات رؤيته سبحانه في الآخرة مما يتعلق بمبحث الأسماء والصفات فهو سبحانه تجوز رؤيته عقلاً وجاء الشرع بذلك، ودرج على ذلك جامع فتاوى شيخ الإسلام فقد أدخل مباحث الرؤية في ضمن الكلام على الصفات.

وأما العلامة ابن القيم فقد جعل مبحث الرؤية مع مبحث الإيمان باليوم الآخر فقد ذكره في آخر نونيته عند الكلام على الجنة ونعيمها وأعلاه رؤية الرب سبحانه وكذا ذكره في كتابه حادي الأرواح.

ولما كان الشارح قد توسع في الرد على المتكلمين في مسألة الرؤية مما له تعلق مباشر بإثبات الصفات لله تعالىٰ لذا رأيت وضعه في مبحث الإيمان بالله في آخر مبحث الصفات.

ومثال آخر وهو ما ذكره الشارح من كلام على الصحابة وعلماء السلف فقد ذكر الطحاوي رحمه الله أن حب الصحابة دين وإيمان، ولذا رأيت باديء الأمر أن ألحقه بالفصل الأول الذي وضعته في مباحث الإيمان، ثم رأيت أن أنقله إلى مباحث النبوات، وذلك لأنني بعد مباحث النبوات ألحقت بها مبحث الاتباع وموقف المسلم من النصوص الواردة عن النبي ﷺ،

وما يتعلق بذلك، فصار هذا المبحث أشبه بالنظرية، فناسب أن أتبعه بمبحث الصحابة وعلماء السلف كالتطبيق، فإن الاتباع الثمرة العظمى للإيمان وهي إنما ظهرت في هذا الرعيل الأول ومن تبعهم من علماء الإسلام وأئمة الهدىٰ.

فصار هذا الترتيب متناسباً متناسقاً والحمد لله.

كما فتح الله تعالىٰ عليَّ في ترتيب مباحث القدر بترتيب لطيف المأخذ فقد رتبت مباحث القدر على مراتبه الأربعة وهي:

(الإيمان بعلم الله تعالىٰ، والإيمان باللوح والقلم وهي مرتبة الكتابة، والإيمان بعموم مشيئته سبحانه، ثم الإيمان بعموم قدرته تعالىٰ).

وقد انتظم في هذا الترتيب كل المباحث التي تتعلق بذلك من أفعال العباد والاستطاعة وتكليف ما لا يطاق وما إلى ذلك..

وقد أعملت فكري كثيراً في هذا الفصل حتى خرج بهذا الترتيب الذي يتناسب ومستويات الطلاب المختلفة، وكنت قد اطلعت في هذا الباب على كثير ممن ألف ورتب مباحث القدر، سواء كان في تهذيب شرح الطحاوية أو غير ذلك فلم أجد ترتيباً أميل إليه، ولم أزل كذلك حتى فتح الله عليَّ بالترتيب السابق الذي يضم مباحث القدر ويؤلف بينها على أتم نسق، فلله الحمد والمنة.

وأعرض فيما يلي بياناً موجزاً بمباحث هذا الكتاب:

- مقدمة الشارح.
- منهج الشارح في شرحه.
- موقف الشارح مما يسمى بـ (علم الكلام).

** **الباب الأول: الإيمان.**

* **الفصل الأول**: حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان.

- إيمان الفلاسفة بالأركان الخمسة.

- أصول المعتزلة.
- أصول الرافضة.

* **الفصل الثاني**: حد الإيمان وحقيقته.

المبحث الأول: اختلاف الناس في حد الإيمان.

المبحث الثاني: الاختلاف بين أهل السنة في حد الإيمان.

- تحرير محل النزاع وبيان أن الخلاف لفظي.
- أدلة عامة أهل السنة وأدلة الحنفية في حد الإيمان ومناقشتها.

* **الفصل الثالث**: ثمرات الخلاف بين سائر أهل السنة والحنفية ومن وافقهم في مسمى الإيمان.

المبحث الأول: الإيمان يزيد وينقص (ثمرة معنوية).

المبحث الثاني: الاستثناء في الإيمان (ثمرة معنوية).

المبحث الثالث: ولاية الله تعالىٰ (ثمرة لفظية).

المبحث الرابع: أعمال الكفر (ثمرة لفظية).

* **الفصل الرابع**: التكفير.

* مدخل

المبحث الأول: الذنوب والكفر العملي.

المبحث الثاني: تكفير أهل العقائد الفاسدة (الكفر الاعتقادي)، وتكفير المعين.

* **الفصل الخامس**: حقوق الأئمة.

المبحث الأول: الحكم بغير ماأنزل الله وقضية تكفير الحاكم.

المبحث الثاني: الخروج على الحكام.

** **الباب الثاني**: **الإيمان بالله**.

* **الفصل الأول**: توحيد الربوبية.

- الجوهر الفرد.
- مسألة الصفة والموصوف.
- مسألة الاسم والمسمى.

ثانياً: شبهة التشبيه.

- ثبوت الاشتراك في الاسم والمعنى العام الكلي.
- خطأ المشبهة والمعطلة.
- منشأ الخطأ عند من قال بالاشتراك اللفظي.
- التعليم السمعي ووسيلة إدراك المعاني الكلية وتفهمها.
- كيف يمكن للمتكلم البيان عن المعاني.
- بيان النبي ﷺ الأمور الغيبية لنا.
- توقف فهم الأمور الغائبة على المعنى المشترك.

ثالثاً: شبهة التأويل.

- التفسير وبيان المعنى.
- الحروف المقطعة ليست من الآيات المتشابهة.
- هل الظاهر مراد.
- المحذور في التأويل.
- شغب المتكلمين على ثبوت الظاهر.
- التردد.
- اليد والوجه.
- السلف لم يتأولوا.
- أن تقول نفس ياحسرتى على مافرطت في جنب الله.
- الحجر الأسود يمين الله في الأرض.
- القلب بين أصبعين من أصابع الرحمن.

- إني لأجد نفس الرحمن قِبَل اليمن.
- وجاء ربك.
- عبدي جعت فلم تطعمني... أما علمت أن عبدي فلاناً جاع.
- إن أتاني يمشي أتيته هرولة.
- النور.
- إن الله لا يمل حتى تملوا.
- سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله.
- العزة إزاري والكبرياء ردائي.
- فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا.
- وسكت عن أشياء رحمة لكم.
- وكلمته ألقاها إلى مريم.
- ءأمنتم من في السماء.
- فإن الله قِبَل وجهه.
- وهو معكم أينما كنتم.
- ينزل ولا يخلو منه العرش.
- هل يوصف الله بالحركة والانتقال.

رابعاً: شبهة امتناع قيام الحوادث (صفات الأفعال) بذات الرب.

- رضا الله وغضبه.

خامساً: شبهة امتناع حوادث لا أول لها.

- دوام فاعلية الرب تعالىٰ.
- قول أهل السنة في التسلسل.
- أصل شبهة المانعين.

- القياس على ثبوت التسلسل في الزمن المستقبل.
- الدليل الإلزامي على ثبوت التسلسل في الزمن الماضي.
- دوام فاعلية الرب كمال لا محذور فيه.

شبهات وردها:

- **الشبهة العقلية.**
- **الشبهة بالاستدلال غير الصحيح من النقل.**

١ـ حديث خلق القلم.

٢ـ حديث عمران بن حصين.

المبحث الخامس: أثر الانحراف في توحيد الأسماء والصفات على التوحيد.

* **الفصل الرابع**: الرؤية.

المبحث الأول: أدلة الرؤية من الكتاب.

- الدليل الأول من الكتاب.
- الدليل الثاني من الكتاب.
- الدليل الثالث من الكتاب.
- الدليل الرابع من الكتاب.

المبحث الثاني: الأدلة من السنة.

المبحث الثالث: هل رأى النبي ﷺ ربه ليلة المعراج.

المبحث الرابع: رؤية أهل المحشر ربهم.

المبحث الخامس: الشبهات على مسألة الرؤية وردها.

١، ٢ـ قوله تعالى: (لن تراني)، وقوله: (لا تدركه الأبصار).

٣ـ عدم الإحاطة لا ينفي الرؤية.

٤ـ تأويل قوله ﷺ: «سترون ربكم».

* **الفصل الأول**: الإيمان بالملائكة.
المبحث الأول: أصناف الملائكة.
- الكرام الكاتبون.
- ملك الموت.
المبحث الثاني: المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر.
- مذهب الشارح.
- الأدلة والمناقشة.
* **الفصل الثاني**: الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين.
المبحث الأول: تقرير اعتقاد أهل السنة.
أولاً: الإيمان بجملة الكتب.
ثانياً: الإيمان بالقرآن.
المبحث الثاني: أقوال الناس في الكلام.
- تقرير الشارح أن كلام الطحاوي هو مذهب أهل السنة.
المبحث الثالث: الرد على من زعم أن القرآن مخلوق.
الشبه العقلية:
١- شبهة التجسيم.
٢- إضافة القرآن إلى الرب تعالىٰ.
الشبهة النقلية.
١- آية: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢، الرعد: ١٦].
٢- آية: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].
٣- آية النداء: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠].
٤- آية: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ [الحاقة: ٤٠].

٣ـ شهادة عقلاء عصره ﷺ له بالصدق وأدلتهم على ذلك.
٤ـ استمرار علو شأن النبي ﷺ حتى وفاته وبعدها.
أ ـ تزايد الصدق حتى العلم به.
ب ـ العاقبة للأنبياء والمتقين.
ج ـ حكمة الرب تؤيد الرسول لا الدعي.

المبحث الرابع: الإيمان بنبوة سيد ولد آدم محمد ﷺ.
ـ فضل نبينا ﷺ.
ـ عموم الرسالة.
ـ ختم الرسالات.
ـ الإسراء والمعراج.

المبحث الخامس: المفاضلة بين الأنبياء.
١ـ تعريف المحبة.
٢ـ الأدلة على اصطفاء الخليلين.
٣ـ فضل بيت إبراهيم عليه السلام وخصائصه.
٤ـ النهي عن المفاضلة خاص بصور معينة.
٥ـ الأنبياء أفضل من الأولياء.

المبحث السادس: وجوب الاتباع.
ـ تقرير وجوب الإتباع وكيفيته.
١ـ العلم هو ماجاء به الرسول وغيره يعرض عليه.
٢ـ لا يتم الإيمان إلا بالتسليم.
٣ـ الواجب علينا فيما اشتبه علينا علمه.
٤ـ الواجب علينا عند التنازع.
ـ الاختلاف في الكتاب والسنة.

ـ إثبات عموم القدرة من الإيمان بربوبية الرب تعالىٰ.
ـ الاستطاعة.

مذاهب الناس في ذلك.

أولاً: مذهب الجبرية والرد عليه.

ثانياً: مذهب القدرية والمعتزلة.

ثالثاً: قول أهل السنة والجماعة.

النوع الأول: القدرة قبل الفعل (مصحح الفعل).

الاستطاعة الشرعية المتقدمة على الفعل هي دون حد القدرة المقارنة للفعل (مرجح الفعل).

ـ تكليف مالايطاق.

مذهب الأشعرية ورده.

ـ أفعال العباد بين الجبرية والقدرية.
ـ نفي الظلم عن الرب تعالىٰ.
ـ خلق أفعال العباد ومجازاتهم عليها ليس ظلماً لهم.

المبحث السادس: وأن تؤمن بالقدر خيره وشره من الله.

هذا وأسأل الله تعالىٰ أن يلهمني رشدي ويعيذني من شر نفسي؛ ويكتب لي بهذا الكتاب عملاً متقبلاً وعلماً ينتفع به.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ترجمة الإمام الطحاوي[1]

هو الإمام أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي.

والأزدي نسبة إلى الأزد من قبائل العرب القحطانية، والطحاوي نسبة إلى بلدة بصعيد مصر يقال لها (طحا).

ولد سنة (٢٣٩هـ) وتوفي سنة (٣٢١هـ)، وذكر أبو سعيد السمعاني أنه ولد في (٢٢٩هـ). قال الحافظ ابن كثير: فعلى هذا يكون قد جاوز التسعين والله أعلم.

وقد نشأ الطحاوي في بيت محب للعلم مشتغل به، فأبواه كانا يحبان العلم وممن يحضر دروسه، وخاله هو الإمام المزني صاحب الإمام الشافعي وناشر علمه.

وكان عصره عصر علم وحديث ورواية، إذ قد عاصر الأئمة الحفاظ من أصحاب الكتب الستة فإن آخرهم موتاً هو الإمام أحمد بن شعيب

---

(١) وكنت قد أردت أن أترك ترجمة الإمامين: الطحاوي، وابن أبي العز، اكتفاء بما في الطبعات السابقة، ولا سيما طبعة مؤسسة الرسالة، وكذا ترجمة الطحاوي للشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة تحقيق مشكل الآثار (ص٣٥ ـ ١٠١)، إلا أنه قد أشار عليّ بعض الإخوان أن أكتب مختصراً في ترجمتيهما حتى لا يعتور الكتاب النقص، مع الإحالة على كتب التراجم، وما كتبه من سبقني في ذلك فرأيت أن ذلك قد يكون هو الأفضل ولا سيما أنه قد لا يتيسر لبعض الإخوان الطبعات المتعددة للكتاب، فاستعنت بالله، ولخصت شيئاً من ذلك، وأسأل الله أن يوفقني فيما رمته وقصدته إنه تعالىٰ مجيب الدعوات جواد كريم.

النسائي (ت ٣٠٣هـ) وقارب التسعين من عمره، ولذا فلا غرو أن يشاركهم الطحاوي في بعض مروياتهم فقد شارك مسلماً في الرواية عن يونس بن عبد الأعلى، ولذا نجد كتبه رحمه الله طافحة بالأسانيد، محققة المباحث، دقيقة العبارات رحمه الله.

نشأ الطحاوي بمصر وحفظ القرآن على ابن عمروس بمسجد عمرو بن العاص، وتفقه بخاله وسمع مختصره وكتب عنه الحديث، وأدرك طبقة المزني وروى عن أكثرهم، وكان في مبدأ أمره شافعياً، ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً.

وقد قيل في تحوّله هذا أنه كان يشاهد خاله يطالع كتب أبي حنيفة وأصحابه ويهتم بها، وقيل إن خاله قال له يوماً: والله لا يجيء منك شيء، فغضب وتركه واشتغل على أبي جعفر ابن أبي عمران الحنفي، وفاق الأقران وملأ الدنيا علماً حتى عدله القاضي أبوعبيد بن حربويه وكان يقول: رحم الله المزني لو كان حياً لكفَّر عن يمينه.

وابن حربويه هذا قال عنه الإمام الذهبي في ترجمته: القاضي العلامة المحدث الثبت قاضي القضاة، وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة ثبتاً وتوفي سنة (٣١٩هـ).

قال ابن زولاق: سمعت أبا الحسن على بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول ـ وذكر فضل أبي عبيد بن حربويه وفقهه ـ فقال: كان يذاكرني بالمسائل فأجبته يوماً في مسألة، فقال: ماهذا قول أبي حنيفة، فقلت: أيها القاضي، أو كل ماقاله أبوحنيفة أقول به؟ فقال: ما ظننتك إلا مقلداً، فقلت له: وهل يقلد إلا عصبي، فقال لي: أو غبي، قال فطارت هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلاً وحفظها الناس.

ولم يحتج الإمام الطحاوي إلى الرحلة، فقد كانت مصر تجمع فقهاء

وعلماء الشريعة، إلا أن هذا لم يمنعه من الاستفادة بالشام عندما أرسله والي مصر أحمد بن طولون إليها في مهمة من مهام الدولة بشأن الأحباس في عام ٢٦٨هـ، فأخذ عن شيوخ الشام وتفقه بالقاضي أبي خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز السكوني فأخذ عنه فقه العراق من طريقه عن عيسى بن أبان ومحمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة.

وقد اجتمع للطحاوي شيوخٌ هم الأئمة في مختلف علوم الشريعة، فقد أخذ الفقه الشافعي عن خاله إسماعيل بن يحي المزني (ت٢٦٤هـ)، وعن الربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي (ت٢٧٠هـ)، وابن عبدالحكم محمد بن عبدالله (ت٢٦٨هـ)، وأخذ الفقه الحنفي عن أبي جعفر بن أحمد بن أبي عمران الحنفي وعن أبي خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز (ت٢٩٢هـ)، وعن القاضي أبي بكرة بكار بن قتيبة (ت٢٧٠هـ)، كما حدث عن الإمام النسائي أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، ويونس بن عبدالأعلى المصري (ت٢٦٤هـ) وشيخ الحرم عبدالعزيز البغوي (ت٣٨٠هـ) والإمام ابن الإمام أبي بكر بن أبي داود السجستاني (ت٣١٦هـ) وغيرهم كثير.

وإن رجلاً عالماً فقيهاً كالطحاوي لابد ان يقصده الطلاب ينهلون من علمه، ويتخرجون به، ولذا اجتمع له عدة تلاميذ، يأخذون عنه ويستفيدون منه منهم أبوالقاسم سلمان بن أحمد الطبراني صاحب المعاجم (ت٣٦٠هـ)، ومنهم الحافظ أبوسعيد عبدالرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبدالأعلىٰ (ت٣٤٧هـ) وهو صاحب تاريخ علماء مصر وترجمه الذهبي في الطبقة العشرين.

كما أخذ عن الطحاوي الفقيه أبوبكر أحمد بن منصور الدامغاني والحافظ أبوالفرج أحمد بن القاسم بن الخشاب (ت٣٦٤هـ)، وأبو أحمد

عبدالله بن عربي (ت٣٦٥هـ) وغيرهم.

وقد أثنى جمع من الأئمة على الطحاوي ووصفوه بالعلم، ونعتوه بالفقه والحفظ.

قال عنه مؤرخ الديار المصرية ابن يونس: (كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله)[١].

وقال مسلمة بن القاسم: (وكان ثقة ثبتاً جليل القدر، عالماً باختلاف العلماء، بصيراً بالتصنيف)[٢].

وقال ابن النديم: (وكان أوحد زمانه علماً وزهداً)[٣].

وقال الحافظ ابن عبدالبر: (كان أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم وفقههم مع مشاركة في جميع مذاهب الفقهاء)[٤].

وقال السمعاني: (كان إماماً ثقةً ثبتاً فقيهاً عالماً لم يخلف مثله)[٥].

وقال ابن الجوزي: (كان ثبتاً فهماً فقيهاً عاملاً)[٦].

وقال ابن الإثير: (كان إماماً فقيهاً من الحنفيين وكان ثقة ثبتاً).

وقال الذهبي: (الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها، وقال: ومن نظر في تواليف هذا الإمام علم محله من العلم وسعة معارفه)[٧].

وقال الصفدي: (كان ثقة نبيلاً ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلف بعده

---

(١) نقله ابن عساكر في تاريخه عنه (٧/ ٣٦٨)، والذهبي في السير (١٥/ ٢٧).

(٢) نقله في اللسان عنه (١/ ٢٧٦).

(٣) الفهرست (ص٢٦٠).

(٤) عن الجواهر المضية.

(٥) الأنساب (٨/ ٢١٨).

(٦) المنتظم (٦/ ٢٥٠).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧).

مثله)[١].

وقال ابن كثير: (الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة)[٢].

وقال السيوطي: (الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة وكان ثقة ثبتاً فقيهاً لم يخلف بعده)[٣].

وقد خلف الطحاوي رحمه الله عدة مصنفات شاهدة ـ كما تقدم في كلام الذهبي ـ على محله من العلم وسعة معارفه.

فله (شرح معاني الآثار) وهو أول تصانيفه، وهو كتاب يربي الطالب على الملكة الفقهية وكيفية الترجيح وهو مطبوع متداول في أربع مجلدات.

وله مشكل الآثار طبع مؤخراً في ستة عشر مجلدًا وهو كتاب جيد في بابه يعتمد على قواعد علم الحديث، ولا يعتمد القياس إلا في حال تعذر الترجيح بالصناعة الحديثية، وربما نظر إلى الخبر فحكم بأن له علة قادحة إذا وجده يخالف عموم نصوص الشريعة ويعتمد ذلك علة في الخبر.

وله مختصر في الفقه الحنفي على نحو مختصر المزني ، وقد يكون أول المختصرات في الفقه الحنفي وهو مطبوع كذلك.

وله سنن الشافعي جمع فيه مروياته عن خاله المزني عن الشافعي وهو مطبوع.

وله الشروط الصغير وهو مطبوع مع جزء من الشروط الكبير في مجلدين وذكر ابن كثير أنه كان بارعًا في الشروط.

---

(١) الوافي بالوفيات (٨/ ٩).
(٢) البداية والنهاية (١١/ ١٨٦).
(٣) طبقات الحفاظ (ص٣٣٧).

وله أيضاً ـ كما ذكر ابن كثير في ترجمته ـ أحكام القرآن ، **والتاريخ الكبير** .

هذا بالإضافة إلى **العقيدة الطحاوية** التي وضعها وكتب الله لها القبول في الأرض شرقاً وغرباً وهي متن هذا الشرح المبارك .

ويلاحظ على تآليفه في الفقه والحديث أنه شديد الميل لمذهب الحنفية جداً، فهو يذكر الآثار المتعارضة ويرجح مايوافق المذهب غالباً ولو كان دليله أخفى أو مرجوحاً، وربما حكم بنسخ الأحاديث التي تعارض ماذهب إليه، ويذكر في نهاية أكثر المسائل أن هذا القول الذي رجحه هو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن كما نجد ذلك في شرح معاني الآثار .

وقد عاب البيهقيُ رحمه الله الطحاويَ بذلك كما نقله في اللسان وهو بالمعرفة[1] ، وقد رد عليه القاضي علاء الدين المارديني فكتب كتاباً بين أن البيهقي واقع في مثل ذلك، أي يذكر الأحاديث التي تؤيد مذهبه، ويوثق بعض الأسانيد الضعيفة، وقد أنصف شيخ الإسلام حين نقد الإمامين بذلك .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن البيهقي ـ كما بمجموع الفتاوى ـ :

«وإن كان البيهقي روى هذا [2] فهذا مما أُنكر عليه، ورآه أهل العلم لا يسوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقدح فيها، وإنما أوقعه في هذا ـ مع علمه ودينه ـ ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر، فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه،

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ٣٥٣).

(٢) أي حديث زيد العمي (وهو ضعيف): «إنا معشر أصحاب رسول الله ﷺ كنا نسافر، فمنا الصائم ومنا المفطر، ومنا المتم ومنا المقصر، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المتم على المقصر»

وظهر عليه نوع من التعصب بغير حق، كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره كما يفعله صاحب شرح الآثار أبوجعفر، مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي، لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي)(١). اهـ.

ويقول في موضع آخر بعد ذكر حديث رد الشمس على عليٍّ: والطحاوي ليس عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في (شرح معاني الآثار) الأحاديث المختلفة، وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد ولا يثبت، ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً)(٢).

توفي الإمام الطحاوي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ليلة الخميس غرة ذي القعدة، ودفن بالقرافة بمصر رحمه الله وأجزل له المثوبة.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى في قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة (٢٤/ ١٥٤).

(٢) منهاج السنة ط. جامعة الإمام (٨/ ١٩٥، ١٩٦)، وهذا الكلام ـ كما هو ظاهر ـ دقيق ولا يُسقط منزلة الطحاوي رحمه الله، وقد مثّل شيخ الإسلام بما في شرح معاني الآثار، والممارس لهذا الكتاب يجد شيئاً من ذلك واضحاً جداً، ولذا فلا وجه لما ردَّ به محقق مشكل الآثار على كلام شيخ الإسلام في المنهاج، ولا يضير الطحاوي أن تتبين منزلته بين أهل العلم، فليس الطحاوي في علم الحديث مثل ابن المديني وابن معين، وليس مثل الذهبي وابن حجر، ولا يشترط في التحقيق العلمي أن من قام بتحقيق كتاب يترجم لصاحب الكتاب ترجمة عالية القدر ترفعه عن منزلته، بل الطحاوي رحمه الله كان إماماً كثير الحديث فقيهاً عالماً كما ذكر شيخ الإسلام وإن كان دون غيره في نقد الحديث والله أعلم.

ترجمة الشارح الإمام ابن أبي العز الحنفي

هو على بن علي بن محمد بن صالح أبوالحسن ابن أبي العز الحنفي الدمشقي الصالحي.

ولد سنة (٧٣١هـ) في أسرة معروفة بالعلم والصلاح، فأبوه وجده كانا قاضيين ومن أولاد عمومته القاضي والمفتي والمدرس ، وقد نشأ ابن أبي العز في هذه الأسرة المباركة ينهل من هذا المعين، وقد ساعده على صقل مواهبه العلمية أنه نشأ بدمشق التي كانت محط رحال أهل العلم في ذاك الزمان، وكثرت بها المدارس الحديثية والفقهية، وإذا علمنا أن وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية عام (٧٢٨هـ)، أدركنا أن ابن أبي العز نشأ على إثر الحركة العلمية التي أذكاها شيخ الإسلام ، ونادى بها إلى العودة إلى منهج السلف الصالح في تلقي العلوم والفنون ولاسيما في الاعتقاد ونبذ أقوال الفلاسفة والمتكلمين والمبتدعين.

لقد تلقى ابن أبي العز عن شيوخ أجلاء، وعلماء بارزين، وأدرك نخبة نادرة من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان من هؤلاء المحدث والمفسر والفقيه وغير ذلك.

فقد تتلمذ على الحافظ المفسر ابن كثير (ت٧٧٤هـ) وصرح بأنه شيخه في مواطن من هذا الشرح المبارك.

كما نجده ينقل كثيراً من كتب العلامة ابن القيم (ت٧٥١هـ) دون أن يعزو له[1] ، وربما نقل عن الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ)، والذهبي

---

(١) عزا له صراحة مرة واحدة في أثناء الكلام على حديث «إن الناس يصعقون يوم =

(ت٧٤٨هـ)، كما أنه عاصر الفقيه ابن مفلح صاحب الفروع (ت٧٦٤هـ) وغير هؤلاء كثير ممن هو مظنة أن يكون الشارح قد جالسهم وأخذ عنهم.

وعلى الرغم من أن الشارح رحمه الله تولى مناصب علمية هامة ودقيقة من تدريس وخطابة وقضاء، إلا أننا لا نجد في ترجمته ذكراً لتلاميذه، إلا شيئاً يسيراً فقد ذكر السخاوي أن شيخه ابن الدّيري ممن أجاز له ابن أبي العز وهو سعد بن عبدالله بن سعد القاضي المتوفي سنة (٨٦٧هـ).

وعلى كل فلابد أن يكون ثمة جيل كبير تتلمذ على الرجل فقد درّس بالمدرسة القيمازية عام (٧٤٨هـ) بدمشق، ودرس بالمدرسة الركنية عام (٧٧٧هـ) بالصالحية، ودرس بالعزبة البرانية عام (٧٨٤هـ) بدمشق، ودرس بالجوهرية عام (٧٩٢هـ) بدمشق أيضاً.

كما تولى الخطابة بجامع الأفرم بدمشق، وخطب به إلى عام (٧٩١هـ) كما خطب بحسبان قاعدة البلقاء جنوب غرب عمان.

كما تولى القضاء (قضاء الحنفية) بدمشق آخر سنة (٧٧٦هـ) ثم بمصر عام (٧٧٧هـ) ثم استعفى فأعفي وعاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية، وكذا الخطابة.

كما خلف الإمام ابن أبي العز عدداً من المؤلفات العلمية غير هذا الشرح المبارك، جلها في الفقه فمن ذلك

التنبيه على مشكلات الهداية، أي هداية المرغيناني في الفقه الحنفي وهو الكتاب الذي توالت أيدي العلماء عليه فشرحه كثيرون، منهم

القيامة..» الحديث (ص٤٦٨ من طبعة المكتب الإسلامي السابعة)، والظاهر أن لم يعز في غير ذلك الموضع حتى لا ينفر الناس من الكتاب، إذ كان الناس آنذاك معرضين عن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه، وكما يظهر في ترجمته. وانظر الكلام على الكتاب ومصادره في المبحث الذي يليه.

ابن الهمام في (فتح القدير) وخرجه الزيلعي في نصب الراية، ثم الحافظ ابن حجر في الدراية.

كما له عدة رسائل في المسائل الفقهية، فله صحة الاقتضاء بالمخالف، وحكم الأربع بعد أداء الجمعة، والنور اللامع في ما يعمل به في الجامع، ورسالة الاتباع.

ورسالة الاتباع هذه هي في الأصل رد على أكمل الدين محمد بن محمود الحنفي الذي ألف رسالة في ترجيح تقليد مذهب أبي حنيفة، وعلى الرغم من أن ابن أبي العز حنفي المذهب إلا أنه كان يرى فساد التعصب.

يقول في هذه الرسالة: (فالواجب على من طلب العلم النافع أن يحفظ كتاب الله ويتدبره، وكذلك من السنة ما تيسر له، ويتضلع منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يُصلح به كلامه ويستعين به على فهم الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح (وينظر) في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم من بعدهم ماتيسر له من ذلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعداه، وما اختلفوا فيه نظر في أدلتهم من غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً). اهـ.

والناظر في مبحث الاتباع الذي جمعته ورتبته من أقوال الشارح في آخر فصل النبوات يعرف أن الشارح كان على منهج قويم في ذلك الأمر، متبع ليس بمبتدع، فقيه وليس بمتعصب.

وسنة الله أن يُبتلى الأئمة في الدين، فأشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، فإمام كابن أبي العز، وله من الأقوال في التوحيد والفقه ماله، كان من المتوقع أن يجر ذلك عليه المحنة ولاسيما من حساده كما كان

حال سلفه في ذلك، يقول الشوكاني رحمه الله في ترجمة شيخ الإسلام من البدر الطالع[1]: «وهذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لابد أن يستنكره المقصرون، ويقع لهم معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمره الأعلى وقوله الأعلى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين، ويكون لعلمه ما لا يكون لغيره» .اهـ، ولقد كانت محنة ابن أبي العز بسبب انتصاره للدين والتوحيد، فقد اطلع الشارح على (قصيدة) علي بن أيبك التَّقصُباوي في مدح النبي ﷺ وقد رأى منه ما يستحق أن يعترض عليه، ولاسيما أن بعض ما فيها من باب الشرك، فكتب ورقة اعترض فيها على هذه المواطن وهي عدة مسائل:

أولاً: تفضيل صالحي البشر على الملائكة:

هذه المسألة بين الشارح في هذا الكتاب أدلة الفريقين ورجح التوقف.

ثانياً: مسألة عصمة الأنبياء مطلقاً:

علماً بأن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية كما بالفتاوى (٣١٩/٤) وسيأتي في هذا الكتاب المبارك الإشارة إلى ذلك.

ثالثاً: مسائل تتعلق بتوحيد الإلهية:

وهي أنه لا يجوز أن يقال لغير الله تعالى: (حسبي)، ولا يجوز أن يقال: (اشفع لي) وإنما يقال: اللهم شفعّه فيّ، كما أنه لا يجوز الحلف بغير الله تعالىٰ، كما أن مجرد تأميله ﷺ غير مانع من الخوف من غير متابعة.

وهذه المسائل من الأمور المتفق عليها بين السلف، فإن الله تعالىٰ هو

---

(١) البدر الطالع (٦٥/١).

حسب العبد وكافيه، ولا يدعو العبد غيره ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الجن: ١٨]، كما أنه لا يقسم العبد بغير الله و(من حلف بغير الله فقد أشرك)، كما أن من جعل النبي ﷺ أمله ولم يتابعه فإنه يُخاف عليه لأن هذا من الأماني لا من الرجاء وقد بين الشارح الفرق بينهما في هذا الكتاب، فتمام التوحيد الإخلاص والمتابعة.

رابعاً: مسائل منع من إطلاقها الشارح لأجل عدم الدليل:

وهي قول الشاعر: (لولاه ما كان فُلْك ولا مَلَك)، وكذلك ذكر أن البشارة بالنبي ﷺ في الزبور غير معلومة.

والأصل في هذه الأمور أن لا تثبت إلا بالنص الصحيح الصريح قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقد نبهت في هذا الكتاب المبارك على منهج الشارح في الغيبيات ومقاصده فيها أنها يؤمن بها ولا يشتغل بكيفيتها لكن مدار هذا على الثبوت الحقيقي لا التوهم.

ويقرب من ذلك ما أنكره الشارح من إطلاق لفظ العشق على النبي ﷺ فإنه منع منه لأنه الميل مع شهوة، وقد بين في مراتب المحبة في هذا الكتاب المبارك أن هذا مستند من منع إطلاق ذلك في حق الله.

خامساً: مسائل فقهية:

ومن ذلك اعتراضه على ابن أيبك في مسألة التوسل، وكذا رجح أن ماله ﷺ غير مبذول لجميع الناس.

والراجح في المسألة الأولى بينه الشارح في مبحث التوسل، وهي وإن كانت مسألة فقهية إلا أن كثيراً من الناس لايعرفون من ذلك إلا الاستغاثة به ﷺ ، فيكون الخطب فيها جليلاً وتخرج من نطاق المسائل الفقهية إلى المسائل العقدية لأن الاستغاثة بغير الله شرك، وإن لم يقترن بها استغاثة

فيمنع منها لأنها بدعة وقد تكون ذريعة للشرك، فيمنع من ذلك حماية لجناب التوحيد والله أعلم.

وأما مسألة مال النبي ﷺ فقد صح عنه: «**إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**»، ولا يشترط أن تكون هذه الصدقة لكل الناس، بل لفظ الصدقة يشعر بتخصيص ذلك بأهل الصدقات لا غير والله أعلم.

وكما تقدم فهذه المسائل التي اعترض عليها الشارح كان له حق الاعتراض بل وينبغي لكل طالب علم أن يعترض على هذه المسائل، ولاسيما ما يتعلق منها بالتوحيد وحماية جنابه، ولكن التعصب والهوى أدى بهؤلاء الذين تعصبوا ضده إلى أن وشوا به إلى السلطان، والذي لم يكن لديه من العلم والفقه ما يميز به هذه الوشاية، ويعرف بطلانها، ولذلك أمر السلطان بعقد مجلس محاكمة ابن أبي العز وأمر أن يُعمل معه ما يقتضية الشرع من التعزير وغير ذلك.

وهنا يعجب المرء، فهل مايقتضيه الشرع في هذه الكائنة وتلكم الواقعة هو تعزير صاحبها أو توقيره وتبجيله!!

وانعقد لذلك خمسة مجالس، وقد حاول ابن أبي العز التعريض على مخالفيه دفعاً عن نفسه فأقر بكل مانسب إليه من اعتراضات وذكرها على قصيدة ابن أيبك مما تقدم ثم قال: (وأنا الآن أعتقد غير ذلك)، ولعله أراد أعتقد غير ذلك أي: أعتقد انه ما كان ينبغي أن أكتب بخطي بل أبين بما لا يلحقني به أذى ونحو ذلك من المعاريض، ولقد كان شيخ الإسلام رحمه الله يفعل مثل ذلك مع مخالفيه يبين الحق ويدفع عن نفسه.

يقول الشوكاني في البدر الطالع في ترجمة شيخ الإسلام[1]:

«وكان إذا حُوقق وأُلزم يقول: لم أرد هذا، وإنما أردت كذا فيذكر

---

(١) البدر الطالع (١/ ٧١).

احتمالاً بعيداً، ولعل ذلك ـ والله أعلم ـ أنه يصرح بالحق فتأباه الأذهان، وتنبوا عنه الطباع لقصور الأفهام، فيحوله إلى احتمال آخر دفعاً للفتنة، وهكذا ينبغي للعالم الكامل أن يفعل، يقول الحق كما يجب عليه، ثم يدفع المفسدة بما يمكنه». اهـ.

وعلى كل فقد انعقدت المجالس الخمسة، وحكم القاضي الشافعي بحبسه، وحبس بالقلعة، وأعروه من مناصبه، ثم أفرج عنه وبقي ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١هـ) ثم تقدم في نفس السنة إلى الأمير من شفع له، فرسم الأمير برد وظائفه إليه، فردت رغم معارضة بعض خصومه، فخطب بجامع الأفرم، ودرَّس بالجوهرية إلا أنه لم تطل مدته فقد وافته المنية في عام (٧٩٢هـ) ودفن بسفح جبل قاسيون رحمه الله وأجزل ثوابه[1].

(١) يراجع في ترجمة الشارح: تاريخ ابن قاضي شهبة (ص٨٩ ـ ٩١) (ت٨٥١هـ)، وإنباء الغُمْر بأبناء العُمُر لابن حجر (ت٨٥٢هـ) (٢/ ٩٥ ـ ٩٨)، والدليل الشافي على المنهل الصافي (١/ ٤٦٥) لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (ت٩١١هـ)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) (ص١١٤٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) (٦/ ٣٢٦)، والترجمة الواسعة التي في أول طبعة مؤسسة الرسالة تحقيق (التركي والأرناؤوط) (ص٦٧ ـ ١٠٧).

* **كتاب شرح العقيدة الطحاوية ومصادره:**

هذا الكتاب يمكن أن يقال عنه: إنه خلاصة موجزة لعقيدة أهل السنة والجماعة بأدلتها من الكتاب والسنة، وبيانٌ لقواعد وضوابط الرد على المتكلمين والمبتدعين المخالفين في الاعتقاد.

جمع فيه الشارح نصوصاً ومباحث وقواعد من كتب شتى، وغالب ذلك مما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، وهو في ذلك يتبع منهجاً فريداً في ذلك، فهو إما أن ينقل المبحث بنصه وحروفه، وهذا كثير في الكتاب، أو ربما لخصه واختصره بنحو عبارات الأصل الذي ينقل منه، وهذا كثير أيضاً، وربما أتى بخلاصة المبحث مشيراً إليه بعبارة وجيزة، وعلى كلٍ فقد اجتهدت أن أحيل جل مباحث الكتاب إلى الأصول التي أُخذت منها، فقد يُحتاج إلى مراجعتها والتوسع فيها.

وقد نقل الشارح من عدة كتب لشيخ الإسلام، فنقل من: العقل والنقل، ومن منهاج السنة، ومن الرسالة التدمرية، والفتوى الحموية الكبرى، ومن نقض التأسيس، ومن الاستقامة، والاستغاثة، وبغية المرتاد، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، والرد على المنطقيين، ونقض المنطق، وغير ذلك من كتب شيخ الإسلام، وقد أحلت إلى غالب ذلك قدر الاستطاعة.

كما نقل الشارح عن: زاد المعاد، ومدارج السالكين، والروح، وحادي الأرواح، والنونية (منثوراً)، وغير ذلك من كتب العلامة ابن القيم.

كما اهتم الشارح رحمه الله بالنقل عن كتب الحنفية فنقل عن: الاختيار للموصلي، وتبصرة الأدلة للنسفي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والفتاوى الظهيرية لظهير الدين البخاري، والغنية للزاهدي، والملتقط لأبي القاسم السمرقندي، ومنار الأنوار لأبي البركات النسفي.

ولم يهمل الكتب الأخرى وإن كان أصحابها من غير الحنفية، فقد نقل عن الشفا للقاضي عياض المالكي، ومن الإشارة للفركاح الشافعي، وكتاب البدع والحوادث لأبي شامة، والتمهيد لابن عبدالبر المالكي وغيرها.

وقد اشتغل كذلك بعدة تفاسير أورد ذكرها في كتابه منها: تفسير عبد ابن حميد، وتفسير كل من الرازي، والزمخشري، والطبري، وابن عطية والقرطبي، وأبي الليث السمرقندي، والواحدي، وتفسير ري الظمآن.

ولم يغفل كتب السلف فاستخرج النصوص من التفاسير المشار إليها ومن كتب الحديث المعتمدة، كالسنة ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومعجم الطبراني، وسنن البيهقي، والدارقطني، وصحيح ابن حبان، والحاكم، وموطأ مالك، وكتب السلف المسندة كصفة العرش لابن أبي شيبة، والسنة للإمام عبدالله بن أحمد، وكان غالباً ما يورد الحديث بلفظه من هذه الكتب وينبه على اختلاف الروايات وربما التصحيح والتضعيف على طريقة المحدثين.

كما اهتم كذلك بالكتب المتخصصة فنقل منها في الموضع الذي يحتاجه، فنقل من الإحياء للغزالي ، وذم الكلام للهروي، ونقل من الإرشاد للجويني اعتراضه على مسألة التسلسل في الزمن الماضي ورد ذلك، وذكر قول صاحب المعتبر، وصاحب المطالب العالية في القرآن ورده أيضاً.

كما نقل جملاً من كتاب الحيدة في إثبات علم الله، وأن القرآن غير مخلوق، ونقل كذلك من كتاب الفاروق لأبي إسماعيل الأنصاري، وأول كتاب نقل عنه هو الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة رحمه الله.

كما نقل عن رسالة القشيري، ومنازل السائرين، وذلك في علم السلوك،

وفي أحوال الآخرة ما احتاجه والتذكرة، وعوارف المعارف، وكشف علم الآخرة.

وكذلك ذكر جملة من كتب النحو واللغة فذكر من ذلك: المنتخب، والصحاح، وذكر من كتب التاريخ: مغازي الأموي، والبداية والنهاية لابن كثير، وأشار إلى أقوال ابن رشد في تهافت التهافت، وابن عربي في فصوص الحكم وبين ما فيها.

وبعد هذ العرض السريع للكتب التي يمكن أن نعتبرها مصادر الشارح في شرحه سواء رجع إليها كلها أو بواسطة[١] ، فإننا ندرك أهمية هذا الشرح ونفاسته وسعة اطلاع مؤلفه؛ بل ونزداد إعجاباً بالشارح إذا علمنا مدى الجهد الذي بذله في الاختصار والتهذيب لما ينقله، فكثير من المباحث التي أخذها من كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم كانت طويلة في أصولها، فاختصرها دون أن يخل بالمعنى أو يحذف من لبها وأسها.

كما تتجلى براعته وسعة اطلاعه في أنه استوعب هذه الكتب العظيمة من كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم واستطاع أن ينتقي منها ما أودعه في شرحه دون أن يخل بالمعنى، أو يضطرب اللفظ في ذلك، فصار شرحه علماً في قائمة شروح الطحاوية.

رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) وقد يصرح بالواسطة كما صرح بذلك في النقل عن الفرَّاء في اشتقاق (البرية) فكلام الفراء موجود في كتابه (معاني القرآن)، وقد أخذه الشارح من الصحاح للجوهري كما يأتي ذكره في فصل الإيمان بالملائكة في مبحث المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر.

* **شروح الطحاوية:**

لقد شرح عقيدة الطحاوي غير واحد، ومنهم من شرحها على أصول المتكلمين، وأكثر هذه الشروح لم يطبع، وممن شرحها:

١ـ إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشيباني أبوالفضائل (ت٦٢٩هـ).

٢ـ نجم الدين منكوبرس بن بلقناج عبدالله التركي وسمى شرحه (النور اللامع والبرهان الساطع).

٣ـ هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني الحنفي (ت٧٣٣هـ).

٤ـ محمود بن أحمد بن مسعود القونوي (ت٧٧١هـ) وسماه (القلائد في شرح العقائد).

٥ـ سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الغزنوي (٧٧٣هـ).

٦ـ محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرني (ت٧٨٦هـ).

٧ـ المولى أبوعبدالله محمود بن محمد بن أبي إسحاق (ت٩١٦هـ).

٨ـ كافي حسن أفندي الآقحصاري (ت١٠١٤هـ).

٩ـ محمد بن أبي بكر الغزي الحنفي (ت٨٨١هـ).

١٠ـ عبدالغني بن طالب بن حمادة الغنيمي (ت١٢٩٨هـ) [مطبوع].

هذا بالاضافة إلى بعض الشروح لمؤلفين غير مشهورين[1].

وقد علق على متن العقيدة من المعاصرين سماحة الشيخ/عبدالعزيز بن باز، والعلامة/ناصر الدين الألباني، وكتب الشيخ/عبدالعزيز بن مانع تعليقاً مفيداً عليها أيضاً.

كما قام أحد المعاصرين وهو الشيخ/محمد يونس خالص بن عبدالأكبر من أمراء الجهاد الأفغاني بكتابة شرح مختصر على متن الطحاوية ذكر

---

(١) يراجع في ذلك كله ما جاء في أول طبعة مؤسسة الرسالة (ص٥٠ ـ ٥٤) فإنه مفيد مختصر ويدل على أماكن وجود هذه الشروحات في مكتبات العالم.

في أوله أنه استفاد من ابن أبي العز وغيره. وقد اطلعت عليه ووجدته خالفه في بعض المسائل كداوم فاعلية الرب تعالىٰ، وصفات الأفعال، والإحاطة وغير ذلك، والحق مع ابن أبي العز رحمه الله.

كما قام بعض المعاصرين بتهذيب للطحاوية مرتباً على حديث جبريل في الإيمان (حسب توجيه الشارح في كتابه) اطلعت على بعضه بعد ما أتممت خطبة الكتاب، ولكن هذه التهذيبات وإن كانت جهداً طيباً إلا أنها لا تصلح للتخصص لحذف أصحابها الكثير من المباحث المهمة بالكتاب.

هذا وأسأل الله تعالىٰ أن يكون هذا الترتيب والتقريب لبنة تضاف إلى ما سبق وأن يوفقني وإخواني إلى ما فيه الخير والهدىٰ والرشاد[١].

---

(١) وأحب أن أشير في هذه الطبعة الثانية إلى كتاب سماه صاحبه (صحيح شرح العقيدة الطحاوية) وهو من باب يسمونها بغير اسمها، فقد جمع مؤلفه كل ضعيف ومردود وسماه صحيحاً، وقد تميز هذا الكتاب بالخلط بين العقائد، فالمؤلف يختار من كل الطوائف ما يجده مناسباً لهواه، وتغلب عليه الأشعرية إلا أنه قد يميل أو يصحح مذاهب المعتزلة في بعض المسائل، والمصنف يحاول أن يبرز في هذا الكتاب اشتغاله بالتصحيح والتضعيف وقد يروج هذا على من لم يحقق مذهب السلف في الجملة.

ولست الآن بصدد الرد التفصيلي عليه، وإنما أشير إلى إشارة تكفي من أراد الهداية إن شاء الله تعالى، فبادىء ذي بدء فللمسلم أن يتمسك بالمحكم ويرد إليه المتشابه، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يترك هذه الأمة بغير ميزان يمكن أن يرجع إليه الحيران، ولا سيما وقد ذكر ﷺ الطائفة المنصورة والفرقة الناجية وأنها على الحق إلى يوم القيامة، ومن الممتنع أن تكون هذه الطائفة متناقضة في أقوالها وأن يكون العلماء المشهود لهم بالخيرية خارجين عن أطرها، ويكون الحق مع الفرق والأهواء، ومن أراد المزيد من البيان فلينظر إلى الفريقين ويختار لنفسه.

صاحب الكتاب حشد الكتاب بمدح وذم، فمن جملة من شمله مدحه: علم الكلام والمتكلمين والزيدية والمعتزلة والإباضية وأهل السنة «يعني بهم الأشاعرة» وأن هذه فرق الإسلام المعتد بها [ص١٢٠، ٧٤٥]، ودافع عن الجعد بن درهم بما ذكره =

عن رؤية بعض الباحثين أن قتله مسألة سياسية، وأن أفكار الجعد تناقض كل المناقضة لما عليه اليهود رداً على ابن كثير [ص٧٤ هامش]، ومدح كتاب الحق الدامغ [ص٥٨١] الذي يقرر خلق القرآن، وإنكار الرؤية، وأن عصاة الموحدين مخلدون في النار.

ومن جملة من ذمهم ولمزهم من الصحابة: معاوية وكل من قاتل علياً رضي الله عنهم فقد ذكر أن المرتدين الذين لا يشربون من الحوض محمول عند جماعة من الأئمة وأكابر محققي العلماء على أن هؤلاء هم رؤوس القوم الذين قاتلوا سيدنا علياً ثم استثنى عائشة والزبير وطلحة للتوبة [ص٥٦٧].

كما لمز من الصحابة ممن روى الإسرائيليات عن كعب وعبد الله بن سلام، وذكر منهم عبد الله بن عمرو بن العاص وقال: وهو مولع بقراءة كتب أهل الكتاب، وذكر عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وأبا هريرة ومعاوية وأنس وعبد الله بن مغفل ثم قال: وعن مثل هؤلاء دخلت الإسرائيليات وتسربت إلى الفكر الإسلامي فانتبه لذلك ولا تغفل عنه [ص٤٦٠].

كما تكلم بالسب والشتم وربما بالتعريض وبالتكفير على شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم وهذا السب في الكتاب كله، ومن أبشعه قوله: «ومن الكفر الشنيع الفظيع قول ابن القيم . . . (ثم ذكر نزول الرب يوم القيامة)» [ص٥٧٤].

وسب القنوجي والشوكاني [ص٢٥٩]، ولمز العز بن عبد السلام [ص٤٠٨، ٤١١، ٧١٣]، وقال عن المحدث محمد بن عثمان بن أبي شيبة: المجسم الكذاب [ص٤٤٠]، وكذا لمز الشيخ سيد سابق وكتابه فقه السنة [ص٦٩٤]، وقال عن الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي: المجسم المشهور [ص٥٦، ٢٢٨]، ولمز ابن كثير [ص٧٣، ٩٠]، ولمز عبد القاهر البغدادي [ص١٢، ١٩٢]، ولمز الشنقيطي صاحب الأضواء [ص١٦٥]، هذا بالإضافة إلى لمز وسب المعاصرين كإمام الدنيا الألباني والشيخ التويجري [ص٢٢٩، ٢٣٠] وغيرهم.

هذا بالإضافة إلى تصريحه بتخطئة جمع من العلماء، وكثير من ذلك لا حجة معه فيه كتخطئة القرطبي لما نفى تأويل (وسع كرسيه السموات بالعلم) [ص٣٩]، وتخطئة النووي في إثبات أحاديث تعذيب بعض أهل الفترة [ص٨٤].

وهو في تخطئة من أثبت أحاديث الصفات والاعتقاد لا نظير له، ولا يتورع في رد أي حديث يخالف هواه وإن كان في الصحيحين بقول شنيع فتارة يقول: (شاذ مردود) ومرة (شاذ بمرة) [ص٥٥٢] ويقول في حديث «وتدنو الشمس من رؤوس العباد يوم القيامة» [لا يؤخذ به . . . والظاهر أن الفكرة إسرائيلية]، وهكذا ديدنه في كل الأحاديث في الصحيحين أو غيرهما من أحاديث الاعتقاد وذلك لما قعدّة من أن الحديث إذا خالف القرآن يرده، ومعيار المخالفة إنما هي بعقله وهواه فيما يسميه بالتحقيق وهو مما لا يعلم له فيه سلف إلا عند المعتزلة وأشباههم.

والكلام يطول حول تأويلاته ،وما أورده في كتابه والجملة السابقة تعطي التصور الإجمالي لمنهج الرجل وطريقته، ولعله يكون ثمة متسع لمن يبين ضلالته على التفصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

مقاصد شرح الطحاوية

وبعض القواعد التي اعتمد عليها الشارح في شرحه

وقد أحببت أن ألخص مقاصد شرح العقيدة الطحاوية بين يدي القاريء حتى تكون نبراساً لطالب العلم، وقد رأيت أن أضع هذه المقاصد في شكل عبارات وقواعد وضوابط، وأن ألحق بكل عبارة أو قاعدة أو ضابط شيئًا من أدلته من الكتاب أو من الكتاب والسنة (وغالبها من الشرح إلا النزر اليسير).

وقد رتبت هذه المقاصد على ترتيب هذا الكتاب المبارك فبدأت بما يتعلق بمقدمته وبعلم الكلام فمباحث الإيمان فالتوحيد بأنواعه الثلاثة فالإيمان بالملائكة والكتب . . . . إلخ.

وأسأل الله أن يعينني فيما رمته أو طلبته وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله مني في الدنيا ويجعله ذخراً لي في العقبى.

* التمسك بالكتاب والسنة وذم الكلام وأهله الخائضين في آيات الله المتبعين للهوى.

*** الهدى والروح والشفاء فيما جاء به الرسول ﷺ ، فالقرآن والسنة فيهما الدليل النقلي والعقلي المحتاج إليه:**

﴿ يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ ﴾ [المؤمن: ١٥]

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾

[الشورى: ٥٢-٥٣]

﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَآءٌ ﴾ [فصلت: ٤٤]

*** الإعراض عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وفهم السلف الصالح سبب الضلال:**

﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾

[طه: ١٢٣-١٢٦]

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥]

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»

[أخرجه الترمذي وأبوداود وابن ماجه]

*** الدعوة الصحيحة ما كانت على بصيرة على منهج السلف الصالح:**

﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف: ١٠٨]

*** الخوض في آيات الله والجدال بالباطل واتباع الهوى سيما أهل الضلال:**

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ ﴾

[الأنعام: ٦٨]

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ

﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [الحج: ٨ ـ ٩]

﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨]

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]

﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]

* مباحث الإيمان

* أركان الإيمان خمسة:

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]

* المعرفة فقط لا تكفي في الإيمان:

﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]

﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]

﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]

* الإيمان قول وعمل:

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]

﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾

[المائدة: ٨١]

﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ .. ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]

[الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق] [متفق عليه]

[الحياء شعبة من الإيمان] [متفق عليه]

[أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً] [أحمد وأبوداود]

[البذاذة من الإيمان] [أحمد وأبو داود وابن ماجه]

[آمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا الخمس من المغنم]

[متفق عليه]

* الإيمان والإسلام إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا مدلولاً:

﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]

﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [المائدة: ٥]

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾

[آل عمران: ٨٥]

﴿ سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [الحديد: ٢١]

* الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية:

﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠]

﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: ٢]

﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [مريم: ٧٧]

﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر: ٣١]

﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]

﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤]

[حديث الشفاعة وأنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان] [متفق عليه]

وقال أبو الدرداء: [من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه]

حديث (ناقصات عقل ودين)

*الاستثناء في الإيمان سنة لا على وجه الشك فيه بل لعدم الكمال أو عدم العلم بالعاقبة أو تعليقاً بمشيئة الله:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الأنفال: ٢-٤]

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجرات: ١٥]

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]

[الأعمال بالخواتيم] [البخاري]

*** الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب:**

﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]

[حديث البطاقة] [رواه أحمد والترمذي]

[حديث الذي قتل ١٠٠ نفس] [أخرجه مسلم]

[حديث البغي التي سقت الكلب] [أخرجه البخاري ومسلم]

*** يجتمع في المؤمن ولاية من وجه وعداوة من وجه، ويجتمع كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان:**

﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]

[أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر] [متفق عليه]

[حديث شعب الإيمان] [متفق عليه]

[حديث الشفاعة] [متفق عليه]

*** كفر دون كفر (الكفر العملي):**

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣]

﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]

﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤]

[سباب المسلم فسوق وقتاله كفر] [متفق عليه]

* نرجو للمحسنين ولا نأمن عليهم، ونستغفر للمسيئين ولانقنطهم ونخاف عليهم:

﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧]

﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٦١]

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]

* لسقوط عقوبة جهنم أسباب كالتوبة فلا يقطع على أحد بالنار من هذه الأمة:

﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ [مريم: ٦٠]، [الفرقان: ٧٠] ، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ [البقرة: ١٦٠]

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣]

﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود: ١١٤]

﴿ وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٠]

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]

ولما نزل قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣] شقت على المسلمين وبلغت منهم ما شاء الله أن تبلغ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لهم: [قاربوا وسددوا فكل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها] [احمد ومسلم] ، [حديث الشفاعة]

* **الصغيرة ما دون الحدين:**

﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]

* **تكفير المعين إذا لم تُستوف الشروط وتُنتفى الموانع من أعظم البغي:**

﴿حم ۝ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ١-٣]

[كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب ، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يوماً على ذنب فقال له: أقصر، فقال : خلني وربي، أبعثت علي رقيباً ؟ فقال: والله لا يغفر الله لك ، أو لا يدخلك الجنة ، فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين ، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً ؟ أو كنت على ما في يدي قادراً ؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار. قال أبوهريرة: والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته] [رواه أبوداود]

قالﷺ في رجل شرب الخمر ولعنه بعض الصحابة: [لا تلعنه فوالله ما علمت: إنه يحب الله ورسوله] [البخاري]

ولما شرب قدامة بن مظعون الخمر وأصحابه متأولين لم يكفرهم الصحابة وناظروهم . . [عبدالرزاق]

* حقوق الأئمـــــة

*** الحاكم بغير ما أنزل الله قد يكون كافراً أو عاصياً أو مخطئاً مأجوراً:**

﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]

قال ابن عباس في آية المائدة (كفر دون كفر) [الطبري: تفسير آية المائدة]

وقال ﷺ في النجاشي لما مات (سنة تسع من الهجرة): [إن أخاً صالحاً لكم من أهل الحبشة مات.. ثم صلى عليه] [متفق عليه]

[إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر] [متفق عليه]

*** كل من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره:**

﴿ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّـٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩]

وقال رسول الله ﷺ: [يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم] [أحمد والبخاري]

وقال عثمان وهو محصور: [إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم] [البخاري]

* من حقوق المسلم (ولو كان مبتدعاً أو عاصياً) عصمة دمه، وعدم تكفيره بغياً، والصلاة عليه، ولاننزله جنة ولا ناراً :

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٣]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾ [الحجرات: ١١]

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦]

[إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء] [أبوداود]

[حق المسلم على المسلم ست. . الحديث] [متفق عليه]

[أنتم شهداء الله في الأرض] [متفق عليه]

* طاعة أولي الأمر:

*ولاننزع يداً من طاعة، ومن ولي أمراً فإنه يطاع في مواضع الاجتهاد، ولا يجب عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩]

وقال ﷺ: [من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني] [متفق عليه]

[وعلى المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة] [متفق عليه]

* الإيمان بالله :

* ١ـ توحيد الربوبيـــة :

* كيف يطلب الدليل على من هو الدليل على كل شيء

الاستدلال إنما يكون بالأظهر على الخفي، وليس عندنا في قلوبنا أظهر من الله فلولاه ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]

***الربوبية فطرة أظهر من أن يستدل لها، إنما يستدل بها وبالمقدمات المعلومة :**

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]

﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]

[كل مولود يولد على الفطرة] [متفق عليه]

*** الفطرة والرسل حجة على الربوبية :**

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]

*** يستدل على الرب تعالى بالآيات والمخلوقات: لا بحدوث المخلوقات :**

﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]

* قد ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية لمن شاب فطرته شيء:

﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]

* الرب واحد ويمتنع أن يكون العالم مربوباً لأكثر من رب واحد ولا لأكثر من إله:

﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]

[تمانع الإلهية يتضمن تمانع الربوبية]

* ما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها:

﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]

* الربوبية أمر أجمعت عليه الأمم:

﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]

﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]

﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]

* معجزات الرسل دليل على من أرسلهم:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]

﴿ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٤-٥٦]

*** توحيد خاصة الخاصة هو توحيد الأنبياء والمرسلين:**

﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠]

﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]

* ٢ـ توحيد الإلهيـــــة (العبادة):

*** توحيد الإلهية يتضمن الربوبية:**

﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩١]

﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]

﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٩-٦٠]

*** الإقرار بالربوبية أجمعت علية الأمم ولا يكفي بمجرده في النجاة:**

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥]

﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

[المؤمنون: ٨٤-٨٥]

*** الغلو في تعظيم الأموات من الصالحين ذريعة للشرك:**

﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣]

[لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد] [متفق عليه]

*** التوحيد أول دعوة الرسل وأول واجب على المكلف وآخره:**

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ٥٩]

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]

[من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة] [رواه أحمد والحاكم]

*** (لا إله إلا الله) أجل شهادة من أجل شاهد لأجل مشهود به:**

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]

﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣]

*** الدعاء هو العبادة:**

﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠]

﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦]

*** إجابة الله لدعاء العبيد من جنس رزقه وهو ما توجبه الربوبية:**

﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠]

[من لم يسأل الله يغضب عليه] [رواه ابن ماجه]

*** الدعاء قد يكون شرطاً وسبباً في حصول المراد وتركه سبب لحصول الضرر:**

﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر: ٦٠]

*** يجعل الله ما يفعله سبباً لما يفعله، فيحرك بالدعاء ويثيب عليه:**

﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة: ٥]

﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [التوبة: ١١٨]

﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]

*** لا يزال الله يستجيب من العبد ما لم يحصل مانع:**

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]

[ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجل له دعوته أو يدخر له من الخير مثلها أو يصرف عنه من الشر مثلها] [أخرجه أحمد والحاكم]

*** معرفة طريق الهداية يوجب الدعاء بطلبها لزيادة العلم والعمل والثبات:**

﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]

*** الخوف المحمود يزجر عن المحارم والرجاء المحمود يزيد الطاعة ويحث على التوبة طلباً للمغفرة:**

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]

﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]

*** إذا لم يتق العبد الله اتقى المخلوق، وإذا لم يتوكل عليه وُكل إلى غيره:**

﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]

﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]

﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]

*** إرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور وإرضاء الخالق مقدور ومأمور:**

[من التمس رضى الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس

رضى الناس بسخط الله وكله إلى الناس] [رواه الترمذي]

﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢-٣]

﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣]

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [الزمر: ٣٦]

*** الالتفات للأسباب شرك ومحوها والإعراض عنها قدح في الشرع والأخذ بها مع التوكل توحيد:**

﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٧]

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥]

*** المؤمنون كلهم أولياء الرحمن والله وليهم:**

﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]

﴿ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [البقرة: ٢٥٧]

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١١]

*** أفضل الأولياء وأكرمهم أتبعهم للقرآن، غنياً كان أوفقيراً :**

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]

﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝ كَلَّا ﴾ [الفجر: ١٥-١٧]

*** كرامات الأولياء معجزات للأنبياء:**

﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [لطلاق: ٢-٣]

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]

﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٥]

وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦-٦٨]

﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤]

﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]

*** يتوسل إلى الله بأسمائه وصفاته وبالإيمان والعمل الصالح لا بالذوات الصالحة فإنه اعتداء وبدعة:**

أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ﴾ [الأعراف: ١٥٥-١٥٦]

[إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون.. حديث الغار] [متفق عليه]

﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]

*** السحر والكهانة والتنجيم والعرافة وادعاء علم الغيب ونحو ذلك محرم وفاعله مستحق للعقوبة:**

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]

﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]

﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]

﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]

[من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد]

[رواه أحمد]

قال الله: [أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال مُطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب] [متفق عليه]

*** كل رقية وتعزيم فيه شرك فلا يجوز التكلم به وكذلك ما لا يعرف معناه إجماعاً:**

﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]

[من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] [متفق عليه]

[من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] [رواه مسلم]

*** ترك الشريعة والرقص والصرع، ضلال مخالف لهدي الإسلام وهدي أئمة الدين:**

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]

﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٣٩]

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]

﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]

*** تزكية النفس ومراقبة القلب ودرء الران عنه واجب شرعي وإنما يكون ذلك بالقرآن والسنة:**

﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]

﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ۖ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]

﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]

* ٣ـ توحيد الأسماء والصفات:

*** لله المثل الأعلى وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية وهو دائم لله:**

﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]

﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]

﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦- ٢٧]

*صفات الكمال ترجع إلى العلم والقدرة والغنى:

﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠]

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]

﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ [محمد: ٣٨]

* انتظام اسمي (الحي) و(القيوم) صفات الكمال:

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [آل عمران: ١-٣]

﴿ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ [طه: ١١١]

* تنزيه الله عما يضاد أسماءه الحسنى:

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

* الاعتصام بالألفاظ الشرعية في باب الأسماء والصفات فيثبت له ما وصف به نفسه، ووصفته به رسله:

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢]

* لا يستعمل في العلم الإلهي قياسٌ تمثيلي أو شمولي وإنما يستعمل قياس الأولى:

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل: ٦٠]

* **تضمن النفي إثبات كمال الضد:**

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر: ٤٤]

﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]

* **إثبات الصفات على التفصيل، والنفي يكون مجملاً، فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب:**

﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ ﴾ [الحديد: ٣]

﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤]

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]

﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الصمد: ٤]

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [الفرقان: ١]

﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]

* **الإثبات مع التنزيه وعدم معرفة الكيفية:**

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]

﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]

* نثبت لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله، فهو أعلم الناس بربه وهو أفصحهم وأنصحهم لأمته، فظاهر النصوص مراد وليس الظاهر هو المعنى الكفري:

﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٣]

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]

﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤]

﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١]

* باب الإخبار أوسع من باب الصفات:

﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٩]

﴿ وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ﴾ [النور: ٣٩]

*باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فلا يسمى بكل ما ورد صفة أو فعلاً، والاسم للمسمى دال عليه:

﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: ١٥]

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢]

﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦]

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢]

﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]

* **القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر من حيث الثبوت وعدم المماثلة وعدم العلم بالكيفية:**

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]

﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]

* **المضاف إلى الله إما عين قائمة بنفسها فالإضافة تشريف، أو معنى من المعاني فهي توصيف:**

﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]

﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]

﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]

﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

* **نحن نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه، فنعلم المعنى ونفوض الكيفية:**

﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]

* **يستعاذ بالصفات ويحلف بها، ولا يُعَبَّد إلا بالأسماء:**

﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]

[أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر] [مسلم]

[أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق] [مسلم]

[اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك] [مسلم]

[لا ومقلب القلوب] [البخاري]

*** الاشتراك في الاسم والمعنى العام الكلي لا يوجب المماثلة:**

﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]

﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥]

﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء: ١٦٦]

﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ ﴾ [يوسف: ٦٨]

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت: ١٥]

*** يفعل الله ما يشاء كيف شاء متى شاء، ولم يكن ربنا معطلاً عن كماله:**

﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩]

﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]

﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]

﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]

﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [الحديد: ٢٣]

[أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً] [متفق عليه]

[إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله] [متفق عليه]

[إلا باتت والذي في السماء عليها غضبان] [متفق عليه]

[إن الله يحدث من أمره ما يشاء]

[أبوداود والنسائي وعلقه البخاريوأصله في الصحيحين]

[إن الله نظر إلى أهل الأرض عربهم وعجمهم فمقتهم إلا بقايا من أهل الكتاب] [مسلم]

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]

﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩]

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [هود: ٧]

*** التأويل يأتي بمعنى العاقبة والتفسير والصرف، ولا يُقبل الأخير إلا بدليل صحيح، وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل ولزوم التسليم:**

﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧]

على قراءة الوقف على لفظ الجلالة بمعنى العاقبة وعلى قراءة الوصل بمعنى التفسير:

﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣]

﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٨٢]

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢]

﴿ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]

*** المضاف إلى الرب تعالى لا يماثل المضاف إلى صفة من صفاته**

﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ [يس: ٧١]

* إثبات فوقية الرب تعالى على ما يليق به حق لا يلزم منه محذور:

﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]

﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]

﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨]

﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [غافر: ٢]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]

﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٩]

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]

﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [المؤمن: ٤٠]

[ينزل ربنا إلى السماء الدنيا] [متفق عليه]

* رؤية الله في الآخرة حق:

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]

﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]

﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]

﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]

﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ﴾ [الأحزاب: ٤٤]

* الإيمان بالملائــكة :

* كل حركة في العالم ناشئة عن الملائكة :

﴿ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ﴾ [النازعات : ٥] ﴿ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ﴾ [الذاريات : ٤]

﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴿٢﴾ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ﴿٣﴾ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ﴿٤﴾ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾

[المرسلات : ١-٥]

﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ [الصافات : ١-٣]

﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴿١﴾ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ﴿٢﴾ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ﴿٣﴾ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ﴿٤﴾ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ﴾ [النازعات : ١-٥]

﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ﴾ [الذاريات : ١-٤]

* الملائكة خلق كريم مأمور ولهم وظائف مختلفة :

﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٧]

﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٨]

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴾ [النحل : ٥٠]

﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾

[الأنبياء : ١٩-٢٠]

﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الصافات : ٨]

﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الانفطار : ١٠-١٢]

﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾

[ق : ١٧-١٨]

﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد : ١١]

﴿ ۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة : ١١]

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام : ٦١]

* الملائكة أفضل في الحال وصالحو بني آدم أفضل في المآل:

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ ﴾ [البقرة: ٣٤]

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]

﴿ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠]

﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١]

﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ﴾
[الأنعام: ٥٠]

﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٢٧]

* الإيمان بالكتب المنزلة:

* الإيمان بالكتب المنزلة:

﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴾
[آل عمران: ١٨٤]

﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٧]

﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ [النساء: ١٦٣]

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾
[المائدة: ٤٤]

﴿ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ٨٧]

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ٢١٣]

* الإيمان بالقرآن هو الإقرار به، واتباع ما فيه:

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حم السجدة: ٤٢]

﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]

﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [حم السجدة: ٤٤]

﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]

﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، [محمد: ٢٤]

* الوصف بالتكلم من أوصاف الكمال وضده من أوصاف النقص:

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٧]

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]

﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]

﴿اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]

* لم يزل الرب تعالى متكلماً إذا شاء كيف شاء متى شاء، والكلام نوعه قديم وأفراده حادثة:

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]

﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]

[إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإنما أحدث ألا تكلموا في الصلاة]

[النسائي وأبوداود وعلقه البخاري]

[قالت عائشة: ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يتلى] [متفق عليه]

*** كلام الله غير مخلوق منه بدا وإليهيعود:**

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر: ١]

﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾ [السجدة: ١٣]

﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢]

﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]

*** كلام الرب صفة قائمة به كما يليق بجلاله، ولو قام بغيره لاقتضى التعميم وهو باطل:**

﴿ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾

[حم السجدة: ٢١]

*** تفويض معاني النصوص بدعة يهودية، وتفويض الكيفية سنة سلفية، وهذا من المتشابه الإضافي:**

﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥]

﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ ﴾ [البقرة: ٧٨]

﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]

*** الكلام كلام من قاله مبتدئاً لا من قاله مبلغاً:**

﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾

[الشعراء: ١٩٣-١٩٥]

﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]

﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]

*** القرآن كلام الله لفظاً ومعنى، صوتاً وحرفاً:**

﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]

﴿ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴾ [عبس: ١٣-١٤]

﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]

﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]

[إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف] [البخاري]

* الإيمان بالرسل (النبوات):

*** إرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه:**

﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]

*** الإيمان بالرسل يقتضي تصديقهم وأنهم بلغوا، ونتبع وصيتهم وشريعة خاتمهم خاصة:**

﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ ﴾ [النساء: ١٦٤]

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ ﴾ [غافر: ٧٨]

﴿ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النحل: ٣٥]

﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [التغابن: ١٢]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]

﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣]

﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

﴿ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]

*أدلة إثبات النبوات متعددة حجة من الله على خلقه:

﴿ قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٣-٥٦]

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣]

﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [الأحقاف: ١٠]

[قال: أشهد أنك رسول الله قال: وما ذاك قال: فلان الذي قلت إنه من أهل النار فأعظم الناس ذلك فقلت أنا لكم به فخرجت في طلبه ثم جرح جرحاً شديدا فاستعجل الموت فوضع نصل سيفه في الأرض وذبابه بين ثدييه ثم تحامل عليه فقتل نفسه.. الحديث] [متفق عليه]

﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الشعراء: ١٥٨-١٥٩]

﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]

﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۝٣٠ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴾

[الطور: ٣٠-٣١]

﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١]

﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يونس: ١]

*** من الإيمان تعظيم النبي محمد ﷺ وتوقيره واتباعه والإيمان بعموم رسالته وختمها للرسالات:**

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]

[أنا سيد ولد آدم يوم القيامة] [مسلم]

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠]

﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾ [الحجرات: ٢]

﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ﴾ [الإسراء: ١]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨]

﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]

﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩]

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]

﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّۦنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]

*** المفاضلة بين الأنبياء ثابتة إن كانت بالدليل بغير حمية وتنقيص:**

﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّۦنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء: ٥٥]

[أنا سيد ولد آدم ولا فخر] [أحمد والترمذي وابن ماجه]

﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]

﴿ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ٥٥]

﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]

﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣]

[لا تخيروا بين الأنبياء] [البخاري]

[لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى] [أحمد ومسلم]

[من قال أني خير من يونس بن متى فقد كذب] [البخاري]

*** الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال:**

﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]

*** العلم هو ما جاء به الرسول ﷺ وغيره يعرض عليه، فتقديم العقل على النقل قادح في العقل:**

﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤]

﴿ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النحل: ٣٥]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: ٤]

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩]

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦]

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾

[الأحزاب: ٣٦]

*** كمال المخلوق في تحقيق العبودية ومبناها على التسليم:**

﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]

﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]

﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]

﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]

[من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه] [رواه الترمذي]

*** الواجب فيما اشتبه علينا علمه رده إلى عالمه لا أن يرد لجهلنا به:**

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ﴾ [الحج: ٣]

﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ [غافر: ٣٥]

﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]

﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]

وقال ﷺ: في أطفال المشركين [الله أعلم بما كانوا عاملين] [متفق عليه]

*** الواجب عند التنازع اتباع السنة والجماعة واجتناب الشذوذ والفرقة:**

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

[آل عمران: ٣١]

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤]

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]

[إياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة] [السنن وصححه الترمذي]

* **الاختلاف المبني على الهوى مذموم:**

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]

﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]

﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١١٩]

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٦]

* **سبب ضلال الفرق عدولهم عن الصراط المستقيم:**

﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]

﴿ قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف: ١٠٨]

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]

﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٩]

﴿ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [الجاثية: ١٧]

*** اختلاف التنوُّع غير مذموم إذا لم يحصل بغي وظلم على المخالف:**

﴿ مَاقَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥]

﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩]

[وأقر النبي ﷺ يوم بني قريظة من صلى العصر في وقتها ومن أخرها إلى أن وصل بني قريظة] [متفق عليه]

[إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر]

[أحمد والبخاري ومسلم]

*** خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقيني وهو أحد قسمي المتواتر:**

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ فلابد أن يحفظ الله حججه وبيناته [التوبة: ٣٣]

[إنما الأعمال بالنيات] [متفق عليه]

حديث الذي أتى قباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة فاستداروا إليها

[متفق عليه]

كان ﷺ يرسل رسله آحاداً .

*** صحيح المنقول لا يخالفه صريح المعقول، والحسن والقبح شرعيان عقليان:**

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩]

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]

﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨]

*** دين الله في الأرض والسماء واحد وهو الإسلام وهو بين الغالي والجافي:**

﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٩]

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٧٧]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ [المائدة: ٨٧-٨٨]

*** حب الصحابة دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان:**

﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ [التوبة: ١١٧]

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: ٢٩]

﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟

﴿أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]

﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨-١٠]

[لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه] [متفق عليه]

*** حب آل بيت رسول الله ﷺ وأصحابه إيمان:**

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]

[وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما: كتاب الله فيه النور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به.. ثم قال وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي .. ثلاثاً]

[مسلم]

*** ونثبت الخلافة للراشدين ونتبع سنتهم ونقتدي بالشيخين ونشهد للعشرة بالجنة:**

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾

[النساء: ٦٩]

﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩]

[إن لم تجديني فأتي أبا بكر] [رواه البخاري] ، [فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ] [السنن وصححه الترمذي]

[اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر] [السنن]

[إن أمن الناس علي في صحبته وماله لأبوبكر ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر] [البخاري]

[قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر ابن الخطاب منهم] [متفق عليه]

قال ﷺ: عن عثمان [ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة] [مسلم]

وقال: [هذه يد عثمان فضرب بها على يده فقال هذه لعثمان] في بيعة الرضوان [البخاري]

وقال ﷺ: لعلي بن أبي طالب [أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي] [متفق عليه]

وقال ﷺ: [عشرة في الجنة النبي في الجنة وأبوبكر في الجنة.. الحديث]

*** نوالي علماء السلف، فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما خفي علينا:**

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]

* الإيمان باليــوم الآخر :

*** الروح من مخلوقات الله قائم بنفسه مساكن للبدن، يفارقه عند الموت، ولها تعلق به ولها صفات، ومستقرها حسب عمل صاحبها في عليين أو في سجين أو في حواصل طير خضر أو غير ذلك :**

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]

﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]

﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ﴾ [الزمر: ٤٢]

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ٦٠]

[إن الروح إذا قبض تبعه البصر] [مسلم]

[نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة] [ابن ماجه والنسائي]

﴿ يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠]

﴿ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ٢]

﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣]

[لما أصيب إخوانكم ـ يعني يوم أحد ـ جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش] [أحمد وأبوداود]

*** ونؤمن بأشراط الساعة ما كان منها قد مضى وما صح منهاممالم يأت بعدُ**

﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]

﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ﴾ [محمد: ٨١]

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]

[إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات: فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف، خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم] [مسلم]

*** الموت حق وإذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، وعذاب القبر حق لمن كان له أهلاً قبر أو لم يقبر، وقد يدوم وقد ينقطع، والشرع لا يأتي بمحالات العقول، وقد يأتي بمحارات العقول**

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ﴾ [الملك: ٢]

﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]

[إذا مات ابن ادم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده] [مسلم]

﴿ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]

﴿ فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الطور: ٤٥-٤٧]

﴿ لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠]

[حديث البراء الطويل في قبض الروح وعذاب القبر وسؤاله]

*** ونؤمن بالبعث والحوض وجزاء الأعمال يوم القيامة والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والميزان والصراط والشفاعة، والغيبيات نؤمن بها ولا نشتغل بكيفيتها**

﴿ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٥]

﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٧-١٨]

﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢]

﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ١٥]

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ [سبأ: ٣]

﴿ ۞ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس: ٥٣]

﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [التغابن: ٧]

﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٧٨-٨٣]

﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]

[هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير] [أحمد ومسلم]

[أنا فرطكم على الحوض] [متفق عليه]

﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٢٥]

﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَـٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٦-١٥]

﴿ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٨-٤٩]

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٧-٨]

قال النبي ﷺ: لعائشة [إنما ذلك العرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب] [البخاري]

﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]

﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَـٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَـٰلِحُونَ ﴾

[المؤمنون: ١٠٣-١٠٤]

﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٥]

[حديث البطاقة] [أحمد والترمذي] [الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان] [مسلم] [كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم] [البخاري]

﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ ﴾ [مريم: ٧١]

﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم: ٤٨]

[سأل يهودي النبي ﷺ أين الناس يوم تبدَّل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال: هم في الظلمة دون الجسر] [مسلم]

﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩]

حديث أنس في الشفاعة، وحديث أبي هريرة وهما في الصحيح

***النجاة من الشر لا تستلزم حصوله بل تستلزم انعقاد سببه**

﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١]

﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ [هود: ٥٨]

﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا ﴾ [هود: ٦٦]

﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا ﴾ [هود: ٩٤]

*** الجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، والإحسان مراد لذاته والانتقام مراد بالعرض، ولا يمنع الله الثواب إلا إذا منع سببه وهو العمل الصالح، ولا يعاقب أحدا إلا بعد حصول سبب العقاب، فلا يمنع المسببات بعد وجود أسبابها، وله الحمد في الحالين وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل**

﴿ ۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]

وقال عن النار ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١]

﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٣-١٥]

[حديث الكسوف في الصحيحين يثبت وجود الجنة والنار الآن]

﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ

﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ [هود: ١٠٨]

﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]

﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥]

﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]

﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ﴾ [الدخان: ٥٦]

﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ﴾ [الأنعام: ١٢٨]

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦-١٠٧]

﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾ [النبأ: ٢٣]

﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعراف: ١٥٥]

﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]

﴿وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ [المائدة: ٣٧]

﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ وَهُمۡ فِيهِ مُبۡلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]

﴿فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]

﴿وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾ [الأعراف: ٤٠]

﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢]

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]

﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]

*** الإيمان بالقدر:**

*** الأعمال بالخواتيم وكل ميسر لما خلق له، وكل شيء مقدر من الله، وأصل القدر سر الله، وهو غيب نؤمن به ولا نعارضه لخفاء الحكمة علينا، فأعلم الناس بالقدر أكفهم عنه وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به:**

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [الليل: ٥-١٠]

[اعملوا فكل ميسر لما خلق له] [مسلم]

[إنما الأعمال بالخواتيم] [البخاري]

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢]

﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨]

﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]

﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]

﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤]

*** خلق الله الخلق بعلمه وعلم ما هم عاملون وعلم فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل النار، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون؟**

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤]

﴿ ۞ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ۝

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٥٩-٦٠]

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]

﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]

﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرًا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]

[ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة ، قال: فقال رجل: يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل، فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠] [متفق عليه]

*** نؤمن باللوح والقلم، وجف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وأقدار الخلق مقدرة وآجالهم مضروبة، والأعمار لا يشرع الدعاء بتغييرها بخلاف النجاة من عذاب الآخرة فالدعاء مشروع له نافع**

﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوۡحٍ مَّحۡفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]

﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: ١-٢]

[واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام وجفت الصحف] [الترمذي وصححه]

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢-٣]

[قدَّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء] [مسلم]

﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةًۖ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]

﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥]

[لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر] [رواه الحاكم]

﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد: ٣٨-٣٩]

[وقال ﷺ لأم حبيبة لما دعت بطول العمر: لقد سألت الله تعالى لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئاً قبل أجله، ولن يؤخر شيئاً عن أجله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر لكان خيراً وأفضل] [مسلم]

*** ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها:**

﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الدهر: ٣٠]

﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩]

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]

﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ٣٩]

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود: ٣٤]

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ

عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾

[النساء: ٢٦-٢٨]

﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

[الأحزاب: ٣٣]

*** يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً:**

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]

﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]

﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]

﴿ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]

*** يحتج بالقدر على المصائب لا المعائب:**

﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]

﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥]

﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]

[فحجَّ آدمُ موسى] [متفق عليه]

* المراد نوعان: مراد لنفسه محبوب لذاته مراد إرادة الغايات والمقاصد، ومراد لغيره قد لا يكون مقصوداً لما يريد وإن كان وسيلة إلى مراده فهو مكروه من حيث نفسه وذاته، مراد من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده:

﴿ ۞ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٦-٤٧]

[لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم]

* الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي لا موافقة القدر والمشيئة

﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾ [الحجر: ٣٩]

﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠]

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٣٥]

* الله على كل شيء قدير، وخالق كل شيء وكل ممكن يدرج تحت هذا وما ليس بشيء في الخارج فهو خارج عن ذلك كالممتنع والمعدوم:

﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢]

﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحج: ١]

﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]

﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴾ [مريم: ٩]

﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الدهر: ١]

***الاستطاعة التي يجب بها الفعل تكون مع الفعل مرجحة له هي نحو التوفيق والإقدار، والاستطاعة التي هي مناط التكليف ومصححة للفعل تكون قبل الفعل وهي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات وهي فوق الاستطاعة المشروطة في الشرع، والإرادة الجازمة تقترن مع الأولى:**

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٧-٨]

﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧]

﴿ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴾ [هود: ٢٠]

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]

﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]

﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤]

﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣]

﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨]

*** لا حول ولا قوة إلا بالله، لا حيلة ولا قوة لأحد ولا تحول ولا حركة لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله ولا حيلة ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله**

ولم يكلف الله أحداً بما لا يطيق:

﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [الأنعام: ١٥٢، الأعراف: ٤٢، المؤمنون: ٦٢]

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴾ [الطلاق: ٧]

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩]

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [الزمر: ٣٦]

*** أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى**

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]

﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٧-١٠]

﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]

﴿ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [هود: ٣٦]

﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]

*** الظلم لا يكون من الرب لكمال عدله ورحمته، لا لأنه ممتنع في ذاته، ولا كل ما كان من بني آدم ظلماً يكون منه ظلماً فشأن الله أعظم:**

﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه: ١١٢]

﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [ق: ٢٩]

﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦]

﴿ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]

﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [غافر: ١٧]

[يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا] [مسلم]

﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]

﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]

﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]

[لو أن الله عذَّب أهل سمواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم] [أبوداود والحاكم]

[لن ينجي أحداً منكم عمله قالوا: ولا أنت يا رسول الله قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل] [متفق عليه]

*** لله على عبده المؤمن منة وفضل أن هداه للإيمان، وعدل الله في الكافر والعاصي فخذله بالعصيان، وعقوبته على الأمر العدمي بفعل السيئات لا بالعقوبات التي تناله بعد الحجة، فمنع الخير المستلزم للعقوبة ليس ظلماً :**

﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩]

﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

*** الجبر لا يكون إلا من عاجز والله على كل شيء قدير**

﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨-٩]

[إن فيك لخلتين يحبهما الله الحلم والأناة فقال: أخلقين تخلقت بهما؟ أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: [بل خلقان جبلت عليهما]، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى. [مسلم وأبوداود واللفظ له]

*** الخير والشر مقدران، والشر ليس إليه سبحانه فإنه عدم الخير وكله ظلم وهو وضع الشيء في غير محله:**

﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١]

﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٨-٧٩]

﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢]

﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨]

﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]

﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠]

[الخير بيديك والشر ليس إليك] [أحمد ومسلم]

متن الطحاوية
حسب الترتيب في هذا الكتاب[1]

قال العلامة أبوجعفر الطحاوي رحمه الله:

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين.

*** ذم الكلام وأهله:**

ـ فمن رام علم ما حُظِرَ عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان.

ـ فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً، تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً.

ـ ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله.

*** مباحث الإيمان:**

ـ والإيمان هو: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وحلوه ومره من الله تعالىٰ.

ـ ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين.

ـ والإيمان هو: الإقرار باللسان ـ والتصديق بالجنان وجميع ما صح

(١) العناوين الجانبية من وضعي للبيان والتوضيح، وكذا ما بين المعكوفتين.

عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

ـ والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقىٰ، ومخالفة الهوىٰ، وملازمة الأولىٰ.

ـ ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين.

ـ ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله.

ـ ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.

ـ ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم.

ـ وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل في كتابه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالىٰ تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نُكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا ولايته، اللهم ياولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به.

ـ ولانرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف.

ـ ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، مالم يظهر منهم شيء

من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالىٰ.

- ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم.

- ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً.

- والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما.

- ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة.

** الإيمان بالله

* توحيد الربوبية

- والميثاق الذي أخذه الله تعالىٰ من آدم وذريته حق.

- [الله] قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء.

* توحيد الإلٰهية

- نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له.

- ولا إلٰه غيره.

- والله تعالىٰ يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات.

- والأمن الإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

- ونحب أهل العدل والأمانه، ونبغض أهل الجور والخيانة.

- والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن.

- وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن.

- ونقر بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم.

ـ ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً، ولا من يدَّعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

*** توحيد الأسماء والصفات**

ـ [الله] تعالىٰ لا يفنى ولا يبيد.

ـ مازال بصفاته قديماً قبل خلقه لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً.

ـ خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة.

ـ حي لا يموت، قيوم لاينام.

ـ ولا شيء يعجزه.

ـ لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام.

ـ فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية.

ـ ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، من أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، علم أنه بصفاته ليس كالبشر.

ـ ومن لم يتوق النفي التشبيه، زل ولم يصب التنزيه.

ـ وتعالىٰ عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات.

ـ ولا شيء مثله.

ـ ولا يشبه الأنام.

ـ والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى.

ـ ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم (الخالق) ولا بإحداثه البرية استفاد اسم (الباري).

ـ له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخلق ولا مخلوق.

ـ وكما أنه يحي الموتىٰ بعد ما أحيا استحق هذا الاسم قبل إحيائهم كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم.

ـ والعرش والكرسي حق.

ـ وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه وقد أعجز عن الإحاطة خلقه.

ـ والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢،٢٣]، وتفسيره على ما أراد الله تعالىٰ وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلىٰ عالمه.

ـ ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلىٰ الربوبية بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين.

* الإيمان بالملائكة

ـ ونؤمن بالملائكة.

ـ ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين.

ـ ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين.

* الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين

ـ ونؤمن بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة على المرسلين.

ـ وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالىٰ

بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالىٰ: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [المدثر: ٢٥،٢٦] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر.

ـ ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلَّمه سيدَ المرسلين، محمداً ﷺ، وهو كلام الله تعالىٰ، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه ولا نخالف جماعة المسلمين.

* الإيمان بالرسل (النبوات)

ـ ونؤمن بالملائكة والنبيين.

ـ ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به.

ـ ونقول إن محمداً عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى.

ـ وإمام الأتقياء.

ـ وسيد المرسلين.

ـ وحبيب رب العالمين.

ـ وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورىٰ، بالحق والهدىٰ، وبالنور والضياء.

ـ و[إنه] خاتم الأنبياء.

ـ وكل دعوة النبوة بعده فغي وهوىٰ.

ـ والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ، وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء ثم إلى حيث شاء الله من العُلا، وأكرمه الله بما شاء،

وأوحىٰ إليه ما أوحىٰ، ماكذب الفؤاد ما رأىٰ، فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولىٰ.

ـ ونقول إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلم موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

ـ ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء.

ـ وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

ـ ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه.

ـ ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة.

ـ ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً.

ـ ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام.

ـ ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر القدر، وبين الأمن والإياس.

ـ فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن براء إلى الله تعالىٰ من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالىٰ أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية، مثل المشبهة والمعتزلة، والجهمية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا أهل السنة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهو عندنا ضلال وأردياء، وبالله العصمة والتوفيق.

ـ ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم،

ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان.

ـ ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد بريء من النفاق.

ـ ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون.

ـ وإن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ماشهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبدالرحمن بن عوف، وأبوعبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين.

ـ وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين، أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل.

ـ ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر.

* الإيمان باليوم الآخر

ـ ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين.

ـ ونؤمن بأشراط الساعة، من خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها،

وخروج دابة الأرض من موضعها.

- [والله] مميت بلا مخافة باعث بلا مشقة.

- وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات.

- ونؤمن بعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم، والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران.

- ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان.

- والحوض الذي أكرمه الله تعالىٰ به غياثاً لأمته حق.

- والشفاعة التي ادخرها لهم حق كما روي في الأخبار.

- والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإن الله تعالىٰ خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما قد فُرغ له وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدران على العباد.

*** الإيمان بالقدر**

- وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله.

- وذلك من عقد الإيمان وأصول الاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالىٰ في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨].

- وأصل القدر سر الله تعالىٰ في خلقه، لم يطّلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان،

وسُلَم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر من ذلك كل الحذر نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالىٰ طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين.

ـ فويل لمن صار لله تعالىٰ في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً.

ـ فهذه جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّر قلبه من أولياء الله تعالىٰ، وهي درجة الراسخين في العلم، لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت على الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود.

ـ خلق الله الخلق بعلمه.

ـ ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم.

ـ وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته.

ـ وقد علم الله تعالىٰ فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه.

ـ وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرًا محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقب ولا مزيل ولا مغير، ولا ناقص ولا زائد، من خلقه في سماواته وأرضه.

ـ ونؤمن باللوح والقلم، وجميع ما فيه قد رُقم.
ـ فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالىٰ فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالىٰ فيه، ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة.
ـ وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه.
ـ وقدر الله لهم أقداراً.
ـ وضرب لهم آجالاً.
ـ وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ لا مشيئة العباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن.
ـ ولا يكون إلا مايريد.
ـ يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً.
ـ وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله.
ـ وهو متعال عن الأضداد والأنداد.
ـ لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره.
ـ آمنا بذلك كله وأيقنا أن كلاً من عنده.
ـ ذلك بأنه على كل شيء قدير وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لايحتاج إلى شيء ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.
ـ ويملك كل شيء ولا يملكه شيء، ولا غنىٰ عن الله تعالىٰ طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين، فقد كفر وصار من أهل الحَيْن.
ـ والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز

أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ـ ولم يكلفهم الله تعالىٰ إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله) نقول: لا حيلة لأحد، ولا تحوُّل لأحد ولا حركة لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالىٰ وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وعكست إرادته الإرادات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ـ وأفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد.

ـ والقدر خيره وشره حلوه ومره من الله تعالىٰ.

تقريب وترتيب
شرح العقيدة الطحاوية

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمدلله، نحمده، ونستعينه ونستغفره،ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو **الفقه الأكبر** بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمّى الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين «الفقه الأكبر»، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله. ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم، فأعرف الناس بالله عز وجل أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه.

ولهذا سمّى الله ما أنزله على رسوله روحاً، لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً لتوقف الهداية عليه فقال تعالى: ﴿ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [غافر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ۝ ﴾[1] [الشورى ٥٢،٥٣]. فلا روح إلا فيما جاء به الرسول ولا نور إلا في الاستضاءة به، وهو الشفاء، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو وإن كان هدى وشفاء مطلقاً، لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خصوا بالذكر.

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فلا هدى إلا فيما جاء به.

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية[2]، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر،

---

(١) انظر التفسير القيم ص٤٣٤.

(٢) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٢ ـ ٣١٤) بلفظه، وانظر مجموع الفتاوى أيضاً (١٣/ ٥٢).

والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قُدَرِهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أُمر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك.

ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل مالا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم مالا يجب على من ليس كذلك[1].

وينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته. فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [طه: ١٢٣ـ١٢٦].

قال ابن عباس رضى الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآيات[2].

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن» قلت: فما المخرج منها

---

(١) بلفظه من العقل والنقل (١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك بنحوه (٢/ ٣٨١) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وانظر الدر المنثور (٤/ ٣١١).

يارسول الله؟ قال: «**كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صَدَق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم**»[1] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، الدالة على مثل هذا المعنى ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينون به، إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام.

وقد نزه الله تعالى نفسه عما يصفه العباد، إلا ماوصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

فنزه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلّم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليهم كمال الحمد[2].

---

(١) أخرجه الترمذي في فضائل القرآن باب ما جاء في فضل القرآن (٥/١٥٨ - ح٢٩٠٦) وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه واسناده مجهول وفي الحارث مقال. وأخرجه الدارمي في فضائل القرآن باب فضل من قرأ القرآن (٢/٥٢٧ - ح٣٣٣١) وضعفه الألباني (٦٨) والأرناؤوط (١٠) وإن استحسنا معناه! وسبقهما إلى ذلك ابن كثير في فضائل القرآن (ص١١، ١٢) وهذا البحث بلفظه في العقل والنقل (١/٥٤،٥٥)، وبمجموع الفتاوى (١٣/٢٨) ويلاحظ أن كثيراً من الفتاوى الواردة بمجموع الفتاوى منقولة من كتب شيخ الإسلام الكبار كما في هذا الموضع، والله أعلم.

(٢) بنحوه في التدمرية ضمن مجموع الفتاوى (٣/٥) وهو بلفظه في مختصر الصواعق (١/٥) خطبة الكتاب، وانظر الجواب الصحيح (٣/١٣٩ - ١٤٠).

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصي به الأول الآخر ويقتدي فيه اللاحق بالسابق وهم في ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ ﴾ [يوسف: ١٠٨] فإن كان قوله: (ومن اتبعني) معطوفا على الضمير في (أدعو)، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله. وإن كان معطوفاً على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم، وكلا المعنين حق[١].

وقد بلغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيله خير القرون.

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق ﷺ بقوله: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم**»[٢].

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المائتين، فإن مولده سنة تسع وثلاثين، ومائتين ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة

---

(١) انظر في تفسير ذلك مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٧ ـ ١٧٤) وقال ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١/ ١٥٤): «والقولان متلازمان، فلا يكون الرجل من أتباعه حقاً حتى يدعوا إلى ما دعا إليه ويكون على بصيرة»، وانظر معاني القرآن للفراء (٢/ ٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناقب آخر باب فيه (٦/ ٦٣٢ ـ ح٣٦٤٠)، ومسلم في الإمارة باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» (٣/ ١٥٢٣ ـ ح١٩٢١) من حديث المغيرة بن شعبة، وهو فيهما من حديث معاوية أيضاً، وأخرجه مسلم من حديث ثوبان وجابر بن سمرة، وغيرهم وهو مروي عن جمع من الصحابة أيضاً في غيرالصحيحين، وانظر تخريج الأرناؤط (ص١٢).

فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنهم ـ ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

ثم ذكر الشارح منهجه في الشرح فقال: (ص٧٤)

وقد أحببت أن أشرحها[١] سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلا عليهم، لعلي أن أنظم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم ﴿ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾ [النساء: ٦٩].

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، آثرته على التطويل والإسهاب ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [هود: ٨٨]. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ويلاحظ من الكتاب أن الشارح رحمه الله اختار منهجاً يتميز بثلاثة أمور.

الأول: الاختصار

الثاني: ترك التسجيع الذي درج عليه الطحاوي .

الثالث: الالتزام بترتيب الكتاب

لكنه في نفس الوقت أبدى تحفظه على الإمام الطحاوي في السجع وفي الترتيب فقال في شأن السجع عند شرح قول الطحاوي رحمه الله:

فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعت الفردانية ليس في معناه أحد من البرية.

قال: (ص٢٣٨)

«ولكن في اللفظ نوع تكرير. وللشيخ رحمه الله نظير هذا التكرير في

(١) أي (العقيدة الطحاوية).

مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع بالخطب أليق.

أما الترتيب: فإنه تحفظ على ترتيب الطحاوي رحمه الله، وذكر أن الترتيب الأمثل لكتب أصول الدين هو ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام حين سأله عن الإيمان قال رحمه الله: (ص٥٢٧، ٥٢٨)

ولكن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره**»[1] ، الحديث فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم وثم إلى آخره.

وهذا هوالترتيب الذي اعتمدته هنا والحمد لله.

* موقف الشارح من مايسمى بـ (علم الكلام):

بعث الله تعالى نبيه ﷺ بالحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك ومضي على سنته من جاء بعده من الخلفاء الراشدين والصحابة المهتدين، حتى إذا كان في آخر عصر الصحابة وبدأت الثقافات الدخيلة تدخل على الناس، ظهر في هذه الأمة نوع من الجدال حول بعض مفاهيم الاعتقاد، وظهرت بدع الخوارج والقدرية ثم بدع التشيع والتعطيل وغير ذلك.

ولما بدأت حركة الترجمة التي أذكاها بعض الخلفاء كالمأمون، نقل إلى العربية الكثير من كتب فلاسفة اليونان والهند، وقام بعض الغيورين بمواجهة هذا الزحف الثقافي الدخيل، لكن لم يكن معهم كبير علم من

---

(١) يأتي تخريجه في أول مباحث الإيمان.

الشريعة، فاعتمدوا في ردهم على آرائهم وعقولهم، وهم وإن كانوا أذكياء إلا أن الذكاء وحسن النية لا يكفي في إصابة الحق.

وكذلك قام بعض المغرضين وأصحاب الأهواء فبثوا كثيراً من الأفكار الشاذة والعقائد المنحرفة في محاولة منهم للنيل من هذا الدين وقواعده، وبجهل أولئك وظلم هؤلاء، نشأ ما يسمى بعلم الكلام.

وقيل سبب تسميته كذلك خلوه من المعاني الجديدة بل هو زيادة كلام مما لايفيد.

وقيل إن سبب التسمية: هو كثرة الجدال حول مسألة كلام الرب سبحانه من حيث تعلقه به وقيامه بالذات وما تفرع من ذلك من مسائل حلول الحوادث، وحوادث لا أول لها، وقدم العالم، وإثبات أو نفي الصفات، والكلام في القدر، وغير ذلك.

ووقف السلف من هذا الوافد موقفاً واضحاً، فهم رأوا أنه وإن كان فيه حقاً قليلاً إلا أن الغالب عليه الباطل والضلال، ولذا نهوا عن الدخول في هذا العلم بل أنكروا أن يسمى علماً وأن يسمى حملته علماء.

وقد وقف الشارح الموقف نفسه من الكلام فذمه وعابه كما يأتي في معرض كلامه.

ويظن بعض الناس أن شرح الطحاوية اشتمل على شيء من علم الكلام، ويظهر من حين لآخر تهذيب أو اختصار لهذا الكتاب ويزعم فيه صاحبه أنه اختصر المباحث الكلامية، وحذف ما فيه من علم الكلام . . إلخ.

وهذا خطأ بيّن وظاهر، فإن الشارح بين أن الكلام مذموم، منهي عن النظر فيه والاشتغال به، وأنه من الخوض في آيات الله، فكيف يُدخل في شرحه شيئاً من ذلك، وإنما الإشكال جاء من أن الشارح قد يذكر أقوال أهل البدع ويرد عليها وهو في رده لا يخرج عن منهج السلف في الاستدلال بالنصوص والآثار السلفية، ويذهب في خلال رده إلى بيان تناقض أو فساد قول المخالف لأهل السنة، وربما استعار بعض عباراتهم ليرد عليهم مع قرنها بما يُزيل الباطل الوارد فيها.

فهل هذه الطريقة يصح أن يقال فيها: إن الشارح قد أدخل مباحث كلامية

أو علم كلام في كتابه؟!!

الأقرب أن يقال: إن هذه المباحث لما عزَّ على هؤلاء المصنفين أن يفهموها أو يعرفوها سارعوا إلي حذفها وأنكروها، والناس أعداء ما يجلهون!!!.

وفيما يلي بيان موقف الشارح من الكلام جمعته من أطراف الكتاب ولبه، لعله يكون مقنعاً للمخالف، ودليلاً لما سبق ذكره والله المستعان.

قال رحمه الله بعد أن ذكر ظهور التحريف في هذه الأمة: (ص٧٠)

«فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨] فإن معنى الآية يشملهم.

وقال مبيناً طريقة السلف المخالفة لأهل الكلام: (ص٧٢-٧٤)

«وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة. وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم من بعدهم ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط بالإمامة».

فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسا في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة[1]، أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه أو ترك الالتفات إلى اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٦٤).

الاعتبار[1] والله أعلم.

وعنه أيضا أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب غريب الحديث كذب[2].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[3].

وقال أيضا رحمه الله تعالى (شعراً)

كل العلوم سوى القرآن مشغلة   إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه قال حدثنا   وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وذكر الأصحاب في الفتاوي: أنه لو أوصى لعلماء بلده : لا يدخل المتكلمون، وأوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام، ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوي الظهيرية».

فكيف يرام الوصول إلى علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيها المغتدي ليطلبَ علما   كل علم عبد لعلم الرسول

---

(١) أي أن الجهل بالكلام صفة سلبية (عدم العلم)، فكيف يكون ذلك علماً، ثم بين وجهي كونه علماً والله أعلم.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في أول كتابه شرف أصحاب الحديث ص٤، وانظر دره تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٦، ٢٣٣).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٣)، وذكره البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٦٢)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (١٦٨).

تطلبُ الفرع كي تصححَ أصلاً كيف أغفلت علم أصلِ الأصول[1]

ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلِم وخواتمه وجوامعه[2]، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين فإنه قليل، كثير البركة، لا كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم وإن طريقتنا أحكم وأعلم! و لا كما يقوله من لم يقدرهم قَدْرَهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك فهم أفقه[3] !!

فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم وقلة تكلفهم وكمال بصائرهم وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها وشد معاقدها وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء فالمتأخرون في شأن والقوم في شأن آخر وقد جعل الله لكل شيء قدراً[4]

---

(١) في مجموع الفتاوى (١٣/١٥٨):
تطلب الفرع كي تصحح حكماً ثم أغفلت أصلَ أصلِ الأصولِ

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم» أخرجه البخاري في الجهاد باب قول النبي ﷺ: «نصرت بالرعب» (٦/١٢٨ ـ ح٢٩٧٧)، ومسلم في المساجد فاتحته (١/ ٣٧١ ـ ح٥٢٣).

(٣) وهذا القول شعبة من الرفض كما قال شيخ الإسلام، انظر مجموع الفتاوى: (٤/١٥٧)، وانظر خطبة مختصر الصواعق (١/٨)، ودرء التعارض (٥/٣٧٨).

(٤) انظر في فضل علم السلف: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٥)،(١٣/ ٢٩)، ودرء التعارض =

وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم واستمد منهم وتكلم بعباراتهم.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معان صحيحة كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة[1] ولا كرهوا أيضا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنة ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين فضلا عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر المراء والجدال وانتشر القيل والقال وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علم ماحُظر عنه علمه»[2].

وقال في موضع آخر: (ص٧٠ـ٧٢)

وكل من التحريف والانحراف على مراتب: فقد يكون كفراً وقد يكون فسقا وقد يكون معصية وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء[3]، وأنزل عليه الكتاب والحكمة وجعل دعوته عامة لجميع

= (٢/ ٣٠١،٣٠٢)،(٧/ ٤٤، ٤٥)، نقض المنطق (ص٧ ـ ٨).

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٦ ـ ١٤٨)، درء التعارض (١/ ٤٤،٢٣٣).

(٢) يأتي قريباً.

(٣) أي حاكماً وشاهداً وأميناً فاسم المهيمن يشمل هذا كله ولذا فسره السلف بهذا، كما =

الثقلين، الجن والإنس باقية إلى يوم القيامة وانقطعت به حجة العباد على الله وقد بين الله به كل شيء وأكمل له ولأمته الدين خبراً وأمراً وجعل طاعته طاعة له ومعصيته معصية له وأقسم بنفسه أنهم لايؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره وأنهم إذا دعوا إلى الله والرسول، وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله ـ صَدوا صدوداً، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً.

وكما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نحس الأشياء بحقيقتها أي ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات وهي في الحقيقة: جهليات ـ وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الإحسان بالعمل الحسن والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملكة[1] والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة والتوفيق بينها وبين الشريعة ونحو ذلك.

وكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كاف كامل، يدخل فيه كل حق وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة

= ذكره ابن كثير وغيره انظر تفسير ابن كثير (٢/ ٦٥) ط. مكتبة دار التراث ـ مصر.

(١) أي الملوك والأمراء.

الرسول بظنهم، وتقليدهم، ما ليس منها وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق ودرس كثير من علم الرسالة بل إنما يكون البحث التام والنظر القوي والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول ﷺ ليعلم ويعتقد، ويُعمل به ظاهراً وباطناً فيكون قد تُلي حق تلاوته، وأن لايهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك أو العمل به فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائماً به وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه بل يؤمن بالكتاب كله وأن يُصان عن أن يُدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتبع ماليس من عند الله اعتقادا أو عملا كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [البقرة: ٤٢].

وقال: (ص٢٢١ـ٢٢٤)

قوله: فمن رام علم ماحظر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان.

هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين بل وفي غيرها بغير علم وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء ٣٦] وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾ ﴾ [الحج ٣ـ٤] وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى

ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٌۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٨-٩] وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠] وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ٢٣] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ **«ما ضل قوم بعد هُدىً كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»** ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزخرف: ٥٨] رواه الترمذي وقال حديث حسن(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: **«إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصِم»**. خرجاه في «الصحيحين»(٢).

ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلها غير الله. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] أي عبد ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه:

رأيت الذنوب تميتُ القلوب ... وقد يورث الذل إدمانُها
وترك الذنوب حياة القلوب ... وخير لنفسك عصيانُها

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الزخرف (٥/٣٥٣ ـ ح٣٢٥٣) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل (١/١٩ ـ ح٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في المظالم باب قول الله تعالى: ﴿وهو ألد الخصام﴾ (٥/١٢٧ ـ ح٢٤٥٧) ط. الريان، وأخرجه مسلم في العلم باب في الألد الخصم (٤/٢٠٥٤ ـ ح٢٦٦٨).

وهل أفسد الدين إلا الملوكُ   وأحبـــار ســـوء ورهبـــانُهـــا

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبار السوء وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، واطلاق ما قيده وتقييد ما أطلقه ونحو ذلك.

والرهبان وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ والتعوض عن حقائق الإيمان بخُدع الشيطان وحظوظ النفس.

فقال الأولون إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف(١).

ومن كلام أبي حامد الغزالي رحمه الله في كتابه الذي سماه «إحياء علوم الدين» وهو من أجل كتبه، أو أجلها: «فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه، فاعلم أن للناس في هذا غلواً وإسرافاً في أطراف، فمن قائل: إنه بدعة وحرام وأن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل: إنه فرض، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، وأنه أفضل الأعمال وأعلى القربات فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف وساق الألفاظ عن هؤلاء قال: وقد اتفق أهل الحديث من السلف

---

(١) بلفظه من مدارج السالكين (٢/ ٦٩ ـ ٧٠).

على هذا، ولاينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة ـ مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصحُ بترتيب الألفاظ من غيرهم ـ إلا لما يتولد منه من الشر. وكذلك قال ﷺ «**هلك المتنطعون**»[1] . أي المتعمقون في البحث والاستقصاء.

واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله ﷺ ويعلم طريقه ويثني على أربابه، . . .

ثم ذكر بقية استدلالهم ثم ذكر استدلال الفريق الآخر. إلى أن قال:

فإن قلت: فما المختار عندك؟. فأجاب بالتفصيل فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام.

قال: فأما مضرته فإثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص، فهذا ضرره في اعتقاد الحق وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها في صدورهم بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل.

قال: وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ماهي عليه وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعل التخبيط والتضليل أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إذا سمعته من

---

(١) أخرجه مسلم في العلم باب هلك المتنطعون)٤/٢٠٥٥ ـ ح٢٦٧٠) والمتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف في البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الدخيلة فيما لايعنيهم كما ذكره الخطابي في معالم السنن (٤/ ٣٠٠).

محدث أو حشوي[1] ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى سوي علم الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور». انتهى ما نقلته عن الغزالي رحمه الله[2].

وكلام مثله في ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معان صحيحة كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالو الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى[3]. وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا

---

(١) الحشوية: هم الذين يحشون الكلام بما لا فائدة فيه، والمتكلمون غالباً يطلقون هذا اللفظ على أهل السنة والحديث تنفيراً عنهم. وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) انظر الإحياء (١/ ٩٦ ـ ٩٧)، وانظر درء تعارض العقل والنقل (١/ ٤٣ ـ ٤٦).

(٣) هذا مقتبس من حديث أم زرع الذي أخرجه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها، وقوله: (فينتقى) كذا في الحديث، وفي رواية (فينتقل) أخرجه البخاري في النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل (٩/ ٢٥٤ ـ ح٥١٨٩)، والمقصود أن لحم الجمل ثقيل، فوصفه بالغثاثة مما يزيد الزهد فيه، ولكن قد يحتاج الإنسان له، فقيل له هو على رأس جبل وعر، فليس الجبل سهلاً حتى يرتقى ويؤخذ هذا اللحم، وليس اللحم سميناً جيداً حتى تُتحمل المشاق من أجل الحصول عليه، وانظر شرح الحديث في الفتح (٩/ ٢٥٥ ـ ٢٧٧).

التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لماوُضعت كتبُ التناظر لاالمغني ولاالعمد[1]
يحللون بزعم منهم عقَدا وبالذي وضعوه زادت العُقَد

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذكي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

وقال رحمه الله: (ص٢٢٦ـ٢٣٠)

وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سُمي هؤلاء أهل الكلام، لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس وكل من قال برأيه وذوقه أو سياسته ـ مع وجود النص أو عارض النص بالمعقول ـ فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝١٢﴾ [الأعراف: ١٢] وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۝٨٠﴾ [النساء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾ [النساء: ٦٥].

---

(١) المغني والعُمَد: للقاضي عبد الجبار المعتزلي، وهي علم الكلام والأصول، وأما العمد فقد شرحه أبو الحسين البصري المعتزلي شرحاً موسعاً، ثم اختصر منه مباحث الأصول وزاد عليه زيادات وذلك في كتابه (المعتمد في أصول الفقه) وهو مطبوع متداول، وهو من أعمدة كتب الأصول على منهج المتكلمين.

أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسلمياً.

قوله: فيتذبذب بين الكفر والايمان التصديق والتكذيب والإقرار والإنكار، مسوساً تائهاً شاكاً زائغاً، لا مؤمناً مصدقاً ولا جاحداً مكذباً.

يتذبذب: يضطرب ويتردد. وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رحمه الله حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المدموم أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال **ابن رشدالحفيد**، وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «**تهافت التهافت**»: «ومن الذي قال في الإلهيات شيئا يعتد به؟»[(١)].

وكذلك **الآمدي**[(٢)]، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر، وكذلك **الغزالي**[(٣)] رحمه الله، انتهى آخر آمره إلى الوقوف والحيرة في

---

(١) انظر تهافت التهافت ص٨٨، ولفظه: مع أنه لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به. وانظر العقل والنقل (١/ ١٦٢)، وابن رشد: هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الفيلسوف المتوفي ٥٩٥هـ، عُني بكلام أرسطو، وزاد عليه، وكتابه بداية المجتهد من أفضل الكتب في الفقه المقارن، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٠١ ـ ح٢٩٠).

(٢) **الآمدي**: هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي سيف الدين الآمدي الشافعي من أفراد أذكياء العالم، إلا أنه ابتلي بعلم الكلام، وامتحن بسبب ذلك، له في أصول الفقه: الإحكام في أصول الأحكام، من أعمدة كتب الأصول على طريقة المتأخرين. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٦٤ ـ ح٢٣٠).

(٣) **الغزالي**: هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الملقب بحجة الإسلام له مؤلفات جيدة في الأصول كالمستصفى وفي الفقه كالوجيز والبسيط والوسيط وكتابه الإحياء جيد فريد في بابه لولا ما حشاه من مخالفات عقدية ولاسيما في الربع الرابع =

المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ ، فمات والبخاري على صدره.

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه : أقسام اللذات:

نهاية إقدام العقول عِقال	وغايةُ سعي العالمين ضلالُ
وأرواحنا في وحَشة من جسومنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثناطول عمرنا	سوى أن جمعنافيه: قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتِها	رجال فزالو والجبال جبال[1]

لقد تأملت الطرقَ الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقةَ القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝﴾ [طه: ١١٠] ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[2].

= منه وكذلك ما به من أحاديث موضوعة وضعيفة توفي ٥٠٥هـ رضي الله عنه وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢٢).

(١) انظر العقل والنقل (١/ ١٥٩، ١٦٠)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢ ـ ٧٣)، (٥/ ٥٦٢).

(٢) انظر النبوات (ص٥٢، ٨٢، ١٠٨)، والرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني فخر الدين الرازي، كبير الأذكياء قال عنه الذهبي: وقد بث في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة والله يعفو عنه فإنه توفى على طريقة حميدة والله يتولى السرائر، وساق الذهبي كلامه هذا. انظر سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠).

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم **الشهرستاني**[1]، إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم[2]

وكذلك قال أبو المعالي **الجويني**[3]: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام

---

(١) **الشهرستاني**: هو محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، الفيلسوف، له في الملل والنحل ونهاية الإقدام في علم الكلام، وهو متهم بالإلحاد والغلو في التشيع، توفي ٥٤٩هـ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨٦ ـ ج١٩٤).

(٢) ذكر البيتين في أول كتابه (نهاية الإقدام) ص٣، وقيل: هما لابن الصائغ الأندلسي وقد رد عليهما محمد بن إسماعيل الأمير كما وجد بهامش أصل درء تعارض العقل والنقل فقال:

لعلك أهملت الطواف بمعهدِ الرسولِ ومن لاقاه من كل عالم
فما جار من يُهدى بهدي محمد ولست تراه قارعاً سن نادمِ

كذا في هامش درء التعارض المطبوع (١/ ١٥٩)

تنبيه:

البيت الأول في نهاية الإقدام هكذا:

لقد طفت في تلك المعالم كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

وهو من البحر الطويل، وأما قوله: (لعمري) فإنها قبل البيتين، وصحح ذلك الشيخ محمد رشاد سالم رحمه الله في هامش درء التعارض.

(٣) **الجويني**: هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني ثم النيسابوري الشافعي له نهاية المطلب في معرفة المذهب، قيل هو أربعون مجلداً، وله البرهان في أصول الفقه أحد أعمدة كتب الأصول على مذهب المتكلمين، قال الذهبي: كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا إسناداً. اهـ توفي ٤٧٨هـ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨).

فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور.

وكذلك قال شمس الدين **الخسروشاهي**، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي، لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يوما فقال: ما تعتقد؟ قال: ما يعتقده المسلمون فقال وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به أو كما قال، قال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته[(١)] . **ولابن أبي الحديد**[(٢)] الفاضل المشهور بالعراق:

فيك ياأغلوطة الفكر — حار أمري وانقضى عمري
سافرت فيك العقول فما — ربحت إلا أذى السفر
فلحى الله الأُلَىٰ زعموا — أنك المعروف بالنظر
كذَبوا، وإن الذي ذكروا — خارج عن قوة البشر[(٣)]

وقال **الخونجي** عند موته ما عرفت مما حصلته شيئا سوى أن الممكن

---

(١) انظر التسعينية (ص٢٠١، ٢٠٢) والخسروشاهي: هو عبدالحميد بن عيسى الخسروشاهي الشافعي المتكلم، تلميذ الفخر الرازي، وخليفته في التدريس بالشام، له مختصر المقالات لابن سينا، ومختصر المهذب في الفقه توفي ٦٥٢هـ، انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/ ١٦١).

(٢) ابن أبي الحديد: هو أبوحامد عبد الحميد بن هبة الله، صاحب شرح نهج البلاغة، وهو من أعيان المعتزلة توفي ٦٥٥هـ ببغداد، انظر ترجمته في البداية والنهاية (١٣/ ١٩٩)، ووفات الوفيات (١/ ٥١٩).

(٣) انظر العقل والنقل (١/ ١٦١).

يفتقر إلى المرجح، ثم قال الافتقار وصف سلبي أموت وما عرفت شيئاً[1]

وقال آخر[2]: «أضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء»[3].

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب.

وقال الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، وقال: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله، ولأن يُبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ـ ما خلا الشرك بالله ـ خير له من أن يبتلى بالكلام» انتهى[4].

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به، ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها ثم تبين

---

(١) الخونجي: هو محمد بن ناماور بن عبدالملك، فارسي الأصل، تولى القضاء بمصر، وتوفي ٦٤٦هـ، له ترجمة في شذرات الذهب (٥/ ٢٣٦)، وقد ذكر شيخ الإسلام أن الخونجي فاضل زمانه في المنطق، وله كتاب كشف أسرار المنطق، والموجز، وذكر أن قوله هذا مما حُدث عنه بالسند المتصل، انظر مجموع الفتاوى (٩/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٢) وهو ابن واصل الحموي، ونقله عنه في درء التعارض (١/ ١٦٥)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٨).

(٣) وهذه النقول التي أوردها الشارح منقولة مع تصرف يسير من درء التعارض (١/ ١٥٩ ـ ١٦٢)، (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤)، مجموع الفتاوى (٥/ ١٠).

(٤) مناقب الشافعي (١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، ودرء التعارض (٧/ ٢٤٥، ٢٤٦)، وتبيين كذب المفتري (ص٣٣٦).

له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم إذا سلموا من العذاب ـ بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله ـ إذا قام من الليل يفتتح صلاته: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**»[(١)] . أخرجه مسلم.

توجه ﷺ إلى ربه بربوبية جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبرائيل موكل الوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها. فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب والله المستعان.

وقال: (ص٣٥١)

قوله: ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله.

يشير الشيخ رحمه الله إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم. ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم ٢٣].

وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه»، وقال بعضهم الحق سبحانه يقول من ألزمته القيام مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدبَ، ومن كشفت له حقيقة

---

(١) أخرجه مسلم في المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل (١/ ٢٠٠ ـ ح٧٧٠).

ذاتي ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب[1].

ويشهد لهذا أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخ الجبل وتدكدك ولم يثبت على عظمة الذات.

قال الشبلي[2]: الانبساط بالقول مع الحق ترك الأدب. وقوله ولا نماري في دين الله معناه لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

---

(١) هذا يحتاج إلى دليل!!.

(٢) الشبلي: دلف بن جحدر الشبلي البغدادي حاجب الموفق، ثم صحب الجنيد كان مالكياً، وله ألفاظ وحكم، وكان يصدر عنه أشياء فيه كبر، وفخر واعتُذر عنه بما كان يحصل له من جفاف دماغ وسكر فالله أعلم بحاله، توفي الشبلي ٣٣٤هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥/٣٦٧ ـ ٣٧٠).

الباب الأول
الإيمان

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول:

حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان

الفصل الثاني:

حد الإيمان وحقيقته

الفصل الثالث:

ثمرات الخلاف بين سائر أهل السنة والحنفية في حد الإيمان

الفصل الرابع:

التكفير

الفصل الخامس:

من حقوق الأئمة



الفصل الأول

حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان



حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان[1] .

أركان الإيمان هي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

وقد يذكرها بعض الناس خمسة فيقول: هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ولا يذكر الإيمان بالقدر لأن الإيمان بالقدر في حقيقته لا يخرج عن الإيمان بالله حيث إن القدر أربع مراتب: الإيمان بعلم الله وبكتابته وبعموم مشيئتة وقدرته، والعلم والكتابة والمشيئة والقدرة من صفات الرب تعالى.

وقد يذكرها بعضهم سبعة فيزيد على المذكورات الإيمان بالجنة والنار، وهو أيضا داخل في الإيمان باليوم الآخر.

قال الشارح: (ص٤٠٧ـ٤٠٨)

قوله: والإيمَانُ: هُوَ الإيمَانُ باللهِ، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَالقَدرِ خَيْرِهِ وَشَرِهِ، وَحُلوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعالىٰ.

تقدم أن هذه الخصال هي أصول الدين وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابي وسأله عن الإسلام فقال: **«أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا»** وسأله عن الإيمان؟ فقال: **«أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، وباليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»**. وسأله عن الإحسان؟ فقال: **«أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»**[2] .

---

(١) وإنما أفردته بفصل لأهميته، ولأن مدار كل هذا الباب على هذا الحديث الذي فيه أمر الدين كله.

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في الإيمان باب سؤال جبريل...(١/١٤٠ ـ ح٥٠)، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام =

وقال: (ص٣٣٤، ٣٣٥)

أصول أهل السنة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول. وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة ـ لمّا تضمنتا هذا الأصل: لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي الصحيحين عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: **«من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»**[1] .

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **«بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال أبشر بنورين أوتيتهما، لم يؤتهما نبي قبلك فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته»**[2] .

وقال أبو طالب المكي: أركان الإيمان سبعة يعني هذه الخمسة والإيمان بالقدر والإيمان بالجنة والنار وهذا حق والأدلة عليه ثابتة محكمة

= والإحسان (١/ ٣٩ ـ ح٩)، وأخرجه مسلم من حديث عمر في أول كتاب الإيمان (١/ ٣٦ ـ ح٨)، وأخرجه أحمد من حديث ابن عباس (١/ ٣١٩)، وفي الحديث أنه جاء على صورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرىٰ عليه أثر السفر، والأعراب غالباً ليس هذا وصفهم والله أعلم. وقد ذهب القرطبي وغيره إلى أنه لم يسلم أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب، وانظر الفتح (١/ ١٤٣).

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها ما أخرجه في المغازي في أبواب غزوة بدر (٧/ ٣٦٩ ـ ح٤٠٠٨) ط. الريان، ومسلم في المسافرين باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (١/ ٥٥٥ ـ ح٨٠٨).

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (١/ ٥٥٤ ـ ح٨٠٦).

قطعية. وقد تقدمت الإشارة إلى دليل التوحيد والرسالة[1].
وهذه الأركان هي مما دل عليه الكتاب أيضاً.

قال الشارح: (ص٣٣٢، ٣٣٣)
قوله: ونُؤْمِنُ بالمَلاَئِكَةِ وَالنَّبِيينَ، والكتُبُ المُنَزَّلةِ عَلىٰ المُرْسَلِين، وَنَشْهَد أَنَّهم كانُوا عَلىٰ الحَقِّ المُبِين.

هذه الأمور من أركان الإيمان. قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ـ **الآيات.**
وقال تعالى: ﴿۞لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]
وقال ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان فقال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[2].

فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل[3].

*** إيمان الفلاسفة بالأركان الخمسة:**

ولما كان أهل البدع والضلالات لا يؤمنون بهذه الأركان الخمسة على الوجه الذي يؤمن به أهل السنة، بل أصّلوا لأنفسهم أركاناً استبدلوها

---

(١) وسيأتي في مكانه حسب ترتيب هذا الكتاب إن شاء الله.
(٢) تقدم تخريجه
(٣) والتوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر أمور متلازمة، انظر مجموع الفتاوى (١٨/ ٥٥ـ٥٧).

بأركان أهل السنة، بيّن الشارح ذلك

فقال: (ص٣٣٣، ٣٣٤)

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكارا الفلاسفة المسمون عند من يعظمهم بالحكماء فإن من علم حقيقة قولهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا اليوم الآخر، فإن مذهبهم أن الله سبحانه موجود لا ماهية له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي[١]، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلا وأبداً، وإن سموه مفعولاً له فمصانعة ومصالحة المسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته فهذا إيمانهم بالله[٢].

وأما كتبه عندهم فإنهم لا يصفونه بالكلام فلا يكلم ولا يتكلم ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعال على قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص: **قوة الإدراك** وسرعته لينال من العلم أعظم مما يناله غيره! **وقوة النفس** ليؤثر بها في هيولي[٣] العالم يقلب صورة إلى صورة! **وقوة التخييل** ليخيل بها القوى

---

(١) هذا بيان من الشارح أنهم ينفون علم الله بكل موجود خارج الذهن لأنهم إن كانوا ينفون العلم بالجزئيات، والكليات إنما تكون في الذهن لا في الخارج فهم ينفون علمه بما هو في الخارج.

(٢) ويقولون بقدم العلم وقدم العقول والنفوس، ولا يفردون الله بالأولية، انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠١)، (٤/ ١٢٠).

(٣) الهيولي مادة الشيء، كالفضة للخاتم، والخشب للكرسي. . . إلخ.

العقلية في أشكال محسوسة وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيبا وإنكارا له في الأعيان، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السموات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم ويبعثون إلى جنة ونار كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج كما يفهم منها أتباع الرسل فهذا إيمان هذه الطائفة الذليلة الحقيرة[١] ـ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

*** أصول المعتزلة**

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيرا من الدين: فإنهم بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض، الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض، على حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلموا في التوحيد على هذا الأصل فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام، ثم

---

(١) وعليه فليس في الإسلام فلاسفة، وإن شئت فقل: ليس هناك فيلسوف مسلم، وقد ذكر شيخ الإسلام رجلا من الفلاسفة وقال: (فيلسوف الإسلام) باعتبار ما كان يشتهر به، ثم نقض ذلك فقال: «وكان يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف الإسلام في وقته، أي الفيلسوف الذي في الإسلام، وإلا فليس الفلاسفة من المسلمين، كما قالوا لبعض أعيان القضاة الذين في زماننا: ابن سينا من فلاسفة الإسلام؟ فقال: ليس للإسلام فلاسفة.اهـ، انظر مجموع الفتاوى (١٨٦/٩)، وانظر حقيقة قول ابن سينا وأتباعه في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٠).

تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القدر وسموا ذلك «العدل» ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد ثم تكلموا في إلزام الغير، بذلك الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضمنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بعث بها الرسول(١).

* أصول الرافضة:

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول الأربعة: التوحيد والعدل، والنبوة، والإمامة(٢).

---

(١) انظر في أصول المعتزلة الخمسة مجموع الفتاوى (١٣/٣٨٦ ـ ٣٨٧).

(٢) والرافضة المتقدمون فيهم المشبهة كهشام بن الحكم، والمتأخرون غلب عليهم الاعتزال، وخالفت الرافضة المعتزلة في مسألة الوعيد خاصة، انظر مجموع الفتاوى (٦/٥٥).

الفصل الثاني
حد الإيمان وحقيقته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

اختلاف الناس في حد الإيمان

المبحث الثاني:

الاختـلاف بيـن أهل السنة في حد الإيمان



المبحث الأول
اختلاف الناس في حد الإيمان

اختلف الناس اختلافاً بيناً في حد الإيمان، وذلك الاختلاف مرجعه إما إلى هوى كاختلاف أهل البدع، أو إلى اجتهاد في النظر في الأدلة كالخلاف الموجود بين أقوال أهل السنة.

وقد بين الشارح أصول هذه الأقوال فقال: (ص٣٧٣-٣٧٤)

قوله: والإيمَانُ: هُوَ الإقْرارُ باللِّسانِ والتصْدِيقُ بالجَنَانِ. وجَميعُ ما صحَّ عَن رسُول الله ﷺ مِنَ الشرْعِ والبيَانِ كُلُّه حَقّ والإيمَانُ وَاحِد وأهْلُهُ في أصْلِهِ سَوَاء، والتفَاضُلُ بَيْنهُم بالخَشْيةِ والتقىٰ ومُخالفةِ الهَوىٰ ومُلَازمةِ الأوْلىٰ.

اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان، اختلافاً كثيراً:

فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهلُ المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي رحمه الله: أنه الإقرار باللسان والتصديق بالجنان.

ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه[1].

---

(١) وهو قول جمهور الأشاعرة، انظر مجموع الفتاوى (٧/٥٠٩، ٥٤٣ - ٥٥٠)،

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسن الصالحي أحدُ رؤساء القدرية ـ إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب!

وهذا القول أظهر فساداً مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [النمل: ١٤] وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً فإنه قال:

ولقد علمتُ بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينًا
لولا الملامة أو حذار مسبةٍ ... لوجدتني سمحاً بذاك مُبينًا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الحجر: ٣٦] ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [ص: ٨٢]. والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله

= (٢/ ٩٤)، ولأبي الحسن الأشعري قول موافق لجمهور أهل السنة كما ذكر في المقالات (ص٢٩٣، ٢٩٤) ضمن مقالة أصحاب الحديث، وقال إنه بكل ما قالوه يقول. اهـ.

الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا فيكون كافرا بشهادته على نفسه!

وبين هذه المذاهب مذاهب أخر، بتفاصيل وقيود، أعرضت عن ذكرها اختصارا، ذكر هذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

ثم لخص الشارح كل ما تقدم فقال: (ص٣٧٤)

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله كما تقدم[1] أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله. أو باللسان وحده كما تقدم ذكره عن الكرامية. أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه الله، وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهر[2].

---

(١) مذهب الخوارج والمعتزلة أيضاً أن الإيمان قول وعمل، إلا أنهم غالوا في ذلك فقالوا: من ترك العمل بارتكاب الكبيرة فقد خرج من الإيمان، وأدخلته الخوارج في الكفر، وقالت المعتزلة: هو في منزلة بين المنزلتين.
تنبيه: يذكر كثير من الناس أن الفرق بين السلف والخوارج والمعتزلة هو أن السلف جعلوا الأعمال شرط كمال، والخوارج والمعتزلة جعلوها شرط صحة وهذا ليس بجيد، لأن الشرط خارج عن الماهية، والسلف لم يقولوا إن الأعمال شرط، بل قالوا هي شطر الإيمان أي جزء منه فليتنبه لذلك.

(٢) هناك فرق رئيس بين قول الجهم ومن تبعه كالصالحي وقول سائر المرجئة، فإن قول الجهم ومن تبعه بأن الإيمان هو المعرفة فقط لا يشترط وجود أي عمل للقلب معه كالحب لله ولرسوله، وعامة فرق الأمة من المرجئة وغيرها تدخل في الإيمان ما هو من أعمال القلوب، فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين =

تنبيه: لابد من التنويه على أصل هذا الخلاف.

ومن أجمع ما تجد في ذلك ما قاله العلامة ابن القيم[1] ـ رحمه الله ـ حيث قال: (وههنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب، وهو الاعتقاد، وقول اللسان، وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده) اهـ. كلام ابن القيم، وكذلك ما كتبه الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كما في الدرر السنية (١/ ٤٧٩ـ٤٨٠) حيث قال: «الإيمان مركب من قول وعمل، **والقول قسمان**: قول القلب: وهو اعتقاده، وقول اللسان: وهو التكلم بكلمة الإسلام، **والعمل قسمان**: عمل القلب: وهو قصده واختياره ومحبته ورضاه وتصديقه، وعمل الجوارح: كالصلاة والزكاة والحج والجهاد ونحو ذلك من الأعمال الظاهرة، فإذا زال تصديق القلب ورضاه ومحبته لله وصدقه، زال الإيمان بالكلية، وإذا زال شيء من الأعمال كالصلاة والحج والجهاد مع بقاء تصديق القلب وقبوله فهو محل خلاف: هل يزول الإيمان بالكلية إذا ترك أحد الأركان الإسلامية كالصلاة والحج والزكاة والصيام أو لا يزول؟ وهل يكفر تاركه أو لا يكفر؟ وهل يفرق بين الصلاة وغيرها أو لا يفرق؟ فأهل السنة مجمعون على أنه لابد من عمل القلب الذي هو محبته ورضاه وانقياده، والمرجئة تقول يكفي التصديق فقط

انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٠)، ولعل ذلك ظاهر أيضاً في مذهب الطحاوي حيث جعل حب الصحابة من الإيمان كما سيأتي ذكره في آخر مبحث النبوات.

(١) كتاب الصلاة (ص٥٠ـ٥١).

ويكون به مؤمناً»[1].

والخلاف في أعمال الجوارح هل يكفر أو لا يكفر، **واقع بين أهل السنة**، والمعروف عند السلف: تكفير من ترك أحد المباني الإسلامية كالصلاة والزكاة والصيام والحج، والقول الثاني: أنه لا يكفر إلا من جحدها، والثالث: الفرق بين الصلاة وغيرها، وهذه الأقوال معروفة، وكذلك المعاصي والذنوب التي هي فعل المحظورات فرقوا بين ما يصادم أصل الإسلام وينافيه، وما دون ذلك، وبين ما سماه الشارع كفراً وما لم يسمه»، وقال أيضا (السابق ١/ ٤٨٠) «الأصل الرابع: أن الكفر نوعان: كفر عمل وكفر جحود وعناد، وهو أن يكفر بما علم أن الرسول ﷺ جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه التي أصلها توحيده وعبادته وحده لا شريك له، وهذا مضاد للإيمان من كل وجه، وأما كفر العمل، فمنه ما يضاد الإيمان كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه» اهـ كلام الشيخ عبد اللطيف رحمه الله وهو قوي متين فاشدد عليه.

---

(١) لعله أراد بالمرجئة: (المرجئة الجهمية) ويكون قوله (التصديق) معبراً عن المعرفة، وإلا فقد ذكر شيخ الإسلام أن عامة المرجئة يوجبون المحبة مع التصديق كما بالفتاوى (٧/ ٥٥٠) حيث قال: «والمقصود أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو من أعمال القلوب حتى عامة فرق المرجئة تقول بذلك» اهـ.

المبحث الثاني

الاختلاف بين أهل السنة في حد الإيمان

* تحرير محل النزاع وبيان أن الخلاف لفظي.

سبق القول بأن حد الإيمان عند الجهمية هو: المعرفة، وهو فاسد، وقد أجاب الشارح على ذلك، وسبق أيضاً قول من قال إن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو أيضاً ظاهر الفساد، وقد سبق الجواب عنه.

أما مسألة دخول الأعمال في الإيمان، فقد خالفت فيها المعتزلة والخوارج أهلَ السنة وهو خلاف حقيقي، لأن كلا من المعتزلة والخوارج قالوا بخروج مرتكب الكبيرة من الإيمان، وقالت الخوارج ويدخل في الكفر، وقالت المعتزلة ويبقى في منزلة بين المنزلتين مع اتفاقهما على أنه يخلد في النار.

وسيأتي بسط لذلك في مبحث التكفير[1] ولذا كان الخلاف معنوياً حقيقياً مع هاتين الطائفتين.

ومن قال بقولهما وهذا طرف.

أما المرجئة: فهم الذين يرجئون العمل أي يؤخرونه عن الإيمان ويقولون

---

(١) في الفصل الرابع، ومما ينبغي التفطن له أن الشبهة التي دخلت على الخوارج وعلى المرجئة يكاد يكون منشؤها واحداً، فالقاعدة عندهم أن الإيمان كلٌّ لا يتجزأ، إذا ذهب جزؤه ذهب كله، فقالت الخوارج والمعتزلة: ما دام قد ثبت بالنصوص دخول الأعمال في الإيمان، فتارك بعض العمل تارك للإيمان (لأنه لا يتجزأ) فهو في النار، وقالت المرجئة: ما دام قد ثبت أن العاصي لا يخلد في النار، فلابد أن يكون معه كل الإيمان (لأنه لا يتجزأ)، ولا يزول عنه شيء من الإيمان ألبتة، وانظر الفتاوى (٧/ ٥١٠).

لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وينقل عن بعضهم أنه يجزم بعدم دخول أحد من أهل لا إله إلا الله في النار مطلقاً، ولا يقرون باستحقاقهم الوعيد المذكور في النصوص، وهؤلاء في طرف آخر.

أما أهل السنة فهم لا يكفرون بكل الذنوب ولا يخرجون من الإيمان بذلك ولا يوجبون الخلود في النار لأهل الكبائر وإن كانوا يرون الأعمال واجبة ومن تركها مستحق للوعيد، وإن كانوا اختلفوا اختلافاً صورياً في مسألة دخول العمل في مسمى الإيمان مع اتفاقهم على وجوبه.

ولذا فالخلاف بين أهل السنة وأهل البدع من الخوارج والمعتزلة والمرجئة خلاف حقيقي، وأما الخلاف بين أهل السنة في مسألة دخول العمل في مسمى الإيمان مع الإقرار بوجوبه واستحقاق من يتركه للعذاب فهو خلاف صوري لفظي.

يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى:

ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء ـ كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ـ متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل هم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة ويقولون أيضا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنا وظاهرا بما جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء. ولكن «الأقوال المنحرفة» قول من يقول تخليدهم في النار كالخوارج، والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون ما نعلم أن أحدا منهم يدخل النار بل نقف في هذا كله. وحكي عن بعض غلاة المرجئة

الجزم بالنفي العام[1].

وقد بين الشارح محل النزاع بين أهل السنة وبين سائر الفرق فقال: (ص٣٨٤)

وقالوا أيضاً[2]: وهنا أصل آخر وهو: أن القول قسمان: **قول القلب** وهو الاعتقاد **وقول اللسان** وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: **عمل القلب**، وهو نيته وإخلاصه **وعمل الجوارح**. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكامله وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي فهذا موضع المعركة[3] !!

وقد بين الشارح أن الخلاف لفظي بين أهل السنة والحنفية فقال: (ص٣٧٤ـ٣٧٥)

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة **اختلاف صوري**. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه: **نزاع لفظي**، لايترتب عليه

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٢٩٧)، ونحوه في (٧/٢١٨، ٢٤٢، ٥٧٥، ٦٢١)، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (٧/٢٠٣)، والذي حكى عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام لا يعرف عن واحد بعينه كما نبه على ذلك شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/٧٣) حيث قال: لا أعلم عن أحد غلاتهم أنه نفى الوعيد بالكلية.

(٢) أي أهل السنة القائلون بدخول الأعمال في مسمى الإيمان.

(٣) أكثر فرق (المرجئة) يدخل أعمال القلوب في الإيمان، وإنما يخرجها الجهم والصالحي واتفق الجميع على إخراج العمل الظاهر من مسمى الإيمان، ثم منهم من يوجبه ويجعله لازماً للإيمان وهؤلاء الذين قيل إن الخلاف معهم صوري، ومنهم من لا يجعله شرطاً لازماً بل يقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله وهم سائر المرجئة، وقد أخطأوا من وجوه: منها ظنهم تماثل الإيمان الذي فرضه الله على المؤمنين وهو غلط، ومنها ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بغير عمل مطلقاً وهذا ممتنع، وانظر في ذلك وغيره مجموع الفتاوى (٧/١٩٥) وما بعدها.

فساد اعتقاد. والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية اتفاقاً.

ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل.

لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان؟ أم الإيمان أحدهما وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازا؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاص لله ورسوله، مستحق للوعيد[1].

---

(١) هذا تحرير محل النزاع، إلا أنه لم يذكر هنا (عمل القلب) وعليه فإن كان امتناعه عن العمل بجوارحه لشهوة مع انقياده بقلبه لوجوب هذا العمل عليه وأنه يجب عليه أن يفعله فهذا أتى بالقول والعمل لكنه لم يكمل العمل فهو عاص، وهذا متصور في الذنوب لكن يمتنع أن يكون هذا عاماً بأن يوجد مصدق خاضع منقاد بقلبه ولا يظهر ذلك مطلقاً على جوارحه أبداً، فإيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمانٌ بدون عمل ظاهر (الفتاوى ٧/ ٢٠٤) وذلك ظاهر لأن أصل الإيمان قول القلب وهو التصديق وعمله وهو الانقياد، فتصديق القلب أخبار الله ورسوله تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحب المصدق به، فالتصديق هو من نوع العلم والقول، والانقياد لأمره والاستسلام له هو من نوع الإرادة والعمل ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين، ولذلك فكفر إبليس واليهود والنصارى من باب الاستكبار ولم يوصف بالتكذيب المجرد. وعليه فمن سب الله ورسوله واستهزء بهما فهو غير منقاد لأمر الله ورسوله، فإن الانقياد إجلال وإكرام والاستخفاف إهانة وذل، وهذا ضدان فمتى حصل في القلب أحدهما انتفى الآخر. وحتى يتم البيان، لابد في هذا =

وقال أيضاً: (ص٣٧٩)

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظياً، فلا محذور فيه سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقاً كامل الإيمان والإسلام ولي من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي.

وبهذا المعنى قالت المرجئة: لايضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعاً. فالإمام أبو حنيفة رضى الله عنه نظر إلى حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع. وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافا وشرائط كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

* أدلة عامة أهل السنة وأدلة الحنفية في حد الإيمان ومناقشتُها:

سبق أن الخلاف بين الحنفية وعامة أهل السنة خلاف لفظي في مسألة دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأن الحنفية إذ يقولون بأن الإيمان هو التصديق فقط فهم مع ذلك يوجبون العمل، وقد استدل الحنفية بعدة أدلة مدارها على ما يلي:

= المقام أن يبين الفرق بين العاصي وبين المستكبر المعاند، فالعاصي يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه، ويجب أن يفعله، ولكن الشهوة والنفرة منعته من الموافقة، فقد أتى من الإيمان بالتصديق والخضوع والانقياد، وذلك قول وعمل لكنه لم يكمل العمل، أما من فعل المحارم مستحلاً لها أو أنه يعلم أن الله حرمها لكنها يمتنع عن التزام التحريم قلباً وجوارحاً فكفر هذا من باب ترك العمل مطلقاً، وهو في الحقيقة يقدح في قول قلبه، فإن العاصي المستكبر وإن كان مصدقاً بأن الله ربه فإن معاندته له ومحادته تنافي هذا التصديق، وانظر تقريب الصارم المسلول ص٢٨٥ ومابعدها.

الأول: دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق

الثاني: عطف العمل على الإيمان، وهو يدل على المغايرة.

وقد أجاب الجمهور على الأول إما بمنع الترادف، وإما بالتسليم به مع بيان ما يدل على دخول العمل في مسمى الإيمان في اللغة أو الشرع في ستة أجوبة(١).

وأجابوا عن الثاني بمنع كون المغايرة تفيد التباين، بل قد يقصد بها التلازم أو عطف بعض الشيء عليه.

قال الشارح: (ص٣٧٩)

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمه الله:

أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبرا عن إخوة يوسف: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] أي بمصدق لنا، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة على ذلك. ثم هذا المعنى اللغوي وهو التصديق بالقلب. هو الواجب على العبد حقاً لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى. والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام في الدنيا. هذا على أحد القولين. كما تقدم.

ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا مايضادهما. وقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ [النحل:١٠٦] يدل على أن القلب هو موضع الإيمان لا اللسان.

ولأنه لو كان مركباً من قول وعمل لزال كله بزوال جزئه.

---

(١) انظر تفصيل هذه الأجوبة الستة في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام، كما بمجموع الفتاوى (٧/ ١٢٢ وما بعدها)، وقد ذكر هذه الستة وزاد واحدا فصارت سبعة. وسيأتي بيان الشارح لهذه الأجوبة باختصار فيما يلي.

ولأن العمل قد عُطف على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة قال تعالى: ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] في غير موضع من القرآن.

* مناقشة دعوى الترادف:

أولاً: دعوى الترادف: بين الشارح أن دعوى الترادف يمكن أن يجاب عنها بوجهين: بالمنع أو بالتسليم مع بيان أن ذلك لا ينفي دخول العمل في مسمى الإيمان كما يلي:

* الوجه الأول: المنع من الترادف:

ووجه ذلك: ١ـ أن تصرف فعل (صدق) يخالف تصرف فعل (آمن).

٢ـ وكذلك فالإيمان من الأمن ولذا فهو إنما يكون في الخبر عن الغائب ونحو ذلك مما يدخله الريب، والتصديق يتناول جميع الأخبار.

٣ـ ثم إن كان الإيمان هو ضد الكفر، فالكفر لا يختص بالتكذيب والجحود، بل يشمل غير ذلك، في حين أن التصديق لايقابل إلا بالكفر والجحود.

١ـ تصرف فعل (آمن):

قال الشارح: (ص٣٨٠، ٣٨١)

وقد اعترُض على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، وهب أن الأمر يصح في موضع، فلمَ قلتم إنه يوجب الترادف مطلقاً؟ وكذلك اعترض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق: صدقه، ولا يقال: آمنه، ولا آمن به ، بل يقال: آمن له كما قال تعالى: ﴿ ۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ﴾ [العنكبوت: ٢٦] ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ ﴾ [يونس: ٨٣] وقال تعالى: ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١] ففرَق بين المعدي بالباء والمعدي باللام، فالأول يقال للمخبَر به، والثاني للمخبِر. ولا يرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدق لنا، لأن

دخول اللام لتقوية العامل، كما إذا تقدم المعمول، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدرا، على ما عرف في موضعه[1].

٢ـ الفرق في المعنى بين التصديق والإيمان

فالحاصل أنه لا يقال: قد آمنتُه، ولا صدقتُ له، إنما يقال: آمنت له كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بأقررت أقربَ من تفسيره بصدقت[2]، مع أن الفرق بينهما ثابت في المعنى فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال له: كذبت. فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب فيقال لمن قال: طلعت الشمس: صدقناه، ولا يقال: آمنا له فإن فيه أصلَ معنى الأمن، والائتمان إنما يكون في الخبر عن الغائب فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبِرُ ولهـذا لم يأت في القرآن غيره لفظ آمن له إلا في هـذا النوع[3].

٣ـ وجود الكفر مع التصديق

ومما يمنع الترادف أيضاً، ويرد على دعوى الحنفية في عدم دخول العمل في الإيمان بحجة أن الإيمان ضده الكفر وهو التكذيب والجحود، وكل

---

(١) راجع هذا الوجه في مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩٦، ٥٣٠).

(٢) ويوضح شيخ الإسلام أن الإقرار يشمل الأخبار كما يشمل إنشاء الالتزام كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝﴾ [آل عمران: ٨١]، انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣١).

(٣) ويلحق به كذلك الإخبار عن الأمور التي يدخلها الريب كما قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝﴾ [يوسف: ١٧]، انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٠).

من التكذيب والجحود يكون بالقلب فكذلك مايضادهما ـ أي الإيمان ـ فيكون بالقلب أيضا.

يرد على ذلك أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن كفر فرعون واليهود وغيرهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم، فيمكن تصور وجود كفر بلا تكذيب وجحود فكذلك الإيمان يكون تصديقاً وموافقة وانقياداً، فيندفع بذلك دعوى الترادف

قال الشارح: (ص٣٨١)

ولأنه لم يقابل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك: لكان كفره أعظم فعلم أن الإيمان ليس التصديقَ فقط ولا الكفر التكذيب فقط بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان يكون تصديقا وموافقة وموالاة وانقيادا، ولا يكفي مجرد التصديق فيكون الإسلام جزءَ مسمى الإيمان[1].

* الوجه الثاني: التسليم بالترادف

وهذا لا يمنع دخول الأعمال في مسمى الإيمان للجمهور من أهل السنة ستة أجوبة في هذا الوجه ذكرها الشارح فقال: (ص٣٨١)

١ـ التصديق يشمل الفعل.

ولو سلم الترادف، فالتصديق يكون بالأفعال أيضا. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع»** إلى أن قال **«والفرج يصدق ذلك ويكذبه»**[2]

---

(١) وانظر أيضاً في ذلك مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في الاستئذان باب زنا الجوارح (١١/ ٢٦ ـ ح٦٢٤٣)، ومسلم في القدر بابٌ قدر على ابن آدم حظه من الزنا (٤/ ٢٠٤٦ ـ ح٢٦٥٧) من حديث

وقال الحسن البصري رحمه الله: ليس الإيمان بالتحلى ولا بالتمني ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال[1].

٢ـ التصديق هنا تصديق مخصوص لا مطلق التصديق اللغوي.

ولو كان تصديقاً فهو تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها كما قد تقدم، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق بل بإيمان خاص وصفه وبينه فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعا من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص، من غير تغير للبيان ولا قلبه بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفا من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق[2].

٣ـ التصديق التام لا ينفك عن العمل.

ولأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح فإن هذه من اللوازم الإيمان التام وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم ونقول إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى[3]

وقال الشارح: (ص٣٨٤)

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب إذ لو أطاع

= ابن عباس عن أبي هريرة.

(١) أورده ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٢٢)، وذكره شيخ الإسلام في الإيمان كما بمجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٤).

(٢) وقال شيخ الإسلام (٧/ ٢٩٨): «والتحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة كما يستعمل نظائرها». اهـ. وانظر هذا الوجه في مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٢).

القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة. قال ﷺ: **«إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب»**[1] فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً بخلاف العكس.

٤ـ الزيادة على المعنى اللغوي.

أو إن اللفظ على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً[2].

٥ـ الاستعمال المجازي.

أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوي[3].

٦ـ النقل.

وأن يكون قد نقله الشارع[4].

وهذه الأقوال لمن سلك هذا الطريق[5].

---

(١) أخرجه البخاري من حديث النعمان بن بشير في الإيمان باب فضل من استبرأ لدينه (١/ ١٥٣ ـ ح٥٢)، ومسلم في المساقاة باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/ ١٢١٩ ـ ح١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٢) أي ضم إلى الاسم أعمالاً في الحكم لا في مجرد الاسم، انظر مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٨).

(٣) وهذه الطريق لمن أثبت المجاز، ومن نفاه اعتمد على عدم الدليل عليه ولا سيما في القرون المفضلة، وأن استعمال اللفظ بقرينته حقيقة كيفما تصرف، وانظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٧ وما بعدها)، مختصر الصواعق (٢/ ٢) حيث أبطل المجاز من خمسين وجهاً.

(٤) أي نقله الشارع من المعنى اللغوي إلى معنى آخر، غير المعنى اللغوي الأول الذي هو التصديق، وقد تواتر عنه من معاني اسم الإيمان وأسماء الأحكام ما لم يتواتر عنه في غيره. انظر مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٩).

(٥) أي طريق تسليم الترادف.

ثم شرع الشارح يبين استدلال الجمهور بالنصوص على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان

فقال: (ص٣٨٢ـ ٣٩٣)

وقالوا[١]: إن الرسول لقد وافقنا على معاني الإيمان وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل إنه صدق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته على ذلك ولا صلى، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله بل كان مبغضا للرسول، معاديا له يقاتله: أن هذا ليس بمؤمن.

كما علمنا أنه رتب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما. فقد قال ﷺ: **«الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذي عن الطريق»**[٢].

وقال أيضاً ﷺ: **«الحياء شعبة من الإيمان»**[٣].

وقال أيضاً ﷺ: **«أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا»**[٤].

وقال أيضاً ﷺ: **«البَذاذة من الإيمان»**[٥].

---

(١) أي سائر أهل السنة من الذين يدخلون الأعمال في مسمى الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان باب أمور الإيمان (١/ ٦٧ ـ ح٩) بلفظ بضع وستون، وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان (١/ ٦٣ ـ ح٣٥) واللفظ له.

(٣) هو تتمة الحديث المتقدم.

(٤) أخرجه أبوداود في السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٤/ ٢٢٠ ـ ح٤٨٦٢)، والترمذي في الرضاع باب ما جاء في حق المرأة على زوجها (٣/ ٤٦٦ ـ ح١١٦٢)، وصححه الألباني (ص٣٨٢)، وحسن إسناده الأرناؤوط (ص٤٧٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه أبوداود في الترجل فاتحته (٤/ ٧٥ ـ ح٤١٦١)، وابن ماجه في الزهد: باب من لا يؤبه له (٢/ ٢/ ١٣٧٩ ـ ح٤١١٨) وفي آخره قال: البذاذة: القشافة يعني التقشف. وصححه الحافظ في الفتح (١٠/ ٣١٠)، وحسنه الألباني (ص٣٨٢)، وانظر تخريج الأرناؤوط (ص٤٧٥).

فإذا كان الإيمان أصلا له شعب متعددة وكل شعبة منها تسمى: إيمانا فالصلاة من الإيمان وكذلك الزكاة والصوم والحج والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شُعب الإيمان وهذه الشعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتا عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذي. وكما أن شعب الإيمان إيمان، فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله ـ مثلا ـ من شعب الإيمان والحكم بغير ما أنزل الله كفر وقد قال ﷺ: «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(١) رواه مسلم.

وفي لفظ: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(٢).

وروى الترمذي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**»(٣) ومعناه ـ والله أعلم ـ أن الحب

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٦٩ ـ ح٤٩) من حديث أبي سعيد.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٧٠ ـ ح٥٠) من حديث ابن مسعود في سياق حديث جهاد الخلوف الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون.

(٣) أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه في آخر صفة القيامة (٤/ ٥٧٨ ـ ح٢٥٢١)، ولفظه «من أعطى لله ومنع لله، وأحب لله وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل إيمانه، وقال الترمذي هذا حديث حسن، واللفظ الذي أورده المصنف في المسند للإمام أحمد (٣/ ٤٣٨، ٤٤٠) من حديث أبي أمامة وهو عند أبي داود في السنة باب الدليل على زيادة الإيمان (٤/ ٢٢٠ ـ ح٤٦٨١)، والحديث =

والبغض أصل حركة القلب، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك فإن المال آخر المتعلقات بالنفس والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وأخره كله لله كان الله إلهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه فيكون مستكملاً الإيمان. إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

وسيأتي في كلام الشيخ رحمه الله في شأن الصحابة رضى الله عنهم: وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. فسمى حب الصحابة إيمانا، وبغضهم كفرا وهو عمل لا اعتقاد.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيره عن استدلالهم بحديث شعب الإيمان المذكور، وهو أن الراوي قال: بضع وستون أو بضع وسبعون فقد شهد الرواي بغفلة نفسه حيث شك فقال: بضع وستون أو بضع وسبعون ولا يُظن برسول الله ﷺ الشك في ذلك! وأن هذا الحديث مخالف للكتاب.

فطعن فيه بغفلة الراوي ومخالفته الكتاب. فانظر إلى هذا الطعن ما أعجبه! فإن تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه مع أن البخاري رحمه الله إنما رواه: بضع وستون من غير شك.

وأما الطعن بمخالفة الكتاب فأين في الكتاب ما يدل على خلافه؟! وإنما فيه ما يدل على وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

وأما استدلال الحنفية بأنه يلزم من زوال جزئه زوال كله.

فقد أجاب الشارح عن ذلك فقال: (ص٣٨٤)

= صححه الألباني (ص٣٨٣)، وحسن إسناد حديث إبي أمامة الأرناؤوط، وقوى رواية الترمذي (ص٤٧٦).

وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمسلم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط[1].

*** دليل العطف:**

وأما استدلال الحنفية بأن عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة فقد بين الشارح أن حالات ذكر الإيمان في نصوص الشرع ثلاثة:

الحالة الأولى: أن يذكر الإيمان مطلقاً عن العمل وعن الإسلام.

وهو في هذه الحالة مستلزم للأعمال.

الحالة الثانية: أن يقرن الإيمان بالعمل الصالح.

وهو بذلك من باب عطف جزء الشيء عليه، أو من باب التلازم.

الحالة الثالثة: أن يقرن الإيمان بالإسلام.

وهو بذلك يقصد بالإيمان الأركان الخمسة وبالإسلام الشعائر الظاهرة.

واستدل الشارح لكل حالة.

الحالة الأولى: الإيمان المطلق يستلزم العمل:

قال الشارح: (ص٣٨٧)

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقا عن العمل وعن الإسلام، وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام.

فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢] الآية ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴾ [الحجرات: ١٥] الآية ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [النور: ٦٢] ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ

---

(١) راجع في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٤).

﴿مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١]. وقال ﷺ: **«لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»**[1] الحديث.

وقال ﷺ: **«لاتؤمنوا حتى تحابوا»**[2].

وقال ﷺ: **«من غشنا فليس منا، من حمل علينا السلاح فليس منا»**[3].

وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله «فليس منا» أي فليس مثلنا! فليت شعري، فمن لم يغش يكون مثل النبي ﷺ وأصحابه؟!

ولما كان العطف يقتضي المغايرة وهي على مراتب، منها عطف التلازم وعطف بعض الشيء عليه، وغير ذلك كما سيأتي، ولما كان الإيمان المطلق يقتضي العمل كما سبق، لذا فإنه إذا جاء في موضع أو أكثر لفظ الإيمان معطوفاً عليه غيره وأفاد معني مقيداً، فإن ذلك لا يفيد أن العمل لا يدخل في الإيمان عند الإطلاق.

قال الشارح: (ص٣٨٨ـ٣٨٩)

فإذا كان العطف في الكلام يكون على هذه الوجوه[4]، نظرنا في كلام الشارع: كيف ورد فيه الإيمان فوجدناه إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام.

ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان؟ فأنزل الله هذه الآية:

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها في المظالم باب النهبى بغير إذن صاحبه (٥/ ١٤٣ ـ ح٢٤٧٥)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي (١/ ٧٦ ـ ح٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (١/ ٧٤ ـ ح٥٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» (١/ ٩٩ ـ ح١٠١ من حديث أبي هريرة.

(٤) أي وجوده العطف وسيأتي بيانها قريباً.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحق بن إبراهيم ، حدثنا عبد الله بن يزيد المقريء، والملائي، قالا: حدثنا المسعودي ، عن القاسم، قال : جاء رجل إلى أبي ذر رضى الله عنه، فسأله عن الإيمان؟ فقرأ : ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧] إلى آخر الآية فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك فقال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه ، فقرأ عليه الذي قرأت عليك، فقال له الذي قلت لي فلما أبى أن يرضى، قال: «**إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها**»[١]. وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب[٢].

فهنا لما سئل النبي ﷺ عن الإيمان، فسره بالعمل، فتعلم أن الإيمان مطلق يشمل العمل في كلام الشارع.

وأيضا قال الشارح: (ص٣٨٩).

وفي «الصحيح» قوله لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وإن تؤدوا الخمس من المغنم**»[٣].

---

(١) قال الشيخ الألباني (ص٣٨٩): ضعيف بهذا السياق والإسناد، وعلته الانقطاع، واختلاط المسعودي، لكن صح الحديث من رواية أبي أمامة أن رسول الله ﷺ سأله رجل، فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «إذا سرتك حسنتك، وساءتك سيئتك فأنت مؤمن»، قال: يا رسول الله ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء فدعه»، رواه الحاكم (١/ ١٤) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وإنما هو على شرط مسلم وحده، فإن ممطورا لم يخرج له البخاري في صحيحه.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٩ ـ ١٨١).

(٣) أخرجه البخاري في مواضع أولها في الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان (١/ ١٥٧ ـ ح٥٣) من حديث ابن عباس، وأخرجه مسلم في الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ =

ومعلوم أنه لم يُرِد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هوالإيمان. وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لاتفيد مع الجحود.

وقال الشارح أيضاً: (ص٤٠٨)

وقد ثبت كذلك في «الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[١] [الإخلاص: ١] وتارة بآيتي الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[٢] [آل عمران: ٦٤]، الآية.

وفسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وايتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»[٣].

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لابد من إيمان القلب. فعلم أنه هذه مع ايمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلام على هذا[٤].

= (٤٦/١ ـ ح١٧) من حديثه.

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب استحباب ركعتي سنة الفجر (٥٠٢/١ ـ ح٧٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٥٠٢/١ ـ ح٧٢٧) من حديث ابن عباس.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) وسبق قريباً.

والكتاب والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة. فمن الكتاب قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢] ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴾ [الحجرات: ١٥] الآية. وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥] فنفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية ـ دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد لم يكن قد أتىٰ بالإيمان الواجب، الذي وعد أهلُه بدخول الجنة بلا عذاب.

الحالة الثانية: اقتران الإيمان بالعمل الصالح.

(أنواع العطف)

قال الشارح: (ص٣٨٧)

أما اذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكر لهما والمغايرة على مراتب:

أعلاها أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءا منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]. ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٣] وهذا هو الغالب.

ويليه، أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[1] [البقرة: ٤٢]. ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟

---

(١) فهنا نهى عنهما، إلا أن الثاني هو لازم للأول مقصود بالنهي، وانظر في ذلك: العقل =

ﭐلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب:٧] وفي مثل هذا **وجهان**: أحدهما أن يكون داخلا في الأول، فيكون مذكورا مرتين، والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلا فيه هنا، وإن كان داخلا فيه منفرداً كما قيل مثل ذلك في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوهما، وتتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

الرابع: عطف الشى على الشيء لاختلاف الصنفين ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾[1] [غافر: ٣].

وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله:

فألفى قولها كذباً وميناً[2]

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] والكلام على ذلك معروف في موضعه.

ولما ثبت أن الإيمان المطلق يفسر بالأعمال فيكون العطف هنا من باب عطف بعض الشيء عليه أو من باب عطف التلازم.

قال شيخ الإسلام: وأما إذا قيد الايمان بالإسلام أو بالعمل الصالح ، فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس، وهل يراد به أيضاً

= والنقل (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(١) وكقوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝﴾ [الأعلى: ٢، ٣]، وانظر مجموع الفتاوى (١٦/ ١٢٧).

(٢) عجز بيت لعدي بن زيد العتادي في قصة الزباء وغدرها بجزيمة، وأخذ قصير الثأر منها، وصدره (فقدَّمت الهشيم لراهشيه)، انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧)، واللسان مادة مين، ومغني اللبيب (ص٥٧٨).

المعطوف عليه ويكون من باب عطف الخاص على العام، أو لا يكون حين الاقتران داخلاً في مسماه بل يكون لازماً له، على مذهب أهل السنة، أو لا يكون بعضاً ولا لازماً هذا فيه ثلاثة أقوال للناس[١] . اهـ.

فعلم أن مذهب أهل السنة هو أن العطف هنا على هذين الوجهين، وعليه فلا يحتج على أن العمل غير داخل الإيمان بما ورد مقروناً، لأن الدلالة تتنوع إفراداً واقتراناً.

أو يكون من باب عطف بعض الشيء عليه، أو يكون لازمه ويكون غير مذكور في الأول، وكل هذا ينفي ادعاءهم.

وقد بين الشارح ذلك لكنه أطال في الحالة الثالثة أي حالة اقترانه بالإسلام كما يأتي.

الحالة الثالثة: اقتران الإيمان بالإسلام.

هذه الحالة أخص من التي قبلها، وما يحكم به هناك يحكم به هنا، لأن الإسلام إذا اقترن بالإيمان دلّ على العمل الصالح كما سيأتي بيانه.

وللناس في مسمي الإسلام ثلاثة أقوال:

الأول: ما جاء عن الزهري: أن الإسلام هو الكلمة، وهذا له وجه صحيح وهو أن الكلمة [لا إله إلا الله] هي التي يُدخل بها في الإسلام، ويصير قائلها ملتزماً بالأحكام الظاهرة كما كان حال الأعراب في عهد النبي ﷺ.

الثاني: قول الحنفية: أن الإسلام والإيمان شيء واحد.

وهذا غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون الإسلام هو مجرد التصديق، لأن الإيمان عندهم كذلك.

وهذا يخالف أيضاً اللغة، بل هو الإنقياد والطاعة، وإن كان في حالة الإطلاق، فإن الإسلام يمثل ما يدل عليه الإيمان.

الثالث: قول من يجعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان الأصول الخمسة.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٢)، وانظر في ذلك أيضاً (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٨).

وهذا هو الصحيح في حالة اجتماع لفظي الإيمان والإسلام بخلاف حالة الإطلاق التي يشمل كل لفظ فيها الدين كله.

فالإيمان والإسلام في حالة الاقتران يفترقان في المعنى، وإذا افترقا اجتمعا، وبهذا يندفع تشنيع من قال ما حكم إسلام من لا إيمان له؟، والعكس ونحو ذلك.

فإنه لايصح الإسلام بغير إيمان بالأصول الخمسة، ولا يصح الإيمان بغير إسلام وانقياد، فلا يخلو المؤمن من إسلام يتحقق به إيمانه كما لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

وليس الانقياد الظاهر فقط هو الذي تعلق به حكم النجاة في الآخرة، بل تعلق حكم النجاة في الآخرة وبدخول الجنة على الإيمان.

قال الشارح: (ص٣٩٠ـ ٣٩١)

وقد صار الناس مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:[١]

١ـ فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة.

٢ـ وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة**»[٢]... الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا الإسلام والإيمان شيء واحد فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة.

هذه الطائفة التي أشار الشارح إليها هم الحنفية.

قال الطحاوي رحمه الله:

وَنُسَمي أَهْلَ قِبْلَتِنا مُسْلمينَ مُؤْمِنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبي ﷺ مُعْتَرِفين وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِين.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٩).

(٢) أخرجه مسلم، وهو حديث جبريل المتقدم في الفصل الأول.

قال الشارح: (ص٣٥١)

قال رسول الله ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**»[(١)] ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله.

والمراد بقوله: أهل قبلتنا، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله[(٢)] . وعند قوله: والإسلام والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء[(٣)] .

قال الشارح: (ص٣٩١)

٣ـ وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سئل عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة[(٤)] .

وقال الشارح: (ص٣٨٩ـ٣٩٠)

وفي «المسند» عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»[(٥)] .

---

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس في الصلاة باب فضل استقبال القبلة (١/٥٩٢ ـ ح٣٩١).

(٢) ويأتي في مباحث التكفير.

(٣) وهذا محله في ترتيب هذا الكتاب.

(٤) كما في حديث جبريل المتقدم.

(٥) أخرجه أحمد (٣/١٣٥) وفيه علي بن مسعدة وهو ضعيف، والحديث ضعف إسناده الألباني (ص٣٩٠)، والأرناؤوط (ص٤٨٧).

وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان.

ويؤيده قوله في حديث سؤالات جبريل، في معنى الإسلام والإيمان وقد قال فيه النبي ﷺ: «**هذا جبرائيل أتاكم يعلمكم دينكم**»[1]. فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة لكن هو درجات ثلاث: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً كما أنه أريد بالإحسان ماذكر مع الإيمان والإسلام لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان، هذا محال.

وهذا كما قال تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢] والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن فإنه معرض للوعيد[2].

فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام، فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين، وهذا كالرسالة والنبوة فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول

---

(١) تقدم تخريجه في الفصل الأول.

(٢) وانظر مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨٥) حيث جعل آية فاطر هذه تشمل ثلاثة أصناف هي المذكورة في حديث جبريل حيث قال: «فقد قسم الله سبحانه الأمة التي أورثها الكتاب واصطفاها ثلاثة أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الثلاث المذكورة في حديث جبريل: (الإسلام)، و(الإيمان)، و(الإحسان)». اهـ. ثم بين وجه ذلك فليراجع.

نبي ولا ينعكس[1] .

وقال: (ص٣٩١-٣٩٢)

وقد قال النبي ﷺ : «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**»[2] . وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والايمان بالأصول الخمسة. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ .

وأما إذا أُفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب وهل يكون مسلماً ولا يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلامُ الإيمانَ؟ فيه النزاع المذكور. وإنما وعد الله بالجنة في القرآن وبالنجاة من النار باسم الإيمان ،كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. قال تعالى: ﴿سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسم الإسلام مجردا فما علق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه وبه بعث النبيين، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[3] [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى،

---

(١) سيأتي بيان ذلك في فصل النبوات من الجزء الثاني.

(٢) أخرجه البخاري في مواضع منها في أول كتاب التهجد بالليل (٣/٣ - ح١٢٢٠)، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/ ٥٣٢ - ح٧٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٢٦١، ٣٤٧).

فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد. كذلك الإسلام والإيمان لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران.

منها لفظ الكفر والنفاق فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝﴾ [المائدة: ٥]. ونظائره كثيرة.

وإذا قرن بينهما كان الكافر مَن أظهر كفره والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه.

وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان[١]، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك[٢].

*** مناقشة الأدلة:**

قال: (ص٤٠٩)

ولا يقال إن بين تفسير النبي ﷺ في حديث جبرائيل وتفسيره إياه في

---

(١) الإثم: الذنب، والعدوان فيه معنى التعدي على الغير، انظر مجموع الفتاوى (٦٩٣/١١).

(٢) الفرق بين التوبة والاستغفار، وبين الفقير والمسكين، يأتي في كلام الشارح عند ذكر الممحصات العشرة من مبحث التكفير. ونحو هذه الألفاظ أيضاً: الكفر والنفاق، والصالح والشهيد، والمعصية والفسوق، وظلم النفس، والصلاح والفساد، وانظر الفرق بين هذه الألفاظ: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٨٣...)، ومدارج السالكين (١/ ٣٧٤)، وكذلك انظر آخر كتاب الروح لابن القيم.

حديث وفد عبد القيس معارضة لأنه فسر الإيمان في حديث جبرائيل بعد تفسير الإسلام، فكان المعني أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره. بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسره ابتداء لم يتقدم قبله تفسير الإسلام ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمه الله من تفسير الإيمان فحديث وفد عبد القيس مشكل عليه.

وقال الشارح: (ص٣٩٢ـ٣٩٥)

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] وقد اعترض على هذا بأن معنى الآية: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] انقدنا بظواهرنا فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر، ورُجّح وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإيمان، لا أنهم منافقون، كما نفى الإيمان عن القاتل، والزاني، والسارق، ومن لا أمانة له. ويؤيد هذا سياق الآية فإن السورة من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك وليس فيها ذكر المنافقين، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤] ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥] الآية، يعني ـ والله أعلم ـ أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء لا أنتم، بل أنتم منفي عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا أنه أمرهم، أو أذن لهم أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفي عنهم الإسلام، كما نفي عنهم الايمان، ونهاهم أن يمنُّوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يمنوا به على رسوله،

ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون كما كذبهم في قولهم: ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ والله أعلم بالصواب.

وينتفي بعد هذا التقرير والتفصيل دعوى الترادف، وتشنيعُ من ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمور الظاهرة لكان ينبغي أن لا يقبل إلا ذلك ولا يقبل إيمان المخلص!، **وهذا ظاهر الفساد** فإنه قد تقدم تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد فانظر إلى كلمة الشهادة فإن النبي ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله** »[1] الحديث، فلو قالوا: لا إله إلا الله وأنكروا الرسالة ما كانوا يستحقون العصمة، بل لابد أن يقولوا: لا إله إلا الله قائمين بحقها ولا يكون قائماً بـ «لا اله إلا الله» حق القيام، إلا من صدق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمداً رسول الله، لا يكون قائماً بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به. فتضمنت التوحيد وإذا ضمت شهادة أن لا إله إلا الله إلى شهادة أن محمداً رسول الله، كان المراد من شهادة أن لا إله إلا الله إثبات التوحيد ومن شهادة أن محمدا رسول الله إثبات الرسالة. كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[الأحزاب: ٣٥] وقوله ﷺ: «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**»[2] كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر وكما قال ﷺ: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»[3]

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة..) (١/ ٩٤ - ح٢٥)، ومسلم في الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١/ ٥٣ - ح٢٢) من حديث ابن عمر، وأخرجاه من حديث أبي هريرة أيضاً وغيره.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] أنه يعطى المُقِل دون المُعْدِم، أو بالعكس؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضا تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن؟ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله!.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غَيرين، وقد قيل لرسول الله ﷺ: مالك عن فلان والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»[1] قالها ثلاثاً، فأثبت له اسم الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء كان مخالفاً، والواجب رد موارد النزاع إلى الله ورسوله. وقد يتراءى في بعض النصوص معارضة، ولا معارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦] على ترداف الإسلام والإيمان فلا حجة فيه، لأن البيت المخرَجَ كانوا موصوفين بالإسلام والايمان ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (١/ ٩٩ ـ ح٢٧)، ومسلم في الإيمان باب تألف قلب من يُخاف على إيمانه لضعفه (١/ ١٣٢ ـ ح١٥٠) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث: أي الإسلام أفضل[1] إلى آخره، قال له ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل قال الإيمان: ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أباحنيفة؟ قال: بما أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

*** سبب تفسير الإسلام بالأركان الخمسة في حديث جبريل**

وقال الشارح: (ص٤٠٩ـ٤١٠)

ومما يسأل عنه أنه: إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب بها النبي ﷺ في حديث جبرائيل المذكور، فلم قال إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الاسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده.

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً الذي يجب لله عبادةً محضه على الأعيان فيجب على كل من كان قادراً عليه، ليعبد الله مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس وما وسوى ذلك فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١١٤ـ٩١١٤)، وعبدالرزاق (ح٢٠١٠٧)، وقال الهيثمي (٥٩/١): رجاله ثقات.اهـ. وقال الأرناؤوط : (ص٤٩٤) (وإسناده صحيح إن كان أبوقلابة سمع من عمرو بن عبسة).

ذلك من إمارة، وحكم وفتيا وإقراء، وتحديث، وغير ذلك.

وأما أن يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والمغصوب، والإنصاف من المظالم، من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من ذلك على زيد غير الواجب على عمرو. بخلاف صوم رمضان وحج البيت والصلوات الخمس والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته ويطالب بها الكفار.

وما يجب حقاً لله تعالى كالكفارات، هو بسبب من العبد وفيها معنى العقوبة ولهذا كان التكليف شرطاً في الزكاة، فلا تجب على الصغير والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابه ورحمهم الله تعالى على ما عرف في موضعه[١].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٦).

الفصل الثالث
ثمرات الخلاف بين سائر أهل السنة والحنفية
في حد الإيمان

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

الإيمان يزيد وينقص

المبحث الثاني:

الاستثناء في الإيمان

المبحث الثالث:

ولاية الله تعالىٰ

المبحث الرابع:

أعمال الكفر



المبحث الأول

الإيمان يزيد وينقص (ثمرة معنوية)

ومن فروع هذا الاختلاف مسألة زيادة الإيمان ونقصانه فإن عامة أهل السنة يرون أن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأما الحنفية فيرون أن الزيادة في الإيمان هي الزيادة في المشروع أي زيادة المؤمَن به أما الزيادة في الإيمان الذي هو التصديق فليس كلهم ينكرونه، بل الغالب منهم يرون أن الإيمان شيء واحد فإيمانهم كإيمان جبريل، أما الأئمة فيرون أن هناك زيادة في التصديق قوةً وضعفاً.

وعليه فتكون الزيادة في الإيمان على أوجه:

الأول: الزيادة في أصل الإيمان (التصديق). **الثاني**: الزيادة في المؤمَن به.

الثالث: الزيادة بالعمل.

والحنفية لا يخالفون في الثاني وكثير منهم لا يخالف في الأول وأما الثالث فعامتهم يخالفون أهل السنة فيه لما سبق من أنهم لا يرون دخول العمل في مسمى الإيمان. وإن كانوا يرونه من ثمرات الإيمان ومقتضاه فزيادة الإيمان به زيادة ثمراته وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٢).

وقد بين الشارح هذا كله فقال عن الأول: (ص٣٧٥ـ٣٧٧)

ولكن فيمن يقول إن الأعمال غير داخلة مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السلام! وهذا غلو منه. فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش

والأعشى[١]، ومن يرى الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: وأهله في أصله سواء يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت درجات نور «لا إله إلا الله» في قلوب أهلها لا يحصيها إلا الله تعالى: فمن الناس من نور «لا إله إلا الله» في قلبه كالشمس ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملا، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنبا إلا أحرقه وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حرس بالرجوم من كل سارق، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ: «**إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**»[٢] وقوله: «**لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله**»[٣]

---

(١) **الخفش**: صغر العين وضعف في البصر خلقة، وقد يكون الخفش علة وهو الذي يبصر الشيء بالليل ولا يبصره بالنهار، ويبصره في يوم غيم ولا يبصره في يوم صاح. (مختار الصحاح ص١٥٩، ١٦٠). نشر مكتبة لبنان ١٩٨٩م.
والعشا: مقصور مصدر الأعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار والمرأة عشواء. (مختار الصحاح ص٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في مواضع منها في كتاب الصلاة باب المساجد في البيوت (١/ ٦١٨ ـ ح٤٢٥)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٦١ ـ ح٣٣) من حديث عتبان بن مالك الأنصاري.

(٣) أخرجه البخاري في العلم باب بعد باب من ترك بعض الاختيار... إلخ (١/ ٢٧٢ ـ ح١٢٨)، =

وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأول بعضهم الدخول بالخلود، ونحو ذلك[1].

والشارع صلوات الله وسلامه عليه لم يجعل ذلك حاصلا بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصُوَرها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها[2].

= ومسلم في الإيمان باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٦١ ـ ح٣٢) من حديث معاذ ولفظه «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار».

(١) أخرج الترمذي حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار» (٥/ ٢٣ ـ ح٢٦٣٨) ثم قال: «وقد روي عن الزهري أنه سئل عن قول النبي ﷺ: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» فقال: إنما كان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي. قال أبوعيسى: ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة وإن عذبوا بالنار بذنوبهم، فإنهم لا يخلدون في النار». اهـ، ثم ساق حديث البطاقة.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٢)، والترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٥/ ٢٥ ـ ح٢٦٣٩) وقال حسن غريب، وأخرجه الحاكم (١/ ٥٢٥) وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني (ص٣٧٦)، والأرناؤوط (ص٤٤٦).

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار[١].

وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة من حقائق الإيمان، التي لم تشغله عند السياق عن السير إلى القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت[٢].

وتأمل ما قام بقلب البغي من الإيمان، حيث نزعت موقها وسقت الكلب من الركية فغفر لها[٣].

وهكذا العقل أيضا، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض.

وكذلك الإيجاب والتحريم فيكون إيجاب دون إيجاب وتحريم دون تحريم هذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم قد طرد ذلك في العقل والوجوب[٤].

وقال: (ص٤٠٢)

وقوله: وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى.

---

(١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٤٠)، ولعل هذا الرجل قام التعظيم الكبير لـ «لا إله إلا الله» بقلبه قبل موته، وإلا فلو كانت قبل ذلك لمنعته من المعاصي، كما أشار الشارح إلى ذلك (بحركة القلب) كما تقدم في الكلام على شعب الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء (٦/ ٥١٢ ـ ح٣٤٧٠)، ومسلم في التوبة باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٤/ ٢١١٨ ـ ح٢٧٦٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه البخاري في الأنبياء (٦/ ٥١١ ـ ح٣٤٦٧)، ومسلم في السلام باب فضل ساقي البهائم المحترمة (٤/ ١٧٦١ ـ ح٢٢٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) وراجع في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٧).

وفي بعض النسخ: بالخشية والتقى بدل قوله: بالحقيقة ففي العبارة الاولى يشير إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوي من بعض وأثبت، كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه. والمعنى الأول أظهر قوة والله أعلم بالصواب.

أما الوجه الثاني والثالث فقد بينهما الشارح بقوله: (ص٣٧٧، ٣٧٩)

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل: فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله ولا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره، كما في حق النجاشي وأمثاله[1].

وقال: (ص٣٧٧)

وأما الزيادة بالعمل والتصديق المستلزم لعمل القلب والجوارح فهو أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم. ولهذا قال النبي ﷺ: «**ليس المخبر كالمعاين**»[2] وموسى عليه السلام لما أخبر أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح فلما رآهم قد عبدوه ألقاها،

---

(١) وانظر مجموع الفتاوى (٧/ ٢٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير عن ابن عباس مرفوعاً «يرحم الله موسى ليس المعاين كالمخبر» (ح برقم ١٠٠٤) (تفسير سورة الأعراف تحقيق حمد بن أحمد بن أبي بكر - رسالة علمية من جامعة أم القرى)، وأخرجه ابن حبان (٢٠٨٨)، وأخرجه أحمد (١/ ٢١٥، ٢٧١)، والحاكم (٢/ ٣٢١) من حديث ابن عباس يرفعه «ليس الخبر كالمعاينة»، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني (ص٣٧٧)، وقال الأرناؤوط (ص٤٦٧): رجاله ثقات.

وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبَر، وإن جزم بصدق المخبِر فقد لا يتصورالمخبر به في نفسه، كما يتصوره إذا عاينه كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله عليه وعلى نبينا محمد: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأيضاً: فمن وجب عليه: الحج والزكاة مثلا يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه مالا يجب على غيره الإيمان به إلا مجملا وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل.

وكذلك الرجل أول ما يُسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة لا تقع معه معصية ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[(١)] ، الحديث. فهو حين يزني يغيب عن تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعادوه.

فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الاعراف: ٢٠١]. قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب فيذكر الله فيدعه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع ثم قال تعالى: ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا

(١) تقدم تخريجه.

يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون قال ابن عباس: «لا الإنس تُقصر عن السيئات ولا الشياطين تمسك عنهم»[(١)]، فإذا لم يبصر بقي قلبه في عمى والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه. وهذا كما أن الإنسان يغمض عينه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى فكذلك القلب، بما يغشاه من رَين الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر. وجاء هذا المعنى مرفوعاً الى النبي ﷺ أنه قال: «**إذا زنا العبد نزع منه الإيمان فإن تاب أعيد إليه**»[(٢)]

*** الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه:**

قال الشارح: (ص٣٨٤)

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]. وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها: إن الزيادة باعتبار المؤمن به؟ فهل في قول الناس ﴿قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾ زيادة

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسير الأعراف (٦/ ١٥٨ ـ ح١٥٥٧٥).

(٢) أخرجه أبو داود في السنة باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «إذا زنا الرجل خرج منه الإيمان، كان عليه كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان». (٤/ ٢٢٢ ـ ح٤٦٩٠)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٢) وصححه ووافقه الذهبي.

مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقيناً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي رحمه الله، في تفسيره عند هذه الآية، فقال: حدثنا الفقيه قال حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذي: قالا، حدثنا فارس بن مردويه، قال حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال حدثنا يحيى بن عيسى، قال حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة عن أبي المهزّم عن أبي هريرة قال جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ فقالوا يارسول الله الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «**لا، الإيمان مكمل في القلب، زيادته كفر ونقصانه شرك**»[1].

فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير رحمه الله عن هذا الحديث؟ فأجاب: بأن الإسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة. وأما أبومطيع، فهو: الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعمرو بن على الفلاس، والبخاري، وأبو داود والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني وغيرهم، وأما أبو المُهزّم الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحف على

---

(١) وفي نسخة: ونقصانه كفر، والحديث حكم بوضعه ابن حبان والحاكم والجوزقاني وابن الجوزي والذهبي. انظر تنزيه الشريعة (١/١٤٩)، واللآليء المصنوعة (١/٣٨).

الكتاب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً، غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع حيث قال لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثا!!

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين[1] . وقال ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»[2] والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة وحديث شعب الإيمان وحديث الشفاعة وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السموات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان؟.

وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً:

منه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينقص؟.

وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيمانا

---

(١) أخرج مسلم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ وعظ النساء آمراً لهن بالصدقة وكثرة الاستغفار ثم قال: «وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لذي لبٍّ منكن»، أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (١/ ٨٦ ـ ح٧٩)، وأخرج البخاري ومسلم نحوه من حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه البخاري في الحيض باب ترك الحائض الصوم (١/ ٤٨٣ ـ ح٣٠٤)، وأخرجه مسلم في الموضع السابق (١/ ٨٧ ـ ح٨٠)، وهذا الحديث استدلَّ به الشارح على نقص الإيمان، وما سبقه من أدلة كانت على الزيادة، وكذا ما بعده.

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٧٥ ـ ح١٥)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب وجوب محبة رسول الله ﷺ (١/ ٦٧ ـ ح٤٤) من حديث أنس.

فيذكرون الله تعالى عز وجل[١].

وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً[٢].

وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة[٣]. ومثله عن عبد الله بن رواحة[٤] رضي الله عنه وصح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم. ذكره البخاري رحمه الله في صحيحه[٥]، وفي هذا القدر كفاية وبالله التوفيق[٦].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٢٦) من حديث ذر بن عبدالرحمن عن عمر ولم يدركه، وعلق البخاري عنه: «اليقين الإيمان كله» في أول الإيمان (١/٦٠).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (ح٨٥٤٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٨٥): إسناده جيد.

(٣) علقه البخاري في أول الإيمان (١/٦٠) ووصله ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٢٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٤٣) عن عبدالرحمن بن سابط عن ابن رواحة ولم يدركه.

(٥) ذكره في كتاب الإيمان باب إفشاء السلام من الإسلام (١/١٠٣)، ووصله ابن أبي شيبة في المصنف (١١/٤٨).

(٦) تتمة: ذكر شيخ الإسلام فصلاً في الوجوه التي بها يدخل النقص والزيادة في الإيمان فذكر منها سبعة هي الأعمال الظاهرة وزيادة أعمال القلوب ونقصها وكذلك التفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، والتفاضل في نفس العلم والتصديق كالسواد والبياض، والتفاضل من جهة الأسباب المقتضية لها كمن إيمانه بأدلة يقينية تبين فساد الشبهة العارضة ليس كإيمان ما كان تصديقه لغير ذلك من الأسباب وكذلك التفاضل بدوام ذلك وذكره وثباته واستحضاره، ثم ختم بالوجه السابع ببيان أنه ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلاً وتفاوتاً من الإيمان. راجع مجموع الفتاوى (٧/٥٦٢-٥٧٤).

المبحث الثاني

الاستثناء في الإيمان(ثمرة معنوية)

من فروع هذا الاختلاف أيضاً مسألة الاستثناء في الإيمان؛ أي قول الرجل أنا مؤمن إن شاء الله.

١ـ فمن رأى أن الإيمان شيء واحد بالقلب منع من الاستثناء في الإيمان لأن الشيء الواحد إذا استُثني منه صار الاستثناء شكاً في الإيمان.

٢ـ ومن رأى أن الإيمان يشمل العمل، رأى الاستثناء احتياطاً وكذلك من رأى أن الإيمان الذي ينفع هو ما مات عليه صاحبه فيستثني مخافة ألا يموت على التوحيد.

وهذا المسلك يقول به عامة السلف، فمنهم من يوجب الاستثناء ويمنع الجزم باعتبار الموافاة، أي ما يتوفى عليه الإنسان، فمن جزم فقد جزم لنفسه بالجنة، وهذا لا يصح فيجب الاستثناء.

٣ـ ومن أهل العلم من يرى أن الاستثناء سنة[1] ، فهو مستحب باعتبار الموافاة ويجوز القطع باعتبار آخر.

وقد ذهب بعض المتكلمين إلى وجوبه لكن بغير المأخذ الذي قال به السلف، فإن الكلابية يرون أن الله سبحانه لا يوصف بصفات الأفعال لأن هذه عندهم حوادث ولا تقوم إلا بالحادث، فهم على ذلك يرون أن رضا الله وغضبه هي صفة الإرادة القديمة، فالله عندهم لا يرضى ثم يغضب، أو لا يغضب ثم يرضى وعليه فمن مات كافراً فإن الله كان فيما لا أول غاضباً عليه حتى لو كان مؤمناً في بعض حياته، ومن مات مؤمناً فإن الله كان

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٦).

فيما لا أول راضياً عنه حتى لو كان كافراً في بعض حياته.

فإبليس عندهم كان مغضوباً عليه حتى في حالة إيمانه، وعمر بن الخطاب كان مرضياً عنه حتى في حالة كفره.

وهذا الوجه يخالف النصوص التي تدل على أن الله سبحانه يغضب ثم يرضى أو العكس كما قال لأهل الجنة: «أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا»[1] فدلَّ على أن الله يرضى ثم يسخط إلا أن أهل الجنة أمنوا ذلك.

وفي الحديث الآخر «إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب»[2] وفي هؤلاء الممقوتين من رضي الله عنه بعد ذلك وصار من أحباب رسول الله ﷺ.

وفي امتناع المرأه عن فراش زوجها جاءت العقوبة (باتت والذي في السماء عليها غضبان)[3] ولو كان الغضب لا يعقبه رضا لكانت كافرة.

فعلم أن الله يرضى ثم يغضب أو يغضب ثم يرضى، والأدلة على ذلك كثيرة جداً[4].

وقد أوضح الشارح هذه المسألة فقال: (ص٣٩٥ـ ٣٩٨)

ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة الاستثناء في الإيمان وهو أن يقول

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق باب صفة الجنة والنار (١١/ ٤١٥ ـ ح٦٥٤٩) من حديث أبي سعيد، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها باب إحلال الرضوان على أهل الجنة (٤/ ٢١٧٦ ـ ح٢٨٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٢١٩٧ ـ ح٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في النكاح باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها (٩/ ٢٩٣ ـ ح٥١٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم في النكاح باب تحريم امتناعها من فراش زوجها (٢/ ١٠٥٩ ـ ح١٤٣٦).

(٤) راجع أيضاً في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٣ ـ ٤٤٦).

أي الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار، ويمنعه باعتبار وهذا أصح الأقوال.

أما من يوجبه فلهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يموت عليه[1]، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه كافراً ليس بإيمان كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال والصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً فالصحابة مازلوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه مازال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد، وليس هذا قول السلف[2]، ولا كان يُعلل بهذا من يستثني من السلف في إيمانه.

وهو فاسد، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول فاتباع الرسول شرط المحبة والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هذا القول طائفة غَلوا فيه[3] حتى صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله[4]! ونحو ذلك يعني

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٧، ٦٦٧).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٨٢، ٥٨٣).

(٣) وهم المرارزقة وانظر تفصيل أقوالهم والرد عليها في مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٢، ٦٨٠ ـ ٦٨٧).

(٤) لم يأت في الكتاب والسنة استثناء في الماضي بل في المستقبل، انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٦).

القبول. ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله هذا حبل إن شاء الله فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه، يقولون نعم لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره!!

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار ـ فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل مانهوا عنه فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون وإن جوزوا ترك الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضا بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه كما قال تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[١] وقال أيضا: «**إني لأرجو أن أكون اخشاكم لله**»[٢] ونظائر هذا[٣].

وأما من يحرمه، فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي أنا

---

(١) أخرجه مسلم في الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل (١/ ٢١٨ ـ ح٢٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (٢/ ٧٨١ ـ ح١١١٠) من حديث عائشة.

(٣) وراجع ذلك: في مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٦، ٤٤٨ ـ ٤٥٢، ٤٥٤ ـ ٤٥٥، ٤٦٠، ٦٦٨ ـ ٦٦٩)، (٨/ ٤٢١ ـ ٤٢٧).

مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم: الشكاكة، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعود إلى الأمن والخوف فأما الدخول فلا شك فيه! وقيل لتدخلن جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت!.

وفي كلا الجوابين نظر: فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين مع علمه بذلك فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضاً، فكان قول: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على شيء أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنى مراداً من النص ـ نظر فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص[1].

وأجاب الزمخشري بجوابين آخرين باطلين، وهما أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآنا! أو أن الرسول قاله[2] !! [فعند هذا المسكين يكون

---

(١) إشارة النص أو ما يسمى التنبيه، وهو ما يدل عليه النص لا بعبارته. ومثال ذلك صحة صيام الجنب استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فهو يدل على جواز الجماع في الليل، وهذا يدخل فيه جواز الجماع في آخر لحظة من الليل، وهو مستلزم لصحة صيام الجنب، فالنص دلَّ عليه لا بعبارته، وانظر في ذلك: شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٧٦)، الإحكام للآمدي (٣/ ٦٥)، وتيسير التحرير (١/ ٨٦ـ ٩١).

(٢) الكشاف (٣/ ٥٩٤).

من القرآن ما هو غير كلام الله فيدخل في وعيد من قال ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [المدثر: ٢٥]. نسأل الله العافية][١] .

وأما من يجوّز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الأنفال: ٢-٤]، وفي قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجرات: ١٥]. فالاستثناء حينئذ جائز وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله لا شكاً في إيمانه. وهذا القول في القوة كما ترى[٢] .

---

(١) ما بين القوسين زيادة في بعض النسخ كما نبهت على ذلك طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) ومن تمام هذه المسألة: مسألة الاستثناء في الإسلام، فالمسلم: من سلم المسلمون من لسانه ويده، والإسلام: أعمال ظاهرة، وعليه فيصح الاستثناء في ذلك على هذا المعنى، راجع في ذلك مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٦، ٤١٥).

المبحث الثالث

ولاية الله تعالى (ثمرة لفظية)

من فروع هذه المسألة أيضاً: مسألة تفاوت أولياء الله تعالى في الدرجة والمنزلة، فإنه لما كان أولياء الله هم المؤمنون المتقون، لذا فأولياء الله يتفاوتون بتفاوت الإيمان والتقوى، ولذا فمن رأى دخول العمل في الإيمان، رأى تفاوت منازلهم، ومن رأى عدم دخول العمل، رأى أن أصل الولاية يجمع أهلها فهم فيه سواء.

قال الشارح: (ص٤٠٤)

والولاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤]

(فالذين آمنوا وكانوا يتقون) منصوب على أنه صفة أولياء الله، أو بدل منه، أو بإضمار أمدح، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثان لـ «إن» وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير«عليهم».

وعلى هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون. وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث.

وهي: عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه ليست بكثرة صوم ولاصلاة، ولا تملق ولا رياضة.

وقيل الذين آمنوا مبتدأ والخبر: لهم البشرى وهو بعيد لقطع الجملة

عما قبلها وانتثار نظم الآية.

* اجتماع الولاية والعداوة

لما كان قول سائر أهل السنة أن الإيمان شعب والكفر شعب، كان من لازم ذلك اجتماع بعض الشعب من هذا مع بعض الشعب من ذاك، والنصوص تدل على ذلك.
وأما من رأى أن الإيمان شيء واحد والكفر كذلك شيء واحد فإنه يرى أن هذا الاجتماع إنما هو عن باب المجاز، وهذا خلاف لفظي إلا أن الشارح أشار إلى أن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى أولىٰ.

فقال: (ص٤٠٤ـ٤٠٥)

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان، وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان[1] . ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى ـ أولى من موافقته في المعنى وحده قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، الآية. وقد تقدم الكلام على هذه الآية وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين.

وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهم كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**» وفي رواية «**وإذا ائتمن خان**» بدل «**وإذا وعد أخلف**» أخرجاه في «الصحيحين»[2] .

---

(١) وانظر مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠ ـ ٥٢٠)، (١٣/ ٤٨ ـ ٥٠)، (١٨/ ٢٧٠).
(٢) أخرجه البخاري في مواضع منها في الإيمان باب علامة المنافق (١/ ١١١ ـ ح٣٤)، =

وحديث «شعب الإيمان» تقدم[1]. وقوله ﷺ: **«يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»**[2].

فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يخرج من النار.

فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق.

= ومسلم في الإيمان باب بيان خصال المنافق (١/ ٧٨ ـ ح٥٨) وذلك من حديث عبدالله بن عمرو، وأخرجه البخاري في الإيمان في الموضع السابق (ح٣٣)، ومسلم في الإيمان باب بيان خصال المنافق (١/ ٧٨ ـ ح٥٩) وذلك من حديث أبي هريرة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (١٣/ ٤٧٣ ـ ح٧٥١٠)، ومسلم في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٠ ـ ح١٩٣)، ويأتي الكلام عليه في فصل الإيمان بالله واليوم الآخر.

المبحث الرابع

أعمال الكفر (ثمرة لفظية)

ومن ثمرات الخلاف أيضاً: قضية التكفير وعدم القول بخروج العصاة من الملة.

فسائر أهل السنة يرون أن الكفر العملي لا يخرج من الملة، وكذلك الحنفية إلا أنهم يسمونه كفراً مجازياً[1].

وأما مسألة كفر تارك الصلاة فالذين يرون كفره ضموا إلى ذلك أدلة وشروطاً أخرى كما تقدم في كلام الشارح.

وسيأتي تفصيل لهذه المسألة في قضية التكفير إن شاء الله تعالىٰ.

(تكميل): هل الإيمان مخلوق؟

هذا السؤال أيضاً من ثمرات هذا الاختلاف فإنه لما ثبت أن الإيمان قول وعمل واعتقاد فهل الإيمان مخلوق لأن العمل مخلوق؟.

ويمكن أن نجيب على هذا السؤال بالتفصيل الآتي:

أما القول: فيتضمن لفظاً وملفوظاً به، فأما اللفظ الذي هو فعل العبد فهو مخلوق فأفعال العباد مخلوقة، وأما الملفوظ به: فمنه ما هو مخلوق ككلام الآدميين ومنه ما هو غير مخلوق ككلام الله تعالى.

وأما العمل: فهو فعل العبد وهو مخلوق.

---

(١) وهذا في الذنوب العملية فإنها قضية الخلاف مع الخوارج وهي التي قيل فيها (الكفر المجازي) أما الكفر العملي المنافي للإيمان فلم يقع فيه خلاف بين سائر أهل السنة والحنفية وذلك كالشرك بالله وسب الله ورسوله ﷺ والاستهزاء بالدين ونحو ذلك وهذا واضح بحمد الله.

وأما الاعتقاد: فإن أُرِيد به عقد القلب فهو فعل العبد وهو مخلوق، وإن أُريد به المعتقد، فمنه ما هو مخلوق، كالملائكة والنبيين واليوم الآخر، ومنه ما هو غير مخلوق كصفات الله تعالىٰ، وعليه فلا يمكن إطلاق القول بأن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق حتى يستفصل[1] .

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥ ـ ٦٦٦).



الفصل الرابع:

التكفير

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الذنوب والكفر العملي

المبحث الثاني:

تكفير أهل العقائد الفاسدة (الكفر الاعتقادي) وكفر المعين



* مدخل:

التكفير باب خطير زلت فيه أقدام كثيرين قديماً وحديثاً، وخطورته تكمن في فساد الدين، لأن من كفر مسلماً فقد كفر، ولذا فنحن نخاف على ديننا، كما أن تعطيل أحكام الشرع بدعة خطيرة، وقد تصل إلى ماهو قريب من الكفر، ولذا فينبغي الخوض في هذا الباب بالعلم والبصيرة حتى لا يلحق الحرج من تكلم فيه بغير علم ولا هدى.

وأهل الأهواء ضلوا في هذا الباب في مسألتين.

المسألة الأولى: تكفير أهل الكبائر العملية.

والمخالف فيها لأهل السنة **الخوارج والمعتزلة**، فالخوارج يخرجون المسلم من الإيمان بارتكاب الكبيرة، ويحكمون عليه بالخلود في النار، إلا أن الخوارج تسميه كافراً، والمعتزلة يسمونه فاسقاً في منزلة بين منزلتين.

وكذلك خالفت المرجئة أهل السنة على الطرف المقابل وقالوا: بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وكلا القولين غير صواب ومخالف للنصوص.

المسألة الثانية: تكفير أهل العقائد الفاسدة.

والمخالف فيها لأهل السنة أيضاً فريقان:

فطائفة تكفر أهل المقالات والعقائد الفاسدة المخالفة للحق في نفس الأمر أو المخالفة لاعتقادهم ولا يفرقون بين المجتهد المخطيء وغيره.

وطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، مع العلم أن في أهل القبلة المنافقين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى.

وكلا القولين غير صواب ومخالفٌ للنصوص.

وقد دلت النصوص على عدم تكفير أهل الكبائر العملية والذنوب، وإن سمى الشارع بعضها كفراً فهو كفر عملي (أو مجازي عند الحنفية) ولا يخرج به المسلم من الملة ووقع التنازع في الصلاة أو في المباني (أي أركان الإسلام الخمسة) فحسب.

وكذلك دلت النصوص على عدم التكفير بالكفر الاعتقادي إذا كان صاحبه متأولاً أو مجتهداً مخطئاً كما دلت النصوص في المقابل على التكفير بالكفر الاعتقادي كإنكار الواجبات المتواترة والمحرمات الظاهرة المتواترة مع عدم المانع من التأويل أو بعض أنواع الجهل وغير ذلك.

وقد بين الإمام الطحاوي عدم التكفير بالذنوب العملية فقال: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله)، وقوله: (ما لم يستحله): دل أنه أراد الذنوب العملية لأنه لا يقال في الذنب الاعتقادي (ما لم يستحله) وبذلك يكون كلامه خالياً عن الحكم في قضية الذنوب العلمية الاعتقادية، وقد اعتذر عنه الشارح بأنه يمكن أن يُضمن قوله: (ما لم يستحله): أي يعتقده، فيكون كلامه شاملاً للأمرين معاً.

وقد شرح الشارح رحمه الله هذه المسألة شرحاً وافياً وبينها بياناً شافياً وفيما يلي عرض وترتيب لأقواله رحمه الله.

قال رحمه الله في بيان افتراق الناس في المسألتين آنفتي الذكر: (ص٣٣٥)

واعلم رحمك الله وإيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير باب عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق وتشتتت فيه الأهواء والآراء وتعارضت فيه دلائلهم فالناس فيه ـ في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة والمخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر أو المخالفة لذلك في اعتقادهم ـ على طرفين ووسط من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

وفيما يلى تفصيل لما أجمله ههنا.

المبحث الأول

الذنوب والكفر العملي

اتفق أهل السنة على عدم التكفير بكل ذنب، وكذلك اتفقوا على عدم التكفير بالذنوب العملية وإن سماها الشارع كفراً، وإنما وقع الخلاف فقط في تارك المباني (أي أركان الإسلام غير الشهادتين) وما سواها من الذنوب العملية وإن سميت كفراً في الشرع فإنها لا تخرج عن الملة بمجردها.

فأما من خالف أهل السنة فهم على وجهين:

الأول: قول الخوارج والمعتزلة بالخروج من الإيمان.

والثاني: قول المرجئة بعدم ضرر الذنوب مع وجود الإيمان[1].

قال الشارح: (ص٣٥٥)

قوله: **وَلَا نُكَفِّرُ أَحداً مِنْ أَهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّه وَلَا نَقُولُ لَا يَضرُّ مَعَ الإِيمانِ ذَنْبٌ لِمَن عَمِله.**

أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين، يشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

وقال: (ص٣٧٢-٣٧٣)

وقوله: **وَلَا يَخرُجُ العَبدِ مِنْ الإِيمَانِ إلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلهُ فِيه.**

---

(١) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤).

يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة. وفيه تقرير لما قال أولاً إنه لا يُكفَّر أحدٌ من أهل القبلة بذنب مالم يستحله. وتقدم الكلام على هذا المعنى[1].

وقال: (ص٣٥٦)

وقوله: ولا تقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله. إلى آخر كلامه.

رد على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع

---

(١) وهو ما سيأتي في مبحث تكفير أهل العقائد الفاسدة بترتيب هذ الكتاب، وقد علق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله على هذا الموضع من كلام الطحاوي فقال: «هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل بالتوبة مما أوجب ﷺ، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام والنبي ﷺ، أو استهزاؤه بالله ورسوله ﷺ أو كتابه أو بشيء من شرعه لقوله سبحانه: ﴿قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾ ومن ذلك عبادته الأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه المدد والعون ونحو ذلك، لأن هذا يناقض قول لا إله إلا الله لأنها تدل على أن العبادة حق خالص لله وحده، ومنها الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ولم يحقق قول لا إله إلا الله، وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة، وهناك مسائل كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تسمى جحوداً وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد فراجعها إن شئت وبالله التوفيق» اهـ.
أقول: والشارح هنا حمل كلام الطحاوي على مسألة التكفير بالذنوب، وقد يقال إنه وإن كان صحيحاً في الجملة إلا أنه حمل قد يكون بعيداً عن عبارة الطحاوي، إلا أن هذا لا يوجب التشنيع بالشارح فإنما حمل الكلام على معنى صحيح، وبنحو قول الشارح قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس في شرحه الميسر على الطحاوية (ص٨٣)، وإن كان كلام الشيخ ابن باز رحمه الله أدق والله أعلم.

مع الكفر طاعة، فهؤلاء في طرف والخوارج في طرف، فإنهم يقولون نكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان.

لكن الخوارج يقولون يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار!

وقال: (ص٣٦٢)

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار لكن قالت الخوارج نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظي فقط.

وأهل السنة أيضاً متفقون على أنه يستحق الوعيدَ المرتب على ذلك الذنب كما وردت به النصوص. لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب. ولا ينفع مع الكفر طاعة، وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة - تبين لك فساد القولين! ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فسادَ مذهب الطائفة الأخرى.

وبين الشارح أن هذا الحكم يشمل الذنوب التي سماها الشرع كفراً وأن أهل السنة متفقون على أنه لا يُكَفَّر بها أيضاً.

وقال: (ص٣٥٩-٣٦٣)

ولكن بقي هنا إشكال يَرِد على كلام الشيخ رحمه الله وهو: أن الشارع قد سمى بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله

كفر». متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه[١].

وقال ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضربُ بعضكم رقابَ بعض»[٢].

وقال ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: ياكافر ـ فقد باء بها أحدُهما»[٣] متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خَصلة من النفاق حتى يَدعَها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غَدر، وإذا خاصم فجرَ»[٤] متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعدُ»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (١/ ١٣٥ ـ ح٤٨)، ومسلم في الإيمان باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق» (١/ ٨١ ـ ح٦٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في المغازي باب حجة الوداع (٨/ ١٠٦ ـ ح٤٤٠٣)، ومسلم في الإيمان باب بيان معنى قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» (١/ ٨٢ ـ ح٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وأخرجه من حديث جرير في نفس الموضع (ح٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (١٠/ ٥٣١ ـ ح٦١٠٤) ط.الريان، ومسلم في الإيمان باب بيان حال الإيمان (١/ ٧٩ ـ ح٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان باب علامة المنافق (١/ ١١١ ـ ح٣٤) ط.الريان، وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان خصال المنافق (١/ ٧٨ ـ ح٥٨) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري في المظالم باب النهبى بغير إذن صاحبه، وفي غير هذا الموضع (٥/ ١٤٣ ـ ح٢٤٧٥) ط.الريان، ومسلم في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان =

وقال ﷺ: «بين المسلم والكافر ترك الصلاة»[1] رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «من أتى كاهنا فصدقه، أو أتى امرأة في دبرها، فقد كفر بما أنزل على محمد»[2].

وقال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر»[3] رواه الحاكم بهذا اللفظ.

وقال ﷺ: «ثنتان في أمتي بهم كفر: الطعن في الأنساب، والنياحة على الميت»[4]. ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لايكفرُ كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفرا ينقل عن الملة لكان مرتدا يقتل عل كل حال، ولا يُقبل عفو ولي القصاص،

= بالمعاصي (١/ ٧٧ ـ ح٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة (١/ ٨٨ ـ ح٨٢).

(٢) أخرجه أبوداود، والترمذي، وابن ماجه، من حديث أبي هريرة، فأخرجه أبوداود في الطب باب في الكاهن (٤/ ١٥ ـ ح٣٩٠٤)، وأخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض (١/ ٢٤٢ ـ ح١٣٥)، وأخرجه ابن ماجه في الطهارة باب النهي عن إتيان الحائض (١/ ٢٠٩ ـ ح٦٣٩)، وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة، وصححه أحمد شاكر (١/ ٢٤٤).

(٣) أخرجه الحاكم (١/ ١٨) وصححه ووافقه الذهبي، وأخرجه أبوداود في الأيمان والنذور باب في كراهية الحلف بالآباء (٣/ ٢٢٣ ـ ح٣٢٥١) بلفظ «من حلف بغير الله فقد أشرك»، وأخرجه الترمذي في النذور والأيمان باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (٤/ ٩٣ ـ ح١٥٣٥) بلفظ «فقد كفر أو أشرك»، وقال حديث حسن.

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في الإيمان باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة (١/ ٨٢ ـ ح٦٧).

ولا تجرى الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة فإن قولهم باطل أيضا، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى أن قال: ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا وجعله أخا لوليّ القصاص، والمراد أخوةُ الدين بلا ريب. وقال تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]، إلى أن قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٠].

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد. وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم، قبل أن لايكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته. وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم ألق في النار»** أخرجاه في «الصحيحين»[(١)].

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه.

---

(١) أخرجه البخاري في المظالم من حديث أبي هريرة باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له هل يبين مظلمته (٥/ ١٢١ ـ ح٢٤٤٩) ط. الريان، ولم يخرجه مسلم.

وكذلك ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال **«ما تعدون المفلس فيكم»**؟ قالوا: المفلس فينا من لادرهم له ولا دينار، قال: **«المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات أمثال الجبال، فيأتي وقد شتم هذا وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتص هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»**[١]. رواه مسلم.

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤]. فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو سيئاته. وهذا مبسوط في موضعه.

تكميل: الكفر هو عدم الإيمان بالله ورسوله ﷺ سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب بل شك وريب أو إعراض أو حسد أو كبر أو اتباع لبعض الأهواء الصادة عن اتباع الرسالة وإن كان المكذب أعظم كفراً، وكذلك الجاحد المكذب حسداً مع استيقان صدق الرسل وهو أنواع:

كفر أكبر يخرج من الملة، وهو أقسام: كفر التكذيب والإباء والاستكبار والشك والإعراض والنفاق، وكفر أصغر لا يخرج من الملة وهو الكفر العملي وهي الذنوب التي وردت تسميتها في الكتاب والسنة كفراً وهي لا تصل إلى حد الكفر الأكبر[٢].

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم (١٩٩٧/٤ ـ ح٢٥٨١) بنحو لفظه.

(٢) راجع في ذلك مجموع الفتاوى (٢٣٥/١٢)، والتوحيد لصالح الفوزان (ص١٣ـ١٥)، ويدخل في القسم الأول الكفر العملي المناف للإيمان لارتباطه بالباطن كمسائل السب والشرك وترك الصلاة عند من يكفر بتركها.

* الخلاف اللفظي بين أهل السنة في الكفر العملي.

قال رحمه الله: (ص٣٦٢-٣٦٣)

ثم بعد هذا الاتفاق تبين أن أهل السنة اختلفوا اختلافاً لفظياً، لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفرا دون كفر[١]؟ كما اختلفوا هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا الاختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى «الإيمان» هل هو قول وعمل يزيد وينقص، أم لا ؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافراً نسميه كافراً إذ من الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمى رسوله من تقدم ذكره كافراً ـ ولا نطلق عليهما اسم الكفر ولكن من قال إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص قال هو كفر عملي لا اعتقادي، والكفر عنده على مراتب كفر دون كفر كالإيمان عنده.

ومن قال إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال هو كفر مجازي غير حقيقي إذ الكفر الحقيقي هو الذي نقل عن الملة[٢].

وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي صلاتكم الي بيت المقدس[٣]، إنها

---

(١) انظر في أنواع الكفر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٤ وما بعدها).

(٢) بل والكفر الحقيقي قابل للتفاضل، ولذا فالنار دركات، ولو قدر أن مبتدعاً يكون كافراً، فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ﷺ. وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٠١).

(٣) كما في حديث البراء الذي أخرجه الطيالسي (ح٧٢٢)، ومعناه في البخاري من حديث البراء أيضاً في الإيمان باب الصلاة من الإيمان (١/ ١١٨ ـ ح٤٠).

سميت إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها على الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى كصلاتنا.

ثم بين الشارح رحمه الله أنه ما دام الخلاف لفظياً وليس هناك بين أهل السنة من يقول بقول الوعيدية، فالخطب يسير، ولا محذور إلا من بغي إحدى الطائفتين على الأخرى والتشنيع بها.

قال الشارح: (ص٣٦٣)

فليس بين فقهاء الأمة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار. كالخوارج والمعتزلة. ولكن أردأ ما في ذلك التعصب من بعضهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا يلزمه، والتشنيع عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يُجادَلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟ قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ ﴾ [المائدة: ٨]، الآية.

* أحكام الآخرة

مما سبق يتبين أن أحكام الآخرة مما لا ينبغي أن يجزم بها لمعين فإن الناس في الآخرة رجلان:

الأول: مؤمن وهو من يدخل الجنة، وهذا الإيمان وإن ظهر على الأعمال إلا أن القلب هو المحرك الأساسي لذلك كله ولا يعلمه على ما هو عليه إلا الرب سبحانه.

الثاني: كافر سواء أظهر الإيمان وهم المنافقون، أو كان كافراً ظاهراً وباطناً وهم الكفار الأصليون وهؤلاء هم أهل النار، وبذلك يُعلم أن الجزم لمعين

بالجنة أو النار لا يصح إلا لمن شهد له أو عليه الشرع وأما عصاة المسلمين أهل الذنوب والكبائر، فهم مؤمنون إلا أنهم مستحقون للوعيد بالنار لكن من دخلها منهم لا يخلد، بل قد يعفى عنهم، وأسباب العفو، كثيرة واتفقت الأمة على التوبة ونازع الوعيدية في ماعداها.

وقد بين الشارح ذلك كله فقال: (ص٣٦٥-٣٦٧)

قوله: وَنَرجُو لِلمُحْسِنين مِنَ المُؤْمنين أَن يَعفو عنهُم ويدخِلَهُم الجنَّةَ بَرحمتِهِ، ولا نَأمَنُ عَليهِم، ولا نَشهدُ لهُم بالجنةِ ونَستغفِر لمُسيئِهم ونَخافُ عَليْهم ولا نقنِّطُهم.

وعلى المؤمن أن يعتقد هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره، قال تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقال تعالىٰ ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقال تعالى: ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴿٤١﴾ ﴾ [البقرة: ٤١]. وقال تعالى: ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤]. ومدح أهل الخوف، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٥٨] إلى قوله: ﴿ أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [المؤمنون: ٦١].

وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يارسول الله ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون: ٦٠]. أهو الذي يزني وشرب الخمر ويسرق؟ قال: «لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه»(١)

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة «المؤمنون» (٥/٣٠٦ - ح٣١٧٥)، وابن ماجه في الزهد باب التوقي على العمل (٢/١٤٠٤ - ح٤١٩٨)، وأحمد (٦/١٥٩، ٢٠٥)،

قال الحسن رضي الله عنه: عملوا ـ والله ـ بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن ترد عليهم، إن المؤمن جمع إحسانا وخشية، والمنافق جمع إساءة وأمنا. انتهى.

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢١٨ ﴾ [البقرة: ٢١٨]. فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إتيانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى شرعه وقدره وثوابه وكرامته. ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مَغلها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مَغلها مثل ما يأتي من حرث وزرع وتعاهد الأرض: لعده الناس من أسفه السفهاء! وكذا لو رجا وحسن ظنه أن يجيئه ولد من غير جماع! أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك. فكذلك من حسن ظنه وقوى رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

ومما ينبغي أن يعلم أن من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً:

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثاني: خوفه من فواته.

الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان. وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك فهو من باب الأماني، والرجاء شيء والأماني شيء آخر، فكل راج خائف والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير مخافة الفوات.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء: ٤٨].

= وحسنه الألباني (ص٣٦٦)، وقال الأرناؤوط: رجاله ثقات إلا أن راويه عبدالرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني لم يدرك عائشة.

فالمشرك لا ترجى له المغفرة، لأن الله نفى عنه المغفرة وما سواه من الذنوب في مشيئة الله إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه.

وفي «معجم الطبراني»: «الدواوين عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً وهو الشرك بالله، ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. وديوان لا يترك الله منه شيئاً وهو مظالم العباد بعضهم بعضا، وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه»[1].

* الممحصات العشرة:

ثم يبين الشارح مسقطات عقوبة جهنم عن أهل الذنوب والمعاصي فيقول: (ص٣٦٧-٣٧٠)

وأيضاً فإنه قد يعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة:

السبب الأول: التوبة، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم: ٦٠، والفرقان: ٧٠] ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٠]. والتوبة النصوح، هي الخالصة لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامة؟ حتى لو تاب من ذنب وأصر على آخر لا تقبل؟ والصحيح أنها تقبل[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٧٥، ٥٧٦) وصححه، وقال الذهبي: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة، وضعفه الألباني (ص٣٦٧) وقال: ولم يروه الطبراني، وانظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٢).

(٢) انظر أحكام التوبة في المدارج (١/ ٢٨٣ - ٣١٣، ٣٨٠ - ٤٠٢) وانظر في هذه المسألة بخصوصها: المدارج (١/ ٢٨٤، ٢٨٥)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠).

وهل يجب الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها؟ أم لابد مع الإسلام من التوبة من غير الشرك حتى لو أسلم وهو مصر على الزنا وشرب الخمر مثلا، هل لا يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنا وشرب الخمر؟ أم لابد من أن يتوب من ذلك الذنب مع اسلامه؟ أو يتوب توبة عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لابد من التوبة مع الإسلام، وكون التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذه بها ـ مما لا خلاف فيه بين الأمة وليس شيء يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿ ۞ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الزمر: ٥٣]. وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿ لَا تَقْنَطُوا۟ ﴾، وقال بعدها: ﴿ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾ [الزمر: ٥٤] الآية.

السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارة يذكر وحده، وتارة يقرن بالتوبة، فإن ذكره وحده دخلت معه التوبة، كما إذا ذكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار، فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منها يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله[1].

ونظير هذا: الفقير والمسكين إذا ذكر أحد اللفظين شمل الاخر وإذا ذكرا معا كان لكل منهما معنى. قال تعالى: ﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ﴾ [المجادلة: ٤]. وقال تعالى: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

---

(١) انظر في علاقة التوبة بالاستغفار: مدارج السالكين (١/ ٣١٤، ٣١٥).

لاخلاف أن كل واحد من الإسمين في هذه الآيات لما أفرد شمل المقل والمعدم ولما قرن أحدهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية. كان المراد بأحدهما المقل، والآخر المعدم، على خلاف فيه.

وكذلك الإثم والعدوان والبر والتقوى، والفسوق والعصيان.

ويقرب من هذا المعنى: الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم، فإذا ذكر الكفر شمل النفاق وإن ذكرا معا كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمان والإسلام، على ما يأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

السبب الثالث: الحسنات فإن الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها، فالويل لمن غلبت آحادُه عشراته. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**»[١].

والسبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «**ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا غم ولا هم ولا حزن، حتى الشوكة يشاكها ـ إلا كفر بها من خطاياه**»[٢].

وفي «المسند»: أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣]

---

(١) أخرجه الترمذي في البر والصلة باب ما جاء في معاشرة الناس (٤/ ٣١٢ ـ ح١٩٨٧) من حديث أبي ذر ولفظه بتمامه «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن» وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في المرضى باب ما جاء في كفارة المرض (١٠/ ١٠٧ ـ ح٥٦٤١، ٥٦٤٢)، وأخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب ثواب المؤمن (٤/ ٩٩٢ ـ ح٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

قال أبو بكر: يارسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأينا لم يعمل سوءا؟ فقال: «**يا أبا بكر، ألستَ تَنصبُ؟ ألستَ تحزن؟ ألستَ يُصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به**»[1].

فالمصائب نفسها مكفرة، وبالصبر عليها يُثاب العبد، وبالسخط يأثم. والصبر والسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاء من الله للعبد على ذنبه، ويكفر ذنبه بها وإنما يُثاب المرء ويأثم على فعله، والصبر والسخط من فعله، وإن كان الثواب والأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هدية من الغير، أو فضلاً من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [النساء: ٤٠]. فنفس المرض جزاء وكفارة لما تقدم. وكثيرا ما يفهم من الأجر غفرانُ الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

والسبب الخامس: عذاب القبر وسيأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهُم في الحياة وبعد الممات.

والسبب السابع: ما يُهدى إليه بعد الموت، من ثواب صدقة أو قراءة أو حجَ ونحو ذلك، وسيأتى الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في «الصحيحين» «**أن المؤمنين إذا عبروا الصراط**

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ١١)، وله شاهد أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال: لما نزلت ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً فقال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها.»، أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب ثواب المؤمن (٤/ ١٩٩٣ ـ ح٢٥٧٤).

وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا وُنقوا أذن لهم في دخول الجنة»[1].

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨،١١٦] فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جُرمه، فلا بد من دخوله إلى الكير ليخلص طيب إيمانه من خبث معاصية، فلا يبقى في النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، بل من قال لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس رضي الله عنه[2] وإذا كان الأمر كذلك امتنع القطع لأحد معين من الأمة، غير من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجوا للمحسنين، ونخاف عليهم[3].

وتأكيداً لهذا المعنى قال الشارح: (ص٤١٦)

قوله: وأهْلُ الكَبَائر مِنْ أمةِ مُحمد ﷺ في النارِ لا يُخَلَّدون، إذا مَاتُوا وَهُم مُوَحِّدون وَإن لَمْ يَكُونوا تَائِبين، بَعْد أن لَقوا الله عَارفين. وهُم في مَشيئتِه وحُكْمِهِ إن شَاء غَفَر لهُم وعَفَا عَنْهم بفَضْله، كَما ذَكَر عَزَّ وجلَّ في كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨،١١٦] وإنْ شَاءَ عَذبهُم في

---

(١) أخرجه البخاري في المظالم باب قصاص المظالم ؛٥/ ١١٥ ـ ح٢٤٤٠) ط.الريان، وليس الحديث في مسلم.

(٢) وسيأتي على ترتيب هذا الكتاب في فصل الإيمان باليوم الآخر من الباب الثاني إن شاء الله.

(٣) انظر هذه الممحصات في مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩)، (٧/ ٤٨٧ ـ ٥٠١)، (١/ ٤٥)، وقد شرحها أيضاً ببسط في منهاج السنة (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٣٩).

النَّارِ بَعدْلِه ثم يُخْرِجُهم مِنْها برَحْمتِهِ وشَفَاعةِ الشَّافِعينَ مِنْ أهلِ طَاعتِهِ ثُم يَبْعثُهم إلى جَنَّتِه. وذلك بأنَّ الله تَعَالىٰ مولىٰ أهلِ مَعْرفتِهِ، ولمْ يَجْعلهُم في الدَّارين كأهْلِ نَكِرَتِهِ الذينَ خَابُوا مِنْ هِدايتِهِ، ولمْ يَنالوا مِنْ وِلايَتِهِ اللهمَّ باوَليَّ الإسلامِ وأهْلهِ ثَبِّتْنَا علىٰ الإسلام حتى نَلْقَاكَ بِهِ.

فقوله **وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون** ـ رد لقول الخوارج والمعتزله، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار. لكن الخوارج تقول بتكفيرهم والمعتزله بخروجهم عن الإيمان لا بدخولهم في الكفر بل لهم منزلة بين منزلتين، كما تقدم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب مالم يستحله.

وقوله **وأهل الكبائر من أمة محمد** ـ تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من غير أمة محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد وفي ذاك نظر، فإن النبي ﷺ أخبر: **«أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»**(1) ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً فتأمله. وليس في بعض النسخ ذكر الأمة وقوله في النار معمول لقوله: لا يخلدون. وإنما قدمه لأجل السجعة لا أن يكون في النار خبر لقوله: وأهل الكبائر كما ظنه بعض الشارحين.

قال: (ص٤١٩)

وقوله: **وإن لم يكونوا تائبين.**

لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب.

---

(١) قطعة من حديث أنس في الشفاعة وسيأتي بطوله في فصل الإيمان باليوم الآخر من الباب الثاني إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: بَعْدَ أَنْ لقُوا الله تَعالىٰ عَارِفِين.

لو قال: مؤمنين بدل قوله عارفين كان أولىٰ، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل، كما تقدم. فإن إبليس عارف بربه ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝٣٦﴾ [الحجر: ٣٦] و﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٨٣﴾ [ص: ٨٢،٨٣] وكذلك فرعون وأكثر الكافرين. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤ـ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأن الشيخ رحمه الله أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للإهداء، التي يشير اليها أهل الطريقة[1] ، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: وهُمْ في مَشيئة الله وحُكْمه، إن شَاء غَفَر لَهُم وعَفَا عَنْهم بفَضْلِه، إلى آخر كلامه.

فَصل الله تعالى بين الشرك وغيره لأن الشرك اكبر الكبائر، كما قال ﷺ وأخبر الله تعالى أن الشرك غير مغفور، وعلق غفران ما دونه بالمشيئة والجائز يعلق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى، ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ

---

(١) يشير بالطريقة إلى الاستقامة على الكتاب والسنة قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ [الجن: ١٦].

أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]. فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة.

وقوله: **ذلك أنَّ الله مولىٰ أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ.**

فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم.

وقوله: **اللهُمَّ ياوليَّ الإسْلامِ، وأهْلِه مَسِّكْنا بالإسْلامِ وفي نسخة ثَبِّتْنا علىٰ الإسلامِ حَتى نَلْقاكَ بِه.**

روى شيخ الإسلام أبوإسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق» بسنده عن أنس رضي الله عنه، قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ يقول: «**ياولي الإسلام وأهله مسكني بالإسلام حتى ألقاك عليه**»[1] . ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق صلوات الله عليه حيث قال: ﴿ ۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسى صلوات الله على نبينا وعليه حيث قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الأعراف: ١٢٦]. ومن استدل بهاتين الايتين على جواز تمني الموت فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

* تعريف الكبائر

ولما كان الخلاف المتقدم حول أهل الكبائر، كان من الأفضل أن يقوم

---

(١) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٦)، ولفظه: «ياولي الإسلام وأهله ثبتني به حتى ألقاك»، وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.

الشارح بتعريف الكبيرة حتى يعلم محل النزاع.

وقال رحمه الله: (ص٤١٦_٤١٧)

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال[1]، فقيل: سبعة.

وقيل: سبعة عشر.

وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه.

وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب الأموال والأبدان.

وقيل سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها.

وقيل: لا تعلم أصلاً. أو أنها أُخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السبعين أقرب.

وقيل: كل مانهى الله عنه فهو كبيرة.

ورد الشارح هذه الأقوال بأنها لا تفرق بين الصغائر والكبائر.

فقال: (ص٤١٩)

فإن من قال سبعة أو سبعة عشرة أو إلى السبعين أقرب: مجرد دعوى.

ومن قال ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه ـ يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك ليس من الكبائر وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك: من الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات ليس من

(١) انظر مدارج السالكين (٣/٣٢٧)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠ ـ ٦٥٧)، ومنه اختصره الشارح فيما يبدو.

الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل مانهى الله عنه فهو كبيرة - يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

ومن قال إنها لا تعلم أصلا، أو أنها مبهمة: فإنما أخبر عن نفسه إنه لا يعلمها فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره والله أعلم.

* الصحيح في ترتيب الكبائر وترجيحه.

قال الشارح: (ص٤١٨-٤١٩)

وقيل: إنها ما يترتب عليها حد أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة أو الغضب[١] وهذا أمثل الأقوال.

واختلفت عبارات قائليه[٢]: منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الاخرة.

ومنهم من قال كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار.

ومنهم من قال: الصغيرة ماليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا، أعني المقدرة، فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار أو اللعنة أو الغضب.

---

(١) أو نفي إيمان، فإنه يقتضي نفي الإيمان الواجب الذي يكون صاحبه مستحقاً للوعيد وإن كان ليس بكافر. انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٢، ٦٥٣).

(٢) في مطبوعة المكتب الإسلامي (واختلفت عبارات السلف في الصغائر)، وفي مطبوعة مؤسسة الرسالة (واختلفت عبارة قائليه) وهي منسوبة للأصول وألصق بالمراد.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس[1] ، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيح القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف كابن عباس وابن عيينة، وابن حنبل رضي الله عنهم وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ماذكره الله ورسوله من الذنوب فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر بخلاف تلك الأقوال.

* قد تلحق الصغيرة بالكبيرة

قال الشارح: (ص٣٦٧)

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر وستأتي

---

(١) هي اليمين الكاذبة الفاجرة التي يحلفها الرجل يقتطع بها حق أخيه المسلم، سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار، ولا كفارة لها عند أكثر أهل العلم. وانظر فتح الباري (١١/ ٥٥٥، ٥٥٦).

الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رحمه الله وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلدون[١] ولكن ثم أمر ينبغي التفطن له وهو أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر[٢] وهذا أمر مرجعه إلى مايقوم بالقلب وهو قدر زائد على مجرد الفعل والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره.

---

(١) وهو المقدم قريباً على ترتيب هذا الكتاب.
(٢) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٧)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٦٩٩).

المبحث الثاني

تكفير أهل العقائد الفاسدة وتكفير المعين

وهذه المسألة وإن كانت بخلاف التي قبلها إلا أن الشارح أكد أن هذه المسألة من جنس ما قبلها، والناس في هذا الباب أيضا طرفان ووسط كما تقدم، فمن الناس من يكفر بالمقالات البدعية حتى ولو كان صاحبها متأولاً أو مخطئاً مجتهداً ومنهم من لا يرى تكفير من استحل المحرم المقطوع أو أنكر الواجب المقطوع، من غير شبهة ولا تأويل ونحوه، وأهل السنة وسط في هذا الباب كوسطيتهم في غيره، وهذه المسألة لم يشر إليها الطحاوي رحمه الله صراحة، ولكنها تفهم من ثنايا كلامه فإنه ذكر عدم التكفير في الذنوب وقيدها بما دل على أنه أراد العملية دون العلمية، إلا أن الشارح رحمه الله حمل كلامه على معنى يشمل الأمرين.

قال رحمه الله: (ص٣٥٦).

قوله: ولا نُكفِرُ أَحَداً بِذنْبٍ مَا لمْ يَسْتَحِلَّه ولا نَقُولُ لا يَضُرُّ مَعَ الإيَمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَه.

وفي قوله: (ما لم يستحله) إشارة إلى أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب (من) الذنوب العملية لا العلمية، وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتف من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل[1] ، وليس العمل مقصوراً على عمل

---

(١) وقد يراد بالعمليات ما له عمل ظاهر، وبالاعتقاد والعلميات ما لا يترتب عليه عمل ظاهر ولذا جعل شيخ الإسلام المنكر لوجوب الصلاة وتحريم الخمر كافراً في =

الجوارح، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع. إلا أن يُضمَّن قوله: (يستحله) بمعنى يعتقده أو نحو ذلك.

وبين الشارح رحمه الله الخلاف في هذه المسألة وبين الأقوال الثلاثة وهي:

القول الأول: قول من لا يكفّر مطلقاً ولو تمَّ استيفاء شروط التكفير وانتفت الموانع (المرجئة).

قال الشارح: (ص٣٥٥،٣٥٦)

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفير نفياً عاماً مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يظهر بعض ذلك حيث يمكنهم وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضاً فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل كافراً مرتداً. والنفاق والردة مظنتها البدع

= المسائل العملية. مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٥-٣٥٠)، وأما مسألة **تقسيم الدين إلى أصول وفروع**، وأنه لا يقبل في الأصول إلا ما كان متواتراً، ويكون ذلك في العلميات فقط، وأما الفروع فهي العمليات، ويحتج فيها بالآحاد... إلخ هذا التقسيم، فهذا كله بدعة معتزلية، بل أمر الله تعالىٰ بالدخول في السلم كافة قال تعالىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وقال الحسن ومجاهد وغير واحد من السلف: أي في جميع شرائع الإسلام، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦)، وقريب من ذلك أيضاً من يدعي في عصرنا هذا تقسيم الدين إلى قشر ولباب، ويرمي من خالفه بأنه صاحب القشور، وهذا ضلال، فإن من يلتزم بالشرع ظاهراً وباطناً فهو صاحب اللب الخالص الصافي، وأما هؤلاء العلمانيون وغيرهم فهم القشور كأصحابهم القدامى من المتكلمين.

فهم القشور وبالقشور قوامهم   واللب حظ خلاصة الإنسان

والفجور، كما ذكره الخلال في كتاب السنة، بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس رده أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج. وفرق بين النفي العام ونفي العموم. والواجب إنما هو نفي العموم[١]، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب ولهذا ـ والله أعلم ـ قيده الشيخ رحمه الله بقوله: مالم يستحله.

القول الثاني: تكفير أهل البدع

قال: (ص٣٥٦،٣٥٨)

وطوائفُ من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك[٢] في الأعمال، لكن في الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأولاً فيقولون يكفر كل من قال هذا القول لا يفرقون بين المجتهد المخطيء وغيره[٣].

---

(١) **النفي العام**: هو النفي الذي يعم كل الأفراد بأن توضع الفكرة مثلاً في سياق النفي، فتعم كل الأفراد، وهذا يقتضي أن لا نكفر أي أحد بأي ذنب مهما كان، وهذا غير صحيح.
أما نفي العموم: فهو تسلط النفي على لفظ العموم (كل) فينفي الشركة العامة في المفهوم، فلا نكفر بكل ذنب، بل بعض الذنوب نكفر بها وبعضها لا نكفر بها.

(٢) أي التكفير.

(٣) وقد يكون الرجل عاصياً منتسباً إلى فرقة ضالة، ولا يعرف ضلال هذه الفرقة أو يتأول ما هم عليه من اعتقادات مختلفة، فأيضاً هذا لا يكفر بمجرد انتسابه لها، وقد ذكر شيخ الإسلام عن طائفة من الملاحدة ينتسبون إلى الشيخ/ يونس، ولهم كلام في سب الله ورسوله والقرآن والإسلام، فذكر كفرهم ثم قال في عامتهم: «وأما من كان منهم =

أو يقولون يكفر كل مبتدع وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمور عظيمة فإن النصوص المتواترة قد دلت على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ونصوصُ الوعد التي يحتج بها هؤلاء تعارض نصوص الوعيد التي يحتج بها أولئك والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه.

وسيأتي بعضه عند الكلام على قول الشيخ وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون[1].

القول الثالث: قول أهل السنة في ذلك وأدلتهم.

* تكفير المعين

قال رحمه الله: (ص٣٥٧،٣٥٩)

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس[2]، فإن الرجل يكون

= من عامتهم، لا يعرف أسرارهم وحقائقهم، فهذا يكون معه إسلام عامة المسلمين، الذي استفاده من سائر المسلمين لا منهم» اهـ من مجموع الفتاوى (١٠٧/٢). وللشيخ أيضاً رسالة إلى (نصر المنبجي) وهو من رؤساء الاتحادية ممن سعى في سجن شيخ الإسلام في الإسكندرية، وقد صدر شيخ الإسلام هذه الرسالة بأوصاف مدح لهذا الرجل لا تتناسب مع تكفيره كما في مجموع الفتاوى (٤٥٢/٢) بل نعته بأنه مجمع المؤمنين (ص٤٦٣) وغير ذلك.

(١) وهو ماسبق قريباً.

(٢) أي القول في تكفير المبتدعة يرجع إلى ما سبق تقريره في التكفير بالذنوب، وقد ذكر شيخ الإسلام جملة من ذلك، ثم قال: «وهذا كما تقدم من فعل أهل البدع ـ [أي التكفير في كل البدع] ـ كما فعلت الخوارج». انظر مجموع الفتاوى (٤٣٤/١٦)، ويقول أيضاً عن أهل السنة أنهم «لا يكفرون أحداً بذنب وكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة» مجموع الفتاوى (٣٥٢/٣)، وانظر في تكفير المعين أيضاً: مجموع الفتاوى (٢٢٧/٣، ٢٣٩).

مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً وإما مفرطاً مذنباً، فلا يقال: إن إيمانه حبطَ بمجرد ذلك، إلا أن يدل على ذلك دليل شرعي بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا تقول لا يكفر بل العدل هو الوسط، وهو أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به: يقال فيها الحق ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر ويقال من قالها فهو كافر[١]، ونحو ذلك كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفوس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن وأن الله لايرى في الآخرة ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها. وعن أبي يوسف رحمه الله، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله مدة، حتى اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر[٢].

وأما الشخص المعين إذا قيل هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت. ولهذا ذكر أبو داود في سننه في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال**

---

(١) وراجع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٥) في الحكم على القول بأنه كفر وعدم تكفير المعين إلا بعد إقامة الحجة وكذلك في (٧/ ٦١٩).

(٢) أخرج هذه القصة الذهبي في العلو (ص١٤٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١).

المجتهد يَرَى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يوما على ذنب، فقال له: أقصر فقال: خلني وربي أبعثتَ علي رقيباً؟ فقال والله لا يغفر الله لك أو لا يدخلك الله الجنة فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالماً؟ أو كنت على ما في يدي قادرا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار». قال أبو هريرة والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته، وهو حديث حسن[1].

لأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، ويمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمه الله، كما غفر للذي قال: «إذا مت فاسحقوني ثم ذروُني، ثم غفر الله له لخشيته»[2] وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شك في ذلك.

* التوقف في أحكام الآخرة لا يمنع عقوبة الدنيا

قال: (ص٣٥٨)

لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لايمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه. ثم إذا كان القول في نفسه كفرا قيل: إنه كفر والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع[3]، ولا يكون ذلك

---

(١) أخرجه أبوداود في الأدب باب في النهي عن البغي (٤/ ٢٧٥ ـ ح٤٩٠١)، وحسنه الألباني (ص٣٥٨)، وحسن إسناده الأرناؤوط(ص٤٣٦).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، فأخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء (٦/ ٥١٤ ـ ح٣٤٨١)، وأخرجه مسلم في التوبة باب سعة رحمة الله تعالىٰ (٤/ ٢١٠٩ ـ ح٢٧٥٦).

(٣) يقول شيخ الإسلام: «ونصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة =

إلا إذا صار منافقاً زنديقاً. فلا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا من يكون منافقاً زنديقاً[1]. وكتاب الله يبين ذلك فإن الله صنف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنف كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين. وصنف مؤمنون باطناً وظاهراً، وصنف أقروا به ظاهراً لا باطناً. وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة. وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقراً بالشهاديتن. فإنه لا يكون إلا زنديقاً والزنديق هو المنافق[2].

وهنا يلزم أن يكفر أقواماً ليسوا في الباطن منافقين بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين كما ثبت في صحيح «البخاري» عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه، وعن عمر: أن رجلا كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبد الله وكان يلقب: حمارا، وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يوما، فإمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به فقال رسول الله ﷺ: «**لا تلعنه فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله**»[3].

= بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع.» اهـ من مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٢)، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦٥،١٦٦)، وكذلك (٧/ ٦١٩).

(١) انظر في هذا المعنى: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٢).

(٢) يعني فليس بخارج عن هذه الأقسام من كان محباً في الباطن لله ورسوله، وفي الظاهر مظهراً لدين الإسلام ولو وقع في بدعة مكفرة، فهذا ليس بكافر أصلي، وليس بمنافق، فيثبت كونه مسلماً. وراجع مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٧).

(٣) أخرجه البخاري في الحدود باب ما يكره من لعن شارب الخمر(١٢/ ٧٥ ـح٦٧٨٠).

وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج. ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير.

فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون[1].

وقال أيضا: (ص٣٥٣ـ٣٥٤)

والله تعالى قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم فكيف بمناظرة أهل القبلة فإن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال إنه كافر، قبل أن تقام عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. ولهذا ذم السلف أهل الأهواء وذكروا أن آخر أمرهم السيف. وسيأتي لهذا المعنى زيادة إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً[2].

وكذلك بين الشارح أن من وقع في شيء من ذلك لا يكفر حتى تقام عليه الحجة واحتج لذلك بقصة قدامة بن مظعون وأصحابة في شربهم الخمر مستحلين لها.

---

(١) فالإمام أحمد مثلاً لم يكفر المرجئة، ولا الشيعة المفضلة، وكذلك سائر أهل الأهواء خلا الجهمية، ففيهم نزاع، وكثير منهم لم يكفروهم. انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤)، وانظر النبوات (ص١٤٦) في تكفير الجهمية.

(٢) في مبحث النبوات حسب ترتيب هذا الكتاب.

قال: (ص٣٦٤_٣٦٥)

وأراد الشيخ رحمه الله بقوله: ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله ـ مخالفة المرجئة. وشبهتهم كانت قد وقعت لبعض الأولين، فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك. فإن قدَامة بن مظعون[1] شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية. فلما ذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على استحلالها قتلوا[2]. وقال عمر لقدامة: أخطأت استُك الحفرة، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر. وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر وكان تحريمها بعد وقعة أحد، قال بعض الصحابة فيكف بأصحابنا الذين ماتو وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله هذه الآية. بين فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المصلحين، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم أخطأوا وأيسوا من التوبة. فكتب عمر إلى

(١) في مطبوعة المكتب الإسلامي قدامة بن عبدالله (ص٣٦٤)، وفي طبعة مؤسسة الرسالة: قدامة بن مظعون، وأشارت في الهامش إلى أن الأصول فيها قدامة بن عبدالله وأن ذلك تحريف (ص٤٤٦).

(٢) في رواية ابن أبي شيبة (٩/ ٥٤٦): «وإن لم يتوبوا ضرب رقابهم لكونهم كذبوا على الله وشرعوا في دينه ما لم يأذن به الله فاستتابهم فتابوا. .»، والقصة أخرجها أيضاً ابن حزم في المحلى (١١/ ٢٨٧)، وعبدالرزاق في المصنف (ت١٧٠٧٦)، والبيهقي من طريقه (٨/ ٣١٦)، وانظر فتح الباري (١٢/ ٧٠)، والمغني (٨/ ٣٠٤)، وانظر تخريج الأرناؤوط لهذه القصة (ص٤٤٦،٤٤٧).

قدامة يقول له: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر: ١-٣]. ما أدري أي ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرم أولاً؟ أم يأسك من رحمة الله ثانياً؟ وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

جاحد الواجب ومستحل المحرم وتكفير تارك المباني[1]

وهذا الحكم عام في كل من أنكر واجباً متوتراً أو جحد تحريم محرم من المحرمات الظاهرة فهو يعذر حتى تقام عليه الحجة فإن أصر كفر حينئذ ولا يحكم قبل ذلك بكفره قال شيخ الإسلام:

«ولهذا تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئا من هذه الفرائض الأربع بعد الإقرار بوجوبها.

فأما الشهادتان: إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها، وجماهير علمائها. وذهبت طائفة من المرجئة وهم جهمية المرجئة كجهم والصالحي وأتباعهما إلى أنه إذا كان مصدقاً بقلبه كان كافراً في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول، وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر بل وغيره، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقاً وحباً وانقياداً بدون الإقرار الظاهر ممتنع.

وأما الفرائض الأربع فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر.

وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك، وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا

---

(١) أي أركان الإسلام الخمس والتي بني عليها الإسلام.

الصالحات يستثنون من تحريم الخمر كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر. وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم فان أصروا كفروا حينئذ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك، كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا من التأويل.

وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئا من هذه الأركان الأربعة في التكفير أقوال للعلماء.»[1] اهـ.

قد درج الشارح رحمه الله على ذلك فتحرز من تكفير أهل الأهواء المعينين وحذر من ذلك:

قال في مسألة خلق القران: (ص٢٠١)

وقوله: وَمَنْ سَمِعَهُ وَقَالَ إِنَّه كَلامُ البَشَر فَقَدْ كَفَرَ.

لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملَكاً كان أو بشراً وأما إذا أقر أنه كلام الله ثم أوّل وحرَّف فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر وأولئك الذين استزلهم الشيطان ـ وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب مالم يستحله» إن شاء الله تعالى[2].

وقال في موضع آخر: (ص٢٩١)

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُين له الصواب ليرجع إليه[3]، فالله سبحانه وتعالى لا يُسأل عما يفعل، لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٦٠٩، ٦١٠).

(٢) وسبق قريباً.

(٣) انظر في عدم تكفير المتأول: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٣، ٣٨٤).

ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله[1].

* خاتمة: في مسألة تكفير المعين

وأختم الباب ببعض نقول عن شيخ الإسلام وغيره في ذلك.

قال رحمه الله (٧/٦١٨، ٦١٩) من مجموع الفتاوى:

«والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخلديهم في النار وما من الأئمة إلا من حكى عنه في ذلك قولان.

كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع؛ وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لايحصى؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد.

والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يرى في الاخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس إنه كفر؛ فيُطلق القول بتكفير القائل؛ كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لايرى في الآخرة فهو كافر، ولا يُكفَّر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة واستحل الخمر والزنا؛ وتأول. فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطيء في تلك لا يحكم بكفره، إلا بعد البيان له واستتابته ـ كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر، ففي غير ذلك أولى وأحرى وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح «في الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني في اليم، فو الله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين»[2] وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله

---

(١) وسبق قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

وإعادته اذا حرقوه، وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً(٧/ ٥٠٧) من مجموع الفتاوى:

ثم إن «السلف والأئمة» اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم[١]؛ ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم؛ بل هم متفقون على أنهم لايكفرون في ذلك؛ وقد نص أحمد وغيره من الأئمة: على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء؛ أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم، فقد غلط غلطاً عظيماً؛ والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة؛ إنما هو تكفير الجهمية المشبهة، وأمثال هؤلاء ولم يكفر أحمد «الخوارج» ولا «القدرية» إذا أقروا بالعلم؛ وأنكروا خلق الأفعال، وعموم المشيئة؛ لكن حكي عنه في تكفيرهم روايتان.

أما «المرجئة» فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم؛ مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم: بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يرى إيمانهم وإمامتهم؛ ويدعو لهم؛ ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم والحج والغزو معهم والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم. وإن لم يعلموا أنه كفر، وينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله وإظهار السنة والدين، وانكار بدع الجهمية الملحدين؛ وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة؛ وإن كانوا جهالاً مبتدعين؛ وظلمة فاسقين[٢].

قال أبومحمد ابن حزم في الفِصَل (٣/ ٢٩١) في الفصل الذي عقده

---

(١) أي المرجئة.

(٢) فالإمام أحمد لم يكفر هؤلاء رغم أنهم كانوا داعين لبدعتهم ويعاقبون المخالف بل ويكفرونه، وانظر مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٨).

في الكلام فيمن يكفر ولا يكفر قال:

«وذهبت طائفة إلى أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد أو فتيا، وأن كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى أنه الحق، فإنه مأجور على كل حال إن أصاب الحق فأجران، وإن أخطأ فأجر واحد، وهذا قول ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم، وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم، ما نعلم منهم في ذلك خلافًا أصلاً إلا ما ذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك الصلاة متعمدًا حتى خرج وقتها، أو ترك أداء الزكاة أو ترك الحج أو ترك صيام رمضان أو شرب الخمر».

ثم ذكر بعض شبه من كفر بالخلاف في الاعتقادات وردها ثم قال: (٢٩٣)

قال أبومحمد: وأما مالم تقم الحجة على المخالف للحق في أي شيء كان فلا يكون كافراً إلا أن يأتي نص بتكفيره، فيوقف عنده... إلى أن قال:

«وأما من قال إن الله عز وجل هو فلان لإنسان بعينه، أو أن الله تعالى يحل في جسم من أجسام خلقه أو أن بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى بن مريم، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره لصحة قيام الحجة بكل هذا على كل أحد، **ولو أمكن أن يوجد أحد يدين بهذا لم يبلغه قط خلافه لما وجب تكفيره حتى تقوم عليه الحجة.**

قال أبومحمد: وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به».

ثم ذكر بعض إلزامات الناس بعضهم بعضاً وأجاب عن شبهاتهم واستدل فيما استدل به بحديث الرجل الذي أمر بحرقه وآية المائدة: ﴿هل يستطيع ربك﴾ وغير ذلك.. إلى أن قال: (ص٢٩٨) وقال قائلهم أيضاً: فإذا عذرتم المجتهدين إذا أخطأوا فاعذروا اليهود والنصارى والمجوس وسائر الملل فإنهم أيضاً مجتهدون قاصدون الخير.

فجوابنا وبالله تعالى التوفيق أننا لم نعتذر من عندنا بآرائنا، ولا كفّرنا من كفّرنا بظننا وهوانا، وهذه خطة لم يؤتها الله عز وجل أحداً دونه ولا يدخل الجنة والنار أحدٌ أحداً بل الله تعالى يدخلها من يشاء...

ثم ذكر الدليل على ما قال ثم ذكر خلاصة ذلك كله في آخر الفصل فقال: (ص٣٠١-٣٠٢)

قال أبومحمد:

«ونحن نختصر هاهنا إن شاء الله تعالى ونوضح كل ما أطلنا فيه قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝ ﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝ ﴾ [النساء: ٦٥]، فهذه الآيات فيها بيان جميع هذا الباب.

فصح أنه لا يكفر أحد حتى يبلغه أمر النبي ﷺ ، فمن بلغه فلم يؤمن به فهو كافر، **فإن آمن به ثم اعتقد ما شاء الله تعالى أن يعتقده في نحلة أو فتيا أو عمل ما شاء الله تعالى أن يعمله دون أن يبلغه في ذلك عن النبي ﷺ حكم بخلاف ما اعتقد أو ما قال أو عمل، فلا شيء عليه أصلاً حتى يبلغه**، فإن بلغه وصح عنده؛ فإن خالفه مجتهداً فيما لم يبين له وجه الحق في ذلك فهو مخطيء معذور مأجور مرة واحدة كما قال عليه السلام: «**إذا اجتهد الحاكم فله أجران وإن أخطأ فله أجر**»[1].

وكل معتقد أو قائل أو عامل فهو حاكم في ذلك الشيء، وإن خالفه بعمله معانداً للحق معتقداً بخلاف ما عمل به فهو مؤمن فاسق، وإن خالفه معانداً بقوله وقلبه فهو كافر مشرك، سواء ذلك في المعتقدات والفتيا للنصوص التي أوردناها وهو قول إسحاق بن راهويه وغيره، وبه نقول وبالله تعالى التوفيق. اهـ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه (٣/ ١٣٤٣ - ح١٧١٦).

تنبيه مهم: لابد عند النظر في مسائل التكفير التفريق بين (الكفر والتكفير)، فالتكفير حكم على الإنسان، والكفر حكم شرعي على معتقد أو فعل، ولذا فالكفر يكون بالاعتقاد، وكذلك يكون الفعل والقول كفراً، ويكون الشك كفراً، ويكون الترك كفراً.

أما التكفير فلابد من (استيفاء شروطه وانتفاء موانعه).

أما الدليل على أنه يكون القول كفراً مخرجاً من الملة فقوله تعالى: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان...﴾ الآية، قال شيخ الإسلام: «ومعلوم أنه لم يرد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط لأن ذلك لا يكره الرجل عليه، وهو قد استثنى من أكره، ولم يرد من قال واعتقد، لأنه استثنى المكره وهو لا يكره على المعتقد والقول، وإنما يكره على القول فقط، فعلم أنه أراد من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم، وأنه كافر بذلك إلا إن أكره وهو مطمئن بالإيمان، ولكن من شرح بالكفر صدراً من المكرهين فإنه كافر أيضاً، فصار من تكلم بالكفر كافراً إلا من أكره، فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان. وقال تعالى: ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾ فبين أنهم كفار بالقول مع أنهم لم يعتقدوا صحته.

وهذا باب واسع، والفقه فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم وإرادة فعل فيه استهانة واستخفاف». اهـ من [الصارم المسلول بآخره في الرد على الجهمية القائلين بالمعرفة] ويدخل فيما تقدم مسائل سب الله ورسوله ﷺ والملائكة.

وأما الدليل على أنه يكون الفعل كفراً (وهو المصادم للإيمان المنافي له) فما أجمع عليه العلماء من تكفير من عبد غير الله تعالى، وكذلك تكفير الساحر على قول الجمهور وغير ذلك، ومما يدل على أن السحر كفر قوله تعالى: ﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر﴾، وكذلك ما أجمع عليه العلماء من أن (السجود عبادة لغير الله) كفر ونحو ذلك، **وكذلك القول في الشك والترك**.

ولكن ينبغي أن يتفطن إلى: ليس كل من قال كفراً يكون كافراً، وليس كل

من تلبس بفعل مكفر يكون كافراً، وليس كل من اعتقد كفراً يكون كافراً، وليس كل من شك بما يوجب الكفر يكون كافراً، وليس كل من ترك تركاً يوجب الكفر يكون كافراً.

وهنا النكتة التي خفيت على الكثيرين:

١ـ أما من تكلم بكلمة الكفر ولا يكفر بها غير المكره فمن ذلك أنواع:

أـ فسب الله ورسوله ﷺ والملائكة كفر مخرج من الملة لكن يشترط له العمد دون قصد الكفر فأما إن كان خطأ فلا يكفَّر به كقول الرجل كما بالحديث [اللهم أنت عبدي وأنا ربك].

ب ـ كذلك إن كان القول خطأ على سبيل الديانة كأقوال الجهمية والمتكلمين في نفي صفات الله فهي في الحقيقة كفر بل وانتقاص كمال الرب، لكنهم لم يقولوها على سبيل السب وإنما تديناً.

وقال في موضع آخر كما بالفتاوى (٧/ ٦١٩): «والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف من قال: القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة» اهـ.

وقال في موضع آخر كما بالفتاوى (٧/ ٥٠٧): «وأما المرجئة فلا يختلف قوله (أحمد) في عدم تكفيرهم، مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم، وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم ويدعو لهم، ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم، وإن لم يعلموا هم أنه كفر وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان» اهـ.

ج ـ كذلك إن كان القول صدر بغلبة الطبع والعجلة أو الشهوة لا عن شك في الدين (مع أنها ذنوب ومعاصي يجب على صاحبها أن يتوب منها) [تقريب الصارم ص٧٥] كما جاء عن الأنصار يوم فتح مكة حيث قالوا: «أما الرجل فقد أدركته رغبة في قرابته ورأفة» رواه مسلم، ومثل مراجعة الصحابة للنبي ﷺ في فسخ الحج إلى العمرة، ومراجعتهم عام الحديبية حتى قال سهيل بن حنيف: «اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لفعلت»، بل قال عمر للنبي ﷺ : «لم نعط الدنية في ديننا» ومفهومه عظيم حتى قال عمر: «لقد فعلت لذلك الأفاعيل». ويدخل في ذلك ما قالته عائشة لما نزل قوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء﴾ قالت: ما أرى ربك إلا يسارع لك في هواك [رواه البخاري (ح٤٧٨٨، ٥١١٣]، بل حتى الإسرائيلي في حديث (المتواخيين) قال لصاحبه: «خلني وربي أبعثت عليَّ رقيباً» وهي كلمة عظيمة أيضاً لكن خرجت مخرج غلبة الطبع.

د ـ كذلك إن كان القول خرج على سبيل الجهل كما في حديث (ذات أنواط)، وكقول الرجل (نستشفع بالله عليك) ونحو ذلك كثيراً، بل تجده كثيراً في شرك الألفاظ كقولهم «ما شاء الله وشئت»، وثبت في المسند أن (الحياء) كان مانعاً للنبي ﷺ أول الأمر من إنكاره عليهم هذا اللفظ.

وكل هذه من موانع التكفير والأمثلة كثيرة والموانع كثيرة، فالتكفير حكم شرعي، ولا يكون كما يقول شيخ الإسلام (بأمر محتمل) [تقريب الصارم ص٢٨٠].

وكذا يقول الشيخ محمد بن إبراهيم في فتاويه (١٢/ ١٩١): ثم هنا شيئان: أحدهما: الحكم على هذا الشيء أنه كفر، والثاني: الحكم على الشخص بعينه شيء آخر.

ومن لطيف ما ينقل عن شيخ الإسلام أنه قال: «كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين ينفون أن يكون الله تعالى فوق العرش: أنا لو وافقتكم كنت كافراً لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال» اهـ. من الرد على البكري ونقله ابن عيسى في شرح النونية(٢/ ٤٠٦)

٢ـ أ ـ وكذلك ليس كل من تلبس بعمل من **أعمال الكفر** يكفر به، بل قد يكون **لغلبة الهوى أو الطبع** فحاطب بن أبي بلتعة أخبر قريشاً بمجيء النبي ﷺ وقال عمر: «دعني أضرب عنق هذا المنافق» وفي رواية «فقد كفر» ومع ذلك لم يكفره النبي ﷺ بل قال له: «**ما حملك على ما صنعت**» فبين حاطب عذره وأنه كان بغلبة الطبع وأمر من أمور الدنيا، فقبل النبي ﷺ عذره وقال: «**لا تقولوا له إلا خيراً**»، وفيه نزلت ﴿لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾، وحاطب بدري لا يقال هو منافق أو كافر في نفس الأمر لما ثبت أنه قد غفر الله لهم، والكفر ليس تحت المغفرة، فلم يكفر حاطب، فلو كان هذا الفعل مكفراً لحاطب للزم أن يغفر الكفر، والكفر لا يغفر، **فثبت المفارقة بين الكفر والتكفير**.

ب ـ ومن هذا الباب ما كان بسبب **الجهل** بصدوره تديناً ككثير ممن وقع في الاستغاثة بالصالحين فوجه إليهم شيئاً من العبادة، وقد نص على عذر هؤلاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث قال: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما لأجلْ **جهلهم** وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا أو لم يكفر ويقاتل سبحانك هذا بهتان عظيم» اهـ. [من صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص٤١٦، ٤٣٠، ونقلها أيضا ابن سحمان في منهاج أهل الحق والاتباع ص٥٧، ونحوه أيضا في الرسائل الشخصية ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب].

(ونقل السهسواني أيضاً في ص٤٣٠ وابن سحمان ص٥٨) عن الشيخ قوله:

«وما ذكر في أني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة فيا عجباً كيف يدخل هذا في عقل عاقل، هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون . . . إلى أن قال: وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسل ثم بعد ما عرفه سبه ونهى الناس عنه وعادى من فعله، فهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليس كذلك» اهـ.

وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية له كلام كثير في ذلك، وهو أنه لا ينسب

معين إلى تكفير أو تفسيق أو معصية إلا إذا علم أنه قامت عليه الحجة الرسالية كما في الفتاوى (٣/ ٢٢٩، ١٢/ ٤٧٩ـ٥٠١، ١٩/ ٢٠٣ـ٢٢٨، ٢٠/ ٢٥٢ـ٢٩٠).

٣ـ وكذلك أمر (الكفر الاعتقادي) فإنه وإن كان متفقاً عليه بين أهل العلم وسائر الفرق فإنه أيضاً لا يكفر به إلا ضمن استيفاء الشروط وانتفاء الموانع فأيضاً قد يلتبس به الشخص المسلم ولا يكفر.

أ ـ إما **تأويلاً** كتأويل قدامة بن مظعون أخو عثمان بن مظعون البدري هو وأصحابه شرب الخمر مستحلين ذلك، والاستحلال الاعتقادي [للمحرم ضرورة من دين الإسلام]: كفر اعتقادي، لكن مانع التأويل منع من تكفيرهم، ولذلك قال شيخ الإسلام في الفتاوى (٧/ ٦١٠):

«وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر، كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر، وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام عليهم الحجة، فإن أصروا كفروا حينئذ **ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك**، كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل» اهـ.

ب ـ ومر كذلك كلام شيخ الإسلام في أن الإمام أحمد لم يكفر أعيان **الجهمية المتدينين بأقوالهم** التي هي كفر في نفس الأمر. الفتاوى (٧/ ٥٠٧ـ ٥٠٨).

٤ـ **وكذلك الشك قد يتلبس به العبد ولا يخرج من الملة** كالرجل الإسرائيلي الذي شك في قدرة الله على إعادته بعد ما ذري في اليم ومسألة الله تعالى له: (ما حملك على ماصنعت) قال: خشيتك، فغفر له [متفق عليه]، مع أن الشك في القدرة كفر، وإن كان الرجل شك في بعض تعلقاتها، ويشبه ذلك سؤال عائشة رضي الله عنها النبي ﷺ «مهما يكتم الناس من شيء يعلمه الله قال: نعم» [رواه مسلم]، فهو سؤال عن بعض تعلقات العلم.

٥- وكذلك أمر كفر الترك فترك التحكيم بالشريعة كفر، وقد ترك النجاشي الحكم بالقرآن ولم يكفر لأجل عجزه.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٩/ ٢١٧ وما بعدها):

«وكذلك النجاشي ... وكثير من شرائع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت، بل قد روي أنه لم يصل الصلوات الخمس ولم يصم شهر رمضان، ولم يؤد الزكاة الشرعية، لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم، ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يستطيع أن يحكم بينهم بحكم القرآن .... والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن **فإن قومه لا يقرونه على ذلك، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً** بل إماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك **بل هناك من يمنعه ذلك ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها**» اهـ.

فالحاصل أنه ليس بالضرورة أن يكون ثمة تلازم بين الحكم على الشيء أنه كفر وأن يكون صاحبه كافراً والله أعلم[١]...

**** تنبيهات:**

الأول: القول (بأن هذا الأمر (كفر) في الشريعة ولكن ليس صاحبه بكافر بسبب مانع كذا). هذا لا يساوي القول (بأن هذا الأمر ليس كفراً وإنما هو دليل على كفر الباطن).

فإن الثاني من أقوال المرجئة الجهمية الذين يقولون بأن الكفر هو بالقلب فقط لأن الإيمان هو المعرفة أو التصديق عندهم، وكثير خلطوا بينهما حتى نسبوا (بعض الكبار) للإرجاء عاملهم الله بما يستحقونه.

الثاني: مسألة (سب الله والرسول ﷺ والملائكة والسجود للصنم بغير تقية) وما أشبه ذلك لا يمكن أن يتصور وجودها بغير تلازم بين هذا الفعل والباطن الفاسد، ولذا فلا يشترط فيها إلا (تعمد السب)،

---

(١) وراجع أيضاً فصل التكفير في النونية مع شرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى (٢/ ٤٠٢-٤١٢) ففيه نفائس.

يقول شيخ الإسلام في آخر الصارم: «إن سب الله أو سب رسوله ﷺ كفر ظاهراً وباطناً سواء أكان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل» [ص٢٧٣ من تقريب الصارم] وقال بعد ذلك: «ويجب أن يعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السب زلة منكرة وهفوة عظيمة» [ص٢٧٨].

ثم بين بعد ذلك التلازم فقال: «فالإيمان وإن كان أصله تصديق القلب، فذلك التصديق لابد أن يوجب حالاً في القلب وعملاً له، وهو تعظيم الرسول ﷺ وإجلاله ومحبته، وذلك أمر لازم كالتألم والتنعم عند الإحساس بالمؤلم والمنعم» اهـ. [ص٢٨١].

وقال رحمه الله في موضع آخر من الصارم المسلول:

«وأيضاً فإن سبه وشتمه ممن يُظهر الإقرار بنبوته دليل على فساد اعتقاده وكفره به دليل على الاستهانة والاستخفاف بحرمته، فإن من وقر الإيمان في قلبه، والإيمان موجب لإكرامه وإجلاله، لم يتصور منه ذمه وسبه»اهـ [ص٢١١].

وفي الفتاوى (٧/ ٥٥٧):

«فإنا نعلم أن من سب الله ورسوله طوعاً بغير إكراه بل من تكلم بكلمات الكفر طائعاً غير مكره، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو كافر باطناً وظاهراً إلى أن قال:

«فالقلب إذا كان معتقداً صدق الرسول ﷺ، وأنه رسول الله وكان محباً لرسول الله معظماً له امتنع مع هذا أن يلعنه وسبه فلا يتصور ذلك منه إلا مع نوع من الاستخفاف به وبحرمته» اهـ. وراجع كذلك الفتاوى (٧/ ٦٤٢ـ٦٤٤).

الثالث: بالاستقراء نجد أن الكثير من المكفرات ترجع إلى فساد الاعتقاد لأنه كما تقدم ثمة تلازم بين الظاهر والباطن، ولذا قد ينص بعض أهل العلم على ذلك باعتبار أحد الطرفين بأنه (لا تكفير إلا باعتقاد أو تعمد قلبي). يقول شيخ الإسلام: «وما كان كفراً من الأعمال الظاهرة

كالسجود للأوثان وسب الرسول ونحو ذلك، فإنما ذلك لكونه مستلزماً لكفر الباطن وإلا فلو قدر أن سجد قدام وثن ولم يعتقد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً» اهـ الفتاوى (١٤/ ١٢٠)، وقد يحكم على ذلك بالقرينة كما سيأتي عند التعليق على قول الطحاوي: (ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا نفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك) قريباً إن شاء الله تعالى.

وبعد هذا العرض لأقوال أهل السنة في مسألة تكفير أهل الأهواء والبدع، تبين أن أهل السنة لا يكفرون بالعموم، ولا يكفرون بالمعصية، ولا يكفرون بالبدعة إلا بعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، لذا ناسب أن يذكر هنا قول الشارح في أن أهل السنة أيضاً يعطون هؤلاء المبتدعة ما يعطى لغيرهم من حقوق المسلمين عامة من حفظ دمائهم، وعدم الحكم عليهم بالنار، وصحة الصلاة خلفهم وعليهم، وفيما يلي بيان ذلك:

* عدم السيف على الأمة

قال الشارح: (ص٤٢٧)

قوله: ولا نَرىٰ السَّيفَ عَلىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إلاَّ مَن وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفَ.

في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[(١)] .

* عدم التكفير ما لم يظهر موجبه:

قال الشارح: (ص٤٢٧)

قوله: ولا نَشْهدُ عَلَيهِم بكُفْر وَلا بِشِرْكٍ ولا بنِفَاق، مَا لَمْ يَظْهَر منْهُم

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم من حديث ابن مسعود، فأخرجه البخاري في الديات باب إذا قتل بحجر أو بعصا (١٢/ ٢٠١ ـ ح٦٨٧٨)، وأخرجه مسلم في القسامة باب ما يباح به دم المسلم (٣/ ١٣٠٢ ـ ح١٦٧٦).

شَيء مِنْ ذلكَ ونَذَر سَرَائِرَهُم إلىٰ اللهِ تعالىٰ.

لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونُهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم[1]. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ ﴾ [الحجرات: ٣١]، الآية. وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢]. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

تنبيه مهم:
ليس موجب التكفير هو الاستحلال القلبي مطلقاً، فإنه ليس من شروط التكفير، فتكفير الأمة لساب الله ورسوله ليس لأنه مستحل للسب، لأن اعتقاد حل السب كفر سواء اقترن به وجود السب أو لم يقترن به، فإذاً لا أثر للسب في التكفير وجوداً أو عدماً، وإنما المؤثر هو الاعتقاد، وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء من تكفير الساب مطلقاً، لكن لابد من التنبيه على أن مسائل السب الكلام فيها باعتبار تلازم الباطن للظاهر ولكن لابد فيها من قصد السب (عمداً أو هزلاً) لا أن يقع منه السب ولا يقصده، فإن هذا كالرجل الذي أخطأ من شدة الفرح فقال: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك» وكذلك كالذي يتكلم كلاماً هو في حقيقته تنقص للرب لكنه يظن ذلك تنزيهاً كأقوال الجهمية في نفي الصفات وإنكار الرؤية، فهذا خارج عن هذه المسألة لأنه في حقيقته ليس قصداً للسب[2].

---

(١) أما إذا ظهر موجب التكفير باستيفاء شرطه وانتفاء مانعة فيحكم حينئذ بالتكفير وعليه ذكر الفقهاء أبواب الردة في كتب الفقه وفصلوا أحكامها.

(٢) يذكر شيخ الإسلام أن ما يعرف الناس أنه سب فهو سب، وقد يختلف باختلاف الأحوال والاصطلاحات وبحقيقة الكلام ونحو ذلك، وما اشتبه فيه الأمر ألحق بنظيره وشبهه (تقريب الصارم ص٣٠٠)، وعليه فمن لم يطعن صراحة في الله ورسوله وكان قوله محتملاً لا يكفر بمجرد هذا، فإن التكفير لا يكون في الاحتمال.

وأما الأمر في كثير من مسائل الكفر القولي والعملي (غير السب ونحوها التي تنافي الإيمان مطلقاً) فقد يصدر من الإنسان على سبيل غلبة الطبع والعجلة أو الشهوة والجهل ونحو ذلك، ولأجل ذلك كان الحكم فيها **بأنها من الكفر العملي الأصغر غير المخرج من الملة**، وذكر العلماء أن ضابط ذلك أن يكون (القول أو الفعل لم يستلزم الاعتقاد ولم يناقض قول القلب و عمله) ومعلوم أن سب الله ورسوله والسجود للصنم والاستهانة بالكتاب والهزل بالدين ونحو ذلك وإن كان واقعاً من جهة العمل بالجوارح فيما يظهر للناس إلا أنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب من نيته وإخلاصه ومحبته وانقياده، فهي وإن كانت عملية في الظاهر فإنها مستلزمة للكفر الاعتقادي ولابد. [أعلام السنة المنشورة لحافظ حكمي ص١٨١_١٨٢].

وعليه **فالاستحلال القلبي ليس شرطاً في التكفير**، وإن كان يكون أحياناً، ولذلك فإن قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [النحل:١٠٦] يبين أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلا من شرح صدره بهذا الكلام ولو كان الإيمان في قلبه لمنعه من أن يتكلم بهذا الكلام، وإن كان يكفر أحياناً في المسائل العملية عند وجوده ولا يكفر عند عدمه، كما في فعل المحارم، وكما في مسألة الحكم، يقول الشيخ **محمد بن إبراهيم** عن القوانين الوضعية: «التي من حكم بها أو حاكم إليها **معتقداً صحة ذلك وجوازه** فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة» اهـ.

وكذلك ذكر الشيخ ابن باز تصويباً لقول العلامة **الألباني** أنه: «لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل من دون أن يعلم أن استحل ذلك بقلبه»[1]. وعليه فترك الأعمال لا يكفر به إلا في

---

(١) جريدة المسلمون عدد ٥٥٦،٥٥٧ جمادى الأولى ١٤١٦هـ: **أما مسألة تبديل الشرع** =

ترك الإيمان والتوحيد وهو مستلزم الفعل المكفر، أما ما سوى ذلك فلا يكفرون بتركه إلا الخلاف المشهور في تارك المباني كالصلاة ونحوها، وعليه فالأفعال المجردة[1] عن قصد القلب لا يكفر أيضاً بها،

فالأظهر أنه لا يصدر تبديل كل الشريعة من شخص آمن إيماناً صحيحاً ويكون فعله التبديل هذا دليلاً على أنه يرى أن القانون أنسب وأصلح من الشريعة وهذا ولا شك أنه كفر، ويخرج من الملة (وعليه فتلحق مسألة التبديل بالكفر العملي المنافي للإيمان لارتباطه بعمل القلب).

(١) كنت كتبت فيما سبق رسالة في ضوبط وقواعد التكفير والعذر بالجهل، وذكرت أن الأفعال المجردة لا يكفر بها فاشتبه على بعض طلاب العلم هذا الأمر، فظن أن مرادي أن الفعل ليس محلاً للتكفير، فأورد على ذلك مسائل السب ونحوها، والواقع أن مسائل السب ليست من الفعل المجرد، بل مما يقع مع ذهاب عمل القلب عند القصد، إذ لو كانت فعلاً مجرداً لكفرنا المخطىء كالرجل الذي قال: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك»، فإن هذا من المجرد ليس من باب قصد السب والطعن، مع أنني استثنيت في رسالتي المذكورة مسائل تارك الصلاة ونحوها، فإن أكثر السلف على التكفير بها مجردة عن قصد القلب، لكن هذا بأدلة أخرى ضمت إلى أدلة مسائل الإيمان كما ذكر ذلك الشارح، والخلاف فيها واقع بين أهل السنة. فالحاصل أن الفعل المجرد يكون مجرداً عن عمل القلب المكفر لأنه إن أتى بعمل القلب الذي هو الإيمان فقد أتى ببعض الواجب، وإنما يكفر أهل السنة تارك العمل لا من ترك بعض العمل، (وانظر تقريب الصارم ص٢٨٥)، وأما مسألة (ترك المباني) المجرد، يعني لم يكن وراء تركه للصلاة عمل قلب مكفر، فهذا العمل المجرد وقع نزاع فيه، لوجود نصوص خاصة به، تزيد على نصوص مسائل الإيمان العامة، لذا فمن كفر تارك الصلاة كسلاً لم ينظر إلى وجود عمل قلب مكفر أو عدم وجوده، واكتفى بالتكفير بالعمل المجرد للنصوص في ذلك، أما من تركها وكان وراء ذلك اعتقاد مكفر فهذا المجمع على كفره لم يقع فيه نزاع، سواء كان هذا الاعتقاد (قول القلب) بأن تركها جحوداً، أو (عمل القلب) كأن تركها بغضاً فيها واعتقاد عدم وجوبها أو لعدم اعتقاد وجوبها ونحو ذلك، وهذا واضح والحمد لله. (وراجع تقريب الصارم ص٢٨٤).

والمراد بالمجردة أي التي لا نعلم قصد صاحبها، هل قصد الفعل أو لم يقصده.

وقد تدل القرائن على القصد فيحكم بها، وقد تختلف الأنظار في تحديد ما تدل عليه القرينة، يقول شيخ الإسلام: «لو قدر أنه سجد قدام وثن ولم يقصد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً» اهـ. مجموع الفتاوى [١٤/ ١٢٠ وما بعدها].

وعليه فمن اتضحت لديه القرينة كان تكفيره للمعين كافياً بمجرد الفعل دون أن يسأله عما في قلبه يقول في ذلك الشيخ عبد الله بن الجبرين: «فنحن نستدل بفعل الإنسان على عقيدته، فمتى رأينا شخصاً وقف عند قبر إنسان معظَم في نفسه وخضع برأسه وتذلل وأهطع وأقنع وخشع وخفض صوته وسكنت جوارحه وأحضر قلبه ولبه أعظم مما يفعل في الصلاة بين يدي ربه عز وجل، وهتف باسم ذلك المقبور، وناداه نداء من وثق منه بالعطاء، وعلق عليه الرجاء ونحو ذلك فإننا لا نشك أنه والحالة هذه يعتقد سؤله ويدفع عنه السوء وأنه يستطيع التصرف في أمر الله، ففعله هذا دليل سوء معتقده، فلا حاجة لنا أن نسأله: هل أنت تعتقد أنه يضر وينفع من غير إذن الله، فالله تعالى ما كلفنا أن ننقب عن قلوب الناس، وإنما نأخذهم بموجب أفعالهم وأقوالهم الظاهرة، وهذا الشخص قد خالف قول الله تعالى: ﴿ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين﴾ وقد رأينا خشوعه وتذلله أمام هذا المخلوق الميت وذلك هو عين العبادة كما عرفنا، فنحكم عليه بموجب فعله وقوله بأنه قد أشرك بالله وتأله سواء، فإن الإله هو الذي تألهه القلوب وتعظمه وتحبه وترجوه وتخافه وتعامله بما لا يصلح إلا لله ولو لم يسم الفاعل إلهاً ولو لم يسم فاعله تألهاً وتعبداً فإن العبرة بالحقائق وما في نفس الأمر بخلاف الأسماء» اهـ.

وهذا لا يخالف حديث «إن الرجل ليتكلم بالكلمة...» الحديث، لأن فيه ما يدل على القصد وهو قوله: «ولا يظن أنها بلغت ما بلغت»، وكذلك حديث «تقريب الذباب» [على فرض صحته] لأن الذي قرب قصد التقرب

أيضاً وليس فعله من الفعل المجرد، ولو كان فعلاً مجرداً لكان داخلاً في باب الإكراه ولا يكفر، وهذا واضح بحمد الله تعالى. ولذا نجد إماماً كالنووي رحمه الله يذكر جملة من المكفرات في روضة الطالبين حاكياً فيها قول الرافعي ومعلقاً عليها وكثير من المواضع يخالف فيها قول الرافعي، وما ذلك إلا لملحظ لاحظه النووي يرجع إلى استيفاء الشرط غالباً، ومن ذلك ما ذكر أنه مما يكفر بها قول الإنسان (لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها) فقد قال النووي: لا يكفر وذلك على وفق قاعدة الزهادة أنه قال ذلك من أنه يعبد الله لا طمعاً في الجنة ولا خوفاً من النار، في حين من قال: يكفر كالرافعي وغيره لاحظ أنه قال تلك استهزاء أو استخفافاً بوعيد الله، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الرافعي من تكفير رجل أخذ خشبة كالمعلم وجلس القوم حوله كالصبيان وضحكوا واستهزؤوا، فرأى الرافعي أنهم كفروا هم وهو، واختار النووي أن الصواب أنهم لا يكفرون، فلعل النووي لاحظ أنهم يفعلون ذلك لا على سبيل الاستهزاء بالدين والشرع.

ومن ذلك مسألة سب الدين فإن من سب دين الإسلام إلا أنه ربما كان السب لدين شخص بعينه بمعنى تدينه كأنه يريد أن تدينه رديء، أو طريقته التي يدين بها في التعامل ونحو ولا يقصد دين الإسلام، والحدود تدرأ بالشبهات فلا يحد حد الردة[1].

فهذا أيضاً من عدم استيفاء شرط التكفير، فهذا كله من جملة باب استيفاء الشرط.

كما أنه قد يختلف الحكم بسبب اختلاف النظر في (انتفاء الموانع)، فمن ذلك ما ذكره الرافعي من أن العلماء أجمعوا على كفر (من فعل فعلاً أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صحابه مصرحاً بالإسلام مع فعله كالسجود للصليب، أو النار، والمشي إلى الكنائس مع أهلها بزيهم الزنانير وغيرها وكذا من أنكر مكة أو البيت أو المسجد الحرام

---

(١) انظر فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١٢/ ١٨٦-١٨٧).

أو صفة الحج)، وقد علق النووي على ذلك بقوله: «فكل هذا أو شبهه لا شك في تكفير قائله إن كان يظن به علم ذلك، ومن طالت صحبته للمسلمين، فإن كان قريب عهد بإسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه ذلك ولا يعذر بعد التعريف).

فهنا لاحظ النووي أنه يمكن أن يكون ثمة مانع من (الجهل) مما يجعل الحكم يختلف فلا يحكم بكفره.

كما أن فقدان العقل والنوم من الموانع أيضاً، وكذا السكر على خلاف في صحة ردة السكران معروف عند العلماء.

ويدخل في هذا الباب أيضاً ما وقع فيها النزاع من ألفاظ أو أفعال هل هي من الشرك أو ليست من الشرك مع وجود شبهة عند المخالف، فمن ذلك أنه اشتبه على بعض القضاة قول شيخ الإسلام رحمه الله «لا يستغاث بالنبي استغاثة بمعنى العبادة، ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله» فقد رأى القاضي بدر الدين بن جماعة أن هذا فيه قلة أدب مع النبي، لكن قضاة المالكية شمس الدين التنسي والزواوي المالكي لم يجترؤا على حبس شيخ الإسلام بهذا فضلا عن تكفيره بالسب وقتله به[1]، هذا على الرغم من أن الصواب ولا شك مع شيخ الإسلام في ذلك.

ومن ذلك أيضا ما ذكره جمع من تكفير الكرامية والمجسمة بسبب أنهم (لا يفرقون بينهم وبين عباد الأصنام والصور ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد)، كما ذكر ذلك القرطبي في التذكار في فضل الأذكار، والنووي في شرح المهذب، وعبد القاهر البغدادي في أصول الدين[2] في حين أن جملة من العلماء لا يكفرهم كالعز بن عبد السلام وجماعة.

فهذا الخلاف كثير في الناس وأهل البدع فمن فمن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون، ومن مخازي وبلاء أهل البدع أنهم يكفرون من يخالفهم في أقوالهم.

---

(١) البداية والنهاية، حوادث سنة ٧٠٦هـ (٦/١٤).

(٢) شرح المهذب (٤/ ٢٥٣)، أصول الدين (ص٣٣٧).

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كما في الفتاوى له(١٢/ ١٩١):

«والذي عليه علماء أهل السنة والجماعة أن **موانع التكفير أربعة.. الجهل والخطأ والتأويل أو الشبهة والإكراه**، فمن وقع في كفر عملاً أو قولاً ثم **أقيمت عليه الحجة** وبين له أن هذا كفر يخرج من الملة فأصر على فعله طائعاً غير مكره متعمداً غير مخطىء ولا متأول فإنه يكفر، ولو كان الدافع لذلك الشهوة أو أي غرض دنيوي» اهـ.

ولأجل ذلك كانت **إقامة الحجة** شرطاً في التكفير **لأجل التأكد من الخلو من الموانع** ولذا لم يكفر الصحابة رضي الله عنهم المستحلين شرب الخمر لعارض **التأويل** لديهم، وكذلك كل المتأولين (يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك، كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل) الفتاوى (٧/ ٦١٠).

وفي فتاوى الشيخ **عبد الرزاق عفيفي رحمه الله (ص٣٧٢)** حيث سئل عن حكم المستهزىء بالدين أو ساب الدين أو الرسول ﷺ أو القرآن العظيم هل يكفر ولو **كان جاهلاً** فقال: (هذا الباب كغيره من أبواب الكفر يعلم ويؤدب فإن علم وعاند بعد التعليم والبيان كفر، وإذا قيل لا يعذر بالجهل فمعناه يعلم ويؤدب وليس معناه أن يكفَّر)[1] اهـ.

وأختم هنا بمسألة مهمة وهي أن **الألفاظ الحادثة الموهمة** لابد من ردها إلى الكتاب والسنة، فما كان منها موافقاً قبلناه، وإلا رددناه على صاحبه، وكثير من هذه الألفاظ تحتمل حقاً وباطلاً، فإطلاقها نفياً أو إثباتاً فيه ما فيه، ويعجبني أن أنقل ههنا جواباً للشيخ الأجل **محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله** في جواب سؤال حول (**تارك جنس العمل كافر، وتارك آحاد العمل ليس بكافر**)، حيث أجاب (كما في شريط الأجوبة القطرية): (**من قال هذه القاعدة؟ ..من قائلها؟ هل قالها محمد رسول الله ؟ كلام**

---

(١) ولعل الشيخ أراد في (السب) المسائل التي يشتبه كونها (سبا) صريحاً لأن الساب ساباً صريحاً لا يقال عنه: (**لا يجهل**).

لا معنى له، نقول من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر هذا هو الصواب، أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة لا فائدة فيها) اهـ.

ولتوضيح ذلك فإنهم افترضوا في تارك جنس العمل أن مسلماً لا يعمل شيئاً من الخير الذي جاء محمد رسول الله ﷺ وكلما بلغه شيء عن النبي ﷺ تركه ولم يعمل به، وأن ما قد يفعله من خير من أداء الأمانة أو صدق الحديث أو العدل فلأن ذلك من موجبات العقل لا الشرع فهذا أمر يندر أن يكون في ديار المسلمين، (فإن كثيراً من الناس بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانا ويدعون أحيانا) الفتاوى (٧/ ٦١٧).

وكثير منهم يصلي الجمعة فقط، (ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش وهو لا يسجد لله سجدة ولا يصوم من رمضان ولا يؤدي زكاة ولا يحج إلى بيته فهذا ممتنع ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح) الفتاوى (٧/ ٦١١)، فإن الدين لابد فيه من قول وعمل (وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً) الفتاوى (٧/ ٦٢١).

فقولوا بربكم هل هذا منتشر بين ديار المسلمين حتى تكون المفاصلة على مسألة تارك جنس العمل؟؟ بل هذا كالصورة التي ذكرها بعض الفقهاء بأن تارك الصلاة (إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل أو يقتل مع إسلامه) الفتاوى (٧/ ٦٦٦)، فإن هذه الصورة ممتنعة الوجود فإن الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لابد أن يقع معها الفعل، وفرض الإيمان بإرادة جازمة وقدرة تامة ثم لا يقع معهما أي فعل هي قضية ممتنعة في نفس الأمر ولذا فهي (طنطنة لا فائدة فيها).

ومما يقرب من ذلك أيضا وانبنى عليه مسألة (النبذ بالألقاب) تسمية من وافق طائفة في جزئية يلقبونه بلقب الطائفة، وهو خطأ، فليس كل من وافق الجهمية في نفي أو الجبرية في إثبات أو المرجئة في منع تكفير

(وإن كانت تلك الموافقة باطلة في نفس الأمر) يكون بالضرورة منتسباً لهذه البدعة ملقباً بلقب أهلها، هذا مع الإيمان العظيم والإمامة في الدين (وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير)[١] .

ولهذا كثر التنصيص على المفارقة باعتبار (الأفراد والجماعات)، فنحن نجد مثلاً مصطلح (متشيعة أهل السنة) وكثير منهم من الأئمة والمحدثين، نسب إليهم على سبيل المثال من أئمة الحديث: النسائي والحاكم وعبد الرزاق الصنعاني وكذلك إسماعيل السدي من أئمة التفسير، وكثير من فقهاء الكوفة القائلين بتفضيل علي على عثمان، كما ظهر مصطلح (مرجئة أهل السنة) ونسب إليهم الإمام أبو حنيفة وقبله ابن أبي ليلى وحماد بن أبي سليمان وكثير من فقهاء الكوفة أيضا، بل قال الإمام الذهبي في ذلك[٢] : «وقد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمة، فهل عدَّ مذهباً» يعني داخل أهل السنة.

وكذلك قد قال كثير من العلماء بمسألة (اللفظ) أي قول القائل (لفظي بالقرآن مخلوق) وهذا من أقوال الجهمية، إلا أنه أطلقه جمع من علماء السلف كمحمد بن الحسن الشيباني، كما في خلق أفعال العباد للبخاري، وكذلك قال مجاهد مقالة في رؤية الرب في الآخرة، قال فيها ابن عبد البر في التمهيد (١٥٧/٧): «ومجاهد وإن كان أحد المقدمين في العلم بتأويل القرآن فإن قوله هذا مهجور غير مرغوب فيه عند العلماء» اهـ.

ويقال مثل ذلك فيما رمي به قتادة من القدر، وابن أبي نجيح من الاعتزال، وعكرمة برأي الخوارج، فهل يقال بأن هؤلاء الأئمة ينتسبون إلى هذه الفرق الضالة حاشا وكلا، بل فتح هذا الباب لا يبقي لنا أحداً، فلنتصور لو تكلم رجل على إمام الأئمة ابن خزيمة أنه جهمي لقوله

---

(١) شرح الطحاوية (ص٣٥٨) ط.٧ المكتب الإسلامي.
(٢) سير أعلام النبلاء (٤٣٤/٩).

في حديث الصورة، وتكلم على رشيد رضا في مسألة نزول عيسى ابن مريم، وتكلم على أحد المعاصرين في مسألة خروج يأجوج ومأجوج ويتكلم على تلميذ له في مسألة المعية ونحو ذلك مما كان لهم فيه آراء نوقشت من كثير من معاصريهم، فمن يبقى لنا؟؟ والحق أن الرجل يكون على معتقد أهل السنة جملة وتفصيلاً فما كان من هفوة منه فإنه لا ينسب للبدعة بمجرد هذه الهفوة وإن كان هذا لا يمنع أن يناقش فيما ذهب إليه.

وعليه كيف ينسب إلى الجهمية أو إلى مرجئة الجهمية من اجتهد في بعض فروع التكفير في حين أنه يقول: (الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص) ويرى أن (تارك العمل مستحق للوعيد وهو بذلك يضر إيمانه) ويرى أنه (يتفاضل المؤمنون في الإيمان بالحقيقة والعمل معا) في حين أن المرجئة والجهمية لا يرون شيئاً من هذا البتة، وهل الاتفاق مع المرجئة في بعض مسائل (التكفير) يوجب أن ينسب هؤلاء إلى التجهم والإرجاء الظاهر، بل الظاهر أن هذا غلو من نوع آخر.

يقول ابن حزم رحمه الله: «فأما المرجئة فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر، فمن قال: إن العبادة من الإيمان وأنه يزيد وينقص ولا يكفر مذنباً بذنب، ولا يقول إنه يخلد في النار، فليس مرجئاً ولو وافقهم في بقية مقالاتهم، وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في أصحاب الوعد والوعيد والقدر، فمن قال القرآن ليس بمخلوق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة، وأن صاحب الكبائر لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي، وإن وافقهم في سائر مقالاتهم ...» وساق بقية المقالات في أول الفِصَل ونقله مستحسناً الحافظ في الفتح (١٣/٣٤٦).

وقد أدى ذلك الخلط إلى رمي بعض الكبار في هذا العصر بشيء من ذلك علما أن أكثر من يتكلم في هؤلاء الكبار يغيب عنه الكثير من المسائل، وإنما هو مردد بعض العبارات لا يفقه كثيراً مما وراءها[1].

---

(١) ومن ذلك رميهم لإمام الدنيا الألباني بالإرجاء، وجل مخالفاتهم معه فقط في أبواب =

التكفير، علما أن كلامه أدق بكثير يَقعُد أحدهم عن فهمه، حيث لا يفرقون بين الكفر والتكفير، فهو يشترط الاستحلال في التكفير لكنه في النوع العملي الذي لا يضاد الإيمان، أما المضاد للإيمان كسب الله ورسوله فلا يشترط ذلك، كما ذكر ذلك لي عنه من أثق به، وإنما يشترط نفي المانع فحسب وكذلك يشترط (قصد الفعل المكفر) للتكفير وتقدم بيان وجه ذلك وأنه حق باعتبار أن عدم قصد الفعل يكون (خطأ) خارج عن محل التكفير، كما أن الشيخ رحمه الله يرى أن الكفر يكون بالقول وبالعمل وأيضا فهو يرى أن من الأعمال أعمالاً قد يكفر بها كفراً اعتقادياً لارتباطها بالباطن بحيث يقوم فعله هذا منه مقام إعرابه بلسانه عن كفره كمثل من يطأ المصحف على علمه به وقصده له وهذا الحكم مشهور في أشرطة ولدى تلاميذه، ويكفي في تبرئة الشيخ الألباني قول الشيخ محمد بن عثيمين لما قيل له ذلك عن الألباني، قال: «من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما إنه لا يعرف الألباني، وإما إنه لا يعرف الإرجاء، الألباني رجل من أهل السنة رحمه الله ودافع عنها، إمام في الحديث لا نعلم أن أحداً يباريه في عصرنا، لكن بعض الناس نسأل الله العافية يكون في قلبه حقد إذا رأى قبول الشخص ذهب يلمزه بشيء . . . الرجل رحمه الله نعرفه من كتبه وأعرفه بمجالسته أحيانا سلفي العقيدة سليم المنهج، لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به، ثم يدعي أن من خالفه في هذا التكفير فهو مرجيء كذباً وزوراً وبهتاناً، لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أي إنسان صدر»اهـ. عن شريط المكالمات الهاتفيه رقم ٤ بتاريخ ١٢/ ٦/ ٢٠٠٠م.

ومن أعجب ما يكون أن يعمد أحدهم إلى شريط للشيخ الألباني ثم يبدأ بالتعليق عليه مستغلاً جهل القاريء، وربما مع جهله هو، ويكون الشريط في معرض المناظرة ويتكلم الشيخ بالإلزام فيجعلها المعلق ديناً، أو يتكلم الشيخ عن الكفر بعمل القلب، فيعلق عليه بأن يريد قول الجهمية أي الكفر بقول القلب وهكذا. نعوذ بالله من الهوى.

الصلاة خلف البر والفاجر

قد بين الشارح أن هذا الباب مما اضطربت فيه أقوال الناس، ويمكن تلخيص قول الشارح فيما يلي من نقاط:

١ـ كل من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره.

٢ـ تصح الصلاة خلف مستور الحال.

٣ـ ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاسق ظاهر الفسق أو المبتدع الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، من البدع، وتاركها مبتدع عند أكثر أهل العلم.

٤ـ إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البار فهو أولى من الفاجر، فإن صلى خلف الفاجر حينئذ ففي صحة صلاته قولان وهو موضع اجتهاد.

٥ـ اجتهاد الإمام يلزم الاتباع، وخطأ الإمام لا يلحقهم.

٦ـ يُصلي على كل من مات من أهل القبلة ويعطون حقوقهم فلا نشهد عليهم بكفر في الدنيا ما لم يظهر منهم ذلك ولا نرى السيف عليهم ولا نشهد عليهم بأحكام الآخرة مالم يقطع الشرع لهم.

٧ـ الحج والجهاد مع أولي الأمر إلى قيام الساعة[1].

قال رحمه الله: (٤٢١، ٤٢٧)

قوله: وَنَرى الصَّلاةَ خَلْفَ كلِّ برٍّ وفاجرٍ مِنْ أهلِ القبْلَةِ، وَعَلى مَنْ مَاتَ مِنْهُم.

* أدلة المسألة

قال ﷺ: «صلوا خلف كل بر وفاجر»[2] رواه مكحول عن أبي هريرة

---

(١) انظر في هذه المسألة: مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٢ ـ ٣٥٠)، (٢٣/٣٥١ ، ٣٥٤)، وانظر في الصلاة خلف من يخالف مذهب: (٣/٢٨٠، ٢٨١)، (٢٣/٣٧٨ ـ ٣٧٩) من مجموع الفتاوى، والمجموع للنووي (٤/٢٥٣).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/٥٧)، والبيهقي (٤/١٩)، وقال الدارقطني: مكحول لم يسمع =

رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني، وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة. وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلم فيه، وقد احتج به مسلم في صحيحه.

وخرج له الدارقطني أيضا وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم، براً كان أو فاجراً، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير، براً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر»**(١). وفي «صحيح البخاري»: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلى خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً(٢).

وفي «صحيحه» أيضاً، أن النبي ﷺ قال: **«يُصلون لكم، فإن إصابوا فلكم ولهم، وأن أخطأوا فلكم وعليهم»**(٣).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أن رسول الله ﷺ قال: **«صلوا خلف من قال لا إله إلا الله، وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله»**. أخرجه الدار قطني من طرق وضعفها(٤).

= من أبي هريرة ومن دونه ثقات، وقال الألباني (٤٢١): «ضعيف علته الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة.» اهـ.

(١) أخرجه أبوداود في الصلاة باب إمامة البر والفاجر (١/ ١٦٢ ـ ح٥٩٤)، وأخرجه البيهقي (٣/ ١٢١)، والدارقطني (٢/ ٥٦)، وفيه الانقطاع السابق.

(٢) قال الألباني (ص٤٢١): صحيح رواه أحمد أيضاً، وقال الأرناؤوط (ص٥٣٠): وكذلك ذكر الحافظ في التلخيص» ثم خرجه من ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٧٨) وصحح سنده، ومن البيهقي (٣/ ١٢٢)، والشافعي (١/ ١٣٠)، وابن سعد في الطبقات (٤/ ١٤٩)، وصحح سنده أيضاً.

(٣) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في الأذان باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه (٢/ ١٨٧ ـ ح٦٩٤).

(٤) أخرجه الدارقطني (٢/ ٥٦)، وانظر نصب الراية (٢/ ٢٧، ٢٩).

* الصلاة خلف مستور الحال

قال الشارح: (ص٤٢٢)

اعلم رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال[١] .

* الصلاة خلف الفاسق والمبتدع مع عدم إمكان فعلها خلف غيره.

ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق وهو الإمام الراتب الذي لايمكنه الصلاة إلا خلفه كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة ونحو ذلك فإن المأموم يصلى خلفه، عند عامة السلف والخلف. ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء.

والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس رضي الله عنه، كما تقدم وكذلك كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره يصلون خلف الوليد بن عُقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم الصبح مرة أربعا ثم قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود مازلنا معك منذ اليوم في زيادة[٢] !!.

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥١)، وانظر مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤٢).

(٢) قال الأرناؤوط (ص٥٣٢): رواه عمر بن شبه فيما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧)، وانظر القصة وشعر الحطيئة في هذه القصة في أخبار المدينة =

وفي «الصحيح» أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنة؟ فقال: يا ابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسِن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم[1].

*** كل من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره.**

قال الشارح: (ص٤٢٢)

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإن أمكن هجره حتى يتوب كان حسنا، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يُعزل أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة رضي الله عنهم وكذلك إذا

= النبوية لابن شبة تحقيق الدويش ط. دار العليان (ص١٩٢)، وقصة شرب الوليد بن عقبة الخمر أخرجها مسلم في الحدود باب حد الخمر (٣/ ١٣٣١ ـ ح١٧٠٧)، وانظر منهاج السنة (٦/ ٢٤٢).

(١) أخرجه البخاري أن عبيدالله بن عدي بن خيار دخل على عثمان وهو محصور.. الحديث ، أخرجه في الصلاة في الأذان باب إمامة المفتون والمبتدع (١/ ١٨٨ ـ ح٦٩٥)، وهذا المبحث بلفظه في مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٣).

كان الإمام قد رتبه ولاة الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلفه أفضل(١) ، فإذا أمكن الإنسان أن لايقدم مظهرا للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشر أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان. فتفويت الجمع والجماعات أعظم فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقي تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة(٢) .

* الأولى الصلاة خلف البار

قال الشارح: (ص٤٢٤)

وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر. وحينئذ فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر فهو موضع اجتهاد العلماء منهم من قال: يعيد ومنهم من قال: لا يعيد(٣) . وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

* خطأ الإمام لا يضر المأمومين واجتهاده يلزمهم

قال الشارح: (ص٤٢٤)

وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأمومُ بحالة فلا إعادة على المأموم، للحديث المتقدم وقد صلى عمر رضي الله عنه وغيره وهو جُنب

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٤).

(٢) من مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٣).

(٣) من مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٤).

ناسيا للجنابة، فأعاد الصلاة ولم يأمر المأمومين بالإعادة. ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغُ عند المأموم. وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع. ولو علم أن إمامه يصلي على غير وضوء!! فليس له أن يصلي خلفه، لأنه لاعب وليس بمصل[1].

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية. ولهذا لم يَجز للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض والصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض. ويروى عن أبي يوسف: أنه لما حج مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس فقيل لأبي يوسف أصليت خلفه، قال: سبحان الله أمير المؤمنين، يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع، وحديث أبي هريرة الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**»[2] نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم. والمجتهد غايته أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذالحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يطلق من الحنفية والشافعية والحنابلة أن

---

(١) بنحوه من مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٥٢)، وانظر المجموع للنووي (٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦١).
(٢) سبق تخريجه قريبا.

الإمام إذا ترك ما يعتقدُ المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به!!، فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلى الفساد[1]

* الصلاة على من مات من أهل القبلة.

قال الشارح رحمه الله: (ص٤٢٥)

وقوله: **وَعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُم.**

أي ونري الصلاة على من مات من الأبرار والفجار، وإن كان يستثنى من هذا العموم البُغاة وقطاع الطريق، وكذا قاتل نفسه[2]، خلافا لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافا لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عرف في موضعه[3].

لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور لا للعموم الكلي ولكن المظهرُون للإسلام قسمان: إما مؤمن وإما منافق فمن علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه صلي عليه. فإذا علم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٧٠ ـ ٣٨٠).

(٢) يعني لا يصلي عليهم الإمام والعلماء ومن يقتدى به زجراً لغيرهم عن أفعالهم الفاسدة، وأما غير المقتدى بهم فيصلون على من ذكر والله أعلم، وكذلك كان النبي ﷺ أول الأمر لا يصلي على المدين الذي لم يترك وفاء ليحرض الناس على قضاء الديون، وانظر الفتح (٤/ ٤٧٨).

(٣) لم يصل النبي ﷺ على شهداء أحد وقت دفنهم، إلا أنه صلى عليهم بعد ثمان سنوات كالمودع للأحياء والأموات، وانظر المسألة في الفتح (٣/ ٢١٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩).

على من لم يصل عليه حُذيفة، لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين[1]، وقد نهى سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لايغفر لهم باستغفاره، وعلل ذلك بكفرهم بالله ورسوله، فمن كان مؤمنا بالله ورسوله لم يُنه عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية الفجورية ماله، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين فقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله. فالدعاء لهم بالمغفرة وسائر الخيرات، إما واجب وإما مستحب، وهو على نوعين: عام وخاص أما العام فظاهر، كما في هذه الآية.

وأما الدعاء الخاص فالصلاة على الميت فما من مؤمن يموت إلا وقد أمر المؤمنون أن يصلوا عليه صلاةَ الجنازة، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء**»[2]

---

(١) وحذيفة صاحب سر النبي ﷺ في ذلك كما في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه البخاري في فضائل الصحابة باب مناقب عمار وحذيفة (٧/ ١١٣ ـ ح٣٧٤٢) ط.الريان، وفيه «أو ليس فيكم صاحب سر النبي ﷺ الذي لا يعلمه أحد غيره».

(٢) أخرجه أبوداود في الجنائز باب الدعاء للميت (٣/ ٢١٠ ـ ح٣١٩٩)، وابن ماجه في الجنائز باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة (١/ ٤٨٠ ـ ح١٤٩٧)، وقال الألباني (ص٤٢٦): إسناده جيد، وقال الأرناؤوط (ص٥٣٧): وسنده قوي.

* عدم الجزم بأحكام الآخرة في شأن المعين إلا بالدليل المعين

قال الشارح: (ص٤٢٦، ٤٢٧)

قوله: وَلا نُنزلُ أَحَداً مِنهُم جَنَّةً وَلا نَاراً.

يريد أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادقُ ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم[١]. وإن كنا نقول إنه لابد أن يدخل النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخاله النار ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجوا للمحسنين، ونخاف على المسيئين.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يُشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون كما في «الصحيحين»: أنه مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير فقال النبي ﷺ: «**وجبت**»، ومر بأخرى، فأثنى عليها بشر، فقال ﷺ: «**وجبت**» وفي رواية كرر «وجبت» ثلاث مرات، فقال عمر: يارسول الله، ما وجبت؟ فقال ﷺ: «**هذا أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً وجبت له النار، وأنتم شهداء الله في الأرض**»[٢].

---

(١) انظر في ذلك ما يأتي من مبحث الصحابة في آخر النبوات.

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز باب ثناء الناس على الميت (٣/ ٢٢٨ ـ ح١٣٦٧)، =

وقال ﷺ: «توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار»، قالوا بمَ يارسول الله؟ قال: «بالثناء الحسن والثناء السيء»[1].

فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار[2].

= وأخرجه مسلم في الجنائز باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى (٢/ ٦٥٥ ـ ح٩٤٩) من حديث أنس.

(١) أخرجه ابن ماجه، وقال الألباني (ص٤٢٧): إسناده محتمل التحسين، وقال الأرناؤوط (ص٥٣٨): وسنده حسن، ويلاحظ أن قوله «توشكون» يدل على المقاربة لا اليقين، ولذا فالراجح هو القول الثاني لا الثالث والله أعلم.

(٢) وكثير من طلاب العلم يشتبه عليه حكم الآخرة، فيرى التلازم بين حكم الدنيا وحكم الآخرة فمن كان في الدنيا مؤمنا فإننا نحكم له بالجنة، ومن كان كافراً فإننا نحكم له بالنار، وبعضهم يحكم بالنار ويتوقف في الأول، وهذا كله من التخبط فإن الحكم في الدنيا لا يلزم منها أمر الآخرة إلا إذا كان حكما وافق محله في نفس الأمر، وذلك بأن يموت المؤمن على الإيمان ولا يكون إظهاره الإيمان كان من باب النفاق، وهذا لا يعلمه إلا الله تعالى، وكذلك بأن يموت الكافر على الكفر ولا يكون هناك إيمان في قلبه ومانع منع من إظهاره الإيمان، وهذا أيضا لا يعلمه إلا الله، فحكمنا على النصراني أو اليهودي أنه كافر بعينه لا يلزم منه الحكم بأنه يكون في النار إلا إذا كان موته على ما نعلمه عنه في نفس الأمر، وكم من رجل مات في الظاهر على النصرانية أو اليهودية وكان قد أسلم وعجز عن إظهار إيمانه، كما أنه كم من رجل مات في الظاهر على الإسلام وكان في الباطن منافقاً، ولذا فعلى العبد أن يكتفى بحكم الدنيا ويجعل حكم الآخرة لمن شهد له الشرع عيناً أو نوعاً فقط.



الفصل الخامس

مـــن حقـوق الأئمـــة



* مدخل

حقوق الأئمة من المباحث الدقيقة التى زلت فيها أقدام الكثيرين، ما بين إفراط وتفريط فمن الناس من يصل بالأئمة والحكام إلى درجة تقرب من التأليه من ادعاء العصمة فيهم، أو منحهم حقوقاً لم يشرعها الله يتسلطون بها على عباد الله باسم الدين ونحو ذلك.

ومن الناس من يفرط في حقوق الأئمة فيكفرهم، ويخرج عليهم، أو ربما أقل ما يصدر منه هو أنه يغتابهم ونحو ذلك وهذا كله حرام ما لم يستند إلى نص شرعي، وقد أوضح الشارح مذهب أهل السنة في ذلك إيضاحاً لا لبس فيه، وهذه المسألة لها تعلق بباب النبوات، حيث إن الإمام هو خليفة لتطبيق شرع النبي ﷺ، ولكن لما كثر في هذه الآونة الكلام في مسائل تكفير الحكام والخروج عليهم لذا رأيت أن أضع في هذا الباب مسألتي الحكم بما أنزل الله والخروج، وأُرجيء الكلام على وجوب الطاعة والحج والجهاد مع الأمراء إلى مبحث النبوات[1].

* الحكم بغير ما أنزل الله

من المسائل التي تعرض لها الشارح باختصار، مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، والحاكم لا يخرج في الجملة عما سبق تقريره، في نوعي الكفر العملي والاعتقادي، إلا إني رأيت إفراده بالبحث لأهميته وقد قسَّم الشارح الحاكم بغير ما أنزل الله إلى أقسام:

القسم الأول : حاكم كافر

وهو الذي حكم بغير ما أنزل الله واعتقد اعتقادا مكفِّرا نحو:

---

(١) وأما الصلاة خلف الأئمة، فسبق قريباً بيان ذلك، وإنما لم أدرجها هنا لأن البحث يشمل الصلاة خلف المبتدع والفاجر إماماً عاماً كان أو من آحاد الناس من الرعية.

١ـ أن يعتقد آن الحكم بما أنزل الله غير واجب، أو يجوز له تركه.
٢ـ أن يستهين به مع علمه أنه حكم الله.
٣ـ أن يقدم حكم غير الله على حكم الله، فيرى أن حكم غير الله أفضل أو أنسب أو حتى مساوٍ لحكم الله.

فهذا القسم يدخل في الكفر الاعتقادي الذي يكفَّر به، إلا أن تكفير النوع لا يلزم منه تكفير كل أفراده، فقد يكون عند بعض هؤلاء مانع من التكفير، من تأويل أو إكره أو خطأ ونحو ذلك على ماسبق تقريره.

القسم الثاني : حاكم عاص

ويطلق على فعله هذا الكفر العملي، أو الكفر المجازي عند الحنفية على الخلاف المتقدم.

وهو الحاكم الذي يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعَلِمَه وعدل عنه مع اعترافه أنه مستحق للعقوبة، ولكن لهوى في نفسه، وهو الذي قال فيه السلف كفر دون كفر

القسم الثالث : حاكم مأجور

وهو الذي حاول معرفة حكم الله في المسألة فأخطأه، فله أجر على اجتهاده، إن كان من أهل الإجتهاد واستفرغ الوسع فيه، وخطؤه مغفور له.

وهناك قسم رابع نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الحاكم العاجز عن تطبيق حكم الله ولعله لما كان العاجز لا يبعد في كثير من أحكامه عن القسم الثالث[١] ، وهو معذور بأدلة الشرع القطعية ومتفق على ذلك، لذا لم يذكره الشارح رحمه الله وفيما يلي بيان ذلك:

قال الشارح رحمه الله: (ص٣٦٣ـ٣٦٤)

وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة، ويكون كفراً:

---

(١) فالقسم الثالث: حاول معرفة حكم الله في المسألة فلم يوفق لذلك فهو معذور، وهذا عرف حكم الله لكنه عجز عن تطبيقه فهو أيضاً معذور، فبينهما وجه مشابهة وحكمهما واحد من ناحية العذر.

إما مجازياً، وإما كفراً أصغر على القولين المذكورين[1] . وذلك حسب حال الحاكم:

*** (الحالة الأولى)**

فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غيرَ واجب، وأنه مخير فيه أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله : فهذا كفر أكبر[2] .

*** (الحالة الثانية)**

وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافراً كفراً مجازياً، أو كفراً أصغر.

*** (الحالة الثالثة)**

وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطىء، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور[3] .

---

(١) يعني على الخلاف المتقدم ذكره بين الحنفية وسائر أهل السنة، فالحنفية يرون أن الإيمان شيء واحد وكذلك ما يقابله وهو الكفر، فيجعلون ذلك كفراً مجازياً، وسائر أهل السنة الذين يدخلون الأعمال في مسمى الإيمان، يرون أن الأعمال تدخل في شعب الكفر أيضاً فيجعلون هذا كفراً عملياً أصغر لأنه لا يخلد صاحبه في النار.

(٢) جاء في طبعة الشيخ أحمد شاكر ونقل في طبعة المكتب الإسلامي ما نصه: قال الشيخ أحمد شاكر: وهذا مثل ما ابتلى به الذين درسوا القوانين الأوروبية، من رجال الأمم الإسلامية، ونسائها أيضاً! الذين أشربوا في قلوبهم حبها، والشغف بها، والذب عنها، وحكموا بها وأذاعوها بما ربوا من تربية أساسها صنع المبشرين الهدامين أعداء الإسلام، ومنهم من يصرح، ومنهم من يتوارى، ويكادون يكونون سواء فإنا لله وإنا إليه راجعون» اهـ.

(٣) وانظر كتاب (التوحيد) للشيخ صالح الفوزان (ص٣٩).

فهذا كلام الشارح هنا ومما يحسن التنبيه عليه أيضاً هنا فتوى العلامة محمد بن إبراهيم في رسالة تحكيم القوانين حيث جعل الكفر الوارد على الحكام بغير ما أنزل الله على مرتبتين: كفر اعتقاد وكفر عمل[1].

قال رحمه الله: إن الآية الكريمة تتناول الكفرين كفر الاعتقاد وكفر العمل: فأما الأول وهو كفر الاعتقاد هو أنواع:

النوع الأول: أن يجحَد الحاكمُ بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله، فهذا جحود لما أنزل الله من الحكم الشرعي ولا نزاع فيه بين أهل العلم، فإن من الأصول المتقررة المتفق عليها بينهم أن من جحد أصلاً من أصول الدين أو فرعاً مجمعاً، عليه أو أنكر حرفاً مما جاء به الرسول ﷺ قطعياً فإنه كافر الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

النوع الثاني: أن يعتقد أن حكم غير الله أحسن وأتم وأشمل لما يحتاجه الناس من الحكم بينهم عند التنازع، إما مطلقاً وإما بالنسبة إلى المستجدات من الحوادث، وهذا لا ريب أنه كفر لتفضيله أحكام المخلوقين على حكم الحكيم الحميد.

النوع الثالث: أن لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله، لكن اعتقد أنه مثله فهذا كالنوعين الذين قبله، في كونه كافراً الكفر الناقل عن الملة؛ لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق، والمناقضة والمعاندة لقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

النوع الرابع: أن يعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله، فهذا يصدق عليه ما يصدق على من قبله لاعتقاده جواز ما عُلِمَ بالنصوص الصرحية الصحيحة القاطعة تحريمه.

النوع الخامس: وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة

---

(١) وتقسيم الحكام إلى هذه الأقسام واختلاف الحكم على كل قسم منها هو ما رجحه ابن القيم في المدارج بعد أن ذكر الأقوال في تفسير آية المائدة. انظر مدارج السالكين (١/ ٣٤٥، ٣٤٦).

لأحكامه، ومشاقة لله ولرسوله ﷺ، وهو جعل محاكم غير شرعية مراجعها كلها من غير الشرع من القوانين الملفقة من شرائع شتى وقوانين كثيره، كالقانون الفرنسي والبريطاني وغير ذلك، فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار المسلمين يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم الكتاب والسنة، فأي كفر فوق هذا الكفر، وأي مناقضة للشهادة بأن محمد رسول الله بعد هذه المناقضة؟!

النوع السادس: ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل والبوادي من عاداتهم التي يتوارثونها ويحكمون بها بقاء على أحكام الجاهلية وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله[١].

---

(١) تحكيم القوانين (ص٤ ـ ٧) بتصرف واختصار، وجاء الشيخ محمد بن إبراهيم أيضا قوله في القوانين الوضعية (**والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقداً صحته وجوازه** فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٨٠).
وعليه فلابد أن يكون ثمة فرق بين قوله رحمه الله في رسالته (تحكيم القوانين) وبين فتاويه المتقدمة، وقد ذهب الشيخ د. **صالح الفوزان** إلى حمل ما في رسالة تحكيم القوانين على المبدل للشرع وجعله القوانين حكما عاماً لا في الأحكام الجزئية واستدل لذلك بقول الشيخ محمد بن إبراهيم في فتاويه: (وأما الذي قيل فيه إنه كفر دون كفر إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاد أنه عاص، وأن حكم الله هو الحق فهذا الذي يصدر فيه المرة ونحوها، وأما الذي يجعل قوانين بترتيب وتخضيع فهو كافر وإن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل فهذا كفر ناقل عن الملة) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١٢/ ٢٨٠).
ويعلق **الشيخ صالح الفوزان** على ذلك بقوله: (ففرّق رحمه الله بين الحكم الجزئي الذي لا يتكرر وبين الحكم العام الذي هو المرجع في جميع الأحكام أو غالبها وقرر أن هذا الكفر ناقل عن الملة مطلقاً وذلك لأن من نحى الشريعة الإسلامية وجعل القانون الوضعي بديلاً منها فهذا دليل على أنه يرى أن القانون أحسن وأصلح من الشريعة وهذ لا شك أنه كفر أكبر يخرج من الملة وينافي التوحيد) (كتاب التوحيد ص٤٠).

أما القسم الثاني كفر العمل:

فهو الذي لا يخرج من الملة، وذلك أن تحمل الحاكم شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى، وهذا وإن لم يخرجه عن الملة فإنه معصية عظمى أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر، والسرقة، واليمين الغموس وغيرها فإن معصية سماها الله في كتابه كفراً، أعظم من معصية لم يسمها كفراً.

وأما ما ابتلي المسلمون به في هذا العصر من تحكيم غير شرع الله سبحانه، فهل ينطبق عليه ما تقدم من كلام الشارح؟ على التفصيل آنف الذكر، الظاهر نعم، بل في الحكام (الرؤساء والقضاة وغيرهم) اليوم مَن هم عجزة عن تطبيق حكم الله فإن كان الأمر كذلك فالعاجز معذور، وإن كان فيهم من يترك تطبيق حكم الله لهوى في نفسه فهذا الكفر دون الكفر، وإن كان فيهم من يرى أن تطبيق حكم القوانين الوضعية هو أنسب لهذا العصر فهذا كفر أكبر وصاحبه كافر بعد إقامة الحجة عليه، كما تقدم، أما بالنسبة للعاجز وهو القسم الرابع من أقسام الحكام فقد يثاب كما كان من شأن النجاشي ومن في حالته كما يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** في الفتاوى في كلام طويل له في (قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم):

قال: «وكذلك الكفار من بلغه دعوة النبي ﷺ في دار الكفر، وعلم أنه رسول الله ﷺ فآمن به وآمن بما أنزل عليه، واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم تمكنه الهجرة إلى دار الإسلام، ولا التزام جميع شرائع الإسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه، وليس عنده من جميع شرائع الإسلام: فهذا مؤمن من أهل الجنة. كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون، بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر، فإنهم كانوا كفاراً ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام، فإنه دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوه قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ

يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤].

وكذلك النجاشي وهو وإن كان ملك النصارى فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام بل إنما دخل معه نفر منهم ولهذا لما مات لم يكن هناك أحد يصلي عليه، فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة خرج بالمسلمين إلى المصلى فصفهم صفوفاً وصلى عليه، وأخبرهم بموته يوم مات وقال ﷺ: «**إن أخاً لكم صالحاً من أهل الحبشة مات**»[(١)] وكثير من شرائع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت، بل قد روى أنه لم يصل الصلوات الخمس ولم يصم شهر رمضان، ولم يؤد الزكاة الشرعية، **لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لايمكنه مخالفته**. ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يستطع أن يحكم بينهم بحكم القرآن، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه وحذره أن يفتنوه عن ما أنزل الله إليه وهذا مثل الحكم في الزنا للمحصن بحد الرجم، وفي الديات بالعدل وفي التسوية في الدماء بين الشريف والوضيع النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن، فإن قومه لا يقرونه على ذلك، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك، بل هناك من يمنعه ذلك ولايكلف الله نفسا إلا وسعها.

وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذي على بعض ما أقامه من العدل، وقيل إنه سُمَّ على ذلك والنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرون على التزامه، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها[(٢)] .اهـ.

ويقول شيخ الإسلام في (جامع في تعارض الحسنات أو السيئات أو هما

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز باب الصفوف على الجنائز (٣/١٨٦ ـ ح١٣٢٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١٩/٢١٧ ـ ٢١٩).

جميعاً إذا اجتمعا ولم يمكن التفريق بينهما بل الممكن إما فعلهما جميعاً أو تركهما جميعاً:

«ثم إن الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب، ومن هذا الباب تولى يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً، ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل مايريد وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان، ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته مالم يكن يمكنه أن يناله بدون ذلك وهذا كله داخل في قوله فاتقوا الله ما استطعتم[1] . اهـ.

وعليه فكل من أراد حكم الله وعجز عن إقامته فهو معذور حاكماً كان أو قاضياً أو أي إنسان حكم في قضية ما، وكذلك من فرض عليه الشرع المبدل وعجز عن إقامة حكم الله، وأما في حالة الاختيار فالأمر يختلف في القضايا العامة دون الخاصة.

يقول شيخ الإسلام[2]: «فإن الحاكم إذا كان ديناً لكنه حكم بغير علم كان من أهل النار، وإن كان عالماً لكنه حكم بخلاف الحق الذي يعلمه كان من أهل النار، وإذا حكم بلا عدل ولا علم أولى أن يكون من أهل النار وهذا إذا حكم في قضية لشخص، وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين فجعل الحق باطلاً والباطل حقاً والسنة بدعة والبدعة سنة والمعروف منكراً والمنكر معروفاً ونهى عما أمر الله به رسوله وأمر بما نهى الله عنه ورسوله فهذا لون آخر يحكم فيه رب العالمين وإله المرسلين مالك يوم الدين الذي له الحمد في الأولى والآخرة ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/٣٨٨).

تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾ [القصص: ٨٨].

ويقول أيضاً: «ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما يراه أكابرهم بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله كسواليف البادية (أي عادات من سلفهم) وكانوا الأمراء المطاعين ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة وهذا هو الكفر، فإن كثيراً من الناس أسلموا ولكن لا يحكمون إلا بالعادات الجارية التي يأمر بها المطاعون، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز لهم الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار»[1] اهـ.

تنبيه مهم:

لم أجد في النصوص أو في أقوال علمائنا ما يجعل المسألة هذه (وهي تكفير الأعيان من الحكام) محك إيمان المسلم بحيث أنه إن لم يكفر فلاناً فهو كافر، وما ذكره العلماء من تكفير من لم يكفر فرعون واليهود والنصارى والمقطوع بكفر أعيانهم فإن ذلك لأن عدم تكفيرهم تكذيب للقرآن ونحو ذلك، ولا يقاس أفراد هذه الأمة على من لم يدخل في الإسلام أصلاً من الكفار الأصليين، فإن تكفير من ظاهره الإسلام يعني في نفس الأمر أنه (منافق)، **ولم يكن الصحابة في عهد النبي ﷺ وبعده يجعلون إيمان أحدهم مرتبطاً بتكفير فلان المنافق**، بل كان منهم من خفي عليه أمر كبير المنافقين (عبد الله بن أبي بن سلول) حتى منع ذلك النبي ﷺ من قتله لئلا يتحدث الناس (أن محمداً يقتل أصحابه) وتتمعر له أنوف من لا يعرف حاله، بل لما أخبر النبي ﷺ بأسماء المنافقين **لم يكن واجباً على حذيفة بيان ذلك بعد موت النبي ﷺ**،وكان عمر يرقبه فيصلي على من صلىعليه

---

(١) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام نقلا عن كتاب التوحيد للشيخ صالح الفوزان ص٤٠.

ويترك الصلاة على من ترك حذيفة الصلاة عليه، رغم أنه لابد أن يكون ظهر نفاقهم بقرينة لقوله تعالى: ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾.

كما لا يقال إنه يمكن أن يكون في هذه الأمة كافر وليس بمنافق لأن الله سبحانه جعل الناس ثلاثة أقسام لا رابع فيها وهي: مؤمن وكافر ومنافق، فكل من أظهر الإسلام فلابد أن يكون إما مؤمنا أو منافقاً، كما بينته الآيات في أول سورة البقرة وغيرها.

لكن هذا (التكفير) **ليس كحكم (الإيمان والكفر)** فيجب على العبد أن يتعلم الإيمان ويعمل به ويتعلم ما يضاده وينأى بنفسه عنه، فليس التورع عن تكفير الأعيان لاحتمال المانع يعني تصحيح ما يخالف الشرع، بل الأقوال والأفعال التي تخالف الإيمان يبين حكم الله فيها وأنها كفر والقائل لها يكفر بشروط وانتفاء موانع كما هو مقرر في موضعه وسبق جملة منه، كما أنه يمكن ببعض القرائن اختلاف الحكم فتكون قرينة دلت على تكفير معين وأخرى دلت على عدم تكفير آخر وهذا أمر اجتهادي، فمن وطأ المصحف وكانت القرينة على أنه غافل لم ينتبه ليس كمن يطأه عالماً بما يفعله قاصداً له دلت القرائن الحالية على **الحامل** له على ذلك.

وبالجملة فإنه يقع بعض الخلط بين التصور النظري والتطبيق العملي في هذه المسائل، وهذا ليس وليد اليوم، فلا يزال ذلك واقعاً في الأمة، وقد ذكره شيخ الإسلام حيث قال: «إن كثيراً من الفقهاء يظن أن من قيل هو كافر فإنه يجب أن تجرى عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة فلا يرث ولا يورث ولا يناكح حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك، **فإنه قد ثبت أن الناس كانوا ثلاثة أصناف مؤمن وكافر مظهر للكفر ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر** وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات بل من لا يشكون في نفاقه ومن نزل القرآن ببيان نفاقه كابن أبي، وأمثاله ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تعصم دماؤهم حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته».

ثم ذكر فتنة الحرورية ثم قال: «والمقصود أن علي بن أبي طالب وغيره

من أصحابه لم يحكموا بكفرهم ولا قاتلوهم حتى بدؤوهم بالقتال، والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، **وما من الأئمة إلا حكي عنه في ذلك (قولان) كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم**، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع، وفي تخليدهم حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقال به بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد، **والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن لا يتكلم ولا يرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل**: كما قال السلف من قال: **القرآن مخلوق فهو كافر**، ومن قال: **إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة** كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة واستحل الخمر والزنا وتأول، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، **فإذا كان المتأول المخطىء في تلك لا يحكم بكفره، إلا بعد البيان له واستتابته**، كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر، **ففي غير ذلك أولى وأحرى**، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح: في الذي قال: «إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني في اليم، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذابه أحداً من العالمين»، وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه.

إلى أن قال رحمه الله: «وبالجملة فأصل هذه المسائل أن يعلم أن الكفر نوعان، كفر ظاهر وكفر نفاق فإذا تكلم في أحكام الآخرة، كان حكم المنافق حكم الكفار، وأما في أحكام الدنيا فقد تجري على المنافق أحكام المسلمين»[1] اهـ.

والمقصود هنا أن الكثير يظن أن القول بتكفير بعض من تلبس ببدعة يلزم

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٧ـ ٦١٩).

أن يطبق عليه أحكام الردة ولهذا يهاب من تكفير من استوفى شرط التكفير ولم يكن ثمة مانع، وبالمقابل يكفر آخرون بعض المنافقين ويطبق عليهم أحكام المرتدين، من قتل أو غيره بغير إذن حاكم أو فتوى عالم وقاض، فيقع بهذا اللبس والخلل فساد عريض وهو مشابه لبدعة الخوارج.

وأحب أن أختم ههنا أنه لا يضرني في ديني أن لا أحكم بتكفير جملة من الأعيان لخوف المانع وأنهم لم تقم عليهم الحجة الرسالية، وقد جاء في حديث الإسرائيلي الذي أمر بحرق نفسه قوله تعالى له في الحديث: **«ما حملك على ما صنعت»؟؟ وفي حديث حاطب بن أبي بلتعة** في إخباره أهل مكة بغزو النبي لهم قال له النبي ﷺ: **«ما حملك على ما صنعت»؟؟** فقد يكون الفعل أو الاعتقاد كفراً لكن التكفير قد يمنع منه الجواب على **«ما حملك على ما صنعت»** فهل لنا ألا ننس **«ما حملك»؟؟**.

وهذا المبحث قد لا يروق لكثير من المنتسبين إلى الجماعات الإسلامية اليوم وإن كانوا يطبقونه بحروفه، لكنهم متناقضون بين التصور والتطبيق والله أعلم.

* الخروج على الحكام

من حقوق الحكام المسلمين أيضاً عدم الخروج عليهم، ومسألة الخروج من المسائل الشائكة جداً ولا سيما في هذا العصر، واضطربت فيها أقوال الناس، وقد حقق الشارح المسألة على مذهب أهل السنة، فأعرِض ما قاله ثم أثنّي ببعض ما يحتاجه المسلم في هذا العصر.

قال رحمه الله: (ص٤٢٨-٤٣٠)

قوله: ولا نَرى الخُرُوجَ على أَئِمَّتِنا وَوُلاةِ أُمُورِنَا، وإنْ جَارُوا، وَلا نَدْعُوا عَلَيهِم، ولا نَنْزعُ يَداً مِنْ طَاعَتِهِم، وَنَرى طَاعَتَهُم مِنْ طَاعَةِ اللهِ عزَّ وجلَّ فَرِيضةً، ما لَمْ يأمُروا بِمَعْصِية، ونَدْعُو لَهُم بالصَّلاحِ والمُعَافَاةِ.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»[١].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الأطراف»[٢].

وعند البخاري «ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة»[٣].

وفي «الصحيحين» أيضا: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب**

---

(١) أخرجه البخاري في الأحكام باب قول الله تعالىٰ: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول..﴾ (١١١/١٣ ـ ح٧١٣٧)، وأخرجه مسلم في الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (١٤٦٦/٣ ـ ح١٨٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في المساجد باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار (٤٤٨/١ ـ ح٦٤٨).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان باب إمامة العبد والمولىٰ (١٨٤/٢ ـ ح٦٩٣).

وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[1].

وعن حذيفة بن اليمان قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يارسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**» فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**»[2]، قال: قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تَعرف منهم وتنكر**»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال «**نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**» فقلت: يارسول الله، صفهم لنا؟ قال: نعم «**قوم من جِلدتنا، يتكلمون بألسنتنا**» قلت يارسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم**» قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تَعَضَّ على أصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[3].

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال: رسول الله ﷺ: «**من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية**»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب السمع والطاعة للإمام (٦/ ١١٥ ـ ح٢٩٥٥)، وأخرجه مسلم في الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٣/ ١٤٤٦ ـ ح٨٣٩).

(٢) الدَخَن: بفتحتين: الدخان والمراد أنه ليس بخير خالص، وقيل بل المراد بالدخن الحقد، وقيل الدغل، وقيل فساد القلب، وقيل كل أمر مكروه، وانظر الفتح (١٣/ ٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٦١٥ ـ ح٣٦٠٦)، ومسلم في الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (٣/ ١٤٧٥ ـ ح١٨٤٧).

(٤) أخرجه البخاري في الفتن باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها» (١٣/ ٥ ـ ح٧٠٥٣)، ومسلم في الموضع السابق (٣/ ١٤٤٧ ـ ح١٨٤٩).

وفي رواية: «**فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»[1].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»[2].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، فقلنا: يارسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة ألاَ من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئا من معصية الله، فليكره مايأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعته**»[3].

فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩] كيف قال: «وأطيعوا الرسول» ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) من حديث الحارث الأشعري وليس من رواية ابن عباس كما أوهمت عبارة الشارح، نبه على ذلك الألباني (ص٤٢٩)، وتابعه عليه الأرناؤوط (ص٥٤٢)، وأخرجه أيضاً بهذا اللفظ أبوداود عن أبي ذر في السنة باب في قتال الخوارج (٤/ ٢٤١ ـ ح٤٧٥٨)، وغيره كما نبه عليه الأرناؤوط.

(٢) أخرجه مسلم في الإمارة باب إذا بويع لخليفتين (٣/ ١٤٨٠ ـ ح١٨٥٣).

(٣) أخرجه مسلم في الإمارة خيار الأئمة وشرارهم (٣/ ١٤٨١ ـ ح١٨٥٥)، وانظر في أدلة هذا الأمر أيضاً مجموع الفتاوى (٣٥/ ١١ ـ ١٥).

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الشورى: ٣٠] وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] . وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [الأنعام ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم. وعن مالك بن دينار: أنه جاء في بعض كتب الله: «أنا الله مالك الملك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم»[١] .

بدعة الانقلابات العسكرية[٢]

تقدمت النصوص التي تنهى عن الخروج على الحكام وقد عُلم أن المعتزلة والخوارج يتدينون بالخروج على الحكام الفسقة، وأن هذا مما أحدثوه في الدين ولابد لكي تناقش هذه المسألة أن نضبطها بنصوص الشرع أولاً ثم

---

(١) أخرجه أبو الشيخ عن مالك بن دينار كما بالدر المنثور (٤/٦١٨) وقد ورد مرفوعاً في حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي الدرداء، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/٢٤٩): وفيه إبراهيم بن راشد وهو متروك .اهـ.

(٢) حكم ببدعيتها الشيخ الألباني في تعليقه على متن الطحاوية (ص٤٧) ط.الأولى - المكتب الإسلامي، والقول ببدعيتها فرع عن اعتقادها ديناً وتقرباً إلى الله مع مخالفتها الشريعة كما هو معلوم في موضعه.

الحكم بذلك على الواقع الذي نعيش فيه، ولأجل ذلك فسأكتفي هنا بوضع ضوابط لهذا الأمر محيلاً على كتب أهل العلم لمن أراد التوسع قي ذلك.

١ـ آيات القتال ليست ناسخة لآيات الصفح، بل هذا يرجع إلى حال المؤمن هل هو في حالة ضعف أو في حالة قوة[١].

٢ـ من استطاع في أي بلد أن يظهر دينه وأن يؤثر بذلك الدين أكثر مما يتأثر من المنكرات شرع له المقام به، أو يباح، ومن لا؛ مُنعَ إلا أن يكون عاجزاً فيغفر له.

٣ـ الخروج إنما يكون بشرط القدرة والتمكن لأهل الحل والعقد بشرط ألا يؤدي إلى منكر أكبر منه وأن يكون مع إمام يصلح لأن يكون خليفة ومع وجود الكفر من الحاكم الذي يخرج عليه[٢].

٤ـ إذا فقد أحد الشروط السابقة فإن الخروج لا يشرع[٣].

٥ـ الأساس الذي يبنى عليه أمر الخروج على الولاة الظلمة والسنة هو المصلحة وتحصيل الخير[٤].

ويزعم بعض من جوز الخروج بغير هذه الشروط أنهم يجاهدون الحكومات من باب قتال أهل البغي لا الخروج عليهم وهذا فهم سقيم فقد ذكر الماوردي في شروط أهل البغي المتفق عليها أن يعتزلوا عن دار أهل العدل بدار ينحازون إليها ويتميزون بها قال (فإن كانوا على اختلاطهم بأهل العدل ولم ينفردوا عنهم لم يقاتلوا)[٥].

---

(١) انظر الصارم المسلول (ص٢٢١) ففيه بيان الواجب على المؤمن في الحالتين.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٤/٢١٦).

(٣) ولذا لما رأى الحسين رضي الله عنه أنه لا قدرة له في الخروج لم يستمر فيه، بل رجع فقابلته السرية الظالمة التي طلبت أسره وهو حرام، فدافع عن نفسه حتى قتل مظلوماً شهيداً، وانظر في ذلك منهاج السنة (٤/٥٥٧، ٥٥٨)، ومجموع الفتاوى (٤/٥٠٦)، (٨/١٤٦ـ١٤٧).

(٤) انظر الفتاوى (١٩/١٢٨)، وفيها يجيز شيخ الإسلام العمل لدى التتار للمصلحة قاضياً أو إماماً، وانظر في ذلك كتابي (محمد رشيد رضا) ص٢٣٠ ـ ٢٤٢.

(٥) انظر قتال أهل البغي من الحاوي الكبير تحقيق د. إبراهيم على صندقجي ص٦٨ ـ ط. مطبعة المدني، وسيأتي الكلام على شيء من ذلك في آخر النبوات إن شاء الله.



الباب الثاني
الإيمان بالله

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

توحيد الربوبية

الفصل الثاني:

توحيد الألوهية

الفصل الثالث:

توحيد الأسماء والصفات

الفصل الرابع:

الرؤية

الفصل الخامس:

العلو



مدخل:
أنواع التوحيد

التوحيد هو أمر واحد، إلا أن له أنواعاً، وهذا التقسيم إنما هو تقسيم للتفهيم والبيان وإلا فالله لا يقبل التوحيد من إنسان أخل بأحد أنواعه.

ونظراً لأن المراد هو المعنى، وما دلت عليه النصوص، لذا نجد الأئمة يقسمونه تارة بلفظ توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الإلهية وتارة يطلقون على النوعين الأول والثاني اسم التوحيد العلمي الخبري لتوقفهما على العلم والخبر، وتارة يطلقون عليهما اسم التوحيد في المعرفة والإثبات لمبناهما على معرفة الله وإثبات أسمائه وصفاته وأفعاله، ويطلقون على توحيد الإلهية اسم التوحيد الإرادي الطلبي، وتارة اسم التوحيد في القصد والطلب ومرة أخرى توحيد العبادة لأنه يطلب ويراد من العبد أن يقصد الله بالعبادة.

وعلى كلٍ فلا مشاحة إذ هو اصطلاح.

وأما من قسم التوحيد بمعنى لا يوجد في النصوص، فهذا التقسيم هو التقسيم البدعي الذي يجب دفعه، كقولهم: التوحيد الذي يثبت بالحقائق أو القائم بالقدم، وكقول المتكلمين واحد في ذاته لا قسيم له، واحد في أفعاله لا مثيل له، واحد في صفاته لا شبيه له، فهو وإن ضم معنى صالحاً إلا أنه لا يُذكر فيه توحيد العبادة الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، ربما لأنهم لا يعرفونه لظنهم أن الربوبية هي الغاية من التوحيد.

وقد سلك الشارح طريق الأئمة في إثبات أنواع التوحيد بأكثر من اصطلاح.

فقال في أول الكتاب: (ص٧٦ وما بعدها)

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع؛ أحدها: الكلام في الصفات. والثاني: توحيد الربوبية وبيان أن الله وحده خالق كل شيء. والثالث توحيد الإلهية وهو استحقاقة

سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له.

وقال في موضع آخر: (ص٨٨، ٨٩)

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول سورة (الحديد)[١]، و(طه)[٢] وآخر (الحشر)[٣] وأول (ألم تنزيل السجدة)[٤] وأول (آل عمران)[٥] وسورة (الإخلاص) بكمالها، وغير ذلك.

---

(١) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣].

(٢) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه: ٨].

(٣) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤].

(٤) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٦﴾ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٩﴾ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [السجدة: ٤-١٠].

(٥) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٤﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ =

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة (قل ياأيها الكافرون) و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة (تنزيل الكتاب)[1] وآخرها[2]، وأول سورة (يونس)[3] وأوسطها[4] وآخرها[5]، وأول سورة (الأعراف)[6] وآخرها[7]، وجملة

= فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝﴾ [آل عمران: ٢-٦].

(١) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ۝﴾ [الزمر: ٣].

(٢) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۝ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝﴾ [الزمر: ٦٤-٦٦].

(٣) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝﴾ [يونس: ٣].

(٤) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ [يونس: ١٨].

(٥) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝﴾ [يونس: ١٠٤-١٠٦].

(٦) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝﴾ [الأعراف: ٣].

(٧) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ۝﴾ [الأعراف: ٢٠٥، ٢٠٦].

سورة (الأنعام)[١].

---

(١) لعله يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٤) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥)﴾ [الأنعام: ١٤ـ١٥]، وقوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (١٩)﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (٢٢) ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ (٢٣)﴾ [الأنعام: ٢٢ـ٢٣]، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٤٠) بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ (٤١)﴾ [الأنعام: ٤٠ـ٤١]، وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (٥٦)﴾ [الأنعام: ٥٦]، وآيات قصة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٧٤) وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (٧٦) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٧٧) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (٧٨) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٧٩) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (٨٠) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٢)﴾ [الأنعام: ٧٤ـ٨٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٩٩)﴾ [الأنعام: ٩٩]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (١٠٢)﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وقوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ =

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن. فالقرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو التوحيد العلمي الخبري. وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي. وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته. وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده. وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحلُّ بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم. فـ (الحمد لله رب العالمين) توحيد، (الرحمن الرحيم) توحيد، (مالك يوم الدين) توحيد، (إياك نعبد وإياك نستعين) توحيد، (اهدنا الصراط المستقيم) توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، (الذين أنعمت عليهم)، (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) الذين فارقوا التوحيد[1].

= كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣]، وغير ذلك من الآيات.

(١) هذه المقدمة مأخوذة من مدارج السالكين (٣/ ٤١٧ ـ ٤١٨).



الفصل الأول
توحيـد الربوبيـة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

تقريره

المبحث الثاني:

الانحراف في تقرير توحيد الربوبية



المبحث الأول

تقريره

سلك الشارح في تقرير توحيد الربوبية والاستدلال على الرب طرقاً عدة، وقد قرر أن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى أن يُستدل عليه لوضوحه وركوزه في النفس الإنسانية وأن هذه هي طريقة القرآن، وفي موضع آخر بين كيفية الاستدلال على ربوبية الله لمن احتاج إلى ذلك وأطال في ذلك، وحاصل ما ذكره ستة أدلة بعضها أظهر من بعض وقد أشار إلى تعدد الأدلة بقوله عن توحيد الإلهية **(إن دلائله متعدده كدلائل إثبات الصانع)** وحاصل ما ذكره من الأدلة ستة وهي:

١ـ الاستدلال على الله بالله

٢ـ الدليل الفطري

٣ـ دليل الآيات

٤ـ المقاييس العقلية

٥ـ إجماع الأمم

٦ـ معجزة الرسل

وفيما يلي بيان لهذه الأدلة.

أولاً: الاستدلال على الله بالله

وهذا الدليل لا يستفيد منه كل الناس، بل الخواص منهم، الذين عرفوا الله بالله واستدلوا بأسمائه وصفاته على أفعاله وربوبيته، ومن ثمَّ على إلٰهيته واستحقاقه بالعبادة وحاصل هذا الدليل أنه يستدل بالأظهر على الأخفى، ولا أظهر من الله، فلا يُحتاج إلى أن يستدل عليه كما أنشد عبد الله بن رواحه:

والله لـــولا الله مـــا اهتدينـــا ولاتصدقنـــا ولاصلينـــا[1]

وكان هذا بين يدي النبي ﷺ فلم ينكره عليه بل ويردده مع أصحابه فدل على صحة مقولة: (إن الله يُعرف بالله والأشياء كلها تعرف بالله)[2] فالله سبحانه هو في الحقيقة الدال على نفسه بآياته فهو الدال لعباده في الحقيقة بما نصب لهم من الدلالات والآيات[3] وقد بدأ الشارح ذكر هذا الدليل مبتدئا باسم الله المؤمن واسمه الشهيد منبهاً على الاستدلال بأسمائه وصفاته عليه وعلى أفعاله وإلٰهيته.

قال: (ص٩٤ـ٩٦)

من أسمائه تعالى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين[4]: المصدق الذي

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب الرجز في الحرب (٦/ ١٦٠ ـ ح٣٠٣٤)، وأخرجه مسلم في الجهاد باب غزوة الأحزاب وهي الخندق (٣/ ١٤٣٠ ـ ح١٨٠٣) من حديث البراء، وفي حديث سلمة بن الأكوع أنه ارتجز بين يدي النبي ﷺ بذلك فقال له رسول الله ﷺ: «صدقت» أخرجه في الموضع السابق (ح١٨٠٢).

(٢) راجع في ذلك مجموع الفتاوى (٢/ ٢، ٣ ـ ١٦، ١٨ ـ ١٩)، ومدارج السالكين (١/ ٨٢).

(٣) راجع مدارج السالكين (٣/ ٣/ ٤٣٣).

(٤) وفي التفسير الآخر أنه الذي أمن الناس من ظلمه وأمن من آمن به من عذابه كما جاء =

يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بد أن يُري العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغته رسله حق قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣]. أي القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]. فشهد سبحانه لرسوله بقوله أن ماجاء به حق، ووعد أن يُري العباد من آياته الفعلية الخَلقية ما يشهد بذلك أيضا. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه على كل شيء ، فإن من أسمائه الشهيد الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شيء مشاهد له، عليم بتفاصيله.

وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته واستدلال بالآيات الأفقية والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت كيف يستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع في الفطرة التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

ومن كماله المقدس شهادته على كل شيء واطلاعه عليه بحيث لا يغيب عنه ذرة في السموات ولا في الأرض باطناً وظاهراً. ومَن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلٰهاً آخر؟

عن ابن عباس، وانظر تفسير البغوي (٨/ ٨٧).

وكيف يليق بكماله أن يقر من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبرَ عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصرَه على ذلك ويؤيده ويُعلي شأنه ويجيبَ دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه[1] من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر وهو مع ذلك كاذب عليه مفتر؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبى ذلك. ومن جوز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعل ولا يفعله، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]. وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويستدل أيضا بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن. وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص، وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة لأنها أسهل تناولا وأوسع. والله سبحانه يفضل بعض خلقه على بعض.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه مالم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾[2] [العنكبوت: ٥١].

---

(١) كذا بالمدارج، وفي مطبوعة المكتب الإسلامي (على دينه) ولها وجه.
(٢) هذا الدليل اختصره المؤلف من مدارج السالكين (٣/ ٤٣٢-٤٣٥).

ثانياً: الدليل الفطري

الفطرة هي ما أودعه الله في النفس الإنسانية من معرفته واستلزامها له، ومحبته، وتأليهه[1].

والدليل الفطري هو من أوضح الأدلة على ربوبية الله تعالى وقد استدل الشارح على هذا الدليل بالمنقول والمعقول.

ولما كان الميثاق الأول المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية كان هو الفطرة عند الشارح، لذا رأيت أن أضم كلامه في ذلك بعضه إلى بعض، ولا سيما أنه منقول باختصار من كتابي العقل والنقل وشفاء العليل، كما يتضح من الإحالة، وقد قال شيخ الإسلام في هذه الآية: «وقد فسر فطرة الله في الحديث بذلك»[2] يعني الآية

قال الشارح في بيان توحيد الربوبية بعد أن ذكر توحيد الأسماء والصفات: (ص٧٦، ٧٧)

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية كالإقرار بأنه خالق كل شيء وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم : ﴿۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [ابراهيم: ١٠]

---

(١) انظر في تعريف الفطرة: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٤٥ ـ٤٤٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٤٠).

أدلة القرآن على الفطرة:

قال: (ص٨١)

فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلٰهية الذي يتضمن توحيد الربوبية قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٦].

وقال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

أدلة السنة: قال: (ص٨٢)

وقال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[(١)] ولا يقال: إن معناه يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً، كما قال بعضهم ـ لِما تلونا[(٢)]، ولقوله ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل: «**خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين**»[(٣)] الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات (٣/٢١٩ ـ ح١٣٥٨،١٣٥٩)، وأخرجه مسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٤/٢٠٤٧ ـ ح٢٦٥٨).

(٢) أي للآيات المتقدمة التي تدل على أن الفطرة هي الإسلام.

(٣) أخرجه مسلم مطولاً من حديث عياض بن حمار في الجنة باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤/٢١٩٧ - ح ٢٨٦٥)، ومعنى اجتالتهم: أي استخفوهم فذهبوا بهم، وجالوا معهم في الباطل.

وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ولم يقل: ويسلمانه وفي رواية «**يولد على الملة**» وفي أخرى «**على هذه الملة**»[1].

الأدلة العقلية:

قال: (ص٨٢ ـ ٨٣)

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه:

منها أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقا، وتارة ما يكون باطلا وهو حساس متحرك بالإرادات، فلابد له من أحدهما ولا بد له من مرجح لأحدهما. ونعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يصدق وينتفع وأن يكذب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع، وحينئذ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه والثاني فاسد قطعاً فتعين الأول فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن تكون في فطرته محبته أنفع للعبد أو لا والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته محبة ما ينفعه[2].

---

(١) وكلا الراويتين أخرجها مسلم في الموضع السابق.

(٢) وهذه الأدلة منقولة باختصار من درء تعارض العقل والنقل (٨/٤٥٦) وما بعدها، وحاصل الدليل الأول: أن كل إنسان مفطور على الحق، والربوبية حق، فهو مفطور على الربوبية، وقد استدل المصنف للمقدمة الأولى، وأما المقدمة الثانية (الربوبية حق) فلم يحتج إلى أن يستدل عليها لأن المنازع لا ينازع في ذلك، وإنما ينازع في كونها فطرة، ولذا قال: (والثاني فاسد قطعاً فتعين الأول) أي أن الإيمان بالصانع حق، والمقدمة الأولى (كل إنسان مفطور على الحق) استدل بها الشارح بأن الإنسان تعرض له الاعتقادات التي هي حق وهي مطابقة الاعتقاد للمعتقد، وتكون باطلاً، وهي غير مطابقتها له، وتعرض له كذلك الإرادات التي توافق مصلحته أي جلب =

ومنها أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسه. وحينئذ لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه فإذا وجد الشرط وانتفى المانع استجابت لما فيها من المقتضي لذلك[1].

= المنفعة له، أو التي لا توافق مصلحته أي تضره.
وذلك لأنه حساس متحرك بالإرادة كما قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء الحارث وهمام» [المسند: ٤/ ٣٤٥] فإذا عرضت له الإرادات فلابد من مرجح لواحد منهما، وتكافؤهما، وترجيح الضرر ممتنع، فعلم أن في فطرة الإنسان قوة تقتضي اعتقاد الحق وإرادة النافع.
ثم الإقرار بالصانع بدون محبته لا يكون نافعاً، بل الإقرار مع البغض أعظم استحقاقاً للعذاب وهو فاسد قطعاً، فلابد أن يكون في الفطرة مقتضى المحبة، والمحبة مشروطة بالعلم، فإن ما لا يشعر به الإنسان لا يحبه، فإذا كانت المحبة جبلية فطرية، فشرطها وهو المعرفة أيضاً جبلي وفطري، فلابد أن يكون في الفطرة محبة الخالق والإقرار به.

(١) وحاصل هذا الدليل أن الإنسان مفطور على جلب المنافع ودفع المضار كما سبق برهانه في الوجه الأول، إلا أنه ليس كل إنسان يجلب المنفعة أو يدفع المضرة بل يحتاج إلى أن يعلم ذلك، فلو لم يكن فيه فطرة جلب المنفعة لما عرف وذلك كفطرة الصبي على الرضاع فهو مفطور على أن يلتقم ثدي أمه ويرتضع وهذا أحد وجهي التفسير للنجدين في قوله تعالىٰ ﴿وهديناه النجدين﴾ جاء عن ابن عباس وغيره أنه الثديين [تفسير ابن كثير ٤/ ٥١٢]، وكذلك قال جبريل للنبي ﷺ لما عرض عليه لبن وماء وخمر فأخذ اللبن «أصبت الفطرة» متفق عليه، فالطفل مفطور على أنه يختار شرب اللبن بنفسه فإذا تمكن من الثدي لزمه أن يرتضع لا محاله، فارتضاعه ضروري إذا لم يوجد معارض (كمرض في فمه أو عقله أو في ثدي أمه) فهو مولود على أن يرتضع، فكذلك هو مولود على أن يعرف الله، والمعرفة ضرورية له لا محالة إذا لم يوجد معارض، ولذلك فإنه إذا عرض عليه قبل لا محالة للمقتضي القائم فيه لذلك مع عدم المانع، وانظر مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٧).

ومنها أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أنَّ في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجماد والبهائم وحضضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك فإذا كان المقتضي قائماً في النفس وقُدر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها ما يفسدها كانت مقرة بالصانع عابدة له[1].

ومنها أن يقال إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصلاح لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف[2].

---

(١) حاصل هذا الدليل أن سبب العلم هو التعليم فإذا توجه هذا السبب لبشر علموا، وإذا توجه للجماد والبهائم لم يعلموا، فدَّل على أن هناك قابلية في البشر ليست في غيرهم، ثم إن ما يتعلمه الإنسان في شأن الربوبية من غيره، يمكن أن تحدث له خواطر من جنسه دون أن يعلمه أحد، فيكون حصول إقرار الفطرة بالصانع ومحبته والإخلاص له ممكن من غير سبب خارج عنها، بشرط عدم المعارض، من تزيين الشياطين بالشرك وتحريم الحلال. . .إلخ.

(٢) حاصل هذا الدليل أن الفطرة ليس فيها مانع من الصلاح، وهذا الدليل يركب مع الدليل الأول الذي هو إثبات وجود المقتضي التام في الفطرة لإثبات الربوبية، لأن وجود المقتضي السالم ، وعدم المانع من الصلاح ، يجب وجود مقتضاه، فإن قيل المقتضي التام يجب وجوده لكل أحد وهذا خلاف الشاهد، فالجواب إن الفطرة تقتضي وجوده بشرط عدم المانع كما تقتضي فطرة الصبي شرب اللبن ما لم يكن مانع فيه أو في أمه يوجب نفوره عن شرب لبنها، وحب العبد لربه هو مفطور عليه أعظم مما فطر فيه حب لبن أمه، وعليه فإذا لم يكن ثم مانع فإن النفس تميل لإثبات الربوبية، وهذا يحصل من غير المرجح الخارجي، وذلك يثبت إمكان وجود المقتضي التام في الفطرة وهو المقصود.

ومما يؤيد هذه الأدلة العقلية[1] آنفة الذكر، أن بداهة كل إنسان تقضي بوجود الخالق المدبر لهذا الكون ولا سيما بالنظر في الآيات، وسيأتي مزيد بيان لذلك عند الكلام على دليل الآيات.

ومما يؤيد الدليل الفطري: آية الميثاق على ماقرره الشارح، فإنه ذهب إلى أن معناها هو الميثاق فالله استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم حالة كونهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم.

فعند شرح قول الطحاوي رحمه الله قال الشارح: (ص٢٦٥)

والمِيثَاقُ الذي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالىٰ مِنْ آدَمَ وذُرِّيتِهِ حَقٌّ.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢]. يخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو. وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم[2]

فمنها ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان يعني عرفة**

---

(١) وذكر شيخ الإسلام أدلة أخرى منها ما ذكره تعقيباً على الوجه الثالث وهو قوله: هب أنه لابد من الداعي المعلم من الخارج لكن في النفس ما يوجب ترجيح الحق على الباطل في الاعتقادات والإرادات، وهذا كاف في كونها وردت على الفطرة ومن الوجوه أيضاً التي ذكرها أن السبب الذي في الفطرة إما أن يكون مستلزماً للمعرفة والمحبة وإما أن يكون مقتضياً لها بدون استلزام وعلى التقديرين يحصل المقصود. إلى آخر ما ذكر.

(٢) راجع هذه المسألة في العقل والنقل (٤٣٨/٨) وما بعدها، شفاء العليل ط. دار الفكر ١٩٧٨م (ص٢٨٣ وما بعدها)، حيث نقل الأقوال والنصوص، ووفى المقام حقه.

فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه ثم كلمهم قُبُلا، قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، شهدنا... إلى قوله المبطلون». ورواه النسائي أيضاً وابن جرير، وابن أبي حاتم والحاكم في «المستدرك» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[1].

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سئل عن هذه الآية فقال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها فقال: «**إن الله خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية قال خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون**» فقال رجل: يارسول الله، ففيم العمل؟ قال: رسول الله ﷺ: «**إن الله عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار**» ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان في «صحيحه»[2].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٧٢)، والنسائي في تفسير الأعراف من الكبرى (٦/ ٣٤٧ ـ ح١١١٩١)، وابن جرير في تفسيره (٩/ ١١١ ـ ث١٥٣٦١)، وابن أبي حاتم (ح١٣٢٠)، وصححه الحاكم (٢/ ٥٤٤) ووافقه الذهبي، والصواب وقفه كما رواه جمع عن ابن عباس قوله، وانظر ما ذكره ابن كثير في هذا الحديث عند تفسير الآية (٢/ ٢٦٢)، وقوله في الحديث نعمان: هو واد قرب عرفة، وقوله: «ثم كلمهم قُبُلاً» أي كفاحاً مقابلة بدون واسطة لا من وراء حجاب. انظر النهاية (٤/ ٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٨٩٨ ـ ٨٩٩)، وأحمد من طريقه (١/ ٤٤ ـ٤٥)، وأخرجه أبوداود في كتاب السنة باب القدر (٤/ ٢٢٦ ـ ح٤٧٠٣)، والترمذي في التفسير، سورة الأعراف (٥/ ٢٤٨ ـ ح٣٠٧٥)، وقال: حسن، ومسلم بن يسار لم =

وروى الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي رب من هؤلاء، قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلا منهم فأعجبه وبيصُ ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا قال هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له داود، قال رب كم عمره؟ قال ستون سنة قال أي رب زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضى عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أو لم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد فجحدت ذريته ونسي آدم فنسيت ذريته وخطيء آدم فخطيت ذريته**». ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ورواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[1].

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتدياً به؟ قال فيقول نعم قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي**

= يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً مجهولاً، والنسائي في الكبرى كتاب التفسير في تفسير الأعراف (٦/ ٣٤٧ ـ ح١١١٩٠) وقال: وكلثوم هذا ليس بالقوي، وحديثه ليس بالمحفوظ. وابن أبي حاتم في تفسيره (ح١٣٢٩)، وابن جرير (٩/ ١١٣)، وابن حبان (ح٦١٣٣)، وهذا الحديث لا يصح وإنما أسقط الإمام مالك رجلاً في الإسناد وهو نعيم بن ربيعة قال عنه الذهبي في الميزان: (لا يعرف) (٤/ترجمته ٩١٠٤)، وبنحوه قال ابن عبدالبر في التمهيد (٦/ ٣).

(١) أخرجه الترمذي في التفسير، تفسير الآية من الأعراف (٥/ ٢٤٩ ـ ح٣٠٧٦) وقال حسن صحيح، وأخرجه الحاكم (١/ ٦٤)، (٢/ ٣٢٥) وصححه ووافقه الذهبي.

شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي شيئاً» وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً[1] .

وفي ذلك أحاديث أيضاً كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة[2] .

إلى أن قال: (ص٢٦٨)

فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة.

وأما الإشهاد عليه هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم[3] ، ومن ثَمَّ قال قائلون من السلف والخلف إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرُهُم على التوحيد، كما تقدم كلام المفسرين على هذه الآية الكريمة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومعنى قوله (شهدنا): أي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا. وهذا قول ابن عباس وأبي بن كعب[4] .

وقال ابن عباس أيضاً أشهد بعضهم على بعض. وقيل شهدنا من قول الملائكة، والوقف على قوله (بلى). وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي[5] .

وقال السدي أيضاً: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته أنهم

---

(١) أخرجه أحمد (٣/١٢٧،١٢٩،٢١٨)، وأخرجه البخاري في الإنبياء باب خلق آدم وذريته (٦/٣٦٣ ـ ح٣٣٣٤) من حديث أنس، ومسلم في صفات المنافقين باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهباً (٤/٢١٦٠ ـ ح٢٨٠٥).

(٢) انظر في ذلك الدر المنثور (٣/١٤١ ـ ١٤٥)، وتفسير ابن كثير (٢/٢٦١ ـ ٢٦٤).

(٣) وقد ورد مرفوعاً وضعفه ابن جرير (٩/١١٧).

(٤) انظر تفسير ابن جرير (٩/١١٣،١١٤)، ولا تخلو من مقال.

(٥) انظر تفسير ابن جرير (٩/١١٢،١١٥ ـ ١١٦).

شهدوا على إقرار بني آدم[1] . والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم كالثعلبي والبغوي وغيرهما[2] ، ومنهم من لم يذكره بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري وغيره، ومنهم من ذكر القولين كالواحدي والرازي والقرطبي وغيرهم لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة[3] .

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني أدم وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا اشهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الإشهاد على الصفة التي قالها أهل القول الأول ـ موقوف على ابن عباس وابن عمرو وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» والحاكم معروف تساهله رحمه الله.

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار دليل على

---

(١) بمعناه في تفسير ابن جرير (٩/ ١١٦).

(٢) انظر تفسير البغوي (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٣) انظر تفسير الرازي (١٥/ ٥٠ ـ ٦٠)، وتفسير القرطبي (٧/ ١٣).

مسألة القدَر. وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السنة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيها من المعاني المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي: وهذه الآية مشكلة[1]، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكره من ذلك حسب ماوقفنا عليه. فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض، ومعني ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. دلهم على توحيده لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له رباً واحداً سبحانه وتعالى قال: فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم، كما قال تعالى في السموات والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال وأطنب[2].

وقيل أنه سبحانه وتعالى أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وأنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها. ثم ذكر القرطبي بعد ذلك، الأحاديث الواردة في ذلك إلى آخر كلامه وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في «الصحيحين»، الذي فيه: «**قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئا فأبيت إلا أن تشرك بي**». ولكن قد روي من طريق أخرى: «**قد سألتك**

(١) انظر كلام القرطبي في تفسيره (٧/ ٣١٤) وقد حذف المصنف بعض كلماته.

(٢) وهو القفال الشاشي الكبير واسمه محمد بن على بن إسماعيل توفي ٣٦٥هـ، انظر ترجمته في السير (١٦/ ٢٨٣)، وهو القول الذي قواه ابن كثير في تفسيره وقال إنه قول جماعة من السلف والخلف (٢/ ٢٦٤).

أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل فيرد إلى النار»[1] . وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين: **أحدهما**: كون الناس تكلموا حينئذ وأقروا بالإيمان وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك والآية لا تدل عليه لوجوه:[2]

أحدها: أنه قال: «من بني آدم»، ولم يقل من آدم.

الثاني: أنه قال من ظهورهم» ولم يقل من ظهره وهذا بدل بعض أو بدل اشتمال وهو أحسن.

الثالث: أنه قال ذريتهم ولم يقل : ذريته.

الرابع: أنه قال: «وأشهدهم على أنفسهم» أي جعلهم شاهدين على أنفسهم، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكراً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار ـ كما تأتي الإشارة إلى ذلك ـ لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة للحجة عليهم، لئلا يقولوا يوم القيامة: (إنا كنا عن هذا غافلين)، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فطروا عليها كما قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم بذلك لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من

---

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) انظر في هذه الوجوه: الروح لابن القيم المسألة (١٨) (ص٢٦٠ وما بعدها)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٤).

صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعا ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم.

السابع: قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٣] فذكر حكمتين في هذا الأخذوالإشهاد لئلا يدَّعوا الغفلة، أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ماقامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله تعالى: ﴿ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي لو عذبهم بجحودهم وشركهم لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه، واحتج عليه بهذا في غير موضع من كتابه كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله بقولهم: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [ابراهيم: ١٠].

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها، وهذا شأن آيات الرب تعالى، فقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا تبديل ولا تغيير. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا والله أعلم.

وقد تفطن لهذا ابن عطية وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم

أعادهم وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» ورجح القول الثاني، وتكلم عليه ومال إليه.

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارىء، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن يقال لهم أنتم كنتم معترفين بالصانع مقرين بأن الله ربكم لا شريك له وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [النساء: ١٣٥]. وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا بل من أقر بشيء فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة، تقليدا لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب.

فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لابد له من كافل، وأحق الناس به أبواه، ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه على دينهما في أحكام الدنيا الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه ـ على الصحيح حتى يبلغ ويعقل وتقوم عليه الحجة وحينئذ فعليه أن يتبع دينَ العلم والعقل، وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دين صحيح، فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه، قال: ﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [يوسف: ٣٨]،

وقال ليعقوب بنوه: ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإن كان الآباء مخالفين الرسل، كان عليه أن يتبع الرسل، كما قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ ﴾. [العنكبوت: ٨]، الآية. فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب وإن كان خطأ ليس هو فيه على بصيرة، بل هو من مُسلمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره:؟ من ربك قال: هاه هاه، لا أدري، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته[1].

---

(١) تمام هذا البحث معرفة مسألة (أطفال المشركين)، فإن أمرهم اشتبه على كثيرمن أهل العلم، فجزم بعضهم بأنهم في الجنة، بل استدل لذلك بأدلة، ولكن الصواب أن يقال فيهم ما قاله ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين» يعني فيجزيهم يوم القيامة على وفق ذلك، لكن ليس المراد كما ظنه البعض أن الله يجزيهم على مجرد العلم، بل يمتحنون في العرصات، فجزاؤهم على ما ظهر من العلم بعد امتحانهم وإيمانهم وقال شيخ الإسلام: هذا أجود ما قيل في أطفال المشركين وعليه تتنزل جميع الأحاديث، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٥ ـ ٢٤٩، ٣٠٣)، وأما اعتراض من اعترض بأن الآخرة ليست دار تكليف وأنه ينقطع التكليف بالموت فيجاب عنه بأنه دعوى لا دليل عليها، وإنما ينقطع التكليف في الجنة أو النار لا في القبور ولا في العرصات والله أعلم. وانظر مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٩).

ثالثاً: دليل الآيات

الآية لغة هي العلامة الظاهرة الواضحة وآيات الله البينات هي العلامات الواضحات على ربوبيته وإلٰهيته[1] ، وكون الآيات بينات مستلزم أن يعيها كل أحد، وألا يتوقف ثبوتها على تقدم علم رياضي أو طبيعي أو منطقي، وكذلك لا يتوقف على شيء من الرياضة الخلقية كما هي أدلة الفلاسفة المتكلمين والمتصوفة.

ولذا يشير الشارح إلى ذلك بحكاية مناظرة أبي حنيفة للزنادقة حيث يقول: (ص٨٣)

ويحكى عن أبي حنيفة رحمه الله أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية. فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلىء من الطعام والمتاع وغيره بنفسها وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً فقال لهم: إذا كان هذا محالا في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله! وتحكي هذه الحكاية أيضا عن غير أبي حنيفة أيضاً.

ولما كان التوحيد المطلوب هو توحيد الإلٰهية المتضمن للربوبية وكانت الشهادة بـ (لاإلٰه إلا الله) لا ينتفع العبد بها إلا بعد بيانها وهذا يستلزم بيان

---

(١) قال ابن القيم في مدارج السالكين (٣/ ٤٣٠):
«وآيات الرب هي دلائله وبراهينه التي بها يعرفه العباد، وبها يعرفون أسماءه وصفاته وتوحيده وأمره ونهيه، فالرسل تخبر عنه بكلامه الذي تكلم به، وهو آياته القوليه، ويستدلون على ذلك بمفعولاته التي تشهد على صحة ذلك، وهي آياته العيانية، والعقل يجمع بين هذه وهذه». اهـ. وانظر مجموع الفتاوى (٢/ ٧٤).

الربوبية ثم الانتقال إلى الإلٰهية، لذا بين الله لنا ذلك في القرآن بالآيات الواضحات التي لا تحتاج إلى قياس أو ذوق.

قال الشارح: (ص٩٢)

وإذا كان لا ينتفع بها[1] إلا ببيانها فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: **السمع، والبصر والعقل**.

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها الوحدانية وغيرها غاية البيان لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعطلة بعض الصفات من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝﴾ [يوسف: ١]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝﴾ [الحجر: ١] ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝﴾ [المائدة: ٩٢، والتغابن: ١٢] ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝﴾ [النحل: ٤٤].

وكذلك السنة تأتي مبينة أو مقررة لما دل عليه القرآن لم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان ولا إلى ذوق فلان ووجده في أصول ديننا.

ولهذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين. بل قد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي فيما يأتي من كلامه من قوله: **لا نَدْخُل في ذَلكَ مُتَأَوِّلينَ بآرائِنا ولا مُتوهِّمينَ بأهْوائِنا، فإنَّه ما**

(١) أي بشهادة التوحيد.

سَلمَ في دِينِه إلاَّ مِنْ سَلَّمَ لله عزَّ وجلَّ ولِرَسُولِه ﷺ[١].

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القوليه السمعية.

والعقل: يجمع بين هذه وهذه، ويجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة[٢].

---

(١) ويأتي في مبحث النبوات.

(٢) هذا البحث مختصر مما في مدارج السالكين (٣/ ٤٣٠ ـ ٤٣١) بلفظه، وبنحوه مطولاً في مجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨ ـ ١٩٠).

رابعاً: المقاييس العقلية

تقدم أن الربوبية فطرة ولذا فإنه لا يحتاج إلى الاستدلال على ذلك بما هو أخفى، لأن المقدمات الخفية والأدلة النظرية لا توازي أدلة الفطرة والآيات، ولكن مع ذلك قد يحتاج العبد إلى شيء من ذلك ولا سيما مع توارد الشبه وتزايد الشكوك... إلخ

وقد أدلى المتكلمون بدلوهم في ذلك وبعض ما قالوه صحيح إلا أنه يثبت وجوداً واجباً قديماً ليس بمصنوع، لكنه لا يؤدي إلى تعينيه، بخلاف الاستدلال بالآيات، ومع ذلك ففي الطريقة النظرية حق لا يمكن إنكاره، وحاصل ما ذكروه من الحق يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن.

قال الشارح مبيناً ذلك: (ص١١٤)

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان: ٣٣].

ولا نقول لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية: فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى.

وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها وقد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضروري فطري وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبه ما يخرجه إلى الطرق النظرية[١].

---

(١) انظر في ذلك الرد على المنطقيين (ص٢٥٣ـ٢٥٥)، ودرء التعارض (٣/ ٩٧، ١٠٥، ١٩٧).

دليل العناية

ثم ذكر دليلاً قريباً للاستدلال به وهو النظر في خلق الإنسان قال رحمه الله: (ص٢٧٤)

فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه وليقم لله، ولينظر من أي الفريقين هو؟ والله الموفق فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل، فإنه مركوز في الفطر. وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر نفسه لما كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب، والترائب: عظام الصدر ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين، في ظلمات ثلاث وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئا لم يقدروا.

ومحال توهم عمل الطبائع فيها لأنها موَات عاجزة ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير فإذا تفكر في ذلك وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية فانتقل منه إلى توحيد الإلٰهية، فإنه إذا علم بالعقل أن له ربا أوجده كيف يليق به أن يعبد غيره؟ وكلما تفكر وتدبر ازداد يقينا وتوحيداً والله الموفق لارب غيره، ولا إله سواه[1].

---

(١) وهذا هو دليل العناية والخلق والاستدلال هنا على الرب تعالىٰ بحدوث الإنسان وغيره من المخلوقات وهو طريقة القرآن كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]، وقد ذهب المتكلمون إلى الاستدلال على القديم بحدوث الأعراض والصفات وذلك على تماثل الأجسام وعلى نظرية الجوهر الفرد، ولو مالوا إلى طريقة القرآن لكان أولى وخيراً لهم، وانظر النبوات (٧٣ ـ ٧٩)، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٩).

دليل التمانع في الربوبية

وقد ذهب المتكلمون إلى إثباته[1] بدليل التمانع وهو دليل حق في ذاته في إثبات تفرد الله بالربوبية إلا أنهم أخطأوا في جعله الغاية كما سيأتي بيانه.

قال الشارح: (ص٧٨، ٧٩)

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما أولا يحصل مراد واحد منهما[2]، والأول ممتنع لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلٰها، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

دليل المقدمات الضرورية: (دليل الحدوث و دليل الوجوب)

المقصود بهذا الدليل هو الطريق القياسي المفيد للعلم بتوسط المقدمات الضرورية التي لا يحتاج الناظر أن يستدل عليها.

مثل أن يقال الوجود المعلوم إما ممكن وإما واجب، والممكن لا يوجد

---

(١) يلاحظ هنا أن الاستدلال إنما هو على أن الرب واحد، أما الاستدلال على وجود رب لهذا الكون فهو من خلال دليل العناية والخلق السابق، ومايلي ذلك من دليل المقدمات الضرورية (الحدوث والإمكان).

(٢) قد يقال ثمة شيء رابع في القسمة العقلية وهو اتفاقهما، وهو في الحقيقة نوع من العجز، لأن وجوب اتفاقهما يعني بعبارة أخرىٰ إن أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر وهذا بين في عجزهما كما يلزم منه الدور القبلي. وانظر منهاج السنة (٣/٣٠٦ ـ ٣١٣)، ودره التعارض (٩/٣٥٦، ٣٥٧).

إلا بواجب فثبت وجود الواجب على التقديرين.
ومثل أن يقال العالم محدَث أو كثير منه محدث، والثاني ضروري، والأول يستدل عليه، ثم يقال وكل محدَث فله محدِث.
أو يقال لا شك أن ثم وجوداً، وهو إما قديم وإما محدَث، والمحدَث لابد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين[1].
وقد نبه الشارح رحمه الله على ذلك في عدة مواضع من كتابه فمن ذلك كلامه على اسم الله الأول والآخر.

قال: (ص١١٣)
قوله: قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بِلا انْتِهَاء.
قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] وقال ﷺ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء**»[2].
فقول الشيخ قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء هو معنى اسمه الأول والآخر.

والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر فإن الموجودات لابد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعا للتسلسل. فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فان الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم وهذه كانت معدومة ثم وجدت فعدمها ينفي وجوبها ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلا للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ

---

(١) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٢/ ٧٥)، (٥/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩)، (٦/ ٧٦)، والنبوات (ص٤٨).
(٢) أخرجه مسلم في الذكر باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة (٤/ ٢٠٨٤ ـ ح٢٧١٣).

غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه أحدثوا من غير شيء أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدَث لا يوجد بنفسه فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدوماً وكل ما أمكن وجوده بدلا عن عدمه وعدمه بدلا عن وجوده فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له[١]

ونبه الشارح أيضا على هذا الدليل عند كلامه على امتناع التماثل بين الخالق والمخلوق في الرد على الزنديق الذي ينكر واجب الوجود.

قال: (ص١٠٢)

فإن قال أنا لا أثبت شيئا، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه[٢] ، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق ، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق وإما فقير إلى ماسواه، وإما غني عما سواه.

وغير الواجب بنفسه، لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغنى عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه وما سواه بخلاف ذلك، وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً ولا خالقاً لما سواه، ولا غنيا عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين أحدهما واجب والآخر ممكن، أحدهما قديم والآخر حادث أحدهما غني والآخر فقير، أحدهما خالق والآخر مخلوق وهما

---

(١) انظر في ذلك مختصر الصواعق (١/ ١١٠).

(٢) انظر في معنى واجب الوجود: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٥٣).

متفقان في كون كل منهما شيئا موجودا ثابتا، ومن المعلوم أيضا أن أحدهما ليس مماثلا للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه والآخر فقير[١].

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجودا بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق غنياً غير غني فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما. فعلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل كما هو منتف بنصوص الشرع فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه[٢].

---

(١) ويمكن طرد هذه الطريقة، فيقال: الموجودان أحدهما حي بحياة بنفسه، أو بجعل من غيره، أو يقال: عالم بنفسه أو عالم بعلم غيره، أو يقال: القادر بنفسه أو القادر بغيره... ونحو ذلك، فهذه الطرق كثيرة مما يتعلق بصفات الكمال للرب، فدلائل إثبات الرب كثيرة جداً، ولا يتوقف ذلك على دليلي الحدوث والإمكان بل يمكن طرد ذلك كما سبق. وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٥ ـ ٤٥١).

(٢) بلفظه من منهاج السنة (٢/ ١١٦ ـ ١١٧).

الفرق بين دليل القياس العقلي ودليل الآيات

لا شك أن القرآن يأمر بالنظر في الآيات، وهذا النظر واجب على الراجح من أقوال أهل العلم[1] ، ولكن ثمة فرق بين الاستدلال بالقياس، وبين الاستدلال بالآيات ،فإن الاستدلال بالآية يدل على المراد بغير توسط حد أوسط، ينتظم به قياس مشتمل على مقدمة كلية كما هو الحال في القياس العقلي، ولذلك كان الشعاع آية الشمس، والدخان آية النار وإن لم ينعقد في النفس قياس، بل العقل يدل على تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بهذا التلازم قد يكون نظرياً، وقد لايكون[2] .

قال الشارح في الكلام على الميثاق الحالي (ص٢٧٢):

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها، وهذا شأن آيات الرب تعالىٰ، فقال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٤]. اهـ.

وأما الطريقة القياسية فهي تفيد العلم بتوسط مقدمات ضرورية، وهذه المقدمات لا يحتاج إلى إقامة الدليل على صحتها، ولكن إذا لم يحصل عند القائس العلم بصحتها ابتداء ـ وهو لابد أن يبني نظره وقياسه على مقدمات ضرورية حتى يحصل له العلم ـ لذا يذهب أولاً إلى إثبات هذه المقدمات.

فمثلا كون الممكن يفتقر إلى الواجب، هذا أمر معروف ضروري، وإذا لم يحصل العلم بذلك: احتيج للاستدلال عليه بأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح خارجي... إلخ، مما يفقد الاستدلال

---

(١) انظر في ذلك ما كتبه الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (٢/ ٤٩٣).

(٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٢/ ٩ ـ ١٢،٧٤)، (٩/ ١٤٢)، الرد على المنطقيين (ص١٥١).

بداهته وقوته.

ثم لو سلم له الاستدلال بأن بناه على مقدمة علمها ضرورة أو استدل عليها حتى علمها، فإن القياس يؤدي إلى وجود واجب قديم ليس بمصنوع لكن دونما أن يتعين عنده ما هو هذا الواجب القديم؟ ولذا فإن عامة الدهرية يقولون: هذا هو العالم أو شيء قائم به[1] ولذا اختلف الناس في تعيينه، ولذا فالنظر المجرد لا يحصل به الا أمر مجمل، فإذا انضم إلى ذلك ما يُعلم بنور الرسالة من الأمر المفصل، حصل الإيمان النافع وزال ما يخاف من سوء عاقبته.

وأما إذا انضم للقياس العقلي ضد ماجاء به الرسول أفضى إلى التكذيب وهو الكفر المركب[2].

وأما إذا لم يضم إليه شيء بقي في الكفر البسيط، وهذا حال كثير من المتفلسفة والمتصوفة لا يخرج عن هذين القسمين الأخيرين.

أما النظر الصحيح فلا بد أن ينضم له نور الرسالة وهذه طريقة القرآن في النظر ومدارها على الآتي:

أولاً: تقريب المقدمات الضرورية مع حذف الاستدلال عليها لعدم الاحتياج إلى ذلك.

ثانياً: ضرب الأمثال وهي المقاييس العقلية مع الإضاءة بنور الرسالة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٧٦)، والنبوات (ص١٧٦، ١٧٨ ـ ١٨٥)، ويقول شيخ الإسلام في النبوات (ص١٧٦):
«إذا قيل كل محدَث فلابد له من محدِث، دلَّ على محدِث مطلق، لا يدل على عينه، بخلاف آيات الله فإنها تدله على عينه، وبينا أن القرآن ذكر الاستدلال بآيات الله، وقد يُستدل له بالقياس الشمولي والتمثيلي، لكن دلالة الآيات أتم وأكمل» اهـ.

(٢) ولأجل هذا لم تكن المعرفة بالله موقوفة على أصول المتكلمين والفلاسفة، وما أحوجنا الله إليهم، بل تمام المعرفة ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ «موقوف على العلم بفساد أصولهم، وإن سموها أصول الدين، فهي أصول الجهل وأصول دين الشيطان لا دين الرحمٰن، فحقيقة كلامهم ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول»اهـ. انظر مجموع الفتاوى (٢٦/٤٤٣، ٤٥٢).

فيحصل الوصول بهذا القياس للمطلوب دون خلل أو ضعف.

قال الشارح: (ص٨٥)

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل[١]، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية[٢]، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدل بها ولم يحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية بخلاف ما قد يشتبه ويقع فيه نزاع فإنه يبينه ويدل عليه.

---

(١) انظر في أمثال القرآن مجموع الفتاوى (١٤/ ٥٤ وما بعدها).

(٢) انظر في اشتمال القرآن على الأدلة النقلية والسمعية: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٣٧ وما بعدها).

خامساً: إجماع الأمم

القرآن الكريم بيَّن الداء الموجود في الأمم وأوضح الحجة والمحجة وكل الأقوام المذكورين في القرآن كانوا مقرين بالربوبية، وإقرار الناس بالربوبية أسبق من إقرارهم بالإلهية، فالإقرار بالربوبية عام في جميع البشر ولم يدع أحد أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، ولم يكن مشركوا العرب ولا أهل الكتاب ولا المجوس يعتقدون أن أربابهم شاركت الله في خلق السموات والأرض إقرارهم بل كانوا يقرون بخلقه آلهتهم.

وغاية ما نقل عن بعض الناس هو القول بعدم شمول الربوبية كما نقل عن بعض المجوس والقدرية، وليس هذا إنكاراً لأصل الربوبية.

وقد بين الشارح ذلك مستدلاً عليه

قال رحمه الله: (ص٧٧)

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝٢٤ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ۝٢٥ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٦ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ۝٢٧ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢٨﴾[1] [الشعراء: ٢٤ـ٢٨].

إلى أن قال الشارح: (ص٧٧)

ولم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان

---

(١) بلفظه من درء التعارض (٨/ ٣٨ ـ ٣٩).

في الصفات والأفعال فإن الثنوية من المجوس، والمانوية[1] القائلين بالأصلين: النور والظلمة وأن العالم صدر عنهما ـ متفقون على أن النور خير من الظلمة ،وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد ويقولون: باسم الاب والابن وروح القدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه، ولهذا كانوا مضطربين، في فهمه وفي التعبير عنه لا يكاد واحد منهم يعبر عنه، بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات ثلاثة بالأقنوم! والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص[2] . وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام. وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين[3] .

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيرا من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا

---

(١) المانوية أتباع ماني بن فاتك، وهم الثنوية، وتقوم عقيدتهم على أن مبدأ العالم كونان أحدهما النور والآخر ظلمة، وللنور الإله العظيم خمس صفات وخمس أخرى روحانية. . .إلخ معتقدهم الفاسد، وانظر في ذلك درء التعارض (٦/ ١٩٥)،(٩/ ٣٤٦)، والملل والنحل (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٩).

(٢) وكل هذا باطل، فإن الصفة لا تكون إلهاً يخلق ويرزق، كما أنها لا تقوم بغير الموصوف، كما أنها لاتتحدد ولا تعدم في الرب تعالىٰ، وانظر في نقض ذلك: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٧٥ ـ ٢٨٥).

(٣) انظر في الكلام على هذا الاعتقاد النصراني: الجواب الصحيح (٢/ ١٥٨ ـ ١٧٠).

المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى من السمع.

وقال الشارح رحمه الله في موضع ثانٍ: (ص٨٠،٨١)

ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب من طباعها. وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان فيما يقال من هذا الباب وكذلك الشرك بالملائكة والجن واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هؤلاء شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]. ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل. كما حكى الله تعالى عنهم في قصة صالح عليه السلام عن التسعة الرهط الذين تقاسموا بالله، أي تحالفوا بالله لنبيتنه وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

سادساً: معجزات الرسل

وجه هذا الدليل أن النبوة إذا ثبتت بالمعجزة، علمنا أن هناك مرسِلاً أرسل هذا النبي، ولما كان هذا البحث متعلقاً بالنبوات أيضاً فنكتفي فيه هنا بإشارات الشارح مع الإحالة على الموضع الآخر.

قال رحمه الله: (ص٩٣)

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة لم يبعث نبيا إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. وقال تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. وقال تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨٤]. ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إن مِن أخفى آيات الرسل آيات هود حتى قال له قومه: ﴿ يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾ [هود: ٥٣]. ومع هذا فبينته من أوضح البينات لمن وفقه الله لتدبرها وقد أشار إليه بقوله: ﴿ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٤- ٥٦] فهذا من أعظم الآيات أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب غير جزع ولا فزع ولا خوار، بل هو واثق بما قاله جازم به فأشهد الله أولا على براءته من دينهم وما هم عليه إشهاد واثق به معتمد عليه معلم لقومه أنه وليه وناصره وغير مسلط لهم عليه، ثم أشهدهم إشهاد مجاهر لهم

بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يوالون عليها ويعادون عليها ويبذلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم واحتقارهم وازدرائهم. ولو يجتمعون كلهم على كيده وشفاء غيظهم منه ثم يعاجلونه ولا يمهلونه [لم يقدروا على ذلك إلا ما كتبه الله عليه][1]

ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، وبين أن ربه تعالى وربهم الذي نواصيهم بيده هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده وأنه على صراط مستقيم فلا يخذل من توكل عليه وأقر به، ولا يشمت به أعداءه.

فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم بينها لعباده غاية البيان[2].

---

(١) الظاهر أن هذه العبارة ليست في كل النسخ، وعبارة المدارج: «وفي ضمن ذلك أنهم أضعف وأعجز وأقل من ذلك، وأنكم لو رُمتموه لانقلبتم بغيظكم مكبوتين مخذولين».

(٢) بلفظه مع بعض الاختصار من المدارج (٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٣)، وانظر في ذلك مختصر الصواعق (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٢)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

المبحث الثاني

الانحراف في تقرير توحيد الربوبية

أشهر طائفتين انحرفتا في توحيد الربوبية

١ـ النظار من المتفلسفة والمتكلمة.

٢ـ المتصوفة[١].

واعتمد كل منهما على طرق مختلفة فالنظار اعتمدوا على الأقيسة العقلية لكن لم يضم كثير منهم إلى ذلك نور الرسالة، بل ضم بعضهم إلى ذلك ما يضاد الرسالة، ومن ذلك إثباتهم الربوبية بدليل الجواهر والأعراض.

وقد أشار الشارح إلى هذا الدليل عند بيانه انحراف المعتزلة في تحديد أركان الإيمان فقال: (ص٣٣٤)

«وبنوا أصل دينهم على الجسم والعرض الذي هو الموصوف والصفة عندهم واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجسم». اهـ.

وخلاصة هذا الدليل يرجع إلى:

١ـ لا يمكن معرفة الصانع إلا بإثبات حدوث العالم[٢].

---

(١) وهناك انحراف آخر في توحيد الربوبية من غير هاتين الطائفتين، ومن ذلك نسبة بعض أفعال الرب إلى غيره كما وقع في هذه الأمة في باب التطير والتشاؤم مضاهاة لما يقوله المجوسية والقدرية، وكإثبات النفع والضر فيما هو من مخلوقات الله مما لم يثبت الشرع فيها نفعاً ولا ضراً مضاهاة لاعتقاد مشركي العرب في آلهتهم ولما كان الشارح قد بحث ذلك وربطه بتوحيد الإلهية، لذا ناسب أن يتم بحثه هناك، فأحببت أن أشير إليه هنا.

(٢) بل دلائل إثبات ربوبية الله مقدرة ليست متوقفة على ذلك، وقد ذُكر منها في هذا الكتاب =

٢ـ لا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام[١].
٣ـ إثبات حدوث الأجسام إنما يتم إذا عرفنا أنها مكونة من الجواهر الفرْدة وهي حادثة[٢].
٤ـ الأجسام متماثلة فيما يجب وما يجوز وما يمتنع.
٥ـ الجوهر الفرد لا يخلو من الأعراض أو بعضها كالأكوان الأربعة (الحركة والسكون والاجتماع والافتراق).
٦ـ العرض حادث لأنه لا يبقى زمانين[٣].
٧ـ الجوهر حادث لأنه لا يخلو من العرض الحادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها[٤].

وقد بين الشارح بطلان أكثر هذه الأمور، ولذلك فإن هذا الدليل لا يعتمد عليه حذاق المتكلمين، ويراه بعضهم باطلاً، ومنهم (كالأشعري) من يراه محرماً في الشريعة لكثرة مقدماته وخفائها كما يأتي بحثه في رد شبهات المتكلمين في فصل توحيد الأسماء والصفات.

وأما الصوفية فقد اعتمدوا في إثبات الربوبية على الطريقة العبادية التى

= المبارك ستة أنواع والحمد لله.

(١) وهذا قد يراد به معنى صحيح وهو دليل الحدوث المتقدم ذكره في (المقاييس العقلية)، إلا أن هذا القصر والحصر باطل ولاشك.

(٢) انظر بطلان مسألة الجوهر الفرد في المطلب الذي أفردته بشبهات أهل الضلال ومسالكهم في باب الأسماء والصفات، في شبهة التعدد والتركيب.

(٣) هذه الدعوى لا دليل عليها ومبناها على خلاف الحس وما يعلمه العقلاء وسبب ذلك حيرتهم في إفناء الله الأشياء، وكذلك فكأن الجسم لا يحتاج إلى الرب إلا لإحداث الأعراض فيه كل زمان، وهذا باطل بل الكل مفتقر إلى الله محتاج إليه في كل شيء لإبقائه لا لإحداث الإعراض فحسب كما توهموا، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٧٥،٢٧٦)، (٦/ ٤٠، ٥١ ـ٦١)، وكذلك في (٢/ ٢٢، ٢٣١)، (٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥)، ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، (٥/ ٢١٥)، والصفدية (١/ ٢٧٥)، ونقض التأسيس (١/ ١٤١ ـ ١٤٤)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣/ ٩٨٨ ـ ٩٨٩).

(٤) ويأتي بيان وهاء هاتين القضيتين في فصل توحيد الأسماء والصفات، وانظر هذا الدليل ووهاءه في مختصر الصواعق (١/ ١٩٩).

توصل إلى العلم بتوسط الرياضة وصفاء النفس، وبه قد يحصل للقلب العلم الضروري، إلا أن الصوفية لم يعتمدوا في ذلك على نور الرسالة ولذا ضموا إلى هذا الدليل العبادي ما ليس من ميراث النبوة، فوقعوا في شطحات في توحيد الربوبية، لعل من أبرزها الفناء في الربوبية وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد وقد نبه الشارح على بطلان طريقتهم في ذلك بعد أن بين توحيد الربوبية وأدلته عند أهل السنة وأن ذلك مستلزم لتوحيد الإلٰهية.

قال: (ص٩٦ـ ٩٩)

وإذا عرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب كماتقدمت إليه الإشارة ـ فلا يلتفت إلى قول من قسم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا **النوع** توحيد العامة **والنوع الثاني** توحيد الخاصة، وهو الذي يثبت بالحقائق، **والنوع الثالث** توحيد قائم بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة، فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء صلوات الله عليهم والمرسلون منهم أكمل في ذلك وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً وهم نوح وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علما، ومعرفة وحالا، ودعوة للخلق وجهادا فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه وجاهدوا الأمم عليه. ولهذا أمر سبحانه نبيه أن يقتدي بهم فيه كما قال تعالى، بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكمل من توحيد من أُمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم.

وكان ﷺ يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «**أصبحنا على فطرة**

الإسلام وكلمة الإخلاص ودين نبينا محمد وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»[1] . فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً وكلمة الإخلاص هي شهادة أن لا إله إلا الله. وفطرة الإسلام: هي مافطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له والاستسلام له عبودية وذلاً وانقياداً وإنابة.

فهذا هو توحيد خاصة الخاصة، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء[2] قال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ﴾ [البقرة: ١٣٠، ١٣١]. وكل من له حس سليم وعقل يميز به لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم ألبته، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولاشك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة ينتهي إلى الفناء[3] الذي يشمر إليه غالب الصوفية

---

(١) أخرجه أحمد (٣/٤٠٦ ـ ٤٠٧)، والنسائي في الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة باب ذكر ما كان النبي ﷺ يقوله إذا أصبح (٦/٣ ـ ح٩٨٢٩ ـ ٩٨٣١) من حديث عبدالرحمن بن أبزىٰ، وصحح كل من الألباني (ص٩٧)، والأرناؤوط (ص٥٤) سنده.

(٢) راجع في ذلك مدارج السالكين (٣/٤٤٦) حيث أخذ الشارح هذا المبحث منه بألفاظه.

(٣) الفناء: لفظ مجمل، والمراد هنا الفناء في الربوبية، وهو الفناء عن شهود السوى، فلا يشهد سوى الله، ثم الفناء عن وجود السوى، فلا يرى وجوداً لغير الله، وهذا هو الاتحاد، والذي جاء به الشرع: الفناء عن عبادة السوى فلا يعبد غير الله. وانظر في الفناء: مدارج السالكين (١/١٦٨ ـ ١٨٦)، (٣/٣٤٢ ـ ٣٥٥)، وطريق الهجرتين (ص٤٦٨، ٤٦٩) (تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ط. قطر). وانظر مجموع الفتاوى (٢/٣١٣)، (١٠/٢١٨، ٣٣٧).

وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد. انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام أبوإسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول[1]:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد

وإن كان قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد[2]، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحادي إليه وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوبا منا لنبه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبينه فإن على الرسول البلاغَ المبين.

فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا

---

(١) مدارج السالكين (١/ ١٦٧)، (٢/ ٤٠٧)، (٣/ ٤٧٤).

(٢) المقصود من الأبيات كما قال ابن القيم: ما وحد الله عز وجل أحد حق توحيده الخاص، الذي تفنى فيه الرسوم، فإنه لا يتصور منه التوحيد إلا بقاء الرسم، وهو الموحد، وتوحيده القائم به فإذا وحده شهد فعله الحادث ورسمه الحادث وذلك جحود لحقيقة التوحيد، وقوله(توحيد من ينطق عن نعته) عارية مسترده فإنه الموحَّد قبل توحيد هذا الناطق وبعد فنائه، فتوحيده له عارية أبطلها الواحد الحق بإفنائه كل ما سواه، وقوله(توحيده إياه توحيده): أي توحيده الحقيقي هو توحيده لنفسه حيث لا هناك رسم ولا مكون، فما وحد الله حقيقة إلا الله، وقوله (ونعت من ينعته لاحد): أي ميل وخروج عن التوحيد الحقيقي. وأما الاتحادية فقد جعلوا الأبيات دليل الوحدة فكل من وحده جاحد لأنه حصره تحت الأوصاف، والصواب إطلاقه عن قيود الصفات وما ثم غير يوحده بل هو الموحد لنفسه ونعت الناعت له شرك لأنه تقييد له. هذا خلاصة ما ذكره ابن القيم رحمه الله، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٣١٧)، (١٤/ ١٨٥).

توحيد خاصة الخاصة أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إليه هذه النقول والعقول حاضرة.

فهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة هل جاء ذكر الفناء فيها، وهذا التقسيم عن أحد منهم وإنما؟ حصل هذا من زيادة الغلو في الدين، المشبه لغلو الخوارج، بل لغلو النصارى في دينهم. وقد ذم الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾ [المائدة: ٧٧].

وقال ﷺ: «**لاتشددوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شددوا فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم**»[1] رواه أبوداود.

(١) أخرجه أبوداود في الأدب في الحسد (٤/ ٢٧٦ ـ ح٤٩٠٤)، وضعفه الألباني (ص٩٩)، وقال الأرناؤوط (ص٥٧): سنده قابل للتحسين وذكر له بعض الشواهد.

الفصل الثاني
توحيد الألوهية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول:

استلزام الربوبية للألوهية

المبحث الثاني:

توحيد الألوهية أول دعوة الرسل

المبحث الثالث:

شهادة التوحيد (لا إله إلا الله)

المبحث الرابع:

الدعاء هو العبادة

المبحث الخامس:

الخوف والرجاء والتوكل

المبحث السادس:

ولاية الله وأهلها

المبحث السابع:

بعض الانحرافات في توحيد الألهية



المبحث الأول

استلزام الربوبية للإلهية

توحيد الإلهية هو استحقاق الله للعبادة، بأن لا يعبد إلا الله وهذا التوحيد يتضمن توحيد الربوبية، فيقرر الإنسان أنه لا رب إلا الله ولا خالق إلا هو، وما سواه عاجز والعاجز لا يصلح أن يكون إلٰها.

ومن هنا يظهر أن توحيد الربوبية مستلزم للإلهية، والإلهية يتضمن الربوبية ولا عكس، ولذا فإن كان توحيد الربوبية هو غاية النظار، والمتصوفة، فإن توحيد الربوبية لا ينجيهم إن لم ينضم معه لازمه وهو توحيد الإلهية.

وقد قررالشارح ذلك بأوضح بيان حيث قال: (ص٨٧)

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس[1] . فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلٰهاً.

وقال تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩١].

وقال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٧].

وقال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبته.

والثاني: وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره، وهو الذي

---

(١) وانظر في أنواع التوحيد أيضاً: العقل والنقل (١/ ٢٢٥).

ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره[1] : لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ [الدهر: ٢٩] وذلك أنه قال: ﴿لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم لم يقولوا أن العالم له صانعان بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء وقالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى[2].

وقال أيضاً: (ص٨٣، ٨٤)

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية، الذي يقر به هؤلاء النظار، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين»[3] وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عباده ما سواه كان مشركا من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له.

ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلا على الثاني، إذ كانوا يسلمون الأول وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله وحده وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟

كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا

---

(١) تفسير ابن جرير (١٥/ ٨٤) وقد أسنده عن قتادة من طريقين.

(٢) انظر درء التعارض (٩/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، مجموع الفتاوى (١٦/ ١٢٢ ـ ١٢٤).

(٣) وهو أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الهروي الحنبلي (ت٤٨١هـ)، وكتابه منازل السائرين في علم السلوك وهو الذي شرحه العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه الرائع مدارج السالكين وقد نقل المصنف عن المدارج كثيراً من مباحث شرحه هذا.

يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [النمل: ٥٩-٦٠]. الآيات[1] .

يقول الله تعالى في آخر كل آية ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أي أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام هل مع الله إله، كما ظنه بعضهم لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: أن معه إلٰها ﴿جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]. بل هم مقرون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة: ٢١]. وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]. وأمثال ذلك.

وبذلك يتقرر أن توحيد الربوبية إذا أتى به الإنسان ولم يأت بلازمه فإنه لاينجو به بمفرده وإذا كان توحيد الربوبية قد ثبت بأدلة متعدده فإن توحيد الإلهية كذلك دلائله متعددة.

قال الشارح: (ص٨٤، ٨٥)

وإذا كان توحيد الربوبية، الذي يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من

---

(١) انظر تفسير ابن جرير (٢٠/ ٤ ـ ٥)، وتفسير الألوسي (٢٠/ ٥)، وتفسير أبي السعود (٦/ ٢٩٤).

الصوفية هو الغاية في التوحيد؛ داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر رحمة من الله بخلقه.

وأبرز ما تكلم عليه الشارح من الأدلة هو دليل التمانع في الإلهية، وقد بين الفرق بينه وبين التمانع في الربوبية، إذ أن كثيراً من النظار ظن أن دليل التمانع في الربوبية هو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فبين الشارح أن هذا تمانع في الإلهية وكذلك في آية سورة المؤمنون: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. وبين أن التمانع في الإلهية يتضمن التمانع في الربوبية.

قال رحمه الله: (٨٥ـ٨٧)

ولماكان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثمَّ خالقاً خلق بعض العالم كما يقوله الثنوية في الظلمة وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدُهرية[1] في حركة الأفلاك أو حركات النفوس أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها فهم مشركون في بعض الربوبية وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفعٍ أو ضرٍ بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجودا في الناس، بيَّن القرآن بطلانه

---

(١) بضم الدال وفتحها كما بالقاموس.

كما في قوله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر[١]. فان الإله الحق لابد أن يكون خالقاً فاعلاً، يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه، إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه[٢] فلا بد من أحد ثلاثة أمور.

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

---

(١) انظر في شرح هذه الآية: درء التعارض (٩/٣٥٩ ـ ٣٦١،٣٦٩ ـ ٣٧٠)، ومنهاج السنة (٣/٤١٨ ـ ٣٢٥).

(٢) وتمام ذلك أن يقال مثلاً: إذا كان للعالم ربان مستحقان للعبادة والدعاء، فدعا المسلمون ربهم لينصرهم على أعدائهم، ودعا الأعداء ربهم أن ينصرهم على المسلمين، فنظراً لأن الإله يوصل الخير والنفع إلى عابديه، فإن كل إله يستجيب لعبيده، فيحصل التمانع كما يلي:
فإما أن يحصل إجابة الدعوتين وهو محال لأنه يلزم منه أن يكون كل قوم منصورين مغلوبين في آن واحد وهو ممتنع.
وإما أن لا تحصل إجابة أي من الدعوتين، وبذا لا يصلح كل من الإلهين أن يكون إلهاً لأنه عاجز عن إيصال النفع لعابديه.
وإما أن يحصل مراد أحدهما ويكون الآخر لا يصلح للإلهية لعجزه. فهذا تمانع في الإلهية متضمن التمانع في الربوبية والله أعلم.

وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه بل يكون وحده هو الإله وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره، من أدل دليل على أن مدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره ولا رب لهم سواه، كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد لا رب غيره فلا إله سواه فذلك تمانع في الفعل والإيجاد وهذا تمانع في العبادة والالهية فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان[1].

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته مستقر في الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه فكذا تبطل إلهية اثنين.

فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لوكان للعالم صانعان... إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل أرباب.

وأيضاً فإن هذا إنما هو بعد وجودهما وأنه لو كان فيهما وهما موجودتان آلهة سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

---

(١) مختصر الصواعق (١/ ٩٥، ٩٦) بلفظه.

ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحداً وعلى أنه لايجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السموات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة ومن كون الإله الواحد غير الله وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السموات والأرض وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك وأعدل العدل التوحيد.

وقال أيضاً: (ص٧٩-٨٠)

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1] [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهيه الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والارض واحد كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤،٨٥]. ومثل هذا كثير في القرآن.

---

(١) وإنما صح ذلك عندهم لأن أخص وصف الإله عند الأشعري القدرة على الاختراع كما نقله عنه الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٠٠).

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء ويتوسلون بهم إلى الله. وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣]، وقد ثبت في «صحيح»، البخاري وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف، أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة[1].

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه:
ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا

---

(١) أخرجه البخاري في تفسير سورة نوح (٨/٦٦٧ ـ ح٤٩٢٠) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب... الأثر. وعطاء الخراساني لم يلق ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وقد قوى الحافظ في الفتح (٨/٦٦٧، ٦٦٨) أن هذا الحديث بخصوصه عن ابن جريج عن عطاء الخراساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً. وهذا الأثر أورده السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٢٩٣) وعزاه لابن المنذر وابن مردويه أيضاً، كما أخرجه الطبري في تفسيره عن قتادة موقوفاً عليه (٢٩/ ٢٥٤ ـ ث٢٩، ٣٥، وغيرها).

سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»[١].

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته:

«لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً[٢].

وفي الصحيحين أنه ذُكِر [له] في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة وذُكِر من حسنها، وتصاوير فيها فقال:

«إن أولئكِ إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئكِ شرار الخلق عند الله يوم القيامة» [٣].

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس:

«إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا

---

(١) أخرجه مسلم في الجنائز باب الأمر بتسوية القبر (٢/ ٦٦٦ ـ ح٩٦٩).
وأبوالهياج الأسدي هو حيان بن حصين الكوفي صاحب شرطة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو من ثقات التابعين، وروى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر، انظر تهذيب الكمال (٧/ ٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٣/ ٢٠٠ ـ ح١٣٣٠)، وأخرجه مسلم في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور (١/ ٣٧٥ ـ ح٥٢٩).

(٣) أخرجه البخاري في مواطن منها في الصلاة باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية (١/ ٦٢٤ ـ ح٤٢٧)، وأخرجه مسلم في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور (١/ ٣٧٥ ـ ح٥٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»[1].

---

(١) أخرجه مسلم في الموضع السابق (١/ ٣٣٧، ٣٧٨ ـ ح٥٣٢).
ويلاحظ أن مسألة بناء المساجد على القبور: مما ابتلي به كثير من المسلمين في هذا العصر أشد مما سبق، والشارع إنما نهى عن تعظيم القبور سداً لذريعة الشرك، ومع ذلك افتتن الناس بها، بل ووقع كثير منهم في الاستغاثة بالمقبورين وطلب النفع والضر منهم من دون الله. ولبعض أهل البدع محاولة للاستدلال على جواز بناء المساجد على القبور، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ۝٢١﴾ [الكهف: ٢١]، وهذا لايتم الاستدلال به إلا إذا علمنا أنه هذا الذي فعله (الذين غلبوا على أمرهم) كان مشروعاً لهم، ودون ذلك خرط القتاد، وإلا لجاء مستدل على جواز النحت وعمل التماثيل لذوات الأرواح بقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] وهو خلاف الإجماع.
واستدلوا أيضاً بحال المسجد النبوي اليوم، وهذا لا دليل لهم فيه، فإن النبي ﷺ إنما دفن في بيته، وفي عهد الدولة الأموية دخل البيت في المسجد عند التوسعة، ولايزال النبي ﷺ مدفوناً في بيته.
كما يستدلون أيضاً بآثار واهية وأحاديث ضعيفة. ومن أفضل ما كتب في الرد عليهم كتاب العلامة الألباني (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) فليراجع فإنه نفيس.
وانظر هذه المسألة أيضاً في مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢٢، ٥٢٣)، (١٧/ ٤٦١ ـ ٤٦٤).

المبحث الثاني

توحيد الإلهية أول دعوة الرسل

قال الشارح رحمه الله: (ص٧٤-٧٥)

قوله: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إنَّ اللهَ واحِدٌ لا شَرِيكَ لَه.

اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله،

وأن محمداً رسول الله»[1].

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا الشك كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم[2] بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما هل يصير مسلماً أم لا؟

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة...الآية) (١/ ٩٤ - ح٢٥)، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١/ ٥٣ - ح٢٢) من حديث ابن عمر، وأخرجاه أيضاً من حديث أبي هريرة وله شواهد من حديث أنس وجابر والنعمان بن بشير وأوس بن أوس وطارق بن أشيم ومعاذ بن جبل وغيرهم، وراجع في هذه الطرق تخريج الأرناؤوط (ص٢٢، ٢٣).

(٢) من مدارج السالكين (٣/ ٤١١، ٤١٢) بلفظه. وانظر في أقوال المتكلمين في المسألة: الإرشاد للجويني (ص٣)، والمعتمد في أصول الدين لأبي يعلى (ص٢١)، وميزان العمل للغزالي (ص١٥٣)، والشامل للجويني (١٢٠ - ١٢٢)، وانظر مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٢)، والاستقامة (١/ ١٤٢)، ودرء التعارض (٧/ ٤١٩)، والقول بالشك هو قول أبي هاشم الجبائي والغزالي كما بشرح المواقف (١/ ٢٧٨)، ونسبه ابن حزم للأشعرية كما في الفصل (٤/ ٧٤).

والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يدخل به الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»[1] وهو أول واجب وآخر واجب.

---

(1) أخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة (ح٧١٩ ـ موارد).
وأخرجه أبوداود وأحمد والحاكم من حديث معاذ بن جبل.
فأخرجه أبوداود في الجنائز باب في التلقين (٣/ ١٩٠ ـ ح٣١١٦)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٣٣، ٢٤٧)، وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه (١/ ٣٥١) ووافقه الذهبي.
وهذه من علامات حسن الخاتمة، ومن الطريف في ذلك ما ذكره عبدالرحمن بن أبي حاتم أنه دخل هو وأبوه أبوحاتم الرازي على أبي زرعة الرازي وهو في السياق فتذاكروا هذا الحديث، فساق أبوزرعة الإسناد إلى معاذ وقال قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» ثم مات رحمه الله.
وآخر ما قرأ شيخ الإسلام ابن تيمية من القرآن هو قوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾ ثم مات رحمه الله.
ومن ذلك أيضاً أن آخر آية فسرها السيد محمد رشيد رضا في تفسير المنار هي قوله تعالى: (توفني مسلماً وألحقني بالصالحين) ودعا الله أن يتوفاه مسلماً، ولم يكتب في التفسير بعدها شيئاً رحمه الله. فنسأل الله تعالى أن يتوفانا على الإسلام وكلمة (لا إله إلا الله).

المبحث الثالث

شهادة التوحيد (لا إله إلا الله)

حقيقة التوحيد هو إفراد الله تعالى بالعبادة وهذا معنى (لا إله إلا الله) أي لا معبود بحق إلا الله، والشرك الواقع في ذلك هو اعتقاد أحقية غير الله في العبادة وجعله شريكاً لله، وهذا في الحقيقة تشبيه المخلوق بالخالق، ورفع لدرجة المخلوق إلى درجة لا يستحقها ولا تصلح له بل وتمتنع عليه وهي درجة الإلهية واستحقاق العبادة.

وعلى الرغم من وضوح ذلك إلا أن المتكلمين لا يعرفون ذلك أو لا يكادون يعرفونه فلا نجد في كتبهم إلا تقرير الربوبية، ولا يعرفون شيئا عن معنى هذه الكلمة العظيمة (لا إله إلا الله) ويجاهدون أنفسهم في نفي تشبيه الخالق بالمخلوق، ويغفلون عن تشبيه المخلوق بالخالق.

قال الشارح (ص٢٣٧) بعد أن بين عدم مماثلة الله لخلقه:

فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المشايخ، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام والملائكة والنار والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك وهؤلاء هم الذين أرسلت لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

وقال أيضاً: (ص١١١)

قوله: ولا إله غَيْرُهُ.

هذه كلمة التوحيد التى دعت إليها الرسل كلهم، كما تقدم ذكره.

وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال. ولهذا ـ والله أعلم لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قال بعده: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: (لاإله إلا هو الرحمن الرحيم).

وقال أيضاً: (ص٨٩).

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله. قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨ـ١٩].

فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلَّ شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجلِّ شاهد، بأجلِّ مشهود به.

وعبارات السلف في «شهد» ـ تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تَنَافي بينها: فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها أربع مراتب:

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يُعلِم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يُعلِم غيره بها بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علمَه بذلك سبحانه، وتكلّمه به، وإعلاَمه وإخبَاره لخلقه به، وأمرَهم والزَامهم به[1].

فأما مرتبة العلم فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهداً بما لاعلم له به. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٨٦﴾ [الزخرف: ٨٦]. وقال ﷺ: «على مثلها فاشهد» وأشار إلى الشمس[2].

وأما مرتبة التكلم والخبر فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ۝١٩﴾ [الزخرف: ١٩]. فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل. وهذا شأن كل معلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله ولهذا كان من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها معلماً أنها وقف، وإن لم يتلفظ به.

وكذلك من وُجِد متقرباً إلى غيره بأنواع المسار، يكون معلماً له ولغيره

---

(١) مدارج السالكين (٣/٤١٨ ـ ٤٢٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٩٨)، والبيهقي في السنن (١٠/١٥٦)، وأبونعيم في الحلية (٤/١٨)، وابن عدي في الكامل (٦/٢٢١٣) من حديث ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة فقال: «هل ترى الشمس؟ قال: نعم، قال على مثلها فاشهد أو دع.»، وفي سنده محمد بن سليمان المسمولي أحد الضعفاء، لذا قال الحافظ في بلوغ المرام صححه الحاكم فأخطأ، وضعفه الألباني (ص٩٠)، الإرواء (٢٦٦٧)، والأرناؤوط (ص٤٥).

أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادة الرب عز وجل وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة وبفعله أخرى. فالقول ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه. وأما بيانه وإعلامه بفعله فكما قال ابن كيسان: شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو[1].

وقال آخر:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد[2]

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ ﴾ [التوبة: ١٧]. فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه ودلالتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به وقضى وأمر وألزم عباده به كما قال تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة: ٥].

---

(١) أورده عنه ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٣٦٢) وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي توفي (٢٩٩هـ)، وله ترجمة في معجم الأدباء (١٧/ ١٣٧)، تاريخ بغداد (١/ ٣٣٥).

(٢) نسبه صاحب الوفيات إلى أبي نواس (٧/ ١٣٨)، ونسبه صاحب الأغاني إلى أبي العتاهية(٤/ ٣٥)، وهو في ديوانه (ص٦٢).

﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ ﴾ [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿ لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [الإسراء: ٢٢،٣٩]. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ ﴾ [القصص: ٨٨]. والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلها، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلها، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلا يستفتي رجلا أو يستشهده أو يستطبه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة فاذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحق الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم.

وأيضا: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية قضية وحكم وقد حكم فيها بكذا قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [الصافات: ١٥١ـ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكما وقال تعالى: ﴿ أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [القلم: ٣٥ـ٣٦]. لكن هذا حكم لا إلزام معه، والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن للإلزام.

ولو كان المراد مجرد شهادة لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها

ولم تقم عليهم بها الحجة بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة[1].

إعراب(لا إله إلا الله)

قد يتعجب المرء من دخول النحو في تقرير التوحيد ولكن إذا ما عرفنا أن الإعراب فرع عن المعنى يزول ذلك العجب، وكلمة التوحيد متضمنة للنفي والإثبات إلا أن هذا النفي (لا إله) إما في موضع الابتداء وعليه فيحتاج لخبر، له وإما أن تكون (لا) نافيه للجنس (وإله) اسمها وعلى هذا الوجه يحتاج الكلام إلى خبر أيضاً.

والخبر هنا قدره النحاة: (موجود) وهذا غير دقيق لوجود آلهة غير الله كما قال تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ...﴾ [هود:١٠١] الآية وعليه فالتقدير الصحيح هو أن يكون الخبر: (حق).

والمعتزلة ذهبت في إعراب هذه الكلمة مذهباً مخالفاً لعامة النحويين لكن ليس لأن تقدير الخبر بـ (موجود) يفضي إلى أن كل إله موجود فهو الله أي (الوحدة)، ولكن ذهبت في الإعراب إلى عدم تقدير الخبر مطلقاً وذلك لأن التقدير بموجود ينفي الإله الموجود، ولا ينفي ماهية الإله فقد يكون هناك (إله) في العدم لأن العدم شيء ثابت عندهم، وأما عامة أهل السنة فلا فرق عندهم بين لا وجود ولا ماهية[2].

وقد بين الشارح هذا بقوله: (ص١١١)

وقد اعترض صاحب «المنتخب»[3] على النحويين في تقدير الخبر في

---

(١) انظر في الشهادة: مجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٨ ـ ١٧٤، ١٨٧ ـ ١٩٠) بألفاظ مقاربة لما أورده الشارح هنا.

(٢) تأتي مسألة (هل الوجود قدر زائد على الماهية أو لا؟) في فصل الإيمان بالأسماء والصفات.

(٣) قد يكون هو الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة المتوفي سنة (٥٦٨هـ) فمن =

«لا إله إلا هو» فقالوا: تقديره لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولىٰ.

وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسي في ري الظمآن[1] فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا» وعلى التقديرين فلابد من خبر المبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد

ثم ذكر الرد على ادعاء صاحب المنتخب أن عدم الاضمار يكون نفيا للماهية فقال: وأما قوله إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية فليس بشيء لأن نفي الماهية هو نفي الوجود لا تتصور الماهية إلا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهو مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود.

و«إلا الله» مرفوع بدلا من «لا إله» لا يكون خبرا لـ «لا» ولا للمبتدأ وذكر الدليل على ذلك[2].

= مصنفاته: «المنتخب» في النحو، وانظر ترجمته في تهذيب تاريخ ابن عساكر (١٦٩/٤ ـ ١٧٣).

(١) هو أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي الأندلسي (ت٦٥٥هـ) له ري الظمآن كتاب كبير جداً في تفسير القرآن. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣١٢ ـ ٣١٨).

(٢) علق العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز وفقه الله على هذا الموضع من شرح العقيدة الطحاوية فقال:
ما قاله صاحب المنتخب ليس بجيد وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبوعبدالله المرسي من تقدير الخبر بكلمة (في الوجود) ليس بصحيح، لأن الآلهة المعبودة من =

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد رفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة وهو فاسد: فإن قولهم: نفي الوجود ليس تقييدا، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴿٩﴾﴾ [مريم: ٩]. ولا يقال ليس قوله[1]: غيره كقوله: إلا الله، لأن غير تعرب بإعراب الإسم الواقع بعد إلا فيكون التقدير للخبر فيهما واحدا. فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ «في الوجود لايحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها» لأن لقائل أن يقول: كيف تقولون «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض وبيان عظمة هذه الكلمة وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكر النحاة، وهو كلمة (حق) لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة وتبين أن الإله الحق والمعبود بالحق هو الله وحده كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم منهم أبوالعباس ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وآخرون رحمهم الله.

ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن وسائر المخلوقات، واتضح بذلك أنه المعبود بالحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة وامتنعوا من الاقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم: قولوا، لا إله إلا الله ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ﴿٣٦﴾﴾ [الصافات: ٣٦]، وما في معنى ذلك من الآيات. وبهذا التقدير يزول جميع الإشكال ويتضح الحق المطلوب. والله ولي التوفيق.

(١) أي الطحاوي رحمه الله.

المبحث الرابع

الدعاء هو العبادة

توحيد الإلهية مبناه على عبادة الله وحده لا شريك له، **والعبادة هي**: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة[1].

والدعاء هو أصل العبادة ومخها وقد جاء في حديث أنس مرفوعاً: «**الدعاء مخ العبادة**» وفيه مقال[2]، وقد صح من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً بلفظ: «**الدعاء هو العبادة**»[3].

والله سبحانه يستجيب الدعاء ولو من كافر، فإن ذلك من مقتضيات ربوبيته سبحانه كما قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، إلا أن الكافر لا ينتفع بالدعاء في الآخرة لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣].

قال الشارح مبيناً ذلك: (ص٥١٩)

قوله: واللهُ تَعالىٰ يَسْتَجيبُ الدعَوَاتِ، ويَقْضِي الحَاجَاتِ.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ﴿وَإِذَا

---

(١) انظر في تعريف العبادة: مجموع الفتاوى (١٠/١٤٩)، (٢٠/٦).

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات باب ما جاء في فضل الدعاء (٥/ ٤٢٥ ـ ح٣٣٧١) وقال غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.

(٣) أخرجه الترمذي في تفسير البقرة (٥/ ١٩٤ ـ ح٢٩٦٩) وقال حسن صحيح، وأخرجه في سورة غافر (٥/ ٣٤٩ ـ ح٣٢٤٧)، كما أخرجه أبوداود في الصلاة باب الدعاء (٢/ ٧٦ ـ ح١٤٧٩)، وابن ماجه في الدعاء باب فضل الدعاء (٢/ ١٥٨ ـ ح٣٨٢٨)، والنسائي في التفسير من الكبرى (٦/ ٤٥٠ـ ح١١٤٦٤).

سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار[١]، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعداً أو قائماً. وإجابة الله لدعاء العبد مسلماً كان أو كافراً وإعطاؤه سؤاله من جنس رزقه لهم، ونصره لهم. وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقا، ثم قد يكون ذلك فتنة في حقه ومضرة عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك[٢].

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[٣].

وقد نظم بعضهم هذا المعنى فقال

الرب يغضب إن تركت سؤاله وبنيَّ آدم حين يُسأل يغضب[٤]

مشروعية الدعاء تدل على ثبوت صفات الغنى والسمع والكرم والرحمة والقدرة لله سبحانه ولذلك نقل الشارح ذلك عن ابن عقيل.

قال: (ص٥١٩)

قال ابن عقيل: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يدعى.

---

(١) انظر الجواب الكافي (ص٧ ـ ٢١).

(٢) انظر مدارج السالكين (١/ ١٠٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الدعاء باب فضل الدعاء (٢/ ١٢٥٨ ـ ٣٨٢٧)، وصححه الألباني (ص٥١٩).

(٤) أورده السيوطي في الأزهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار لوحة ٤٣ ولم ينسبه، كذا ذكر الأرناؤوط (ص٦٧٧). قلت: وأورده ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ١٣١) ولم ينسبه.

الثاني: الغنى فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعي.

الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يدعي.

السادس: القدرة، فإن العاجز لا يدعى.

ومن يقول بالطبائع يعلم أن النار لا يقال لها: كفي ولا النجم يقاله له: أصلح مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فشرع الدعاء وصلاة الاستسقاء ليبين كذب أهل الطبائع.

وقد ذكر الشارح بعض الشبهات في أمر الدعاء وأجاب عليها فمن ذلك:

الشبهة الأولى: تعارض الدعاء والقدر

وإذا كان الدعاء هو العبادة والالتزام به هو التزام بالشرع فهنا يطرأ السؤال الذي لم يزل مطروقا في العالم، وهو علاقة الشرع بالقدر ومعلوم أن أهل السنة يثبتون القدر ويؤمنون به ولا يجعلونه مضاداً للشرع[1]، إلا أن من ضل في القدر قد يتوهم أن الدعاء لا فائدة فيه اذ هو لا يغير من القدر شيئاً.

وقد عرض الشارح لهذه الشبهة وبينها وفندها حيث قال: (ص٥٢٠)

وذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء[2]!! وقد يخص بعضُهم بذلك خواص العارفين! ويجعل الدعاء عله في مقام الخواص!! وهذا من غلطات بعض الشيوخ. فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام

---

(١) راجع مباحث القدر في آخر هذا الكتاب.

(٢) راجع مجموع الفتاوى (١٠/٢١،٢٢).

ـ فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، فإن منفعة الدعاء أمر اتفقت عليه تجارب الأمم حتى إن الفلاسفة تقول ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات!! هذا وهم مشركون(١).

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين(٢): فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا ـ فثم قسم ثالث، وهو أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثوابَ مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والري عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما(٣)، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب. فقول هؤلاء ـ كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحس والفطرة.

إلى أن قال: (ص٥٢١)

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة من جلب منافع ودفع مضار كما نبه عليه النبي ﷺ، بل ما يعجل للعبد، من معرفته بربه، وإقراره به وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٨٣)، الداء والدواء (ص١٨ ـ ٢٢).

(٢) لو قال: بمنع الحصر في المقدمتين لكان أولىٰ والله أعلم.

(٣) الصواب: (بالأكل والشرب) لا (عند) كما هو معروف في قضية السببية عند أهل السنة، وكما ذكره المصنف في باقي الأمثلة بعده، وانظر مدارج السالكين (٢/ ١١٩).

بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

الشبهة الثانية: تعليل أفعال الله بالدعاء من العبد

مسألة تعليل أفعال الله تعالى مسألة ضل فيه كثيرون، وسيأتي الإشارة إلى ذلك في الكلام في مباحث القدر.

إلا أن الذي يتعلق منه هنا هو شبهة وردت على الدعاء وهو أنه إن كان فعل الله الذي هو الإعطاء معللاً بفعل العبد لكان ذلك مقتضياً أن العبد أثّر في الرب بدعائه حتى أعطاه، وهذه شبهة ساقطة لأن مدارها قياس الرب على العبد المسئول[1].

والرب سبحانه ليس كمثله شيء، ثم إن الله سبحانه هو المتفضل أولاً وآخراً فالخير كله بيديه.

قال الشارح: (ص٥٢١)

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللا بفعل العبد، كما يعقل من إعطاء المسؤول للسائل كان السائل قد أثر في المسؤول حتى أعطاه؟ قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرك العبد إلى دعائه، فهذا الخير منه وتمامه عليه. كما قال عمر رضي الله عنه: «إني لا أحمل هم الإجابة، وإنما أحمل هم الدعاء، ولكن إذا ألهمت الدعاء فإن الإجابة معه». وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [الٓم السجدة: ٥]، فأخبر سبحانه أنه يبتدىء بالتدبير، ثم يصعد إليه الأمر الذي دبره، فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركة الدعاء، ويجعلها سبباً للخير الذي يعطيه إياه، كما في العمل والثواب فهو

---

(١) ونظير ذلك ما سيأتي في مسألة الشفاعة.

الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها[1]، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه الدعاء ثم أجابه، فما أثر فيه شيء من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله سبباً لما يفعله. قال مطرف بن عبد الله بن الشخير، أحد أئمة التابعين[2]: نظرت في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله وتمامه على الله ووجدت ملاك ذلك الدعاء.

الشبهة الثالثة: تأخر الجواب مع إيقاع الدعاء

هذه الشبهة هي التي أدت بقوم إلى اليأس والقنوط فإن الواحد منهم يقول دعوت دعوت فلم يستجب لي! وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك فقال: «**يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل**» قيل يارسول الله ما الاستعجال قال: «**يقول دعوت فلم يستجب لي فيتحسر عند ذلك ويدع الدعاء**»[3].

وعليه فإن الاجابة واقعة لكن الشأن في زمنها، أو استيفاء الشروط وانتفاء الموانع.

ولذا قال الشارح: (ص٥٢٢)

وهنا سؤال معروف وهو أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى شيئاً أو يعطى غير ما سأل وقد أجيب عنه بأجوبة فيها ثلاثة أجوبة محققة:

---

(١) وانظر في مدارج السالكين (٣١٩/١ ـ ٣٢٠) فصل توبة العبد بين توبتين من ربه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨].

(٢) وهو من سادات التابعين، قيل عنه: كان مجاب الدعوة توفي سنة(٩٥هـ)، انظر ترجمته في السير (١٨٧/٤ ـ ١٩٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الذكر باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل (٢٠٩٥/٤ ـ ح٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة، وأخرجه أبوداود في الوتر باب الدعاء (١٤٨٤/٢ ـ ح١٤٧٠)، والترمذي في الدعوات باب ما جاء فيمن يستعجل في دعائه (٤٣٣/٥ ـ ح٣٣٨٧) وقال حسن صحيح، وابن ماجه في الدعاء باب يستجاب لأحدكم ما لم يعجل (١٢٦٦/٢ ـ ح٣٨٥٣)، وأحمد (١٧٧/٢)، (١٨١/٤).

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً وإنما تضمنت إجابة الداعي والداعي أعم من السائل وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل ولهذا قال النبي ﷺ: «**ينزل ربنا في كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له**»(١).

ففرق بين الداعي والسائل وبين الإجابة والإعطاء وهو فرق بين العموم والخصوص كما أتبع ذلك بالمستغفر وهو نوع من السائل فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص وإذا علم العباد أنه قريب يجيب دعوة الداعي علموا قربه منهم وتمكنهم من سؤاله وعلموا علمه ورحمته وقدرته فدعوه دعاء العبادة في حال ودعاء المسألة في حال وجمعوا بينهما في حال إذ الدعاء اسم يجمع العبادة والاستعانة(٢) وقد فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. بالدعاء الذي هو العبادة والدعاء الذي هو الطلب وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ۝٦٠﴾ [غافر: ٦٠]. يؤيد المعنى الأول.

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين المسؤول كما فسره النبي ﷺ فيما رواه مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال إما أن يعجل له دعوته أو يدخر له من الخير مثلها أو يصرف**

---

(١) أخرجه البخاري في التهجد باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (٣/٢٩ ـ ح١١٤٥)، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل (١/٥٢١ ـ ح٧٥٨)، وقال الألباني: صحيح متواتر (ص٥٢٢).

(٢) وقد يقال: إن الدعاء في القرآن يراد به تارة دعاء العبادة، ويراد به دعاء المسألة، ويراد به مجموعهما تارة، وأنهما متلازمان. انظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٥/١٠).

عنه من الشر مثلها، قالوا يارسول الله إذاً نكثر قال: الله أكثر»[1].

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لابد في الدعوة الخالية من العدوان من إعطاء السؤال معجلا أو مثله من الخير مؤجلا أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتض لنيل المطلوب والسبب له شروط وموانع فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب بل قد يحصل غيره وهكذا سائر الكلمات الطيبات من الأذكار المأثورة المعلق عليها جلب منافع أو دفع مضار فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل تختلف باختلاف قوته وما يعنيها وقد يعارضها مانع من الموانع ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر من هذا الباب وكثيراً ما تجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله على الله أو حسنة تقدمت منه جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكر الحسنة أو صادف وقت إجابة ونحو ذلك فأجيبت دعوته فيظن أن السر في ذلك الدعاء فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التى قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواء نافعاً في الوقت الذي ينبغي فانتفع به فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب وكان غالطاً وكذا قد يدعوا باضطرار عند قبر فيجاب فيظن أن السر للقبر ولم يدر أن السر للإضطرار وصدق اللجء[2] إلى الله تعالى فإذا حصل ذلك في

---

(١) أخرجه أحمد (١٨/١٣)، ولم يخرجه مسلم وإن كان صحيحاً كما نبه عليه الألباني (ص٥٢٢)، ومن بعده الأرناؤوط (ص٦٨٢).

(٢) اللجء: بفتح اللام وسكون الجيم مصدر كاللجوء.

بيت من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحب إلى الله تعالى.

فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح والسلاح بضاربه لا بحده فقط فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً والساعد ساعداً قوياً والمحل قابلاً والمانع مفقوداً حصلت به النكاية في العدو ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير فإذا كان الدعاء في نفسه غير صالح أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء أو كان ثمَّ مانع من الإجابة لم يحصل الأثر[١].

الشبهة الرابعة: لماذا يدعى بالخير القائم بالعبد فعلاً في الفاتحة

ذكر الشارح أن دعاء الفاتحة هو أعظم الدعاء وأحكمه، ولكن قد يَستشكل بعض الناس مدلول قوله تعالى معلماً عباده ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ فإذا كان العبد مهتدياً فلماذا يسأل الهدى؟؟ وقد أجاب بعضهم أن المراد التثبيت أو المزيد ورأى الشارح قصور ذلك وأن الصواب أن يقال إن سؤال الهداية يتضمن سؤال خمسة أمور:

١ـ العلم بما يأتيه العبد وما يتركه.

٢ـ الإرادة الجازمة لفعل المأمور وترك المحظور.

٣ـ القدرة التامة لإيقاع المأمور والكف عن المحظور.

٤ـ التثبيت على الهداية.

٥ـ هداية طريق الجنة.

وبهذا تحصل الهداية الكاملة للعبد فبعد أن ذكر أن الإنسان يستفيد من شر نفسه.

---

(١) ورد معنى ذلك في حديث أخرجه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء قلب غافل»، وأخرجه في الدعوات (٥/ ٤٨٣ ـ ح٣٤٧٩)، إلا أن الترمذي ضعفه بقوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قال: (ص٤١٣ـ٤١٤)

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحه ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ـ٧] فإنه إذا هداه هذا الصرط أعانه على طاعته وترك معصيته فلم يصبه شر لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الطعام والشراب[١] ليس كما يقوله بعض المفسرين أنه قد هداه فلماذا يسأل الهدى وأن المراد التثبيت أو مزيد الهداية[٢] بل العبد محتاج إلى أن يعلمه الله ما يفعله من تفاصيل احواله وإلى مايتركه من تفاصيل الأمور في كل يوم وإلى أن يلهمه أن يعمل ذلك فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله مريداً للعمل بما يعلمه وإلا كان العلم حجة عليه ولم يكن مهتدياً ومحتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة فإن المجهول لنا من الحق أضعاف المعلوم وما لا نريد فعله تهاوناً وكسلاً مثل ما نريده أو أكثر منه أو دونه وما لا نقدر عليه مما نريده كذلك وما نعرف جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمر يفوت الحصر ونحن محتاجون إلى الهداية التامة فمن كملت له هذه الأمور كان سؤاله سؤال تثبيت وهي آخر الرتب.

وبعد ذلك كله هداية أخرى وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (٨/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) ذكر شيخ الإسلام أن هذا جواب من لم يعرف حقيقة الأسباب وما أمر الله به، ثم ذكر نحواً مما هنا. انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٧، ٣٨).

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة لفرط حاجتهم إليه فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء[1] .

---

(١) من مدارج السالكين (٤/ ٤٧٢)، وقد جعلها ابن القيم عشر مراتب، وهي هداية العلم، والإقدار، والإرادة، والفعل، وأن يثبّته، وأن يصرف عنه الموانع والعوارض، والهداية في جزئيات الطريق، ويُشهده المقصود في الطريق، ويُشهده فقره، ويُشهده طريق أهل الجنة وطريق أهل النار. اهـ. باختصار

المبحث الخامس

الخوف والرجاء والتقوى والتوكل

سبق أن الأعمال الباطنه والأقوال القلبية هي جزء من مسمى العبادة، وإذا كان قول القلب وهو الاعتقاد بالتوحيد، هو أساس قبول العمل، فكذلك فإن أعمال القلب لها أهميتها في تصحيح العبادة الظاهرة، وتطهير القلب من أدران الالتجاء إلى غير الله، ومن أعظم هذه العبادات الباطنة: الحب في الله والبغض في الله، وهو أوثق عرى الإيمان، وقد تقدم شيء من ذلك في مباحث الإيمان.

والحديث في هذا المطلب عن الخوف والرجاء والتوكل وبيان أن هذه العبادات الثلاث كلما قويت في قلب المؤمن، كلما ازدادت عزته وترفعه عن أن يوجه ذلك لمخلوق.

إلا أنه ينبغي أن ينبه على أن المقصود بالخوف هو خوف السر، وأما الخوف الجبلي فليس مذموماً مطلقاً قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

وكذلك الرجاء والتوكل ليس المقصود منها الاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه ولكن المقصود رجاء العبادة وتوكل العبادة التي لا يصح صرفها إلا لله.

الخوف والرجاء

اختلطت مفاهيم الخوف والرجاء عند الناس، وذلك لأن كلاً منهما له حد شرعي، إذا تجاوزه وخرج عن حده، أفضى إلى ما هو مذموم، فالخوف الشديد الذي تجاوز حده يفضي إلى القنوط واليأس من رحمة الله، والرجاء الذي انقطع عن الخوف يفضي إلى الغرور والتمني.

وقد بين الشارح ذلك فقال: (ص٣٧١)

قوله: والأَمْنُ والإِياسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإسْلامِ، وسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُما لأَهْلِ القِبْلَة.

يجب أن يكون العبد خائفا راجيا، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط، والرجاء المحمود: رجاء رجل عمل بطاعة الله، على نور من الله فهو راج لثوابه أو رجل أذنب ذنباً ثم تاب منه إلى الله فهو راج لمغفرته قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وقال الشارح أيضاً في شرح هذه الآية: (ص٣٦٦)

فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إيمانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الاتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالىٰ، شرعه وقدره وثوابه وكرامته، ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مغلها مثل ما يأتي من حَرَث وزرع وتعاهَدَ الأرض، لعدّه الناس من أسفه السفهاء!، وكذا لو رجا، وحسَّن ظنه أن يجيئه ولد من غير جماع!، أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك، فكذلك من حَسُن ظنه، وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالىٰ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه. ومما ينبغي أن يعلم أن من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً:

أحدها: محبة ما يرجوه. **الثاني**: خوفه من فواته. **الثالث**: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان. وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأماني، والرجاء شيء، والأماني شيء آخر، فكل راجٍ خائف،

والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير مخافة الفوت[١].

وقال الشارح أيضاً: (ص٣٧١)

أما إذا كان الرجل متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب[٢]. قال أبو علي الروذبادي رحمه الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حد الموت[٣].

وقد مدح الله أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ [الزمر: ٩]، الآية. وقال: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦]، الآية. فالرجاء يستلزم الخوف ولولا ذلك لكان أمناً، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً.

وكل أحد اذا خفتَه هربتَ منه، إلا الله تعالى، فإنك إذا خفته هربتَ إليه فالخائف هرب من ربه إلى ربه.

وقال صاحب «منازل السائرين» رحمه الله: الرجاء أضعف منازل المريد[٤]، وفي كلامه نظر، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من

---

(١) وقد تقدم نقل كلام الشارح في مباحث الإيمان في أحكام الآخرة.

(٢) انظر في الفرق بين الرجاء والتمني: كتاب الروح لابن القيم ص٢٤٥، نشر دار الندوة الجديدة.

(٣) انظر مدارج السالكين (٢/ ٣٧)، وأبوعلي الروذباري كان حافظاً للحديث صوفياً، وقيل إنه من ذرية كسرىٰ، وقد صحب الجنيد وتوفي بمصر سنة(٣٢٢هـ). انظر ترجمته الرسالة القشيرية (ص٢٦)، وطبقات الشافعية (٢/ ٩٩).

(٤) انظر مدارج السالكين (٢/ ٣٨) وقد قال ابن القيم تعليقاً على ذلك: «شيخ الإسلام =

أشرف منازل المريد. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: **«يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي. فليظن بي ما شاء»**[1] وفي «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث: **«لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه»**[2].

ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه.

وقال بعضهم: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجىء، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد[3]. وقد أحسن محمود الوراق[4] في قوله

لو قد رأيت الصغير من عمل الخـ يـر ثوابا عجبتَ من كبَره

= (أي الهروي) حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم ﷺ فمأخوذ من قوله ومتروك.» اهـ.

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد من حديث واثلة بن الأسقع في المسند (٣/ ٤٩١)، (٤/ ١٠٦)، وأصله في الصحيحين من حديث ابي هريرة بدون قوله: (فليظن بي ما شاء)، أخرجه البخاري في مواضع منها في التوحيد باب قول الله تعالىٰ: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ (١٣/ ٣٨٤ ـ ح٧٤٠٥)، وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء باب الحث على ذكر الله تعالىٰ (٤/ ٢٠٦١ ـ ح٢٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم في الجنة باب الأمر بحسن الظن بالله تعالىٰ عند الموت (٤/ ٢٢٠٥ - ح٢٨٧٧)

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٠/ ٨١)، والمراد بقوله: (حروري) أي خوارج نسبة إلى حروراء قرب الكوفة.

(٤) هو محمود بن حسن الوراق، روى عنه ابن أبي الدنيا، له نظم في الحكم والمواعظ، توفي في خلافة المعتصم في حدود (٢٣٠هـ). انظر ترجمته في السير (١١/ ٤٦١).

أوقد رأيت الحقير من عمل الشـ ـــر جــزاءً أشفقــت مــن حــذره

التقوى والتوكل:

لا بد على العبد أن يعرف أن كل شيء بأمر الله، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يدفع السيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا به، فلا تحول عن معصية ولا قوة على طاعة إلا بالله[1].

وإذا كان كذلك فالرجاء والخوف لا يكون إلا عبادة لله وأما التقوى: فهي أن يجعل العبد بينه وبين عذاب الله وقاية، وقد قيل عنها إنها فعل المأمور وترك المحظور والرضا بالمقدور، ومن استحضر ذلك في قلبه، وعرف أنه لن ينفعه أو يضره أحد إلا بإذن الله ازداد توكله على الله، بل لو فرض أن هناك من ينفع أو يضر مستقلاً بذلك غير الله لوجب على العبد أن يرجو الله لاغيره، فكيف وليس من الأسباب شيء مستقل بمطلوبه، بل لابد من انضمام أسباب أخر له، وصرف الموانع عنه، وهذا كله أيضا يتم بمشيئة الله وقدرته.

فمن عظم ذلك في قلبه انفتح له من باب المعرفة بالله والتوكل عليه مالا يعرفه بغير ذلك والله المستعان

قال الشارح: (ص٢٩٧ـ٢٩٨)

وإذا علم العبد أن كلاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢]. ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر: ٥٦]. ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة ولابد لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده ولو كان ملكاً مطاعاً فلابد أن

---

(١) راجع في ذلك فصل الإيمان بالقدر.

يتقي أشياء يراعي بها رعيته. فحينئذ فلابد لكل إنسان أن يتقي فإن لم يتقي الله اتقى المخلوق والخلق لا يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذي يريده هذا يبغضه هذا فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعي رضي الله عنه: «رضى الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تُعانه». **فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدور ومأمور.**

وأيضاً فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئاً، فإذا اتقى العبد ربه كفاه مؤنة الناس. كما كتبت عائشة إلى معاوية، روي مرفوعاً، وروي موقوفاً عليها: «**من أرضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله عاد حامده من الناس له ذاماً**»(١) . فمن أرضى الله كفاه مؤنة الناس ورضي عنه، ثم فيما بعد يرضون، إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله فيحبه الناس، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحب الله العبد نادى: ياجبرائيل، إني أحب فلانا فأحبه فيحبه جبرائيل، ثم ينادي جبرائيل في السماء: إن الله يحب فلانا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض**»(٢) ، وقال في البغض مثل ذلك.

فقد بين أنه لابد لكل مخلوق من أن يتقي أما المخلوق، وإما الخالق وتقوى المخلوق ضررها راجح على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى الله هى

---

(١) أخرجه الترمذي في آخر كتاب الزهد (٥/٥٢٧ ـ ح٢٤١٤)، وصححه الألباني (ص٢٩٩، ٣٠٠)، وكذا الأرناؤوط (ص٣٥٠) مرفوعاً وموقوفاً.

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق باب ذكر الملائكة (٦/٣٠٣ ـ ح٣٢٠٩)، وأخرجه مسلم في البر والصلة باب إذا أحب الله عبداً حببه إلى عباده (٤/٢٠٣٠ ـ ح٢٦٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التي يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل للتقوى، وهو أيضاً أهل للمغفرة، فإنه هو الذي يغفر الذنوب لا يقدر مخلوق على أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي يجير ولا يجار عليه قال بعض السلف: ما احتاج تقي قط، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فقد ضمن الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجا ممايضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دلَّ على أن في التقوى خللاً، فليستغفر الله وليتب إليه، ثم قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٣]، أي فهو كافيه لا يُحوجه إلى غيره.

الأخذ بالأسباب والاكتساب لا ينافي التوكل.

أخطأ البعض في قضية التوكل، وظنوا أن التوكل هو الإعراض عن الأسباب وغلا آخرون فاعتمدوا كلياً على الأسباب مع إعراضهم عن النظر إلى مسببها، وكلا القولين غلو مذموم وقد أجاب الشارح على هذا الشطط بطريقين:

الأول: بيان التقعيد النظري لقضية السببية.

الثاني: بيان حال النبي ﷺ.

وفيما يلي عرض لكلامه رحمه الله:

أولاً: التقعيد النظري لقضية السببية

السبب في اللغة: هو الحبل وكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور[1].

وفي الاصطلاح: ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم لذاته[2] وتعريف أهل الاصطلاح إنما يدور على الأسباب الظاهرة، ويبين الشارح

---

(١) انظر الصحاح للجوهري (١/ ١٤٥)، وكذا بالمصباح المنير (١/ ٤٠٠).
(٢) انظر شرح الكوكب المنير (١/ ٤٤٥)، المستصفى (١/ ٩٤)، إرشاد الفحول (ص٦).

أن هذا السبب لا يكون سبباً إلا إذا كان له معين، وصُرفت عنه الموانع، ويُلفت كذلك النظر إلى أنه ليس في المخلوق مقتض تام يوجب مقتضاه، بل لابد من المعين وصرف المانع، وتسمية أهل الاصطلاح المعين بالشروط، وتسميتهم المانع؛ بالمانع الخارج عن المقتضي، هو نزاع لفظي. وإلا لو حقق النظر لما وجدنا في المخلوق مقتضياً تاماً يوجب مقتضاه.

فإذا عرفنا هذا فلا يستحق أن يُسأل غير الله، ولا يعبد غيره ولا يتوكل على غيره، ولا يرجي غيره، لأن غيره أسباب لا تستقل بالمطلوب فكيف يتوجه العبد لها من دونه.

والله سبحانه يشرع أسباباً للخلق رحمة بهم، وينصب الأدلة على هذه الأسباب، فما شرعه الله فهو السبب، ومالم يشرعه فليس بسبب، وقد يكون الدليل على السبب واضحاً، وقد يخفى على البعض ويحتاج إلى إثباته بتجارب معملية كأسباب الأمراض، فالطب مشروع في الجملة لكن إثبات أن المرض الفلاني سببه كذا يحتاج إلى نظر.

وسيأتي مزيد بيان لذلك في البحث الخاص بالإنحراف في توحيد الإلهية.

ومن أعظم الأسباب التي شرعها الله لنا: (الدعاء) ولا سيما دعاء الفاتحة (اهدنا الصراط المستقيم) الآيات، والله رحمة بعباده جعل هذا الدعاء سبباً لتحصيل الخير والمنع من الشر ولذا وجب توحيد الله والتوكل عليه والاستغفار من الذنب.

قال الشارح: في الكلام على هذا الدعاء الوارد في الفاتحة (ص٤١٤)

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء، فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو. فأوجب ذلك توحيده، والتوكل عليه وحده والشكر له وحده والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في «الصحيح» أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «**ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه**»[1] ، «**ملء السموات وملء الأرض، وملء ماشئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد**»[2] . فهذا حمد، وهو شكر لله تعالى، وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد**».

وهذا تحقيق لوحدانيته لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدراً، وبداية وهداية هو المعطي المانع، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعاً وأمراً ونهياً، وهو أن العباد وإن كانوا يُعطَون جداً وملكاً وعظمة وبختاً ورياسة، في الظاهر أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجَد منك الجد، أي لا ينجيه ولا يخلصه ولهذا قال لا ينفعه منك ولم يقل ولا ينفعه عندك لأنه لو قيل ذلك

---

(١) أخرجه البخاري لكن ليس من فعله وقوله ﷺ ، بل سمعها من رجل فقال: «لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً»، أخرجه في الأذان بعد باب فضل اللهم ربنا لك الحمد (٢/ ٣٨٤ ـ ح٧٩٩).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في الصلاة باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (١/ ٣٤٧ ـ ح٤٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري، وليس فيه «ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» وإنما هي في البخا ي على ما تقدم في الهامش قبله.

أوهم أنه لايتقرب به إليك، لكن قد لا يضره.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد وتحقيق قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ [الفاتحة: ٥]

ثم يوضح قضية (السببية) هذا بقوله: (ص٤١٥-٤١٦)

فإنه لو قدر أن شيئاً من الأسباب يكون مستقلاً بالمطلوب وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره: لكان الواجب أن لا يرجى إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه ولا يسأل إلا هو، ولا يستغاث إلا به، ولا يستعان إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به فيكف وليس شيء من الأسباب مستقلا بمطلوب، بل لا بد من انضمام أسباب أخر اليه، ولا بد أيضا من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يحصل المقصود، فكل سبب فله شريك، وله ضد فإن لم يعاونه شريكه ولم ينصرف عنه ضده لم يحصل مسببه.

والمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما يضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوى ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف عنه المفسدات.

والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل ـ فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضى وعدم المانع.

وكل سبب معين فإنما هو جزء من المقتضى فليس في الوجود شيء واحد هومقتض تام، وإن سمي مقتضياً وسمي سائر ما يعينه شروطاً ـ فهذا

نزاع لفظي. وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها فهذا باطل[1].

ومن عَرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يُسأل غيره فضلا عن أن يعبد غيره ولا يتوكل على غيره ولا يرجى غيره.

وفي موضع آخر يبين الشارح انقسام الناس في النظر للأسباب فيقول: (ص٥٢٠، ٥٢١)

ومما ينبغي أن يُعلم، ما قاله طائفة من العلماء، وهو أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد! ومَحو الأسباب أن تكون أسبابا نقص في العقل والإعراض عن الاسباب الكلية قدح في الشرع. ومعنى التوكل والرجاء يتألف من موجوب التوحيد والعقل والشرع[2].

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه. وليس في المخلوقات ما يستحق هذا لأنه ليس بمستقل، ولابد له من شركاء وأضداد ومع هذا كله فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخر.

---

(١) وهذا فيه رد على الفلاسفة القائلين أنه لا يصدر عن الواحد إلا واحد. وانظر في هذا كله: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠١)، (٤/ ١٢٩ ـ ١٣١)، (٨/ ١٣٣، ٤٨٧).

(٢) من مدارج السالكين (٣/ ٤٦٢)، وقد شرحها ابن القيم رحمه الله بعبارة مليحة فلتراجع.
وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٨/ ٧، ٥٢٨)، وشرحها شيخ الإسلام في (٨/ ١٧٥ ـ ١٧٦) إلا أنه جعل محو الأسباب أو الإعراض عنها قدحاً في العقل والشرع جميعاً؛ وهو أقرب. وانظر كذلك مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥).

بيان حال النبي ﷺ في الأخذ بالسبب وعدم الاعتماد عليه:

قال الشارح: مبيناً حال النبي في ذلك (ص٣٠١)

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب، وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد[١] فإن الاكتساب: منه فرض ومنه مستحب ومنه مباح ومنه مكروه، ومنه حرام كما قد عرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أفضل المتوكلين يلبس لأمة الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرى أن الاكتساب ينافي التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة وإما هدية وقد يكون ذلك من مكاس أو والي شرطة، أو نحو ذلك وهذا مبسوط في موضعه، لا يسعه هذا المختصر. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾[٢] [الرعد: ٣٩].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/ ٥٢٦ ـ ٥٣٩).

(٢) يأتي ذلك في مباحث الإيمان بالقدر.

المبحث السادس

ولاية الله وأهلها

هذا المبحث له تعلق بمباحث (الإيمان) من جهة إمكان اجتماع الولاية والعداوة في الرجل الواحد، ولا يخرجه ذلك إلى الكفر إلا إذا أتي بالمكفّر المستوفي للشروط والذي انتفت عنه الموانع.

وكذلك كون المحبة ـ وهي عمل القلب ـ من الإيمان.

وله تعلق بمباحث (الربوبية) من جهة كرامات الأولياء وإثباتها.

وبمباحث (الصفات) من جهة إثبات ولاية الله صفة لله تعالىٰ.

وله تعلق بمباحث (النبوات) من جهة الرد على من زعم أن الولي أفضل من النبي.

إلا أني رأيت بحثه في مباحث (توحيد الإلهية) من جهة أن النفس المتشبعة بمعرفة الله وولايته لا تعبد غيره، ولم يزل الشيطان يوقع الناس في الشرك بالغلو في الصالحين، ومن جهة محبة أولياء الله وبغض أعدائه، ومن جهة تعلق العبادة بالمحبة، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها وكمال الذل ونهايته.

قال الشارح: (ص٤٣٢، ٤٣٣)

قوله: وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ والأَمَانَة ونُبغضُ أَهْلَ الجَوْرِ والخِيانَة.

وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يحب في الله لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض

ما يبغض ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه فهو موافق لمحبوبه في كل حال.

والله تعالى يحب المحسنين، ويحب المتقين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ونحن نحب من أحبه الله.

والله لا يحب الخائنين ولا يحب المفسدين ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضا، ونبغضهم موافقة له سبحانه وتعالى. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار**»(١).

فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلابد أن يبغض أعداءه، ولابد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف: ٤].

والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة والحب والبغض فيكون محبوبا من وجه ومبغوضا من وجه والحكم للغالب وكذلك حكم العبد عند الله فإن

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها في الإيمان باب حلاوة الإيمان (١/ ٧٧ ـ ح١٦)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١/ ٦٦ ـ ح٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

لله قد يحب الشيء من وجه ويكره من وجه آخر كما قال ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «**وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته ولابد له منه**»[1] .

تعريف الولاية

وفي بيان معنى الولاية لغة وشرعاً قال الشارح: (ص٤٠٢)

قوله: **والمُؤمِنونَ كُلهُم أوْلياءُ الرحْمٰنِ.**

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝﴾ [يونس: ٦٢-٦٣] الآية. الولي من الولاية بفتح الواو، التي هي ضد العداوة. وقد قرأ حمزة: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، بكسر الواو، والباقون بفتحها[2] ، فقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة. قال الزجاج: وجاز الكسر، لأن في تولي بعض القوم بعضا جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل الخياطة ونحوها.

وفي تحديد أولياء الله تعالى قال الشارح: (ص٤٠٣)

فالمؤمنون أولياء الله والله تعالى وليهم، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، الآية وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝﴾ [محمد: ١١]. ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [التوبة: ٧١]، الآية. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق باب التواضع (١١/ ٣٤٠، ٣٤١ ـ ح٦٥٠٢) وليس في آخره (ولابد له منه) وإنما هي في رواية خالد بن مخلد عن ابن كرامة، ومن رواية وهب كما أفاد في الفتح (١١/ ٣٤٦).

(٢) انظر الوافي شرح الشاطبية (ص٢٨١).

﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى آخره السورة. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦].

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم. فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة.

وقال: (ص٤٠٥)

وأما ما يُروى مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال: «**ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه**»[١] فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً وقد يكونون فساقاً يموتون على الفسق[٢]. وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِۚ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] الآية.

والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، إلى قوله.: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهم قسمان: مقتصدون ومقربون[٣]، فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في الفتاوى (١١/ ٦٠) وقال: هو من الأكاذيب ليس في شيء من دواوين الإسلام.

(٢) بلفظه من مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠).

(٣) بنحوه في مجموع الفتاوى (١١/ ٦١، ٦٢).

الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته**»[١].

والولي: خلاف العدو، وهو مشتق من الولاء، وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والى الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]. قال أبو ذر رضي الله عنه: لما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: «**يا أبا ذر، لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم**» فالمتقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق على الناس ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضار، ويجلب لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها، من المكاشفات والتأثيرات.

---

(١) تقدم تخريجه قريباً.
وهذا الحفظ من الله هو الذي يقال له الاتحاد الوصفي النوعي، وهو الاتفاق والاتحاد في المحبوب المرضي المأمور به، والبغض المكروه المنهي عنه. أما الاتحاد المقيد كقول النصارى، والاتحاد المطلق كقول الاتحادية، فالحديث لا يدل عليه، ففي آخره بين أن هناك سائلاً ومسئولاً، ومستعيذاً ومستعاذاً به، فهما ذاتان لا ذات واحدة. وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨، ٥٩).

اتصاف الرب تعالى بالولاية

والرب سبحانه وصف نفسه بولاية المتقين والمؤمنين، وولاية الله ليست كولاية المخلوق، فولاية المخلوق للمخلوق هو ولاية الاحتياج والافتقار، أما ولاية الله فهي من رحمة الله وإحسانه.

قال الشارح: (ص٤٠٣، ٤٠٤)

وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجة إليه، قال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴾ [الإسراء: ١١١]. فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعا، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

المفاضلة بين أولياء الله تعالى

ولما قرر الشارح أن المؤمنين هم أولياء الله تعالى، ذهب يبين أن تفاضلهم إنما يكون بالتقوى فقال: (ص٤٠٦)

قوله: وأَكْرمُهُم عِنْد اللهِ أَطْوعُهُم وأَتبعُهُم لِلقُرآن.

أراد أكرم المؤمنين هو الأطوع لله والأتبع للقرآن، وهو الأتقى والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]. وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى الناس من آدم، وآدم من تراب**»[1] .

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤١١)، وليس بالسنن فيما يظهر، وصححه الألباني (ص٤٠٦)، وصحح إسناده الأرناؤوط أيضاً (ص٥١٠).

مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر

وفي وضوح العبارة يحدد الشارح الخلاف الواقع في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر ويبين ضعف النزاع في ذلك فقال: (ص٤٠٦- ٤٠٨)

وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى. ولهذا والله أعلم قال عمر رضي الله عنه الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبت والفقر والغني ابتلاء من الله تعالى لعبده كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾ [الفجر: ١٥]، الآية فإن استويا، الفقير الصابر والغني الشاكر في التقوى استويا في الدرجة وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان وإنما يوزن الصبر والشكر.

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر ونصف شكر، فكل منهما لابد له من صبر وشكر. وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر وفرعاً من الشكر وأخذوا في الترجيح فجردوا غنياً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوه القرب شاكراً لله عليه وفقيراً متفرغاً لطاعة الله ولأوراد العبادات صابراً على فقره. وحينئذ يقال إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتهما والله أعلم. ولو صح التجريد، لصح أن يقال أيهما أفضل معافى شاكر أو مريض صابر، ومطاع شاكر أو مهان صابر، وآمن شاكر، أو خائف صابر؟ ونحو ذلك[١].

---

(١) انظر تفصيل المسألة في مدارج السالكين (٢/٤١٣،٤١٤)، وعدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (ص٢٠٩،٣١٣)، ومجموع الفتاوى (١١/١٢٢ ـ ١٣٢).

كرامات الأولياء

كرامات الأولياء مما آمن به أهل السنة والجماعة، وأثبتوه، قال الطحاوي رحمه الله:

ونُؤمِنُ بمَا جَاء مِنْ كَرَاماتِهم، وصَحَّ عنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهم[١] .

تعريف الكرامة:

الكرامة: هي خارق للعادة يحدث على يد ولي مؤمن تقي، ولماكانت المعجزة أيضاً من الخوارق للعادات لذا فرق بينهما الشارح فقال: (ص٥٥٨)

المعجزة في اللغة: تعم كل خارق للعادة وكذلك الكرامة في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين[٢] . ولكن كثير من المتأخرين يفرقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي والكرامة للولي وجماعها الأمر الخارق للعادة.

ولما كان المعتزلة قد أنكروا الكرامة خشية التباسها بالمعجزة رد عليهم الشارح فقال: (ص٥٦٢ـ٥٦٣)

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة: ظاهر البطلان[٣] ، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحت لأشبهت المعجرة، فيؤدي إلى التباس النبي ﷺ بالولي، وذلك لا يجوز وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق ويدعي النبوة وهذا لا يقع ولو ادعى النبوة لم يكن ولياً بل

---

(١) انظر في كرامات الصحابة والتابعين: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٦) وما بعدها.

(٢) كالإمام أحمد بن حنبل ويسمونها الآيات، كذا في قاعدة في المعجزات والكرامات المطبوع ضمن مجموع الفتاوى (١١/ ٣١١،٣١٢)، وهذا المبحث منقول عنه.

(٣) انظر النبوات (ص١٠٢).

كان متنبئاً كذاباً[1] وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبىء عند قول الشيخ وإن محمداً عبده المجتبى ونبيه المصطفى.

حقيقة الخارق للعادة

لما كانت صفات الكمال ترجع إلى العلم والقدرة والغنى لذا كان المخالفون للرسل يطلبون منهم خرق العادات بالكشف عن الغيب وعلمه أو بالتأثير في الموجودات أو بعدم الاحتياج والافتقار الملازم للبشر.

وهذا القدر معروف مشهور في الكتب التي تناولت هذا الموضوع إلا أن الشارح يزيد أمراً آخر أدق من ذلك فيبين أنه فيما يتعلق بالعلم والقدرة ليس الكرامة فيه فقط علم المغيبات والتأثير في الكونيات، بل هناك كرامة أخرى شرعية، فالكشف في الصفة الأولى - أي ما يتعلق بالعلم - هو الكشف عن مأمورات الله الشرعية، وهو ما يهبه الله للعبد من قوة نظر في الأدلة كرامة له، وأما التأثير في الصفة الثانية - القدرة - فيكون إما بأمره نفسه بطاعة الله وتأثيره عليها بذلك أو أمره غيره بطاعة الله، وتتجلى الكرامة بقبول نصحه والانقياد له.

قال الشارح: (ص٥٥٨-٥٥٩)

فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى. وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علماً، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. ولهذا أمر النبي ﷺ أن يتبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوح عليه السلام فهذا أول أولي العزم وأول رسول بعثه الله

---

(١) ولأجل ذلك: فكرامات الأولياء معجزة للأنبياء، انظر مدارج السالكين (٢/ ٤٧٣)، والنبوات (ص٤)، وانظر في الفرق بين المعجزة والكرامة (ص٢٠٦ - ٢٣٣) من النبوات.

إلى أهل الأرض وهذا خاتم الرسل، وخاتم أولي العزم وكلاهما تبرأ من ذلك وهذا لأنهم يطالبونهم:

تارة بعلم الغيب كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۝﴾ [النازعات: ٤٢].

وتارة بالتأثير كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝﴾ [الإسراء: ٩٠].

وتارة يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. الآية.

فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علمه الله إياه، ويقدر على ما أقدره عليه، ويستغني مما أغناه عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة غالب الناس. فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع[1].

تنوع الكشف والتأثير باعتبار الكلمات الكونية والكلمات الشرعية.

قال رحمه الله: (ص٥٦٠-٥٦١)

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله وكلمات الله نوعان كونية ودينية[2].

فكلماته الكونية هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»[3]. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝﴾ [يس: ٨٢]. وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٣١٢،٣١٣)، والنبوات (ص٧) وما بعدها.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، شفاء العليل (ص٢٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٩)، وصححه الألباني (ص٥٦٠)، والأرناؤوط (ص٧٤٩).

كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٥] والكون كله داخل تحت هذه الكلمات وسائر الخوارق.

والنوع الثاني الكلمات الدينية وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله وهي أمره ونهيه وخبره وحظ العبد منها العلم بها والعمل والأمر بما أمر الله به كما أن حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها أي بموجبها، **فالأولى**: تدبيرية كونية **والثانية**: شرعية دينية.

فكشف الأولى: العلم بالحوادث الكونية، **وكشف الثانية**: العلم بالمأمورات الشرعية.

وقدرة الأولى التأثير في الكونيات إما في نفسه، كمشيه على الماء وطيرانه في الهواء، وجلوسه في النار، وإما في غيره، بإصحاح وإهلاك وإغناء وإفقار، **وقدرة الثانية** التأثير في الشرعيات، إما في نفسه بطاعة الله ورسوله والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطناً وظاهراً، وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية[١].

ليس الخارق دليلاً على الصلاح

درج الناس على الاستدلال على صلاح العبد، بما يظهر على يديه الخوارق علماً وقدرة وأدى ذلك إلى أمرين محظورين:

الأول: اعتقاد صلاح كثير من الناس وهم ـ في الواقع ـ فساق أو فجار، وينبني عليه اتباعهم فيما لا يحل أحياناً.

الثاني: انحراف حاصل في قلب من يطلب ولاية الله، فيطلب فقط الكرامة ويكون هذا همه بالعبادة فلا يعبد الله كما أمره الله، بل يجعل العبادة وسيلة لنيل الكرامة، وما يتبع ذلك من رفعة عند الناس، وقد نبه الشارح على خطورة الأمرين كما يلي:

---

(١) بلفظه مع الاختصار من مجموع الفتاوى (١١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

أولاً: الخارق لا يختص بالصالحين

قال الشارح مبينا إنقسام الخارق ثلاثة أقسام: محمود مشروع وجوباً أو استحباباً ومباح ومذموم: (ص٥٥٩)

ثم الخارق: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح، كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجه يتضمن ماهو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سبباً للعذاب أو البغض، كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها ـ بلعام بن باعورا ـ، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح. فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها[1]

وقال: (ص٥٦٠)

وأما ما يبتلي الله به عبده، من السراء بخرق العادة أو بغيرها أو بالضراء، فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذْ أطاعوه، وشقي بها قوم إذْ عصوه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ۝ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ـ١٧].

ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام: قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة وقسم يتعرضون بها لعذاب الله، وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات كما تقدم[2].

---

(١) السابق (١١/٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٢) انظر النبوات (ص١٠، ١١).

الفراسة:

وبين الشارح أن الفراسة (وهي نوع من الكرامة) كذلك تنقسم إلى ثلاثة أنواع: إيمانية ورياضية وخلقية، وأن الأولى فقط هي المختصة بالمؤمنين.

فقال: (ص ٥٦٣، ٥٦٤)

ومما ينبغي التنبيه عليه ههنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع:

إيمانية وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم على القلب يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً فهو أحد فراسة. قال أبوسليمان الداراني[١] رحمه الله: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان انتهى[٢].

وفراسة رياضية، وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها،

---

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد الداراني نسبة إلى (داريا)، ولد في حدود (١٤٠هـ) وهو من كبار الزهاد له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٠/رقم الترجمة٣٤).

(٢) ومما ينبغي أن يعلم أن هناك فرق بين الفراسة والظن:

فالظن: يخطيء ويصيب مع ظلمة القلب، ومأمور باجتنابه قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨]، وقال ﷺ: «الظن أكذب الحديث» أخرجه في الصحيح.

وأما الفراسة: فهي ممدوحة مثني على أهلها، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحجر:٧٥]، وهي نور من الله يقذفه في قلب المؤمن. وانظر في هذا الفرق: آخر كتاب الروح لابن القيم (ص٢٣٨)، في الفصل الذي عقده لبعض الفروقات مما يشتبه على الناس.

وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبادة الرؤساء والأطباء ونحوهم.

وفراسة خلقية، وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخلق على الخلق لما بينهما من الارتباط الذي اقتضته حكمة الله كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل وبكبره على كبره وسَعة الصدر على سعة الخُلق وبضيقه على ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما على بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه[1]، ونحو ذلك[2].

ثانياً: كن طالباً للاستقامة لا الكرامة

قال الشارح: (ص٥٥٩)

قال أبو علي الجوزجاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السهروردي في «عوارفه»[3] وهذا أصل كبير في الباب فإن كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا السلف الصالحين المتقدمين، وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى

---

(١) وهي ما يسمىٰ بـ (أعراض المرض)، فالمرض المسمى بـ: مانغوليا هو الذي يكون فيه صاحبه جامد العينين متدلي اللسان دائماً، أما مسألة كبر الرأس وصغره فليس بصحيح، فكم رأينا من رأسه أصغر من غيره، وبل ومن المعتاد، وله من الذكاء الحظ الوافر، بل ربما يكون بعض ذلك مما ليس مبنياً على أدلة شرعية أو أدلة طبية أذن الشرع فيها، ويكون من أنواع الشرك كمن تشاءم بطرف أحد عينيه ونحو ذلك مما قد يدخل في التكهن، وسيأتي زيادة بيان لذلك في مطلب (الكهانة) قريباً.

(٢) انظر مدارج السالكين (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٦) حيث نقل المصنف هنا منه.

(٣) انظر عوارف المعارف (ص٥٤).

شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئاً منه، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهماً لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة ـ يقيناً، فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى[(١)] . فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة فهي كل الكرامة.

ولا ريب أن للقلوب من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحاً، وإن كانت فاسدةً كان تأثيرها فاسداً.

فالأحوال يكون تأثيرها محبوباً لله تعالى تارةً، ومكروهاً لله أخرى.

وقد تكلم الفقهاء في وجوب القوَد على من يقتل غيره في الباطن وهؤلاء يشهدون بواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامة من الله له، ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالى لم يكرم عبداً بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه. وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢].

وبعد أن بين الشارح انقسام الخارق لمحمود ومذموم ومباح قال: (ص٥٦١، ٥٦٢)

فإذا تقرر ذلك فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقدرة لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيء من

---

(١) ونقله بلفظه في مجموع الفتاوى (١١/ ٣٢١).

الكونيات: لاينقص ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له[1] فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه أو فساده، أو نقصه.

فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر[2]. فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها ووسيلة إليها، لا لأجل الدين في الأصل: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تدين خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك مأمور به، وهو على سبيل نجاة وشريعة صحيحة.

والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفاً من النار أو طلباً للجنة يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا[3]!!.

ثم إن الدين إذا صح علماً وعملاً فلابد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]. وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۝٦٦ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٦٧ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٦٨﴾ [النساء: ٦٦-٦٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤]. وقال رسول الله ﷺ: **«اتقوا فراسة المؤمن، فإنه**

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (١١/ ٣٢٣).

(٢) ولذا أمرنا بالاقتداء بالشيخين، وانظر في ذلك التعليق على الفرق بين الاتباع والاقتداء في مطلب الخلفاء الراشدين في مبحث الصحابة من فصل النبوات.

(٣) بلفظه من مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٤).

ينظر بنور الله» ثم قرأ قوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الحجر: ٧٥] رواه الترمذي من رواية أبي سعيد الخدري[١]. وقال تعالى فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ: **«من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل، حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن: يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه»**[٢] . فظهر أن الاستقامة حظ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس. وبالله التوفيق[٣] .

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير الحجر (٥/٢٧٨ ـ ح٣١٢٧) وقال غريب. وتفسير هذه الآية ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ قال: للمتفرسين. اهـ، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٥٢٨ ـ ث٢١٢٤٩ وما بعده)، وقال الهيثمي: إسناده حسن (١٠/٢٦٨)، وضعفه الألباني بعطية العوفي (ص٥٦٢).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) وانظر هذا البحث بلفظه في الوجه السادس في تفضيل الكرامة في الدين على غيرها من الكشف والتأثير الكوني في مجموع الفتاوى (١١/٣٣١، ٣٣٢).

المبحث السابع

بعض الإنحرافات في توحيد الإلهية

أولاً: الاستشفاع والتوسل

كثر الاختلاف بين الناس في هذا الباب وسبب ذلك يرجع إلى الاشتباه في الدليل، والإجمال، والغلط فيه، وقد بين الشارح أن الاستشفاع بالنبي ﷺ أو غيره في الدنيا يراد به أمور بعضها حق وبعضها الآخر باطل.

فمن أنواع ذلك:

١ـ قول الداعي (بحق نبيك).

وهذا ممنوع لأنه لا يخلو من أمور وكلها محظور. وهي:

الأول: القسم بغير الله.

الثاني: الاعتقاد بأن هناك حقاً لأحد على الله.

الثالث : الإقسام بالمخلوق على الخالق.

٢ـ قول الداعي (بجاه فلان)، وهذا ممنوع أيضاً لعدم الدليل عليه فهو بدعة.

٣ـ قول الداعي (باتباعي لرسولك ومحبتي له) وهذا مشروع لا ممنوع.

فالتوسل بدعاء الشخص وشفاعته أو بالعمل الصالح جائز لكون ذلك من جملة الأسباب المشروعة، وهذا إنما يكون في حياة الشخص لا بعد موته.

وهذا كله مبني على أن الشفاعة عند الله ليست مثل الشفاعة عند البشر وهو واضح بحمد الله تعالى.

قال الشارح مبيناً الإجمال في ذلك: (ص٢٦٣)

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمال غلط بسببه من لم يفهم

معناه: فإن أريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

وفي التفصيل قال الشارح: (ص٢٦١)

وأما الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء، ففيه تفصيل:

١ـ قول الداعي: (بحق نبيك)

قال: (ص٢٦١)

فإن الداعي تارة يقول بحق نبيك أو بحق فلان، يقسم على الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين:

أحدهما: أنه أقسم بغير الله.

والثاني: اعتقاده أن لأحد على الله حقاً.

ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك ما ثبت في «الصحيحين» من قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه، وهو رديفه: «**يامعاذ، أتدري ما حق الله على عباده**»؟ قال قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك** قلت: الله ورسوله أعلم قال: **حقهم عليه أن لا يعذبهم**»[1]

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها في الجهاد باب اسم الفرس والحمار (٦/ ٥٨ ـ ح٢٨٥٦)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٥٨ ـ ح٣٠) كلاهما بنحوه.

فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يُسأل بسببه ويتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً.

إلى أن قال: (ص٢٦٢)

وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان، فذلك محذور أيضاً، لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[١].

ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك. حتى كره أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثر فيه[٢].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٦٩، ٨٧، ١٢٥) من حديث ابن عمر، وأخرجه أبوداود في الأيمان والنذور باب في كراهية الحلف بالآباء (٣/ ٢٢٣ ـ ح٣٢٥١)، وصححه الألباني (ص٢٦٢)، وصحح إسناده الأرناؤوط (ص٢٩٧).

(٢) انظر رد المحتار (٦/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧)، والأثر المشار إليه هو قوله «اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك»، والمعقد: هو المكان الذي يُعقد فيه، وهو مخلوق، والأثر موضوع لا يصح بلا ريب كما بينه الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، وكذا حكم بوضعه الألباني (ص٢٦٢)، والأرناؤوط (ص٢٩٧، ٢٩٨)، والكراهة المذكورة تحمل على التحريم حيث أنه لا يصح في إباحة ذلك نص أو إجماع، ومرد كل حكم إلى الله ورسوله، والله تعالىٰ أعلم.

٢ـ قول الداعي (بجاه فلان)

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك. ومراده لأن فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا. وهذا أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا» [1]. معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مرادا لكان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس.

٣ـ التوسل بالإيمان والطاعة

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك فهذا من أحسن ما يكون من الدعاء والتوسل والاستشفاع.

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (٢/ ٤٩٤ ـ ح١٠١٠) قال الحافظ في الفتح (٢/ ٤٩٧): «وقد بين الزبير بن بكار في «الأنساب» صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس» اهـ. من الفتح، وفي هذا ما يدل على أن الاستسقاء والاستشفاع والتوسل إنما كان بدعاء العباس لا بذاته وكما يأتي بيان ذلك في رد شبهات أخرى حول التوسل قريباً إن شاء الله.

ثم بيَّن الاختلاف في التوسل وبيَّن الجائز منه والممنوع ثم قال:

ومن الأول[1]: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون، فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

---

(١) أي التوسل الجائز

شبهات حول التوسل

ذكر الشارح عدة شبهات حول التوسل وأجاب عنها، ولأن هذا الأمر مما ابتلي به كثير من الناس، لذا رأيت أن أعقب بعد ذلك بجواب جملة من الشبهات على سبيل الاختصار والبيان.

وحاصل الشبهات التي ذكرها المصنف شبهتان نقلية وعقلية:

أولاً : الشبهة النقلية

حديث «**أسألك بحق ممشاي هذا وبحق السائلين عليك**» بين الشارح أن هذا الحديث ليس حجة على التوسل من وجهين:

الأول: أن هذا حق أوجبه الله على نفسه بخلاف قول الداعي بحق فلان.

الثاني: أن معناه بحق وعد السائلين وأنا من جملتهم وهذا حق مناسب[1] بخلاف قول الداعي بحق فلان فإنه لا معنى بين ذلك وبين الإجابة.

قال الشارح مبيناً الوجه الأول: (ص٢٦١)

وكذلك الحديث الذي في «المسند» من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ، في قول الماشي إلى الصلاة: «**أسألك بحق ممشاي هذا، وبحق السائلين عليك**»[2] فهذا حق السائلين هو أوجبه على نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حق واجب ... كلا، ولا سعي لديه ضائع

---

(١) وذلك يرجع إلى التوسل بالصفات لأنه توسل بإجابة الله للسائلين، والإجابة صفة لله تعالىٰ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢١)، وأخرجه ابن ماجه في المساجد والجماعات باب المشي إلى الصلاة (١/ ٢٥٦ ـ ح٧٧٨)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني (ص٢٦١)، وأورده في الضعيفة (ح٢٤)، وكذا ضعفه الأرناؤوط (ص٢٩٥،٢٩٦).

إن عُـذبـوا فبعـدلـه، أو نعمـوا! فبفضلـه وهـو الكـريـم الـواسـع

وقال بيان الوجه الثاني: (ص٢٦٢)

فإن قيل: فأي فرق بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك» أنك وعدتَ السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان ـ فإن فلاناً وإن كان له حق على الله بوعده الصادق ـ فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل. فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء. وقد قال تعالى: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥]. وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة رضي الله عنهم، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهياكل التي يكتبها الجهال والطرقية.

والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على السنة والاتباع، لا على الهوى والابتداع.

ثانياً: الشبهة العقلية

قالوا: النبي شافع قطعاً فالتسبب به جائز كالشفاعة عند البشر، وهذه الشبهة مبناها في حقيقة الأمر قياس الخالق على المخلوق وهي باطلة من وجهين:

١ـ أن الله وتر لا يشفعه أحد، وإنما يأذن لمن يشاء في الشفاعة ويرضى عن المشفوع أن يشفع فيه رحمة بخلقه.

٢ـ ليس المؤثر في الأمر هو الشفاعة بمجردها، بل الله هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع وهو الذي قبل الشفاعة كما تقدم نحوه في الدعاء، وتفصيله في باب القدر.

قال الشارح: (ص٢٦٤، ٢٦٥)

فالحاصل أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار به شفعاً فيه بعد أن كان وتراً، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، وبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه والله تعالى وترٌ، لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى فقال له الله: «ارفع رأسك وقل يُسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع»، فيحد له حداً فيدخلهم الجنة[1]، فالأمر كله لله. كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكرم الشفيع بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء»[2].

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: «يابني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيءٍ، يا صفية عمة رسول الله ﷺ لا أملك لك من الله من شيءٍ، يا عباس عم رسول الله لا أملك لك من الله من شيءٍ»[3].

---

(١) يأتي تخريجه في فصل الإيمان باليوم الآخر.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها (٣/٢٩٩ ـ ح١٤٣٢)، ومسلم في البر والصلة باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام (٤/٢٠٢٦ - ح٢٦٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في الوصايا باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب (٥/٤٤٩ ـ ح٢٧٥٣) ط.الريان، ومسلم في الإيمان باب قول الله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك =

وفي «الصحيح» أيضاً عن النبي ﷺ: **«لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغُاء، أو شاة لها يعار، أو رقاع تخفق فيقول أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك لا أملك لك من الله من شيء»**(١).

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «لا أملك لكم من الله من شيء» فما الظن بغيره؟

وفي بيان الوجه الثاني قال: (ص٢٦٥)

وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيعُ، فسمع الدعاءَ، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق، في المخلوق فإنه سبحانه وتعالى هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه. وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدَر، وأن الله خالق كل شيء.

رد شبهات أخرى حول التوسل

ولأهل التوسل شبهات أخرى حول هذه المسألة، أشير إلى شيء منها هنا إتماماً للفائدة:

١ـ حديث الأعمى:

وهو ما أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والحاكم،

= الأقربين﴾ (١/ ١٩٢ ـ ح٢٠٤).

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب الغلول (٦/ ١٨٥ ـ ح٣٠٧٣)، وأخرجه مسلم في الإمارة باب غلظ تحريم الغلول (٣/ ١٤٦١ ـ ح١٨٣١)، وقوله: **لا ألفين**: أي لا أجد، وقوله: أو **رقاع تخفق**: أي تتقعقع وتضطرب، وقيل: تلمع والمراد: الثياب، وقيل بل الرقاع المكتوب فيها الحقوق. انظر الفتح (٦/ ١٨٦).

والبيهقي واللفظ له[1]، (عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني فقال له: «**إن شئت أخرت ذلك فهو خير لك وإن شئت دعوت**» قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يامحمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه فيقضيها لي، اللهم شفعه فيَّ وشفعني فيه، قال: فقام وقد أبصر...).

وهذا الحديث يحتجون به على التوسل بالذوات لقوله فيه (أتوجه إليك بنبيك)، وهذا لاحجة لهم فيه لأن المراد أتوجه بدعائك يدل على ذلك آخر الحديث وهي قوله (وشفعني فيه) أي اقبل دعائي بقبول دعائه، ومعلوم أن الواحد بعد موته إذا قال: (اللهم فشفعه فيَّ وشفعني فيه)، مع أن النبي ﷺ لم يدع له، كان هذا كلامًا باطلاً[2].

٢ـ توسل عمر بالعباس

في صحيح البخاري في كتاب الاستسقاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب فقال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فيسقون.

قالوا: فقد توسل عمر بذات العباس، وهذا أيضاً غلط ممن زعم ذلك، فإن هذا الحديث توسل بالدعاء، وإلا لما ترك الصحابة التوسل بالنبي ﷺ وهو في قبره، وتوسلوا بالعباس، ثم يقال: كيف كان توسلهم بالنبي ﷺ وهو في حياته في شأن الاستسقاء، أليس هو توسل بدعائه، فكذلك كان

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات بعد باب في دعاء الضيف (٥/ ٥٣١ ـ ح٣٥٧٨) وقال حسن صحيح غريب، والنسائي في عمل اليوم والليلة من الكبرى باب ذكر حديث عثمان بن حنيف (٦/ ١٦٩ ـ ح١٠٤٩٤، ١٠٤٩٥)، والإمام أحمد (٤/ ١٣٨)، والحاكم وصححه (١/ ٣١٣، ٥١٩) ووافقه الذهبي.

(٢) وانظر الكلام حول هذا الحديث في قاعدة جليلة (ص١٨٦ ـ ١٩٩، ٢٦٠) تحقيق د. ربيع هادي المدخلي ط. مكتبة لينة.

حال عمر مع العباس عم النبي ﷺ[1].

٣ـ أحاديث لا تصح

فمن ذلك حديث (إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم).

وهو لا أصل له[2].

ومثله حديث توسل آدم، وحديث فاطمة بنت أسد وغير ذلك من الأحاديث التي لا تصح أو لا تعرف[3].

---

(١) وانظر قاعدة جليلة (ص٢٥٩، ٢٦٠)، وسبق للشارح الإشارة إلى شيء من ذلك قريباً، وسبق هناك تخريج الحديث.

(٢) قاعدة جليلة (ص٢٥٢).

(٣) وقد تكلم الشيخ الألباني على بعضها في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ح٢٢ ـ ٢٥) وأبان عللها. وانظر رسالة الشيخ الألباني في التوسل أيضاً فإنها مفيدة، وانظر ما كتبه السيد رشيد رضا في تفسير المنار (٦/ ٢٧١ وما بعدها).

ثانياً: الكهانة وادعاء علم الغيب

الكهانة، والعرافة، والضرب بالحصى، ونحو ذلك، هي محاولة لمعرفة علم الغيب، وعلم الغيب لا يطلع عليه إلا الله تعالى، إلا أن الناس لما كانت نفوسهم مشغوفة لمعرفة شيء من المغيبات، لذا راج سوق الأدعياء، وأكلت أموال الناس بالباطل، وأعظم من ذلك وقوع الناس في الشرك واعتقادات باطلة نسأل الله العفو والعافية[1].

وهذه المسألة وما بعدها من الكلام على التنجيم والسحر وما أشبه ذلك له تعلق بمباحث (الربوبية) من جهة الفعل والتأثير، إلا أنه في الحقيقة لا يتم للكاهن والساحر ما يريد إلا بعد عبادته للشيطان وشركه بالله ولذلك ناسب أن تبحث في مبحث (توحيد الإلهية) والحمد لله رب العالمين.

قال الشارح: (ص٥٦٦)

قوله: وَلا نُصَدِّقُ كَاهِناً وَلا عَرَّافاً وَلا مَنْ يَدَّعِي شيئاً يُخَالِفُ الكِتَابَ السُّنَةَ وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ.

روى مسلم والإمام أحمد عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج رسول ﷺ عن النبي ﷺ قال: **«من أتى عرافاً فسأله عن شيء، لم تقبل له**

---

١) ويدخل في باب الكهانة وسؤال الكهان ما يكون في المجلات والصحف تحت اسم (حظك اليوم) ويحتمل أن من يقرأه (لا يُنكره) أن يندرج تحت حكم من سأل عرافاً أو كاهناً. ويدخل في ذلك أيضاً قراءة كأس القهوة (الفنجان)، وقراءة الكف، والتنويم المغناطيسي، وورق اللعب (الكوتشينة) على وجه محاولة معرفة الغيب من خلال ذلك، وحساب الطالع بأرقام (أبي جاد). وقد يندرج تحتها أيضاً: (خرافات العوام) من تعليق بعض أمور الغيب على بعض أحوال الإنسان، كالسعد عند طرْف العين اليمنىٰ، أو الشؤم عند طرف اليسرىٰ، وكالقول بسعة رزق المولود إذا ولد باسطاً يده، والعكس بالعكس عندهم وأشباه ذلك نسأل الله العفو والعافية. وراجع في بعض ما يدخل في الكهانة كشف الظنون (٢/ ٤٤١).

صلاة أربعين ليلة»[1] .

وروى الإمام أحمد في «مسنده»، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد**»[2] . والمنجم يدخل في اسم «العراف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟[3].

وفي «الصحيحين» و«مسند الإمام أحمد» عن عائشة، قالت: سئل رسول الله ﷺ ناس عن الكهان؟ فقال: «**ليسوا بشيء**»، فقالوا: يارسول الله، إنهم يحدثون أحياناً بالشيء فيكون حقاً؟ فقال رسول الله ﷺ: « **تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيقرها في أذن وليه، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة**»[4] .

---

(١) أخرجه مسلم في السلام باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٤/ ١٧٥١ ـ ح٢٢٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٨، ٤٢٩، ٤٧٦)، وأخرجه أبوداود في الطب باب في الكاهن (٤/ ١٥ ـ ح٣٩٠٤)، والترمذي في أبواب الطهارة باب ماجاء في كراهية إتيان الحائض (١/ ٢٤٢ ـ ح١٣٥)، وصححه الألباني (ص٥٦٦)، وقوى إسناده الأرناؤوط (ص٤٤١).

(٣) وقد تكون الكهانة نوعاً من السحر إذا كانت باستخدام الجن، وقد تعين الشياطين الكاهن، وتقرقر في أذنه بالأمر من الغيب دون سؤال منه لها، وقد يكون التنبؤ بالغيب عن طريق الأخبار المجملة، ويكون الكاهن ممن يأكل أموال الناس بالباطل ويلعب بعقولهم، وورد في ذلك حديث «**إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت**» أخرجه أبوداود (٣٩٠٧)، وأحمد (٣/ ٤٧٧)،(٥/ ٦٠)، والجبت: السحر، ومع تعظيم الكاهن للجن يتم استمتاع الطرفين. وانظر ص ( ) في حكم الساحر.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع منها في بدء الخلق باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٠٤ ـ ح٣٢١٠)، ومسلم في السلام باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٤/ ١٧٥٠ ـ ح٢٢٢٨)، والإمام أحمد (٦/ ٨٧)، وقوله (يقرقرها): أي يرددها وهي رواية البخاري في كتاب التوحيد (١٣/ ٥٣٥ ـ ح٧٥٦١)، وفي سائر الروايات (يُقِرُّهَا): أي يصبها، وقيل: أي يلقيها في أذنه بصوت. انظر الفتح (١٠/ ٢٣٠) ط. الريان.

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث**»[1].

وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هذا المعنى ما يعطاه المنجم وصاحب الأزلام التي يستقسم بها مثل الخشبة المكتوب عليها «اب ج د» والضارب بالحصى، والذي يخط في الرمل. وما يعطاه هؤلاء حرام وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما[2].

وقد تورع الصحابة رضي الله عنهم عن كل مال يتعلق بالكهانة.

قال الشارح: (ص٥٦٨)

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري ممن هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أُحْسِنُ الكهانة إلا أني خدعته فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه[3].

---

(١) أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم ثمن الكلب (١١٩٩ ـ ح١٥٦٨) من حديث رافع بن خديج بلفظ «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث**»، وفي الصحيحين من حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ: «**نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن**» أخرجه البخاري في مواضع منها في البيوع باب ثمن الكلب (٤/ ٤٢٦ ـ ح٢٢٣٧)، وأخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن (٣/ ١١٩٨ ـ ح١٥٦٧).

(٢) هذا البحث بلفظه من مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار باب أيام الجاهلية (٧/ ١٨٣ ـ ح٣٨٤٢) ط. الريان.

الإنكار على الكهنة والعرافين

وقد بين الشارح أنه يجب على ولاة الأمور الإنكار على هؤلاء العرافين أدعياء معرفة علم الغيب، ومنعهم من الجلوس للناس، واشتد الشارح في ذلك شدة محمودة فقال: (ص٥٦٨، ٥٦٩)

والواجب على ولي الأمر وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والفالات[١]، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت أو الطرقات، أو أن يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك. ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته، مع قدرته على ذلك ـ قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء الملاعين يقولرن الإثم ويأكلون السحت بإجماع المسلمين. وثبت في «السنن» عن النبي ﷺ برواية الصديق رضي الله عنه، أنه قال: **«إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»**[٢].

---

(١) الفالات: لعله الفوايل وسيأتي بيانه قريباً إن شاء الله، وهذا البحث ببعض ألفاظه في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي في الفتن باب ماجاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر (٤/ ٤٠٦ ـ ح٢١٦٨) وقال: حديث صحيح، وأبوداود في الملاحم باب الأمر والنهي (٤/ ١٢٢ ، ح٤٣٣٨)، وابن ماجه في كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/ ١٣٢٧ ـ ح٤٠٠٥)، والنسائي في الكبرى في تفسير المائدة (٦/ ٣٣٨، ٣٣٩ ـ ح١١١٥٧).

ثالثاً: التنجيم

التنجيم هو الاستدلال بالنجوم، والنجوم قد جعلها الله زينة للسماء وهدى للمسافرين، ورجوماً للشياطين، ولم يجعلها الله أسباباً للكوارث أو حوادث الأرض.

قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به[1].

والشارح تكلم عن التنجيم الباطل، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بحركات النجوم والأفلاك، وبين أدلة تحريم ذلك.

قال رحمه الله: (ص٥٦٨)

وصناعة التنجيم، التي مضمونها الإحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والفوايل[2] الأرضية: صناعة محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين.

---

(١) أخرجه عبد بن حميد، وقد علقه البخاري في كتاب بدء الخلق مجزوماً به في ترجمة باب في النجوم (٦/ ٢٩٥) وفي آخره «وإن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من غرس بنجم كذا كان كذا، ومن سافر بنجم كذا كان كذا، ولعمري ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والأحمر والأبيض، والحسن والدميم، وما على هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر شيء من هذا الغيب» اهـ. وكذا بالفتح (٦/ ٢٩٥)، وانظر مفتاح دار السعادة (٢/ ١٢٦ وما بعدها).

(٢) الفوايل: جمع فال، وهو نوع من السحر كما بالفروق للقرافي (٤/ ٢٤٠،٢٤١)، وقد صرح بعدم جوازه الإمام ابن العربي في الأحكام، وانظر كشف الظنون (٢/ ١١٤٣) فيما أسماه: (علم الفال).

وذكر من الأدلة على ذلك (ص٥٦٧، ٥٦٨) ما يلي:

وفي «الصحيحين» عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية، على إثر سماء كانت من الليل فقال: «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة**»؟قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب**»[(١)] .

وفي «صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد»، عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم والنياحة**»[(٢)] .

والنصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك ـ أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها[(٣)] .

العلاقة بين التنجيم والسحر

ومما ينبغي التنبه له أن صناعة التنجيم لها أثر وعلاقة بالسحر[(٤)] ، ولذا

---

(١) أخرجه البخاري في مواطن منها في الأذان باب يستقبل الإمام الناس إذا سلَّم (٢/ ٣٣٣ ـ ح٨٤٦)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء (١/ ٨٣ ـ ح٧١).

(٢) أخرجه مسلم في الجنائز باب التشديد في النياحة (٢/ ٦٤٤ ـ ح٩٣٤)، وأخرجه أحمد (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٤).

(٤) بل جاء في حديث ابن عباس مرفوعاً: «**من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد**» أخرجه أبوداود في الطب باب في النجوم (٤/ ١٥ ـ ح٣٩٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في الأدب باب تعلمّ النجوم (٢/ ١٢٢٨ ـ ح٣٧٢٦)، وأخرجه أحمد (١/ ٢٢٧، ٣١١)، وصححه الذهبي، وقال شيخ الإسلام: «فقد صرح رسول الله ﷺ بأن علم النجوم من السحر» انظر فتح المجيد (ص٢٩٥، ٢٩٦)، وفتح الباري (١٠/ ٢٣١) ط. الريان.

فإن المصنف جمع بينهما في الدليل في الكتاب في غير ما موضع، فإن السحر قد يكون من جنس دعوة الكواكب وخطابها وهذا كفر بالاتفاق.

قال الشارح: (ص ٥٦٩، ٥٧٠)

واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك ـ فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سده. وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ۝٨٩﴾ [الصافات: ٨٨ـ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، الآيات[1]، إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢﴾ [الأنعام: ٨٢][2].

---

(١) يأتي رد استدلال المتكلمين والفلاسفة على نفي الصفات بهذه الآية في آخر مبحث التأويل.

(٢) مما ينبغي التنبيه عليه أن (التنجيم) قد يراد به علم صحيح غير المعنى الباطل فإن النجوم قد جعلها الله للاهتداء، والهداية نوعان:

١ـ **هداية للمكان**: ويكون بمعرفة الاتجاهات ونحو ذلك، كأن يقال: إن النجم القطبي في مجموعة النجوم المسماة بـ(الدب الأكبر) أو (الدب الأصغر) مثلاً، يعرف به اتجاه الشمال والجنوب ونحو ذلك.

٢ـ **هداية الزمان**: كما يقال: إن وقت الحصاد يكون عند ظهور النجم الفلاني في بلد ما أو وقت نزول الأمطار يكون في فصل الشتاء عند ظهور النجوم الفلانية، فإن وقت مظنة الأمطار قد تكون شتاءً أو صيفاً على ما علم من علم الجغرافيا. وكذلك العلم الذي يعلم به سير النجوم ومداراتها ومنازلها وأبعادها وأحجامها وهو علم الفلك المشروع.

وأما أن تجعل النجوم أسباباً فيما لم يجعله الله أسباباً فهو شرك أصغر وقد يكون في بعض الأحيان أشد من ذلك وأما من يجعل لها تأثيراً في نزول الأمطار والحوادث الأرضية، والأعمار، والأرزاق فهو من أهل التخرص والشرك الذي نُهي عنه، وهو من أعظم أنواع الشرك كما ذكره المصنف والله أعلم.

رابعاً: السحر

السحر كيد خفي، ولما كان السحر عملاً ليس من جنس ما يعلمه بنو آدم، لذا اختلف الناس في تحديده اختلافاً كثيراً، وسأعرض بشيء من التفصيل لما أجمله الشارح هنا بعد عرض ما قاله

أدلة التحريم

قال الشارح: (ص٥٦٨)

قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾ [طه: ٦٩]. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره: الجبت: السحر[1].

هل للسحر حقيقة؟

جمهور العلماء على أن للسحر حقيقة، بمعنى أنه يؤثر في المسحور بمرض أو موت أو نحو ذلك، وذهبت المعتزلة ومن وافقهم إلى أنه خيال لاحقيقة له، واحتجوا بنحو: قوله تعالىٰ ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾ [طه: ٦٦]، وبأنه لو كان للسحر حقيقة لأمكن الساحر أن يلبس على الناس أمر النبوة، ولأمكن الساحر أن يقلب حقيقة الإنسان إلى حيوان، ونحو ذلك مما تقضي النصوص والعقول بامتناعه[2].

والصحيح أن السحر ينقسم إلى أنواع:

---

(١) حكاه البغوي في تفسيره (٢/ ٢٣٤) عن عمر والشعبي ومجاهد. انظر مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥).

(٢) انظر كتاب (عالم السحر والشعوذة للدكتور عمر الأشقر ص٨٩ ـ ١٠٠) ففيه خلاصة الأقوال والأدلة في ذلك، وانظر تفسير القرطبي (٢/ ٤٦)، أحكام القرآن للجصاص (١/ ٤٣)، فتح الباري (١٠/ ٢٣٣).

الأول: سحر مجازي.
الثاني: سحر تخييلي.
الثـالث: سحر حقيقي.
أماالأول: فكالألعاب البهلوانية التي تعتمد على خفة اليد والسرعة، ولا حقيقة لها، وقد يدخل في ذلك: سحر البيان[1]، ونحو ذلك.
والثاني: هو السحر الذي يجعل الإنسان يتخيل شيئاً لم يحدث كما خيل سحرة فرعون للناس أن الحبال والعصي تسعى.
والثالث: سحر حقيقي لكنه لا يخرج عن قدرة الجن لأن حقيقة السحر هي الاستعانة بالجن بعد الكفر بالله تعالى، ولما كان السحر لا يتم إلا بالاستعانه بالجن والشياطين، وكان الشيطان لا يرضى من عبيده إلا الكفر أو الفسوق، لذا لا يشتبه أمر السحر بالنبوة، فالنبي صادق كريم والساحر خبيث فاجر لئيم، وبذلك يُنتقض عليهم دليلهم في إمكانية التلبيس على الناس في النبوات، فإنه لما كان السحر لا يخرج عما هو في مقدور الجن، لذا لا يَرِد على إثباته إمكانية تغيير حقائق الأشياء وقلب حقيقة الإنسان إلى حيوان أو بالعكس، كما هو ظاهر[2].

وقد أشار الشارح إلى إختلاف العلماء في السحر هل له حقيقة أو لا بقوله: (ص٥٦٩)

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه: والأكثرون يقولون إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل[3].

---

(١) انظر في سحر البيان: فتح الباري (١٠/ ٢٤٧) ط. الريان.
(٢) يقول شيخ الإسلام: «ما يأتي به الكهان لا يخرج عن كونه مقدوراً للجن والإنس» انظر النبوات (ص١٢٧).
(٣) وانظر في استعانة السحرة بالجن: الصفدية (١/ ١٧١ ـ ١٧٤).

حكم الساحر

اختلف العلماء في حكم الساحر وأشار المصنف إلى اختلافهم في حكم الساحر في الدنيا وفي الحكم عليه بالكفر فقال: (ص٥٦٩)

وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه وعثمان وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء هل يستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقالت طائفة: إن قتل بالسحر يقتل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أحمد رحمهما الله[1]

والظاهر أن الاختلاف ناشيء من عدم وضوح حقيقة السحر، وإلا فالسحر **المجازي** لا يظهر كفر صاحبه ولا وجوب قتله، ولكن لو توصل به إلى تلبيس على الناس، وجب زجر فاعله وردعه.

وأما **السحر التخييلي والسحر الحقيقي**، فالظاهر من حال السحرة أنه لا يتم لهم ما يسعون إليه من مساعدة الشياطين لهم إلا بعد كفرهم، وبذلك يستمتع الشيطان بذلك[2].

ولما كان الارتباط بين السحر وبين مساعدة الشياطين للساحر ارتباطاً وثيقاً، لذا أفرد الشارح مبحثاً في تقرير استمتاع الشيطان بالإنس والإنس بالشياطين مشيراً إلى أنه لا يحدث إلا بعد الرقى أو التعزيم الذي يشتمل على شرك.

قال: (ص٥٧٠)

واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم أو قسَم، فيه شرك بالله،

---

(١) راجع في حكم الساحر: فتح الباري (١٠/ ٢٣٣ وما بعدها).

(٢) راجع فتح الباري (١٠/ ٢٣٤)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣١)، وتفسير القرطبي (٢/ ٤٨)، وعالم السحر والشعوذة (ص٢٢٢، ٢٢٣).

فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: **«لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا»**[1].

ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝﴾ [الجن: ٦]، قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتى يصبح ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝﴾ [الجن:٦]، يعني الإنس للجن باستعاذتهم بهم رهقاً، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشراً، وذلك أنهم قالوا: قد سُدنا الجن والإنس فالجن تعاظم في أنفسها وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة[2].

وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ـ٤١] فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزل عليهم ضالون وإنما تنزل عليهم الشياطين. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝﴾ [الأنعام: ١٢٨]

---

(١) أخرجه مسلم في السلام باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك (٤/ ١٧٢٧ ـ ح٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي، وأخرجه أبوداود في الطب بهذا اللفظ (ح٣٨٨٦)، وانظر هذا البحث بنحوه في مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٢).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٣ ـ ٣٤)، التفسير القيم (ص٥٧١ ـ ٥٧٣)، النبوات (ص٢٥٧ ـ ٢٦٦).

فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه وامتثال أوامره وإخباره بشيء من المغيبات ونحو ذلك واستمتاع الجن بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به واستغاثته وخضوعه له[1].

(١) انظر في استمتاع الجن بالإنس والإنس بالجن: مجموع الفتاوى (١٣/ ٨٠ ـ ٨١).

خامساً: أولياء الشيطان

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١] فقد حذرنا ربنا من مجادلة أولياء الشيطان أن توقعنا في الشرك، وأياً كان سبب نزول هذه الآية في الذبائح أو غيره، فهي تدل على وجود أولياء للشيطان، ولما كان الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان قد يشتبه على الناس فلا يعرفون الفرق.

لذا تكلم الشارح على أنواع منهم ثم قال: (ص٥٧٢)

وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة عَدَمُ الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن

قال الشارح: (ص٥٦٩)

١ـ الطرقية المكارون المخادعون

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة، أنواع نوع منهم أهل تلبيس وكذب وخداع، والذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصابين، والفقراء الكاذبين، والطرقية المكارين[1]، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس. وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعى النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة ونحو ذلك.

٢ـ السحرة

قال الشارح: (ص ٥٦٩)

ونوع يتكلم في هذه الأمور على سبيل الجد والحقيقة بأنواع السحر.

---

(١) وهو الذي سبقت الإشارة إليه باسم: السحر المجازي.

وقد سبق الكلام على السحر قريباً.

٣ـ أصحاب الأحوال ورجال الغيب

قال الشارح: (ص٥٧١)

ونوع منهم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبته رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء من يعين المشركين على المسلمين! ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصوا وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم على ثلاثة أحزاب:

حزب يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم.

وحزب عرفوهم، ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقا إلى الله غير طريقة الأنبياء.

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا ولياً خارجاً عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو ممداً للطائفتين. فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه[١].

والحق أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالاً كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]. وإلا فالإنس يؤنسون، أي يشهدون ويرون، وإنمايحتجب الإنسي أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس[٢]،

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) بلفظه من مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٧)، وانظر أيضاً (١٣/ ٧١).

ومن ظن أنهم من الإنس فمن غلطه وجهله وسبب الضلال فيهم.

٤ـ الفقراء الفجار ووجوب الإنكار عليهم

المقصود بالفقراء هم الصوفية الذين يلبسون لباس الزهد زوراً، وتقع على أيديهم بعض الخوارق، فيظن بعض الناس أن هذا لولايتهم.

وقد تنازعوا في مسمى الفقير والصوفي أيما أفضل، وما كان محمودا بهذين الاسمين فهو داخل في مسمى الصديق والولي والصالح ونحو ذلك من الأسماء[١].

وقد ظن بعض الناس أن الفقراء لا ينكر عليهم بل يُسلَّم لهم حالهم، لاحتمال أن يكون ما يفعله أحدهم مخالفة في الظاهر دون الباطن، ولذا رد عليهم الشارح مبيناً وجوب متابعة الرسول ظاهراً وباطناً.

قال الشارح: (ص٥٧٢)

ويقول بعض الناس: الفقراء يسلم إليهم حالهم[٢]! وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قبل، وما خالفها رد، كما قال النبي ﷺ **«من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»**[٣].

وفي رواية: **«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»**[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢،٧٠،١٩٥).

(٢) وانظر في رد ذلك: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٨ وما بعدها)، فتسليم **الحال** له معنيان: رفع اللوم عنه، أو تصويبه على ما فعل، وفي كل ذلك تفصيل ولا يسَّلم بحال السماع، ولا حال الطريقة المبتدعة بحال. وانظر مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٥، ٦١٢).

(٣) وهي رواية مسلم في الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة (٣/ ١٣٤٤ ـ ح١٧١٨)، وعلق عليها البخاري في الاعتصام باب إذا اجتهد العامل (١٣/ ٣١٧).

(٤) أخرجه البخاري من حديث عائشة في الصلح باب إذا اصطلحوا على جور (٥/ ٣٥٥ ـ ح٢٦٩٧) ط.الريان، وأخرجه مسلم في الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة (٣/ ١٣٤٣ ـ ح١٧١٨).

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة، إلا حقيقته ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة، إلا عقيدته ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً.

ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزما لطاعته فيما أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، ولو طار في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فإنه لا يكون، مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المبعدة لصاحبها عن الله تعالى، المقربة إلى سخطه وعذابه.

٥ـ البله والمولعون

اعتقد بعض الناس أنه يمكن أن يكون أولياء الله جماعة من المجانين وضعاف العقول، وذلك لما يجدونه منهم من الأقوال الحسنة، والصرع والكلام وقت الصرع، ونحو ذلك وقد بين الشارح أن الذي لا يتبع الرسول ﷺ في الظاهر فليس من أولياء الله وأن من جعله من أولياء الله، فهو ضال.

قال رحمه الله: (ص٥٧٣)

فمن اعتقد في بعض البله أو المولعين مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله ـ أنه من أولياء الله، ويفضله على متبعي طريقة الرسول ﷺ، فهو ضال مبتدع، مخطيء في اعتقاده. فإن ذاك الأبله، إما أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زوكارياً[(١)] متحيلاً، أو مجنوناً معذوراً! فكيف

(١) قال الزبيدي في تاج العروس (٣/ ٢٤٠): الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة ويبطن الفسق والفساد، قال الشيخ أحمد شاكر: هذه لفظة مولدة.

يفضل على من هو من أولياء الله المتبعين لرسوله؟! أو يساوى به[1] ؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. قال يونس بن عبد الأعلى الصدفي: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة؟ فقال الشافعي: قصر الليث رحمه الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب[2] .

وقال أيضاً: (ص٥٧٦)

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة، من الهذيان والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانيه! وكيف يكون زوال العقل سبباً أو شرطاً أو تقرباً إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتى قال قائلهم

هم معشر حلوا النظام وخرقوا الـ ـسياج فلا فرض لديهم ولا نفلُ
مجانين،إلا أن سر جنونهم عزيز على أبوابه يسجد العقل

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن في الجنون سراً يسجد العقل على بابه!! لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب

---

(١) ولذلك فإن من يفضل أمثال هؤلاء على أولياء الله المتبعين لرسوله فهو مكذب لمحمد ﷺ فيما شهد به، فيكفر. انظر مجموع الفتاوى (١٠/٤٣٢)، وتسمية هؤلاء مولعين أو متولهين لا يوجب مزيد حال مصاحب للإيمان، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٠/٤٤١).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/٤٦١، ٤٦٧).

خارق للعادة ويكون ذلك سبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان! فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خرق عادة كان ولياً لله!! ومن اعتقد هذا فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝ ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢] فكل من تنزل عليه الشياطين لابد أن يكون عنده كذب وفجور[1].

ولكن بعض هؤلاء من المجانين فعلاً أو من الأطفال فلذا قال الشارح في موضع آخر: (ص٥٧٢)

لكن من ليس يكلف من الأطفال والمجانين قد رفع عنهم القلم، فلا يعاقبون وليس لهم من الإيمان بالله وتقواه باطناً وظاهراً ما يكونون به من أولياء الله المقربين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين لكن يدخلون في الإسلام تبعاً لآبائهم كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ۝ ﴾[2] [الطور: ٢١].

٦- الطائفة الملامية

قال الشارح (٥٧٥):

والطائفة الملامية، وهم الذين يفعلون مايلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المرائين ردوا باطلهم بباطل آخر، والصراط المستقيم بين ذلك[3].

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٤٤ - ٤٤٦).

(٢) بلفظه من مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٣١).

(٣) يقول شيخ الإسلام عن الملامية: الذين يخفون حسناتهم ويظهرون ما لا يظن بصاحبه الصلاح من زي الأغنياء، ولبس العمامة، ثم زاد الأمر، ففعل قوم المحرمات من الفواحش والمنكرات وترك الفرائض والواجبات، وزعموا أن ذلك دخول منهم في الملاميات، وقد صدقوا في استحقاقهم اللوم والذم والعقاب من الله في الدنيا والآخرة. انظر مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦٤).

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة مبتدعون ضالون وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك ولو عند سماع القرآن بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الأنفال: ٢] وكما قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الزمر: ٢٣]

صوفيه القلب، وبعدهم عن الشرائع:

قال الشارح: (ص٥٧٦)

وأما الذين يتعبدون بالرياضيات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات فهم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وقد طبع الله على قلوبهم. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه»**[(١)] .

وكل من عدل عن اتباع سنة الرسول إن كان عالماً بها فهو مغضوب عليه وإلا فهو ضال ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

---

(١) أخرجه الترمذي في الصلاة باب ما جاء في ترك الجمعة (١/ ٣٧٣ ـ ح٥٠٠)، وأبوداود في الصلاة باب التشديد في ترك الجمعة (١/ ٢٧٧ ـ ح١٣٦٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر (١/ ٣٥٧ ـ ح١١٢٥)، ولم يروه أحد من أهل الصحيح إلا الحاكم (١/ ٢٩٢)، وصححه الألباني (ص٥٧٦)، والأرناؤوط (ص٧٧٣).

شبهات وردها

ذكر الشارح عدة شبهات حول هذه الأنواع المتقدم ذكرها، وأجاب عنها في ذلك:

١ـ الخضر والعلم اللدني

بعد أن بين الشارح أنه لا يوجد طريق إلى الله إلا طريق الرسول ﷺ، وأن من ادعى طريقاً غير طريق الرسول فقد ضل ضلالاً مبيناً، وأجاب عن شبهات أصحاب الأحوال ورجال الغيب والطرقية والبله وغير هؤلاء بأن هؤلاء كلهم ضالون في اعتقادهم طريقاً غير طريق النبي ﷺ ، بعد ذلك شرع في الرد على تعلق بعضهم بقصة موسى مع الخضر.

قال: (ص٥٧٧)

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليهما السلام، في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني[1] الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق فهو ملحد زنديق فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته. ولهذا قال له أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حيين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض، إنما يحكم

---

(١) ليس في قصة الخضر شيء من الاطلاع على الغيب الذي لا يعلمه عموم الناس، وإنما فيها علمه بأسباب لم يكن علم بها موسى، مثل علمه بأن السفينة لمساكين ووراءهم ملك ظالم، وهذا أمر يعلمه غيره، وكذلك كون الجدار لغلامين يتيمين، وأن أباهما كان رجلاً صالحاً، هذا مما قد يعلمه كثير من الناس، وكذلك كفر الصبي مما يمكن أن يعلمه كثير من الناس حتى أبواه، ولكن لحبهما له لا ينكران عليه، أو لا يقبل منهما الإنكار عليه. وراجع العقل والنقل (٨/٤٢٩)، والمدارج (٢/٤٤٦)، ثم ليس في قصة الخضر خروج عن الشريعة. انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣/٤٢٢)، (١١/٢٦٣ ـ ٢٦٥،٤٢٦ ـ ٤٣٠)، (١٣/٢٦٦)، (١٤/٤٧٥).

بشريعة محمد، فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، فحرّك تر.

وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا فهلا خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصر عنها، وهو يود منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبه بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝﴾ [المدثر: ٥٢].

٢ـ عقلاء المجانين

مما يرد به أيضاً زيادةً على ما ذكره الشارح في شأن المجانين، أنه نُقِلَ عن بعضهم عبارات قوية لطيفة تدل على صلاح وتقوى، فبين الشارح أن هذا مما كان يعرف عنه صلاح في حال عقله، فيتكلمون بما يعرفونه عن أنفسهم في حالة الجنون

قال: (ص٥٧٥)

وأما الذين ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصحو، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان[1]. ويهذون بذلك في حال زوال عقلهم. بخلاف غيرهم ممن يتكلم إذا حصل له نوع إفاقة بالكفر والشرك ويهذون بذلك في حال زوال عقولهم ومن كان قبل جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حدوث جنونه مزيلاً لما ثبت من كفره أو فسقه وكذلك من جن من المؤمنين المتقين، يكون محشوراً مع المؤمنين المتقين

---

(١) بلفظه من مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).

وزوال العقل بجنون أو غيره، سواء سمي صاحبه مولعاً أو متولهاً لا يوجب مزيد حال، صاحبه من الإيمان والتقوى يبقى على ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وعن الحديث الذي يحتج به من يعظم البله قال الشارح: (ص٥٧٣، ٥٧٤)

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها البُله»[١] فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغي نسبته إليه فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البَله، الذي هو ضعف العقل، وإنما قال النبي ﷺ: **«اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء»**[٢] ولم يقل البله!.

---

(١) ذكر الألباني (ص٥٧٣)، وتابعه الأرناؤوط (ص٧٧٠) أنه أخرجه الكلاباذي في مفتاح المعاني، وابن عساكر في تاريخه، وأنه تفرد به مصعب بن ماهان وأحمد بن عيسى الخشاب وهما ضعيفان، وأن الحديث قال عنه ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٤): باطل بهذا الإسناد.

(٢) أخرجه من حديث ابن عباس مسلم في الرقاق باب أكثر أهل الجنة الفقراء (٤/ ٢٠٩٦ ـ ح٢٧٣٧).

الفصل الثالث
توحيد الأسماء والصفات

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول:

تقريره

المبحث الثاني:

الضوابط في باب الأسماء والصفات

المبحث الثالث:

الألفاظ الحادثة

المبحث الرابع:

شبهات أهل الضلال ومسالكهم
في باب الأسماء والصفات

المبحث الخامس:

أثـر الانحــراف فـي توحيـــد
الأسماء والصفات على التوحيد



المبحث الأول

تقريره

صفات الكمال

ثبوت الكمال لله تعالى شيء مركوز في الفطر، فكل من عرف الله تعالى عرف له الكمال المطلق، فالفطرة التي لم تتنجس بأدران التعطيل تقر للرب تعالى بالصفات العليا، وتعبده بها.

وينبغي أن يعلم أن صفات الكمال تعود إلى الأمور الوجودية لا العدمية، فإن نفاة الصفات يصفون الرب بالسلوب والإضافات، ولا يثبتون من الصفات الثبوتية شيئاً أو لا يكادون.

وسيأتي مزيد بيان لذلك في المبحث الذي يليه

وقد بين الشارح أن ثبوت صفات الرب تعالى على سبيل الإجمال داخل في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، وفي قوله﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]

قال الشارح: (ص١٤٤)

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] وقال تعالى ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم: ٢٧]. فجعل سبحانه مثل السوء ـ المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال ـ لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمال كله لله وحده فمن سلب صفة الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في

الموصوف وأكمل ـ كان بها أكمل وأعلى من غيره[1].

تفرد الرب تعالى بالمثل الأعلى

قال: (ص١٤٤)

ولما كانت صفات الرب سبحانه وتعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى وكان أحق به من كل ماسواه بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكَافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكَافآ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير[2].

---

(١) الكمال إنما يكون بالمعاني الثبوتية والأمور الوجودية، إذ المعدوم لا يمدح بكونه معدوماً، وليس بكمال، ولذا يثبت أهل السنة الصفات لله كما يليق به، وكثير من أهل البدع يجعلون ما ورد من نصوص الصفات إنما هي نسب وإضافات لا تستلزم معان ثبوتية، كمن كان فوق السقف فصار تحته، فإن نفس السقف لا يتغير، وإنما تغير هذا الذي كان مرة فوقه ومره تحته، فهم يقولون إن الرب تعالىٰ لا يوصف بصفة، وأن الصفات الواردة هي مثل هذه النسب التي لا تتضمن المعاني الثبوتية.
وهذا أولاً: ليس بكمال، لأن الموجود الذي تقوم به صفات الكمال أكمل من الذي لا يقبل الاتصاف بها.
ثانياً: إن النسب والإضافات أيضاً تستلزم أموراً ثبوتية، ووجودها بدون الأمور الثبوتية ممتنع، فالسقف ليس حكمه إذا لم يكن فوقه شيء كحكمه إذا كان فوقه شيء..
وهكذا، فإن كانت النسب والإضافات تستلزم أموراً ثبوتية تقوم بالرب تعالىٰ، فقد فروا من شيء فوقعوا في نظيره، ولزمهم فيما فروا إليه نظير ما فروا منه والحمد لله.
وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) قال ابن القيم: «وهذا برهان قاطع من إثبات صفات الكمال على استحالة التمثيل والتشبيه، فتأمله فإنه في غاية النهاية والقوة» اهـ. انظر مختصر الصواعق (١/ ٢١٤) وهذا البحث مأخوذ منه.

تفسير المثل الأعلى

قال: (ص١٤٤، ١٤٥)

واختلفت عبارات المفسرين في المثل الأعلى ووفق بين أقوالهم من وفقه الله وهداه[١]، فقال المثل الأعلى يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

فها هنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه وتعالى سواء علمها العباد أو لا وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: أنه ما في قلوب عابديه وذاكريه، من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله، وتعظيمه وخوفه ورجائه، والتوكل عليه والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم كما اختص به في ذاته. وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن معناه أهل السموات يعظمونه ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظمون له مجلون خاضعون لعظمته مستكينون لعزته وجبروته قال تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦]

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل

---

(١) وقد وفق بينها ابن القيم رحمه الله كما بالصواعق (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه والإنابة إليه وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة[1].

ولما كان كمال الرب يستلزم نفي النقص عنه سبحانه، لذا فالمثل الأعلى يستلزم نفي جميع النقائص عن الرب.

وظن قوم أن المثل الأعلى يقتضي نفي الصفات، وعارضوا بينه وبين الأدلة الدالة على نفي المماثلة، وهذا غير صحيح بل أثبت الله لنفسه الصفات العليا، وليس في صفات الله مشابهة لصفات المخلوقين، وإنما يشتركان في اللفظ والمعنى العام الكلي كما سيأتي بيانه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

ثبوت الكمال لله على الدوام

قال: (ص١١٥)

قوله: لا يَفْنىٰ وَلا يَبِيدُ.

إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]. والفناء والبيد متقاربان في المعنى والجمع بينهما في الذكر للتأكيد وهو أيضا مقرر ومؤكد لقوله: دائم بلا انتهاء.

ولما كانت صفات الله تعالى كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، فلا يجوز أن يكون ربنا ناقصاً لهذا الكمال في وقت ما، بل هو سبحانه موصوف بالكمال على الدوام.

وصفات الكمال تنقسم إلى صفات ذاتية، وصفات فعلية، وكل منهما ينقسم إلى **عقلية وخبرية**، وهذا تقسيم استقرائي، وإلا لا يكون الإيمان التام إلا بالإيمان بها كلها، **فالصفات الذاتية**: هي التي لا تنفك عن

---

(١) بلفظه من الصواعق (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

الموصوف ولا تعلق لها بالإرادة والقدرة.
ومنها ما هو (عقلي) أي أن العقل يثبته ولا يتوقف ثبوتها على السمع وهذا مثل صفة الحياة.
ومنها ماهو(خبري): أي أن العقل لا مدخل له في ثبوتها، وانما نثبتها إذا دل الدليل على ثبوتها كالوجه واليدين.
والصفات الفعلية: وهي التي تتعلق بالارادة والقدرة، فنوعها قديم وأفرادها حادثة.
ومنها أيضاً ما هو (عقلي): أي أن العقل يثبت معناها وإن لم يرد بذلك السمع نحو صفات الخلق والرزق.
ومنها ما هو (خبري) أي يتوقف إثباتها على ورود الخبر فقط نحو الاستواء.
وقد يعبر عن الصفات الفعلية العقلية بالصفات الفعلية وهي المتعدية إلى المخلوق بالخلق والرزق . . . الخ.
وقد يعبر عن الصفات الفعلية الخبرية بالصفات الاختيارية، وهي أفعال الله اللازمة(١) .
وعلى كلٍ فالتقسيم للتفهيم(٢) لا أن هناك فرقاً في جهة الإثبات، بل الكل يجب اعتقاد ثبوته لله على ما دل عليه الدليل مع نفي المماثلة وعدم العلم بالكيفية والله أعلم.

وقد أشار الشارح إلى ذلك عند شرح قول الطحاوي:
مَا زَالَ بِصفَاتِه قَديماً قَبْل خَلْقِه، لَمْ يَزْدَد بِكَوْنِهم شيئاً لمْ يكُن قَبْلَهُم مِنْ صِفَتِه، وَكَما كَان بِصِفَاتِه(٣) أَزَلِياً كَذلك لا يزالُ عليْها أَبَدِياً.

---

(١) انظر في الأفعال اللازمة والمتعدية: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٠ ـ ٢٩).
(٢) انظر في نحو هذا التقسيم: كتاب الاعتقاد للبيهقي (ص٢١ ـ ٢٣) ط. فيصل آباد باكستان.
(٣) لم يقل الطحاوي رحمه الله (وصفاته) قال الإمام أحمد: لا تقل (الله وعلمه)، بل (الله بعلمه) وسيأتي بيان شيء من ذلك في خلال مباحث هذا الفصل.

قال الشارح: (ص١٢٧، ١٢٨)

أي أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال صفات الذات وصفات الفعل ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده. ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير والإماتة والإحياء والقبض والبسط والطي والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا.

مرد صفات الكمال إلى صفات العلم والقدرة والغنى

سبق أن صفات الكمال ترجع إلى هذه الثلاثة

قال الشارح: (ص٥٥٨)

فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم والقدرة، والغنى، وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده[١]، فإنه الذي أحاط بكل شيء علما وهو على كل شيء قدير وهو غني عن العالمين ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وكذلك قال نوح عليه السلام فهذا أول أولي العزم وأول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم وكلاهما تبرأ من ذلك.

وسيأتي الكلام على علم الله وقدرته في فصول الإيمان بالقدر.

---

(١) ولما كانت صفات الكمال ترجع إلى هذه الثلاثة، وكانت هذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده، كانت كل صفات الكمال لا تصلح إلا لله وحده.

وأما الغنى فقد قال الطحاوي رحمه الله:

خَالِقٌ بِلا حَاجةٍ رَازِقٌ بِلا مَؤُنَةٍ.

قال الشارح: (ص١٢٥)

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وقال ﷺ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه: **«ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا، ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ـ ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر»** الحديث. رواه مسلم[(١)].

وقوله بلا مؤنة: بلا ثقل ولا كلفة.

انتظام اسمي (الحي) و(القيوم) صفات الكمال

بعد أن تبين أن صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة صفات، يتكلم الشارح هنا، على انتظام صفات الكمال تحت اسمي (الحي) و(القيوم).

فانتظمت الصفات الذاتية تحت اسم (الحي) والصفات الفعلية تحت (القيوم).

---

(١) أخرجه مسلم في البر والصلة باب تحريم الظلم، من حديث أبي ذر (٤/ ١٩٩٤ ـ ح٢٥٧٧)، وقوله: «كما ينقص المخيط»: نقص هنا متعدي، أي كما ينقص المخيط ماءَ البحر.

قال الشارح: (ص١٢٣)

قوله: حي لا يموت قيوم لا ينام.

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فنفي السنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته. وقال تعالى ﴿ الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۞ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [آل عمران: ١-٣]. وقال تعالى: ﴿ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ﴾ [طه: ١١١] وقال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الفرقان: ٥٨] وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [غافر: ٦٥] وقال ﷺ: **«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام»**[1] الحديث.

لما نفى الشيخ رحمه الله التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه ومن ذلك أنه حي لا يموت، لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون. ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسنة، دون خلقه، فإنهم ينامون. وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد منه نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته.

فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ﴾ ، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة: ولا يقال فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق لأنا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان باب قوله عليه السلام: «إن الله لا ينام» (١/ ١٦١، ١٦٢ - ح١٧٩).

لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى. وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين، أعني: الحي القيوم مذكوران في القرآن معا في ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل إنهما الاسم الأعظم[1]، فانهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدقه، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية مالا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود. والقيوم أبلغ من «القيام» لأن الواو أقوى من الألف ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، **أصحهما**: أنه يفيد ذلك وهو يفيد دوام قيامه وكمال قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول ولايأفل، فإن الآفل قد زال قطعاً، أي لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولايعدم بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على دوامها وبقائها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً.

---

(١) وذلك فيما أخرجه أبوداود والترمذي وأحمد عن أسماء بنت يزيد قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢]، أخرجه أبوداود في الصلاة باب الدعاء (٢/ ٨٠ - ح١٤٩٦)، والترمذي في الدعوات بعد باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ (٥/ ٤٨٣ - ح٣٤٧٨) وقال حسن صحيح، والإمام أحمد (٦/ ٤٦١)، والحديث مداره على شهر بن حوشب وفيه مقال، إلا أن ضعفه يسير وللحديث ما يقويه.

ولهذا كان قوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في «الصحيح» عن النبي ﷺ[1].

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها. فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها استلزم إثباتها اثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة. وأما القيوم فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه المقيم لغيره فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

---

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (١/٥٥٦ ـ ح٨١٠) من حديث أبي بن كعب.

المبحث الثاني

الضوابط في باب الأسماء والصفات

اختلف المعطلة في باب الأسماء والصفات، **فمنهم** من عطل الأسماء والصفات، واحتج في ذلك بضوابط وضعها لنفسه مثل: **نفي التشبيه**، ثم صار يجعل كل اشتراك في لفظ أو معنى يوجب التشبيه، وكذلك من جعل ضابطه **نفي التجسيم**.

ومنهم من جعل إثبات الصفات يوجب تعدد الواجب.

ومنهم من قال: الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في المعنى، ونفى أسماءه وصفاته سبحانه.

ومنهم من اعتمد على **دليل الجواهر والأعراض** فنفى الصفات لكونها عرضاً أو اعتمد **طريقة الوجوب والإمكان** فتناقض.

ومنهم من اعتمد على دليل **الحوادث** ونفي الصفات الفعلية لكونها حوادث[١].

وتعددت طرقهم في ذلك وكذا حججهم، وأبرز ما احتجوا به من آيات القرآن قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وقوله: ﴿وله المثل الأعلى﴾ وفي كلا الآيتين رد على ما ذهبوا إليه كما سيأتي بيانه.

ولأجل معارضتهم النصوص بعقولهم وأهوائهم وقع في كلامهم التناقض والفساد.

وأما أهل السنة فاعتمدوا في هذا الباب على ضوابط قرآنية مستمدة من نور

---

(١) يأتي تفصيل الرد على هؤلاء في مبحث الانحراف في توحيد الأسماء والصفات في آخر هذا الفصل.

الآيات وهداية السنة الصحيحة وقد ذكر الشارح عدة ضوابط صحيحة في هذا الباب فمن ذلك:

١ـ تنزيه الله عما يضاد أسماءه الحسنى

وذلك لأن الله سبحانه ما سمى نفسه بهذه الأسماء إلا لكونها كمالاً وتدل على المعاني الكمالية العليا فإثبات ما تصفه لله كمال، ونفي ذلك نقص، وكذلك إثبات ما يضاد هذه الأسماء يكون نقصاً.

وفي هذا قال الشارح: (ص١١٥)

أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به.

٢ـ الاعتصام بالألفاظ الشرعية في باب الأسماء والصفات

وينبغي الاعتصام بالألفاظ الشرعية في ذلك، فلا يثبت لفظ في حق الله ـ ولو كان معناه صحيحاً إلا إذا كان وارداً، وعليه فالألفاظ الحادثة في التوحيد لا يصح التكلم بها وإنما يعرض عنها جملة أو يفصّل في ردها بين ما كان معناه حقاً فيقبل المعنى دون اللفظ ، وما كان معناه باطلاً فيرد لفظاً ومعنى.

قال الشارح: (ص١٠٩، ١١٠)

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية، هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضاً جملياً أو يبينوا حاله تفصيلاً ويحكم عليه بالكتاب والسنة لا يحكم به على الكتاب والسنة.

وسيأتي أمثلة لذلك في الأسماء والصفات في مطلب الألفاظ الحادثة إن شاء الله تعالى[1]

---

(١) انظر مبحث الألفاظ الحادثة.

٣ـ قياس الأولى

القياس أنواع: وهو في اللغة مصدر قاس الشيء على الشيء إذا قدره بقدره.

وهو في اصطلاح المنطقية: قول مؤلف من قضيتين فأكثر قد سلم، لزم عنه لذاته قول آخر..

وأنواعه: قسمان باعتبار صورته

١ـ **القياس الاقتراني**: وهو قياس الشمول، وهو ما اشتمل على النتيجة أو نقيضها بالقوة لا بالفعل، وهو ينقسم باعتبار مادته إلى حملي وشرطي.

وسمي شمولياً: لاندراج الأصغر في الأوسط، والأوسط في الأكبر، ويستلزم ذلك دخول الأصغر تحت الأكبر وشموله له(١).

٢ـ **القياس الاستثنائي**: وهو المشتمل على حرف الاستثناء (لكن) وهو معتمد في الجملة على الشرط.

وأما القياس التمثيلي: فهو إثبات حكم جزئي معين لوجوده في جزئي آخر لأمر مشترك بينهما(٢)، وهو القياس المعروف عند الأصوليين.

---

(١) ويعرفه شيخ الإسلام بأنه: «انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين.

فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيحكم عليه بذلك الكلي».

ومعنى كلامه رحمه الله أننا إذا أخذنا (جزئي) كالتفاح وأردنا أن نحكم عليه بأنه لذيذ فإننا ننقله إلى (الكلي) وهو الفاكهة ثم نحكم على الكلي (الفاكهة) بأنها لذيذة، ثم ننتقل إلى الجزئي (التفاح) فنحكم عليه بأنه لذيذ، فيصير القياس هكذا: كل تفاح فاكهة، وكل فاكهة لذيذة، فالتفاح لذيذ. وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٩/ ١١٩)، وانظر في قياس الأولىٰ: الرد على المنطقيين (ص١١٥، ١١٧، ٢١١)، درء التعارض (١/ ٢٩ ـ٣٥)، مجموع الفتاوى (١/ ٤٨)، (٢/ ٩).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٩/ ١٢٠).

والمناطقة أو أكثرهم يجعلون القياس هو الشمول لا التمثيل وعلى كل يمكن رد كل من القياسين للآخر، بل هما متلازمان كما يذكر ذلك شيخ الإسلام[1]، ويوضحه أن يقال:

النبيذ حرام كالخمر بجامع الإسكار، وهو إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما، **أي قياس التمثيل**، أو يقال النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام ينتج النبيذ حرام، وهو **قياس الشمول(العام)**[2].

ولما كان كلاً من القياس التمثيلى والشمولي يستلزم أن يندرج الخالق والمخلوق تحت أصل وفرع، أو تحت قضية كلية يستوى أفرادها، لذا كان كلاً منهما باطلاً في مجال البحث في العلم الإلهي لأنه لا يجمع الخالق والمخلوق أصل وفرع، ولا يجوز أن يمثل الله بغيره، كما أنه لايجوز أن يدخل الرب مع المخلوق في قضية كلية تستوي أفرادها.

قال الشارح: (ص١٢٢)

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوى فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية ـ لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافيها[3].

ولذلك يستعمل في حق الله قياس الأولى[4]، وهذا الأولى لا يدخل فيه

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٩/١٨٨).

(٢) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٩/١٨٨، ١٩٩، ٢٣٤، ٢٥٩).

(٣) في العقل والنقل (تكافئهما)، وهذا البحث منقول منه بلفظه (١/٢٩، ٣٠).

(٤) سواء كان شمولياً أو تمثيلياً، مثل حديث «إن ربكم ليس بأعور، وإن الدجال أعور..» فهو قياس الأولىٰ، شمولياً كان أو تمثيلياً، فصورة الشمولي أن يقال: كل =

الخالق مع المخلوق تحت قضية كلية يستوي أفرادها، وهذا بخلاف المعنى المشترك لأنه كلي في الذهن لا الخارج فلا يصح فيه القياس التمثيلي أوالشمولي أوالاستثنائي.
وسبق أن هذه الأنواع لا تصح في الخارج أيضاً لما بين الخالق والمخلوق من التفاوت، فيرجع الأمر إلى القياس الأولى، وهو إثبات الكمال المطلق لله، إذا كان كمالاً للمخلوق لا نقص فيه ولا يستلزم نقصاً.
ويمكن فهم ذلك عن طريق قاعدة الكمال وهي أن يقال: إن قُدِّر موجودان: أحدهما موصوف بالعلم، والآخر لا يوصف بالعلم، لزم أن الموصوف بالعلم أكمل من الذي ليس موصوفاً به وهكذا . .

قال الشارح: (ص١٢٢)

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث ، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالا للوجود غير مستلزم للعدم بوجه فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من

= ذي عور فهو ناقص، والدجال أعور، فالدجال ناقص، وعليه فالدجال ليس هو الرب.
فمن الواضح أن القياس تمَّ بعيداً عن الرب لاثبات نقص الدجال، ثم قيل: الله من باب أولىٰ منزه عن النقص.
ويمكن أن يعبر عنه تمثيلاً فيقال: يلحق الدجال بالمخلوقين لا الخالق بجامع النقص الذي دل عليه العور، والرب لا يعتريه النقص، فالدجال ليس هو الرب، والله أعلم.
وانظر في قياس الأولىٰ أيضاً: مجموع الفتاوى (٩/ ١٤١)، وانظر في قاعدة الكمال: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٠).

أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى[1].

٤ـ تضمن النفي إثبات كمال الضد

قال الشارح: (ص١٠٨)

قوله: ولا شيءَ يُعجِزُه.

لكمال قدرته. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. «لا يؤده» أي: لا يكرثه[2] ولا يثقله ولا يعجزه فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله. ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨]، لكمال قدرته. ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لكمال حياته وقيوميته. ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه[3].

---

(١) وانظر مختصر الصواعق (١/ ٢١٥ ـ ٢١٧).

(٢) كرثه الغم يكرثه، بكسر الراء وضمها: اشتد عليه، كما بالقاموس.

(٣) بل النفي المحض عدم محض، والعدم كاسمه (لا شيء)، فهو لا مدح فيه، وانظر في ذلك: منهاج السنة (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، درء التعارض (٦/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، والتدمرية (٥٧ ـ ٦٠ ت السعوي)، ومختصر الصواعق (١/ ٢١٠)، (٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٠).

ألا يرى أن قول الشاعر:

قبيلـــة لا يغـــدرون بـــذمـــة   ولا يظلمـون النـاس حبـة خـردل[1]

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله «قبيلة» علم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم، وقول الآخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد   ليسوا من الشر في شيء وإن هانا[2]

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، علم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضاً.

وقال: (ص١١١)

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى «ولا شيء يعجزه» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيء قدير، وقد علم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز، لما بينه وبين القدرة من التضاد، ولان العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذكر ذلك علواً كبيراً.

---

(١) البيت لقيس بن عمرو بن مالك من قصيدة يهجو بها بني العجلان، انظر الشعر والشعراء (ص٣٢٩).

(٢) والبيت في (حماسة أبي تمام) (١/ ٣٠ ـ بشرح المرزوقي)، والبيت الذي يليه:
فليت لي بهموا قوماً إذا ركبوا   شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

وفي مسألة الرؤية قال الشارح: (ص٢٣١)

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله:

وَمَنْ لَمْ يَتَوقَّ النَّفْيَ والتَّشْبيه، زلَّ ولَمْ يُصِبِ التنزيه.

فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، إنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به علماً. فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً.

٥ـ الأصل أن يكون الإثبات مفصلاً والنفي مجملاً أدباً مع الرب سبحانه.

وقد بنى المصنف هذه المسألة على الضابط الذي قبله، وهو تضمن النفي للإثبات قال: (ص١٠٨)

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً[1]، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولاشخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة، ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط

(١) انظر في ذلك: النبوات (ص٥٣)، الصفدية (١/ ١١٦ ـ ١١٧).

به مكان ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار إلى آخر ما نقله أبو الحسن الاشعري رحمه الله عن المعتزلة[1].

وفي هذه الجملة حق وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة. وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب[2].

والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهو أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١] ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي. ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله.

---

(١) في مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ص١٥٥ ـ ١٥٦).
(٢) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧).

مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق ﷺ في دعاء الكرب: «**اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي**»(١). وسيأتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

٦ـ الإثبات مع التنزيه

افترق الناس في مسألة صفات الله تعالى وأسمائه.

فقسم أثبتوها على الوجه المشاهد في الشاهد وهؤلاء المشبهة.

وقسم نفوها وعطلوها وهؤلاء المعطلة.

والقسم الثالث توسطوا بين الفريقين على ما تقتضيه الأدلة فأثبتوا الصفات لله مع اعتقادهم تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، وهم أهل السنة وكلا القسمين الأوليين (المشبهة والمعطلة) مبطل مذموم.

والأصل في التعطيل هو التشبيه، لأن المشبه ظن أن هذه الأسماء هي مماثلة لما في الشاهد من المخلوقين فعطلها، فالمشبه أثبت شيئاً في الجملة، والمعطل لم يثبت رباً له وجود حقيقة، ولذلك كان التعطيل شراً من التشبيه.

والإثبات مع التنزيه هو مذهب أهل السنة، وهو الضابط الذي ينبغي الاعتماد عليه في هذا الباب أعني باب الإثبات، كما يعتمد على التنزيه عن النقائص والعيوب في باب النفي.

وأما ما لم يرد نفيه ولا إثباته، ولا يستلزم النقص، فهذا لا ننفيه كما أنَّا

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢)، وصححه الألباني (ص١٠٩)، وصحح إسناده الأرناؤوط (ص٧١، ٧٢).

لا نثبته بل نتوقف فيه[1]وقد ذكر الشارح هذا الضابط في غير ما موضع.

قال مبيناً عدم العلم بالكيفية: (ص١١٩، ١٢٠)

قوله: لاتَبلُغُه الأوْهَام، ولا تُدرِكُهُ الأفْهَام.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصحاح»[2]: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته، فمراد الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه، أي: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه (أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد) ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤].

وذكر مبيناً أن قاعدة أهل السنة في ذلك هو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] فقد نزه بقوله (ليس كمثله شيء) وأثبت في (وهو السميع البصير).

ونبه الشارح أيضاً على أن النبي ﷺ اجتمع فيه ثلاث صفات:

١- كونه أعلمَ الناس بربه وما يجب له وما يمتنع عليه

٢- كونه أفصحَ الناس وأقدرهم على التعبير بالألفاظ عن المعاني

٣- كونه أنصحَهم لأمته

فكيف بعد هذه الثلاث يُعقل أنه يتكلم عن الله بما لايليق، فهو أعرف بربه

---

(١) انظر التدمرية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٦٩ - ٨٨) القاعدة السادسة.

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٠٥، ٢٠٥٤).

حين أثبت له الصفات ، وأفصح الخلق عندما اختار لهذه الصفات والمعاني الألفاظ الدالة عليها، وهو أنصح الخلق لأمته، فلو كان في ذلك الإثبات ضرر لبادر بتنبيههم عليه بالبيان الكامل فكيف ولا شيء من ذلك كان، كل ذلك يدل على إثبات الصفات مع اعتقاد التنزيه.

قال: (ص١٤٣، ١٤٤)

وقوله: «ليس كمثله شيء»، رد على المشبهة. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] ، رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير ـ فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم على البيان[١] . فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء. فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به. قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري[٢] : من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله «ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه».

---

(١) وسيأتي استدلال الشارح على علو الله تعالىٰ أيضاً بهذا الدليل الباهر، وهو كون الرسول ﷺ أثبت ذلك، وهو الأعلم والأفصح والأنصح... انظر فصل العلو في آخر هذا الباب، وانظر مختصر الصواعق (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) هو نعيم بن حماد الخزاعي المروزي أول من جمع المسند في الحديث، سكن مصر ومات سنة (٢٨٨هـ) له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٥).

وفي اثبات الصفات

قال: (ص٢٣٨)

قوله: **فإنَّ رَبَّنا جَلَّ وعَلاَ مَوْصُوف بِصفَاتِ الوَحْدَانِية، مَنْعُوتٌ بِنُعوتِ الفَرْدَانِية، لَيْسَ في مَعْنَاه أَحَدٌ مِنْ البَرِية.**

يشير الشيخ رحمه الله إلى أن تنزيه الرب تعالى هو وصفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً. وكلام الشيخ هنا مأخوذ من معنى سورة الإخلاص. فقوله: **موصوف بصفات الوحدانية**. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]. وقوله: **منعوت بنعوت الفردانية** من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٢-٣] وقوله **ليس في معناه أحد من البرية** من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. وهو أيضاً مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه.

والوصف والنعت مترادفان، وقيل: متقاربان . فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته. وهذا المعنى حق ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير.

إلى أن قال:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

قال نفياً للمسألة: (ص٢٠٣)

قوله: **ومَنْ وَصَف الله بِمَعنىً مِنْ مَعَاني البَشَر، فَقَدْ كَفَر. مَنْ أَبْصَرَ هَذا اعْتَبَر. وعَن مِثْل قَوْلِ الكُفَّار انْزَجَر. وعَلِم أَنَّهُ بِصِفَاتِه لَيْس كَالبَشَر.**

لما ذكر فيما تقدم[١] أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدا، نبه بعد ذلك

(١) وهو ما سيأتي في فصل الإيمان بالكتب على ترتيب هذا الكتاب المبارك إن شاء الله.

على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات يعني أن الله تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه ـ والمعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً[١] . ويأتي في كلام الشيخ: **ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه**. كذا قوله: **وهو بين التشبيه والتعطيل**. أي دين الإسلام ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه، بما سأذكره إن شاء الله تعالى[٢] وليس ما وصف به نفسه ولاما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: **فمن أبصر هذا اعتبر**. أي من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف ونفي التشبيه ووعيد المشبه اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

وفي بيان بطلان كل من التشبيه والتعطيل قال: (ص٢٣٧)

قوله: وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النفْيَ والتشَبِيه، زَلَّ ولمْ يُصِب التَّنزِيه.

النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب[٣] ، فإن أمراض القلوب

---

(١) هذا التشبيه وغيره مأخوذ من مقدمة ابن القيم لنونيته (١/ ٢٨، ٣٣ ـ ٣٥) من شرح ابن عيسى لها.

(٢) أي قوله: (فإن شبهة النفي: رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه: غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ)، وانظر ص ٤٥٥.

(٣) انظر في أمراض القلوب: التحفة العراقية ضمن مجموع الفتاوى (١٠/ ٥ ـ ٩)، ورسالة أيضاً لشيخ الإسلام بهذا الاسم ضمن مجموع الفتاوى (١٠/ ٩١ ـ ١٣٨).

نوعان: مرض شبهة ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب:٣٢] فهذا مرض الشهوة، و قال تعالى ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته(١).

والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ. وتشبيه الله بخلقه كفر فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] ونفي الصفات كفر، فان الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذا أحد نوعي التشبيه(٢).

---

(١) انظر إغاثة اللهفان (١/ ١٧ ـ ١٨، ٤٤ ـ ٤٦).

(٢) ومن هنا نعلم أن مذهب السلف ليس هو التفويض المطلق الذي يذكره المتكلمون لأن المفوض لم يثبت شيئاً، ولذا جاء عن السلف: (أمرّوها كما جاءت) وهي جاءت بلفظ له دلالته، ولذا قالوا: (بلا كيف)، ولو أرادوا التفويض لقالوا: (أمرو ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها لا يراد)، ولم يقيدوا قولهم بـ(بلا كيف)، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول. انظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٥/ ٤١ ـ ٤٢)، والعقل والنقل (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٨).

المبحث الثالث

الألفاظ الحادثة

سبق في مطلب الضوابط الشرعية في باب الأسماء والصفات؛ أنه ينبغي الاعتصام بالألفاظ الشرعية وعدم إطلاق الألفاظ المجملة، وأن سبيل أهل الحق إما الإعراض عنها جملياً، أو التفصيل في حالها، وفي هذا المبحث تأكيد لهذا الضابط وضرب الأمثلة عليه، وإنما أفردته بمبحث خاص للحاجة إليه.

وقد بين الشارح أن الأصل في هذا الباب هو الاعتصام بالألفاظ الشرعية وأما الألفاظ الحادثة فينظر فيها ويستفسر عن معناها.

١ـ فإن كان لها معنى باطل رددنا اللفظ والمعنى معاً.

٢ـ وإن كان لها معنى حق رددنا اللفظ وقبلنا المعنى، أي عبرنا عن المعنى الحق باللفظ الشرعي دون اللفظ الحادث.

٣ـ إن احتاج الإنسان إلى اللفظ الحادث فلا بأس من التكلم به من باب الإخبار، لكن شريطة أن يكون معناه صحيحاً، وأن يقترن باللفظ به قرائن تبين المراد.

وقد ذكر الشارح من الحاجة أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك.

ومن الحاجة أيضاً أنه إذا استشرت بدعة، وأراد أهل السنة أن يتميزوا فإنهم يأخذون من اللفظ الحادث ما يبينون به المذهب الحق.

ومن هذا القبيل أنه لما استشرت بدعة الجهمية وقالوا بالحلول، وصاروا يلبسون على الناس بأن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] معناها: استولى.

أو لما صار بعض المعطلة يقولون استواء يليق بجلاله صفة ذات، أي أن علا على العرش بمعنى أفضل من العرش، وينكرون أن يكون الاستواء صفة فعل اختياري لله سبحانه؛ لما انتشرت هذه البدع، اضطر أهل السنة لبيان الحق في معنى الاستواء بأن يقولوا: (على العرش بذاته بائن من خلقه)[١].

فقولهم (بذاته) يدل على أن الاستواء بمعنى ارتفع أي صفة فعل قائمة به سبحانه، وقولهم (بائن) من خلقه رد عل الحلولية الذين زعموا أنه في كل مكان.

وعلى هذا فلا بأس من إطلاق ذلك عند وجود مثل هذا الاحتياج.

ومثل ذلك قولهم باثبات (الحد)، وقولهم (ينزل ولا يخلو منه العرش)، ونحو ذلك من الألفاظ التي نسبت للأئمة واحتاجوا إليها.

إلا أنه مما سبق تبين أنه عند عدم الاحتياج فالرجوع إنما يكون للفظ الشرعي كما هو بين والحمد لله.

وفي الجملة فإن الهدى والشفاء إنما يحصل بكلام الله وكلام رسوله، ويعرض كلام غيرهما على الكتاب والسنة، ويستفسر عن معناه، ويفصل ما فيه من الحق والباطل[٢].

قال الشارح: (ص٢٢٤، ٢٢٥)

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين. بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله

---

١) قال ابن القيم: (إن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته على عرشه). انظر مختصر الصواعق (٢/ ١٣٤).

٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، وانظر كذلك في الألفاظ الحادثة: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦ ـ ٤٠)، (٧/ ٦٣٣)، (١٢/ ١١٣)، والتدمرية تحقيق السعوي (ص٦٥ ـ ٦٨)، والجواب الصحيح (٣/ ٨٤).

إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رُدَّ.

وهذا مثل لفظ المركب والجسم والمتحيز والجوهر والجهة والحيز والعرض[1]، ونحو ذلك. فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخر، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل.

ثم ضرب مثالاً بالتركيب، وسيأتي الكلام عليه في مطلب مستقل.
وقد كرر الشارح هذا المعنى في مواضع أخر من شرحه فمن ذلك أنه لما تناول قول الطحاوي: (وتعالى عن الحدود والغايات...) إلخ بالشرح.

قال: (ص٢٣٨، ٢٣٩)

قوله: وتَعَالىٰ عَن الحُدودِ والغَاياتِ، والأَرْكانِ والأَعْضاءِ والأَدَواتِ لا تَحْوِيه الجِهَاتُ السِتُ كَسَائِر المُبْتدَعَات.

أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين، ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي

---

(١) وكذلك لفظ (حلول الحوادث) وسيأتي بيان ما في ذلك من حق أو باطل في مبحث صفات الأفعال. وانظر دره التعارض (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، مختصر الصواعق (١/ ١٦٦ ـ ١٨١).

بها فهو منفي. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتيها ما لايقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا، مخالفا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني.

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا[1] تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص[2]، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة[3]، مع قرائن تبين

---

(١) (لا) بدون الفاء هي ما بالنسخ المخطوطة التي اعتمد عليها التركي والأرناؤوط (ص٢٦١) وهذا على غير الجادة وليس غلطاً فقد ثبت حذفها في غير ما حديث صحيح مثل قوله ﷺ: «**أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر من الوادي**» أخرجه البخاري (ح١٦٣٨).

(٢) حتى لفظة (صفة الله): لم يتكلم بها أهل السنة إلا لورودها كما في حديث الرجل الذي كان يقرأ في كل ركعة ﴿قل هو الله أحد﴾ وعلل بأنها (صفة الرحمن) أخرجه البخاري في أول كتاب التوحيد (ح٧٣٧٥)، وكذا المفهوم من قوله تعالى ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٨٠].

(٣) والاحتياج حالة تُشبَّه بما لو جاء جيش كفار، ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا =

المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

* الحد

وفيما يلي بيان بعض أمثلة الألفاظ الحادثة وكيف يمكن تمييز الحق منها من الباطل: ولما ذكرالطحاوي يرحمه الله عدة ألفاظ حادثة في قوله (وتعالى عن الحدود. . إلخ) بدأ الشارح رحمه الله في التعليق عليها مبيناً ما يجوز إثبات معناه وما لا يجوز.

فقال في إثبات أو نفي (الحد) بالتفصيل أي: إن أريد به أن البشر لا يعلمون لله حداً، وأنهم لا يحدون شيئا من صفاته فهذا الكلام حق فتعالى الله عن الحد بهذا المعنى.

- وإن أريد به الحد الذي ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، فهذا المعنى حق.

فينبغي أن يقال بهذا المعنى لله ومن هنا قال من قال أن لله حدا أي يميزه عن خلقه فهو سبحانه غير حال في خلقه، لكن الاعتصام باللفظ الشرعي أولى.

قال الشارح: (ص٢٣٩)

والشيخ رحمه الله أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي وأمثاله القائلين: إن الله جسم وأنه جثة وأعضاء وغير ذلك! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حداً، وأنهم

= بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب. انظر العقل والنقل (١/ ٢٣٢)، وانظر في ضرب الأمثلة عند الاحتياج ودليل ذلك شرعاً في درء التعارض (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨).

لا يحدون شيئاً من صفاته.

قال أبوداود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانه ـ لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف، وإذا سئلوا قالوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: وقد أعجز عن الإحاطه خلقه. فعلم أن مراده أن الله يتعالى عن أن يحيط أحد بحده لأن المعنى أنه غير متميز عن خلقه منفصل عنهم مباين لهم. سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال بحد، انتهى[1]. ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة. قال أبو القاسم القشيرى في «رسالته»: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي، سمعت منصور بن عبدالله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبدالله التستري يقول، وقد سئل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمنون بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية[2]

(١) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (ص٤٢٧).
(٢) انظر نقض التأسيس (المطبوع) (١/٤٢٦ ـ ٤٤٠)، (٢/١٦٩ ـ ١٨٠)، وانظر النقض على المريسي للدارمي (ص٣٨١).

الأعضاء والأركان والأدوات

الألفاظ: (الأعضاء) و(الأركان) و(الأدوات) الواردة في كلام الطحاوي رحمه الله استدل بها النفاة على نفي الصفات الخبرية لله كالوجه واليد والنفس، وما هذا إلا لأن الألفاظ الحادثة مجملة، ولذا بين الشارح أن هذه الألفاظ الحادثة لها معان باطلة ويمكن أن يراد بها معنى ليس بباطل، ولذا فإطلاق الإثبات يشمل المعنى الباطل، وإطلاق النفي يشمل المعنى الحق فإن أريد بها الوجه واليد ونحو ذلك فلا يجوز نفي هذا، وإنما يعبر عنه باللفظ الشرعي وإن أريد بها التعضية والتفريق وآلات الاكتساب والانتفاع فهذا المعنى باطل يجب نفيه فالله سبحانه هو الأحد الصمد الغني عن العالمين.

قال الشارح: (ص٢٤٠)

وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات - فيتسلط[1] بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

وقال: (ص٢٤٢)

ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح أو أدوات أو أركان، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ، سبحانه وتعالى. والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية[2] تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١﴾ [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يجب

---

(١) كذا في مطبوعة مؤسسة الرسالة، وفي مطبوعة المكتب الإسلامي: فيستدل.

(٢) التعضية: التقطيع، من جعل الشيء الواحد أعضاء.

أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يثبت معنى فاسد، أو ينفي معنى صحيح. وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل.

*(الجهة) و(المكان)

الجهة: أمر اعتباري، فليس هناك جهة يمين مطلق ولا يسار مطلق مثلاً، لأنه ما كان في جهة اليمين بالنسبة لي، قد يكون يساراً بالنسبة لك وهكذا.

وإنما ينتزع العقل نسبة وجود شيء على يميني فهو جهة اليمين أو على يساري فيكون جهة اليسار.

وأما بالنسبة للأفلاك و للأرض والسماوات **فالجهات الوجودية** اثنتان: **عُلْو** وهو عند السطح، **وسُفْل** وهو عند المركز ، فإذا وقف إنسان على الأرض، ووقف آخر على جزء الأرض المقابل له (وهي كروية) كان كل منهما على السطح في جهة علو الأرض فإذا نزل كل منهما في باطن الأرض حتى التقيا في المركز فإنه لا يقال إن أحدهما فوق الآخر، وإذا خرجا إلى السطح يقال لكل منهما صعد[1] فالجهات بالنسبة للأفلاك جهتان سُفْل، وعُلْو فقط[2] .

وأما المكان: فهو في حقيقته مخلوقٌ يحوي مخلوقاً آخر، فبطني هي مكان المعدة، والغرفة مكان الرجل، والبلدة مكان للبيت، والأرض مكان للمخلوقات التي هي أصغر منها.

وتتسلسل الأماكن الوجودية حتي العرش الذي هو سقف المخلوقات، وليس وراء العرش مكان وجودي والرب سبحانه فوق العرش، فليس الرب في مكان وجودي مخلوق يحويه تعالى الله عن ذلك.

ولكن إذا أريد بالمكان: **الجهة العدمية**، وهي ما وراء العرش فهذا المعنى صحيح، وهو مكان **عدمي** والرب فوق العرش، ولكن

---

(١) انظر الرسالة العرشية ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩).

(٢) الرسالة العرشية ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦٥).

لا نثبت اللفظ الحادث ونصف الرب به، فلا نقول: إن الله في مكان عدمي أو جهة عدمية، لأن اللفظ لم يرد وإن كان المعنى صحيحاً.

وهذه المسألة لها تعلق بعلو الله تعالى كما لها تعلق بمباحث رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة وسيأتي الإشارة لذلك في مكانه[1].

قال الشارح: (ص٢٤٢)

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لاموجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «**الجهة**»، الذين يريدون بذلك نفي العلو يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمر اعتباري، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود[2].

---

(١) في فصل العلو آخر هذا الباب.

(٢) أي أنه إذا كانت الجهة أمراً اعتبارياً أي نسبة ينتزعها العقل، فما من جهة إلا ووراءها جهة، وبهذا تكون الجهات لا نهائية، فإذا قُدِّر نفي الجهة مطلقاً عن الله، فيلزم من ذلك أنه غير موجود لأن الذي لا يوجد في اللانهائي فليس له وجود.

وقال: (ص٢٤٣)

وقول الشيخ رحمه الله: **(لا تَحْوِيه الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِر المُبْتَدَعات)** هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله، لما يأتي في كلامه: أنه تعالى **(محيط بكل شيء وفوقه)**. فإذا جمع بين كلاميه، وهو قوله: **(لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)**، وبين قوله: **(محيط بكل شيء وفوقه)** ـ علم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء[1].

لكن بقي في كلامه شيئان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال ـ كان تركه أولى، وإلا تسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أجيب عنه بما تقدم، من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: كسائر المبتدعات ـ يفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوي، وفي هذا نظر. فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر[2]، وإلا لزم التسلسل. وان أراد أمراً عدمياً، فليس كل مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره،

---

(١) وانظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦، ٢٧٧ ـ ٢٧٨، ٢٩٩ ـ ٣٠٦)، (٦/ ٣٨ ـ ٣٠)، (١٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، (١٧/ ٣٣٨ ـ ٣٤٧)، ودرء التعارض (١/ ٥٣)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٢٣)، ومختصر الصواعق (١/ ١٨٠).

(٢) يعني أن العالم له نهاية وجودية، وليس وراءه (وجود)، فما يكون بعد العالم إنما هو عدم.

كالسموات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ماهو منتهى المخلوقات، كالعرش. فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات، قطعا للتسلسل، كما تقدم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال، بأن: «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع[١]، هذا أصل معناها، ومنه «السؤر»، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء.

فيكون مراده غالبَ المخلوقات، لا جميعها، إذ «السائر» على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غير محوي كما يكون أكثر المخلوقات محوياً، بل هو غير محوي بشيء، تعالى الله عن ذلك. ولا يظن بالشيخ رحمه الله أنه ممن يقول إن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي النقيضين[٢]، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزه عن أن يحيط به شيء من مخلوقاته، أو أن يكون مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره.

* (القديم) ليس من أسمائه تعالى

اتفق أهل السنة على أن الله تعالى مسمى بأسماء، وهي الأسماء الحسنى، أي البالغة في الحسن، كما أن الأسماء توقيفية، والاسم دال على المسمي لا يطلق عليه أنه هو ولا أنه غيره[٣].

ونبغت طائفة من المتكلمين فأدخلوا في أسماء الله ما ليس منها، ومن ذلك القديم جعلوه اسماً لله تعالى.

وقد انكر المصنف ذلك وبين أن اسم القديم وإن كان لا يحمل معنى باطلاً

---

(١) أي سائر من السؤر لا من السور.

(٢) كذا في مطبوعة مؤسسة الرسالة، وفي مطبوعة المكتب الإسلامي (التعينين).

(٣) راجع مبحث الاسم والمسمى في المبحث الرابع من هذا الفصل.

إلا أن غايته أن يكون من الأسماء الحسنة لا الحسنى، وإنما أسماء الله هي الحسنى، ولذا فالأسماء التوقيفية هي الأسماء الحسنى.

وأما باب الإخبار فهو أوسع من باب التسمية، فإن الإخبار يكون بالاسم الحسن وبالاسم الذي ليس بقبيح وعامة الناس يعرفون ذلك فهم عند التسمية يسمي بعضهم بعضا بالاسم الحسن إذا كان يريد أن يجُل هذا المسمى، وربما أخبر عنه بغير ذلك، فالإنسان يخبَر عنه بأنه يأكل الطعام ويأتي بلازم ذلك، وهو البول والغائط، ولكن لا يسمى بالآكل البائل المتبرز[١] فشأن الله تعالى أعظم، فلا يسمى إلا بالأسماء الحسنى.

قال الشارح: (ص١١٤، ١١٥)

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى القديم، وليس هو من الأسماء الحسنى[٢]، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس: ٣٩] والعرجون القديم الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ۝١١﴾ [الأحقاف: ١١]، أي متقدم في الزمان. وقال تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ۝٧٦﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله تعالى. وقال تعالى: ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ [هود: ٩٨]، أي يتقدمهم. ويستعمل منه الفعل لازما ومتعديا، كما يقال: أخذت ما قدم وما حدث،

---

(١) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، (١٧/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، (٦/ ١٤٢).

(٢) وأما ما ورد من الحديث وفيه «وسلطانه القديم» فهو وصف للسلطان، وليس اسماً لله فلْيتنبه.

ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه. ومنه سميت القدَم قدم، لانها تقدم بقية بدن الإنسان، وأما إدخال القديم في أسماء الله تعالى فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم. ولا ريب أنه إذا كان مستعملا في نفس التقدم، فإن ماتقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء الله تعالى هي الاسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع باسمه الأول. وهو أحسن من القديم، لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له[١]، بخلاف القديم. والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة[٢]

---

(١) معنى ذلك أن العقل يفهم القديم بعد أن يفهم الجديد، فيتعقل معنى الجديد ثم يرجع حتى يفهم القديم.
أما اسم (**الأول**): فإن العقل يصل إليه مباشرة، ولا يتوقف فهمه على فهم التالي له، والله أعلم.

(٢) (تنبيه): الحديث الوارد في سنن الترمذي (ح٣٥٠٧)، وابن ماجه (ح٣٨٦١)، وفيه تعداد أسماء الله الحسنى لا يصح كما به عليه الترمذي (٥/ ٤٩٧)، والبوصيري في الزوائد (ص٤٩٨)، وفيه من الأسماء ما ليس اسماً لله كالمنتقم، وانظر مجموع الفتاوى (٨/ ٩٦)، وقيل بل لا يطلق إلا مقترناً باسم العفو، والأول أصح لعدم الدليل عليه.
ويجدر هنا التنبيه على بعض الأسماء الشائعة بين الناس، ولم يقم الدليل من الكتاب والسنة على أنها من أسماء الله، وإن كانت مما يصح الإخبار بها عن الله وهي:
(الباقي ـ الدائم ـ الساتر ـ الصانع ـ العال ـ الماجد ـ الواجد ـ المعين ـ المنتقم ـ المنعم ـ الموجود).
ولصالح العصيمي رسالة نافعة في ذلك سماها (الإنباه إلى ما ليس من أسماء الله) إلا أن في بعض ما نفاه نظر كاسمه تعالى (النور)، فقد ذكره جمع من أهل العلم كشيخ الإسلام كما بالفتاوى (٦/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٦)، وابن القيم كما بمختصر الصواعق (ص٣٤٤)، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع

شبهات أهل الضلال ومسالكهم في باب الأسماء والصفات

لما أعرض أهل الضلال عن التماس الحق في الكتاب والسنة، صاروا يتخبطون في الطرق التي يتوصلون بها إلى تعطيل الربِ عن صفاته.

وقد ذكر الشارح الرد عليهم في ذلك جملة وتفصيلاً ومن المسالك التي تناولها الشارح بالعرض والنقد والرد

١ـ شبهة التعدد والتركيب

٢ـ الاعتماد على نفي التشبيه في باب الأسماء والصفات

٣ـ التأويل

٤ـ امتناع قيام الحوادث بذات الرب

٥ـ امتناع حوادث لا أول لها . .

وفيما يلي بيان لكل ما سبق . .

أولاً: شبهة التعدد والتركيب

من الطرق التي سلكها النفاة في باب الأسماء طريق نفي التركيب[1]، فهم يزعمون أن الصفات زائدة على الذات في الخارج، فإذا كان الرب موصوفاً بالصفات لزم أن يكون مركباً من الذات والصفات، والتركيب ممتنع، فيكون الرب غير موصوف بصفة.

وهذا لا يسلم لهم، فان هذا اصطلاح اصطلحوا عليه، والاصطلاح لا ينفي الحقيقة الثابتة شرعاً وعقلاً كما سيأتي بيانه.

وقد بين الشارح أن التركيب صار له باختلاف الاصطلاحات ستة معان، بعضها يشتمل على حق وعلى باطل، وقد أجاب عن هذه الشبهة وبينها في عدة مواضع من الكتاب جمعتها هنا، وزدت عليها بعض الشيء مما يحتاجه البحث.

وقال الشارح بعد أن بين أنه لابد من الاستفصال عن معاني الألفاظ الحادثة لأنها صارت لها معان متعددة بسبب الاصطلاح(ص٢٢٥):

مثال ذلك، في التركيب. فقد صار له معاني:

أحدها: التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال أن يكون مركباً بهذا المعنى المذكور.

والثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

---

(١) وهي في الأصل: عمدة الفلاسفة في توحيدهم، فهو قائم على أن الأجسام مركبة، والمركب يفتقر إلى أجزائه، وكل مفتقر ممكن، والممكن لابد له من واجد..، وهذا الكلام فيه حق وفيه باطل، فألفاظ (التركيب)، (والافتقار) مجملة كما يأتي بيان شيء من ذلك. وراجع مختصر الصواعق (١/ ١٩٧).

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى: الجواهر المفردة.

الرابع: التركيب من الهيولي والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة. وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة، ولهم كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركب من جزئين، أو من أربعة، أو من ستة أو من ثمانية، أو من ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازما لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه. والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء ،وإنما قولهم مجرد دعوى ، وهذا مبسوط في موضعه.

*** الجوهر الفرد:**

قلت: هذا المعنى الثالث والرابع هو أصل شبهة عظيمة عند المتكلمين، وهي تتعلق بإثبات ربوبية الرب سبحانه.

فهم عندما أرادوا إثبات ربوبيته تعالىٰ، أعرضوا عن الأدلة التي جاءت في الكتاب والسنة (وسبق ذكر ذلك في مبحث الربوبية)، وذهبوا إلى ما يسمى بدليل (الجواهر والأعراض)، وخلاصة هذا الدليل أنه لا يمكن إثبات ربوبية الله سبحانه إلا بإثبات حدوث العالم، وهذا يستلزم إثبات حدوث الأجسام، وحدوث الأجسام استلزم إثباته عدة لوازم التزمها عامة المتكلمين وهي:

اللازم الأول: نظرية (الجوهر الفرد)، وأن الأجسام مؤلفة من أجزاء صغيرة متماثلة لا نهائية وهذه الأجزاء غير قابلة للانقسام والتجزئة، ومنها خلق العالم.

وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله: (ص١٣٨)

وللناس قولان في هذا العالم هل هو مخلوق من مادة أم لا؟

قلت: فالمتكلمون زعموا أن الله خلق الجواهر المفردة، ثم جمع بينها أو فرق، وحركها أو سكنها وخلق منها العالم، فلم يقرّوا أن الله تعالى خلق العالم هكذا كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يسٓ: ٨٢].

اللازم الثاني: أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، أو أن ما لا ينفك عن المحدثات ولم تسبقه كان حادثاً وبذلك نفوا قيام صفات الأفعال بالرب تعالى، ويأتي الرد عليهم في مطلب مستقل.

اللازم الثالث: وهو ما أضافه كثير من المتكلمين للقضايا السابقة، وهو أن القول بأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث إنما يصح في جملة الحوادث المنتهية، وأما من يقول بحوادث لا أول لها فلا يلزمه ذلك، ولذا التزموا امتناع حوادث لا أول لها، ونفوا دوام فاعلية الرب سبحانه وتعالى وهو ما يأتي الكلام عليه في مطلب مستقلٍ أيضاً.

وقضية الجوهر الفرد دعوى لا برهان عليها كما ذكر الشارح، ولذا أطنب الأئمة في بطلانها كما فعل ابن حزم في الفصل (٥/ ٢٢٣)، بل الرازي وهو من أساطين الأشاعرة ذكر بطلانها أيضا في المباحث المشرقية وغير هؤلاء كثير[١].

ونحن نقطع الآن ببطلانها أيضاً حيث الاكتشافات العصرية، والنظريات الذرية الحديثة والتي تبين أن مسألة التقسيم اللانهائي مسألة باطلة، فالجسم يقبل التقسيم والتحليل إلى مكوناته الأصلية وهي (الجزيئات)، والجزيء إذا انقسم إلى أجزائه (الذرات) يفقد خواصه ويستحيل لشيء آخر، وكذا الذرة إذا انقسمت فإنها تتحول إلى طاقة، وهذا أمر مقطوع به، فجزيء الماء المكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين، إذا قسم وحلل لعناصره فإن كلاً من ذرة الأكسجين وذرة الهيدروجين تخالف في خواصها جزيء الماء فيزيائياً وكيمائياً.

وأما إذا تم تشطير الذرة فإنها تتحول إلى طاقة عظيمة بفعل تكسير الروابط بين المكونات الداخلية (الالكترونات والبروتونات والنيوترونات والبوزيترونات . . .إلخ) وقد تم استخدام ذلك في المفاعلات النووية

---

(١) ولو فرض صحتها، فلا يمكن أن يبنى دين الإسلام عليها، لأنها تصير معلومة بأدلة دقيقة، وما كان كذلك امتنع أن يكون أصل الدين، فإن أصل الدين هو مقدمات أولية بينة معلومة بالبداهة. وانظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٧١).

لانتاج الطاقة، وفي العمليات العسكرية في انتاج القنابل المدمرة كما حدث في الحرب العالمية الثانية في (هيروشيما ونجازاكي) واستخداماتها كثيرة معروفة.

والعجب أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر أن الجسم إذا قُسم تقسيماً مطرداً فإنه يستحيل لشيء آخر، وضرب لذلك مثالاً بالماء إذا قسم فإنه يستحيل إلى بخار، وهذا وإن كان غير دقيق في التمثيل من كل وجه لأن بخار الماء والماء كلاهما له الصفات الكيمائية الواحدة، وإن اختلف الشكل الفيزيائي لكل منهما، إلا أن وصوله بحسب المعارف التي في عصره إلى أصل القضية (وهي الاستحالة) يدل على عبقرية منقطعة النظير رحمه الله[1]

قال الشارح رحمه الله: (ص٢٢٦)

الخامس: التركيب من الذات والصفات، هم سموه تركيباً لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سموا إثبات الصفات تركيباً فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم! فلو اصطلح على تسمية اللبن خمراً لم يحرم بهذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج هل يمكن ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجرد عنها! هذا محال.

وفي بيان فساد قولهم هذا بين الشارح أن الصفة لا يقال لها هي الموصوف ولا غيره وأن صفات الله قائمة به، فإذا استعاذ بها أحد فقد استعاذ بالله لا بغيره فالناس في ذلك لهم أقوال:

---

(١) وراجع في مسألة الجوهر الفرد أيضاً: مجموع الفتاوى (٢/ ١٣٩ ـ ١٤١)، (١٧/ ٢٤٣ ـ ٣٢٠)، درء التعارض (١/ ٣٠٣)، (٣/ ٤٤٢)، (٤/ ١٨٤)، (٨/ ٣٢٢).

١- قول من قال الصفة غير الموصوف ليتوصل بذلك لنفي الصفات فما كان غيراً فهو مخلوق[1].

٢- قول من قال الصفة غير الموصوف مقابلة للقول الأول.

٣- قول من قال لا هي هو ولا هي غير، وهذا باطل وإن كان قد يراد به معنى صحيح.

والقول الراجح أنه لايطلق على صفات الله أنها هي أو أنها غيره حتى يستفصل، فإن أريد بالمغايرة ما في الذهن، وهو أن الذهن يفرض ذاتاً ويفرض صفاتاً فهو صحيح، وإن أريد بالمغايره أن الله كان ولا صفات، والذات مجردة عن الصفات فهذا باطل بل لا وجود له.

قال الشارح: (ص٧٦)

فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل[2].

وعليه فالاعتماد على هذا في نفي الصفات لا يصح.

قال الشارح: (ص١٢٩، ١٣٠، ١٣١)

وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره. ولا أنه ليس غيره لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذ كان لفظ الغير فيه إجمال،

---

(١) إلا أن الكرامية التزمت ذلك وأثبتت الصفات، وانظر مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٦).

(٢) يقول شيخ الإسلام: «الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية، أو بلا شرط، مما يعلم بصريح العقل انتفاؤه في الخارج، وإنما يوجد في الذهن» اهـ. العقل والنقل (١/ ٢٨٦).

فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل:

فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها ـ فهذا غير صحيح.

وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة ـ فهذا حق ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن [1] ذاتاً وصفة كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وحده، وهذا وحده لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالىٰ هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله (لا زال بصفاته)، ولم يقل: لا زال وصفاته، لأن العطف يُؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية، لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره،

---

(١) أي تعرض للذهن الذات فيفهم منها معنى، وتعرض له الصفات فيفهم معها معنى آخر.

ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى[1].

فإذا قلت: أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه[2].

وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عذت بصفة من صفات الله تعالي، ولم أعذ بغير الله.

وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن ذات في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات. فذات كذا بمعنى صاحبة كذا: تأنيث ذو، هذا أصل معنى الكلمة[3].

فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال.

وقد قال ﷺ: **«أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»**[4].

وقال ﷺ: **«أعوذ بكلمات الله التامات من شر ماخلق»**[5]. ولا يعوذ ﷺ بغير الله.

وكذا قال ﷺ: **«اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من**

---

(١) من قوله والتحقيق إلى هذا الموضع من زيادات طبعة مؤسسة الرسالة (ص٩٩) زيادة على طبعة المكتب الإسلامي.

(٢) راجع في ذلك: مجموع الفتاوى (٦/٩٦ - ٩٧)، (١٢/١٧٠)، (١٧/١٦٠)، الصفدية (١/١٠٨ - ١٠٩)، والجواب الصحيح (٢/٢٦٦،٢٩٢).

(٣) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٧/١٦١ - ١٦٢).

(٤) أخرجه مسلم في السلام باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء (٤/١٧٢٨ - ح٢٢٠٢).

(٥) أخرجه مسلم في الذكر باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره (٤/٢٠٨٠ - ح٢٧٠٨).

عقوبتك، وأعوذ بك منك»[١].

وقال ﷺ: **«ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا»**[٢].

وقال ﷺ: **«أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات»**[٣].

وقريب من هذا الأمر **مسألة الاسم والمسمى**، فإن الاسم للمسمى دال عليه لايقال هو هو ولا هو غيره[٤].

ولذلك قال الشارح: (ص١٣١)

وكذلك قولهم: **الاسم عين المسمى أو غيره؟** وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك ـ فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك ـ فالاسم ها هنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن

---

(١) أخرجه مسلم في الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود (١/ ٣٥٢ ـ ح٤٨٦).

(٢) أخرجه أبوداود في الأدب باب ما يقول إذا أصبح (٤/ ٣١٨ ـ ح٥٠٧٤)، وأخرجه النسائي في الاستعاذة باب الاستعاذة من الخسف (٨/ ٢٨٢ ـ ح٥٥٢٩)،وأخرجه ابن ماجه في الدعاء باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (٢/ ١٢٧٣ ـ ح٣٨٧١)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي (١/ ٥١٧،٥١٨)، وصححه الألباني (ص١٣١)، وصحح إسناده الأرناؤوط (ص١٠١،١٠٢).

(٣) أخرجه ابن هشام في السيرة (١/ ٤٢٠) من حديث ابن اسحاق، وضعفه الألباني (ص١٣١)، وهو في الطبراني في المعجم الكبير من حديث عبدالله بن جعفر، قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٥): «وفيه ابن اسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات». وهو في الكامل لابن عدي (٦/ ٢١٢٤)، وراجع تخريج الأرناؤوط (ص١٠٢).

(٤) راجع هذه المسألة في (**قاعدة في الاسم والمسمى**) ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢).

الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

وأما النوع الأخير من أنواع التركيب الذي تكلم عنه المصنف، فهو ما ادعوه أنه تركيب من الماهية والوجود، وأصل الماهية هي حقيقة الشيء التي يُسأل عنها بـ(ما هو ـ ما هي)[1] .

قال الشارح(ص٢٢٦):

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها ووجودها مجرد عنها؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أو غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير. وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك. وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل[2] .

وأصل التفريق بين الماهية والوجود، مأخوذ عن المعتزلة الذين جعلوا العدم شيئاً ثابتاً في الخارج، وإذا أضيفت عليه صفة الوجود خرج من العدم للوجود، وهذا ليس بشيء، وقد بنوا على هذا عدم الإضمار في إعراب (لا إله إلا الله) كما تقدم[3] ، ومن ذلك أيضاً ما يلي:
قال الشارح ناقلاً عن أبي الفضل المرسي:(ص ١١٢)في الرد على هؤلاء:

---

(١) وعلى القول الصحيح: فلا فرق بين الماهية والوجود، فماهية الشيء آنيته، والآنية هي الوجود فقط، المسئول عنها بـ(هل)، ينظر في ذلك التعريفات للجرجاني (ص٣١،١٧١)، الفصل (٢/ ١٧٤)، شرح الأصفهانية (ص١٧)، التفسير الكبير للرازي (١٢٨/٢٤).

(٢) راجع في ذلك: مجموع الفتاوى (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩)، (٥/ ٢٠٦،٣٣٣ ـ ٣٤٤٠،٤١٩ ـ ٤٢٠)، مختصر الصواعق (١/ ١٧٩)، والصفدية (١/ ١٠٤ ـ ١٠٦)، درء التعارض (٥/ ١٤٢)، ومدارج السالكين (٣/ ٣٨٢).

(٣) في فصل توحيد الألوهية.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية ـ فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود.

وقد بنى المتكلمون على ذلك سؤال فرعون لموسى وما رب العالمين بأنه سؤال عن الماهية لا الوجود.

قال الشارح: (ص٧٧)

وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية[1]، وأن المسئول عنه لما لم تكن له ماهية عجز موسى عن الجواب وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله نافياً له، لم يكن مثبتاً له طالباً للعلم بماهيته[2]. فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

وقد امتد اعتماد المتكلمين على مسألة شبهة التركيب فشملت نفي الصفات الخبرية وسيأتي الكلام على ذلك في رد شبهة التأويل الفاسد.

وكذلك في ادعاء أن كلام الله تعالى معنى واحد قائم بذات الله تعالى يتجزأ ولا يتبعض، ويأتي الكلام على ذلك في مسألة القرآن من الإيمان بكتب الله تعالى والله تعالى أعلم.

---

(١) راجع الفصل لابن حزم (٢/ ١٧٤)، التفسير الكبير للرازي (٢٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، وقد ذكر صاحب رسالة (ابن حزم وموقفه من الإلهيات) هذا الأمر عنده ولم يرده (ص١٨٦ ـ ١٨٨)، كما ذُكر نحو ذلك عن الفلاسفة، كما بالفتاوى (٢/ ٩٢)، وانظر في بيان ذلك ورده: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٢) ولهذا جاء في تمام الكلام ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، وقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، وانظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٤).

ثانياً: شبهة التشبيه والتجسيم

من الضوابط غير الصحيحة في باب الأسماء والصفات التي اعتمد عليها المتكلمون، ضابط نفي التشبيه، وهو في الحقيقة غير ضابط لما يجوز نفيه مما يجوز إثباته، فإن كل من نفى شيئاً سمى من أثبته مشبهاً قائلاً بالباطل، فما كان جواباً له، كان جواباً لأهل الإثبات عليه. فإن الأشعري الذي يثبت سبع صفات وينازع في غيرها، يسمى من يثبت رحمة الله وسخطه ومحبته ورضاه مشبهاً لأن هذا مما يوجد في الشاهد وما رأينا موصوفاً به إلا وهو جسم فإن قيل له وما رأينا موصوفاً بالعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام إلا وهو جسم فماذا يكون جوابه؟

والمعتزلي يثبت الأسماء دون ما تضمنته من صفات، خشية التجسيم والتشبيه، ويلزمه في ما أثبته من الأسماء نظير ما فَرَّ منه من إثبات الصفات، وهكذا فكل من أثبت شيئاً ونفى شيئاً لزمه فيما أثبته نظير ما فر منه فيما نفاه.

ولذلك فغالبية الزنادقة يجعلون كل من أثبت لله اسماً فهو مشبه، وغالبية الجهمية كذلك والمعتزلة تقول للأشاعرة مثبتة الصفات إنهم مشبهة، . . . إلخ

قال الشارح: (ص١٢١)

فإنه ما من أحدٍ من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالبية الزنادقة: القرامطة والفلاسفة وقال: إن الله لا يقال له عالم ولا قادر يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال هو مجاز، كغالبية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة فهو مشبه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له

علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة ـ قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم[1] . ولهذا كتب نفاة الصفات، من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: **المالكية**، ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم **الشافعية**، ينسبون إلى رجل يقال له محمد بن إدريس!! حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار، والزمخشري، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية ـ مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

استخدام أهل السنة للألفاظ الشرعية والمعاني الصحيحة:

ولذلك فإن أهل السنة لا يستخدمون هذا اللفظ (التشبيه) إلا إذا عُرف المراد منه لأن لفظ التشبيه صار مجملاً يراد به أحد أمرين:

١ـ تشبيه **الخالق بالمخلوق** فيما هو من خصائص أحدهما بحيث يجب لهذا ما يجب لهذا ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز له ما يجوز له . . وهذا ممتنع عقلاً وشرعاً.

٢ـ **المشابهة في الاسم والمعنى العام الكلي**، فالله سبحانه له أسماء وصفات ولعباده بعض هذه الأسماء والصفات وليس الحقيقة في كل منها مثل الأخرى، بل لكل ما يخصه وإن اشتبهت في اللفظ والمعنى العام الكلي.

قال الشارح: (ص٩٩)

قوله: **ولا شَيْءَ مِثْلُهُ**.

اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته،

---

(١) انظر في معنى الجسم والتجسيم، والعَرَض والإعراض: مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٤ـ ٢٢٥)، (٦/ ٧٤)، (١٧/ ٣١٣ ـ ٣٢٤).

ولا في أفعاله. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظا مجملا يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم.

ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذا كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك. وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه[١].

ثم بين أن استخدام أهل السنة لهذا اللفظ إنما يُقصد به نفي المعنى الأول المنفي بالشرع والعقل قال: (ص١٢٢)

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله[٢]،

---

(١) بلفظه من منهاج السنة (٢/ ١١٠ ـ ١١٢).

(٢) قال الإمام أحمد: (التشبيه أن تقول: يد كيد، أو وجه كوجه، فأما إثبات يد ليست كالأيدي، ووجه ليس كالوجوه فهو كإثبات ذات ليست كالذوات. .إلخ)، وانظر مختصر الصواعق (١/ ٢٧).

كما تقدم من كلام أبي حنيفة رحمه الله: أنه تعالىٰ يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١]. فنفي المثل وأثبت الصفة.

وسيأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات.

وقال أيضا: (ص١٢٠)

قوله: ولا يُشْبِهُ الأَنَامَ.

هذا رد لقول المشبهة، الذين يشبهون الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى، قال عز وجل : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في «الفقه الاكبر»: لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى. وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه. وقال إسحاق بن راهويه من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم.

وقال عَلاَمة جهم وأصحابه: دعواهم على أهل السنة والجماعة أنهم مشبهة، بل هم المعطلة.

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة.

وبين الشارح كذلك أن هذا لازم لكل من أثبت شيئاً ونفى شيئاً

قال: (ص١٠١، ١٠٢)

وهذا لازم لجميع العقلاء. فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضي والغضب، والمحبة والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر[١]، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته، إذ لافرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات[٢]! قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل عليم، حي، قادر. والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غُلاة الباطنية والمتفلسفة! قيل له: فلابد أن تعتقد أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له[٣].

ثم ذكر بعد ذلك الرد على من أنكر وجود الواجب وتقدم الكلام عليه في توحيد الربوبية.

---

(١) أي إن كان المخاطب من الأشعرية ونحوهم من الصفاتية الذين يثبتون بعض الصفات وينفون بعضها.

(٢) نحو المعتزلة الذين يثبتون الأسماء دون ما تضمنه من صفات.

(٣) هذا البحث منقول بلفظه من منهاج السنة (٢/ ١١٥ ـ ١١٦)، وهذا الذي ذكره الشيخ لازم للمتكلمين، وقد التزمه الآمدي صراحة في رده على الفلاسفة، فإنه رد شبهتهم في ذلك عن طريق إثبات نوع مشابهة بين القديم والحادث في الوجود ولا يلزم منه التماثل من كل وجه، وانظر مختصر الصواعق (١/ ٢٧٢).

وقال: (ص١٢٣)

وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله.

ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته. فلذلك اكتفى الشيخ رحمه الله بقوله ولا يشبه الأنام. والأنام: الناس، وقيل: الخلق كلهم، وقيل: كل ذي روح، وقيل: الثقلان. وظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝﴾ [الرحمن: ١٠] - يشهد للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

وفي إعراب قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ قال الشارح: (ص١٤٥، ١٤٦)

وفي إعراب «كمثله» - وجوه:

أحدها: أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حَجَر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل[١]

وقال الآخر:

ما إن كمثلهمُ في الناس من بشر[٢].

وقال آخر:

وقتلى كمثل جذوع النخيل[٣].

فيكون «مثله» خبر «ليس» واسمها «شيء». وهذا وجه قوى حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به،

---

(١) نسبه له في البحر المحيط (٧/ ٥١٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ١١٣).

(٢) عجز بيت صدره: (سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم)، وانظر البحر المحيط (٧/ ٥١٠)

(٣) وهو لأوس بن حجر وباقي عجزه: (تغشاهم مسبل منهمر). كما بالبحر المحيط (٧/ ٥١٠).

وقد جاء عن العرب أيضا زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم:

وصاليات ككما يُؤَثفَيْن[١].

وقول الآخر:

فأصبحت مثلَ كعصف مأكول[٢].

الوجه الثاني: أن الزائد (مثل) أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد، لأن مثل اسم والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادة أصلا، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي ليس كمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

ثبوت الاشتراك في الاسم والمعنى العام الكلي

المراد بذلك أن الله سبحانه سمى نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء، وسمى بعض عباده بذلك، ولا يلزم من ذلك المماثلة، وهذا لازم لكل عاقل.

ولكن هناك من زعم أن الاشتراك في اللفظ فقط، وليس في المعنى اشتراك فهو إن أراد بالمعنى المعنى الخاص الذي هو بعد الإضافة والتخصيص

---

(١) وهو رجز لخطام بن نصر المجاشعي، وهو يصف حال الديار بعد أن ذهب أهلها، وبأن الحجارة التي وضعت حتى يطبخ عليها بدت وكأنها على حالها حين وضعت أول مرة، **والصاليات**: هي الحجارة التي صلت بالنار فاسودت، **ويؤثفين**: أي حين وضعت أثافي للطعام، **والأثافي**: جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر. وانظر تفسير القرطبي (١٦/٨)، وانظر تعليق الألباني (ص١٤٥)، والأرناؤوط (ص١٢٢، ١٢٣).

(٢) وهو عجز بيت لرؤبة بن العجاج صدره: (ترميهم حجارة من سجيل)، وهو في سيرة ابن هشام (١/ ٥٥)، وانظر تعليق الأرناؤوط (ص١٢٣).

فهو حق، أما إن أراد أنَّا لا نفهم أي معنى من أسماء الله وصفاته، بحيث يمكن للإنسان أن يدعوا الله ويقول اللهم اغفر لي إنك ذو انتقام، لأنه لا يفهم من الانتقام أي معنى.

أو يقول: اللهم عذبني في الجنة فإنك شديد العقاب، لأنه لا يفهم من العذاب والعقاب المضاف إلى الله أي معنى، فهذا غلط لا يقول به عاقل يدرك ما يقول.

ولذا كانت الفطرة تقتضي رد قول هؤلاء فنحن ندعو الله أن يغفر لنا بأسمائه الغفور والعفو والرحيم لأنا ندرك المعنى العام للمغفرة والعفو والرحمة، وإن كنا لا ندرك كيفية اتصاف الله بذلك، ولا كيفية الصفة القائمة بالله.

وكذلك ندعوا الله أن يدخلنا الجنة بإحسانه وفضله ورحمته، ونعرف معنى الفضل والإحسان والرحمة بعقولنا، ونفهم معانيها عند الإضافة إلا أننا لاندرك المعنى الخاص الذي هو الكيف.

ومن هنا قال الإمام مالك: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول) يعنى أنا نعلم معنى الاستواء، فهو في اللغة يأتي بمعنى علا وارتفع، أما كيفية علو الله واستوائه على عرشه فلا نعرفه.

وأصل خطأ هؤلاء أنهم ظنوا أن المعنى العام الكلي هو ثابت خارج الذهن في المسميات فإن وقع الاشتراك فيه لزم منه المماثلة الممتنعة.

وهذا خطأ لأن هذا المعنى هو (كلي) والكليات نسب اعتبارية ينتزعها الذهن من أفرادها، وليس لها وجود في الخارج، وهذه النسب يعرفها الإنسان ويدركها مع التعليم السمعي المتكرر، فإذا قيل للصبي هذا باب وأشير لباب الغرفة، ثم تكرر عليه ذلك في باب السيارة، وباب الحديقة صار له معنى عام كليٌ للباب بحيث يدرك المراد بالباب ولو لم يره أو يشر إليه، فإذا قيل باب الطائرة أو مركبة الفضاء ولم يكن رآها، فإنه يدرك معنى كلياً مقبولاً عنده يفهم به شيء من الخطاب ويخفى عليه شيء آخر وهو الكيف، فليس في الأعيان اشتراك ألبتة، وإنما الاشتراك ذهني فقط.

وقد بين الشارح هذه القضايا أحسن بيان، وفيما يلي عرض لذلك :

قال بعد أن ذكر بعض الصفات: (ص١٢٨)

وإن كنا لاندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا.

ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

أدلة الكتاب والسنة على ثبوت الاشتراك في الاسم والمعنى العام الكلي.

قال رحمه الله: (ص١٠٠،١٠١) بعد أن ذكر وجود الاشتراك في الاسم والمعنى العام الكلي

وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فان الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها. وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمى كالمسمى فسمى نفسه: حياً، عليماً، قديراً، رؤوفاً، رحيماً، عزيزاً، حكيماً، سميعاً، بصيراً، ملكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً. وقد سمى بعض عباده بهذه الاسماء، فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] والروم: ١٩ ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات: ١٠١]. ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]. ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الدهر: ٢]. ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]. ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [غافر:٣٥] ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، وكذلك سائر الأسماء وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ

﴿وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا۟﴾ [فصلت: ١٥].

وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال: عاجل أمري وآجله ـ فاقدره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ـ أو قال عاجل أمري وآجله ـ فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضني به**[١]. قال: **ويسمي حاجته**»[٢]. رواه البخاري.

وفي حديث عمار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره، عن النبي ﷺ، أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا وأسألك القصد في الغنى والفقر وأسألك نعيماً لا ينفَد، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضى بعد القضاء وأسألك برد العيش بعد الموت**

(١) رضِّني بالتشديد، وفي رواية: أرضني، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط: ورضني بقضائك، والسر فيه أن لا يبقى قلبه متعلقاً به فلا يطمئن خاطره، والرضا: سكون النفس إلى القضاء، انظر فتح الباري (١١/ ١٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في مواطن منها في الدعوات باب الدعاء عند الاستخارة (١١/ ١٨٣ ـ ح٦٣٨٢).

وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولافتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»[1]

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدرة وقوة. وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٍ قُوَّةً ﴾ [الروم: ٥٤] ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ ﴾ [يوسف: ٦٨] ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة[2].

خطأ المشبهة والمعطلة

قال الشارح: (ص١٠٣)

فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً بالباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً بالباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد أيضا مختص بوجوده وعلمه قدرته، والله تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه[3].

وقال الشارح: (ص١٠٤)

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا. وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي

---

(١) أخرجه النسائي في كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء (٣/ ٥٤،٥٥ ـ ح١٣٠٥،١٣٠٦)، وأخرجه الحاكم (١/ ٥٢٤) وصححه ووافقه الذهبي. وصححه الألباني (ص١٠١)، وصحح إسناده الأرناؤوط (ص٦٠).

(٢) هذا البحث بلفظه في منهاج السنة (٢/ ١١٢ ـ ١١٥)، وراجع في ذلك أيضاً: الرسالة التدمرية تحقيق السعوي (ص٢٦ ـ ٣٠)، والجواب الصحيح (٣/ ١٤٨،١٤٩)، والصفدية (٢/ ٥ ـ ١٠).

(٣) هذا البحث منقول بلفظه من منهاج السنة (٢/ ١١٧ ـ ١١٨).

تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

منشأ الخطأ عند من قال بالاشتراك اللفظي:

قال: (ص١٠٢)

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في اسم هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ المشترى: الواقع على المبتاع والكوكب لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ المشترى يقال على كذا وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه(١).

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمى الله بها كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سمى بها العبد كان مسماها مختصاً به. فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره،

---

(١) منقول بلفظه من منهاج السنة (١١٨/٢).

فكيف بوجود الخالق[1] ؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين[2].

وقال الشارح: (ص١٠٣)

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه[3].

وقال أيضا: (ص٥٢٥) بعد أن أثبت صفتي الغضب والرضا لله.

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله تعالى، لامتناع مسمى ذلك في المخلوق فإنه لابد أن يثبت شيئاً لله تعالى على خلاف ما يعهده حتى في صفة الوجود[4] فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لايستحيل عليه العدم وما سمى به الرب نفسه سمى به مخلوقاته مثل الحي والعليم والقدير، أو سمى به بعض صفاته، كالغضب والرضى، وسمى به بعض صفات عباده فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضا معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً

(١) منقول بلفظه من منهاج السنة (٢/ ١١٩).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٩/ ١٤٥،١٤٦).

(٣) راجع في ذلك أيضاً: درء التعارض (٥/ ١١٦)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٩٦ ـ ٩٧)، والصفدية (١/ ٩٩).

(٤) انظر في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلاً نظير ما فروا منه في الفصل الذي عقده الإمام ابن القيم لذلك في مختصر الصواعق (١/ ٢٧ وما بعدها).

إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيناً مختصاً فيثبت في كل منهما كما يليق به بل لو قيل غضب مالك خازن النار وغضب غيره من الملائكة، لم يجب أن يكون مماثلاً لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة، حتى تغلي دماء قلوبهم كما يغلي دم قلب الإنسان عند غضبه. فغضب الله أولىٰ.

التعليم السمعي ووسيلة إدراك المعاني الكلية وتعقلها

قال: (ص١٠٤، ١٠٥)

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهودا بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغنى عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالته على ما عناه المتكلم وأراده، وإرداته وعنايته في قلبه، فلا يعرف باللفظ ابتداء، ولكن لا يعرف المعنى بغير اللفظ حتى يعلم أولا أن هذا المعنى المراد هو الذي يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه. وإن كانت الإشارة إلى ما يحس بالباطن،

مثل الجوع والشبع والري والعطش والحزن والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجد، من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عنيه بالإشارة أو ما يجرى مجراها من القرائن التي تعين المراد، مثل نظر أمه إليه في حال جوعه وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعنى جوعه، أو يسمعهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

كيف يمكن للمتكلم البيان عن المعاني:

إذا عرف ذلك فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معان، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما أن لا يكون كذلك. فإن كانت من القسمين الأولين لم يحتج إلا إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝٩﴾ [البلد: ٨-٩] أو قيل له: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٧٨﴾ [النحل ٧٨]، ونحو ذلك، فهم المخاطب بما أدركه بحسه، وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هي مما لم يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلابد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

بيان النبي ﷺ الأمور الغيبية لنا:

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بين لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك،

وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يعلم به حقيقة المراد[1] كتعليم الصبي كما

---

(١) ومن ذلك أن النبي ﷺ لما أراد أن يخبر الصحابة عن (فرح الله تعالىٰ) ضرب لهم صورة تمثيلية عن إنسان في فلاة شاسعة ومعه راحلته وعليها طعامه وشرابه (أي حياته)، فلما نفرت عنه وحاول إرجاعها فيئس انتظر الموت، وهذه الصورة توضح لنا أحاسيس الرجل ومشاعره وهو ينتظر الموت، وقد يئس من الراحلة، لا بل قد يئس من الحياة، ثم وبدون مقدمات يجد هذه الراحلة فوق رأسه، يجد حياته عنده، فكيف تكون فرحته، فهذه الفرحة ربما تكون أكثر ما يمكن أن يتخيلها العقل البشري وهي فرحة الانسان بالحياة، فاذا قيل: إن فرح الله أشد فرحاً، علمنا أن فرح الله ليس من جنس فرح المخلوقين، لأن ما صوره النبي هو الفرح الأشد في المخلوق، فإذا كان فرح الله أشد من ذلك فليس كفرح المخلوق قطعاً، بل فرح يليق به تعالىٰ، وإن كنا نعقل المعنى العام للفرح ولذا فهمنا أن هذا الحديث من أحاديث الرجاء، وهو مروي عن جماعة من الصحابة عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة والنعمان بن بشير والبراء بن عازب وغيرهم، ولفظ حديث أنس عند مسلم «لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح» اهـ. رواه مسلم في التوبة باب في الحض على التوبة (٤/ ٢١٠٤ ـ ح٢٧٤٧)، وهو في البخاري مختصراً في الدعوات باب التوبة (١١/ ١٠٢ ـ ح٦٣٠٩).

* وثمة مثال آخر وهو المرأة التي خرجت من السبي بين الدماء والقتلى كلما وجدت طفلاً أرضعته، هذه المرأة ربما كان زوجها أو أبوها أو أخوها فيمن رأته يقتل، ومع =

قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم.

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح أهلكت عاداً.

فإن عاداً من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد. وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية. ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه. كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلابد أن

= ذلك فهي لا تلوي على شيء إلا رضيعها فأخذته فألصقته ببطنها وأرضعته، يالها من رحمة، وما كان النبي ﷺ ليترك هذه الحادثة دون أن يعطي منها العظة العبرة والتعليم للأمة، فسأل الصحابة منبهاً على هذه الصورة، «أترون هذه طارحة ولدها في النار»، قالوا: يارسول الله لا نراها تفعل وهي قادرة ألا تفعل فقال: «لله أرحم بعبده من هذه بولدها»، يعني إن كنتم رأيتم هذه الصورة العظيمة من الرحمة التي لا يكاد عقل يصل لأبعد منها، فإذا قيل (الله أرحم) علمنا أن رحمة الله ليس كرحمة المخلوقين، بل رحمة تليق به وإن كنا نعقل كذلك المعنى العام للرحمة ولذلك فهمنا أن الحديث من أحاديث الرجاء كذلك ، وهو مروي من حديث عمر بن الخطاب أخرجه البخاري في الأدب في باب رحمة الولد (١٠/ ٤٤٠ ـ ح٥٩٩٩)، وأخرجه مسلم في التوبة باب في سعة رحمة الله تعالىٰ (٤/ ٢١٠٩ ـ ح٢٧٥٤)، ولفظ مسلم «قُدم على رسول الله ﷺ بسبي، فإذا امرأة من السبي تبتغي، إذا وجدت صبياً في السبي، أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته، فقال لنا رسول الله ﷺ: «أترون هذه المرأة طارحة ولدها في النار»؟ قلنا: لا وهي تقدر ألا تطرحه، فقال رسول الله ﷺ: «لله أرحم بعباده من هذه بولدها».

يعلموا معنى مشتركاً وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، وأشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له وشبهاً، به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة[1].

---

(١) كما أشار النبي ﷺ إلى عينه عندما قال في حديث الدجال: «إن ربكم ليس بأعور» أخرجه البخاري (ح٧٤٠٤)، والمراد أنكم تفهمون معنى العور، فإن الله ليس بأعور، ومن هنا أثبت أهل السنة العينين لله تعالىٰ، لأن العور هو فقد إحداهما.
وكذلك ثبت في سنن أبي داود (ح٤٧٢٨) أن الرسول ﷺ قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ۝٥٨﴾ [النساء: ٥٨] فوضع سبابته على عينيه وإبهاميه على أذنيه، تأكيداً أن الله يسمع ويرى، سمعاً وبصراً حقيقيين، ليس بمعنى العلم مثلاً، فكما تعلمون المعنى العام للسمع أنه يتعلق بالأصوات والمسموعات، وكذلك المعنى العام للبصر المتعلق بالمبصرات، فأنتم تعقلون ذلك، فاعلموا أن الله يسمعكم ويراكم فاتقوا الله وأدوا الأمانة.
وكما في حديث اليهودي الذي جاء للنبي ﷺ وقال له: «يامحمد إن الله يضع السموات على أصبع والأرض على أصبع.. الحديث، وكان يشير بأصابعه، وضحك النبي ﷺ تصديقاً للحبر وقرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧] أخرجه البخاري (ح٧٤٥١، ٧٥١٣)، وأحمد (١/٤٥٧) وهذا فيه إثبات لأصابع الرب حقيقة، وتقرير للصفة.
وفي الحديث الصحيح: «أن الله يأخذ سمواته وأرضه بيديه فيقول: أنا الله ثم جعل رسول الله ﷺ يقبض أصابعه ويبسطها»، أخرجه مسلم (ح٢٧٨٨/٢٥) وذلك فيه تحقيق لإثبات اليد، وإثبات صفة القبض.
فهذه الأحاديث وأمثالها فيها الإشارة، وفعل القول الذي هو حكاية لتقرير =

توقف فهم الأمور الغائبة على المعنى المشترك:

قال: (ص١٠٦)

فينبغي أن تعرف هذه الدرجات:

أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها: عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاث لابد منها في كل خطاب. فاذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلابد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة. ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها بين ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك. وإذا تقرر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافيه في بيان الفارق ، وانتفاء التساوي لا يمنع وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط .

التعطيل والتحريف

المعطل: هو الذي ينفي، فإن أثبت معنى آخر غير المعنى المذكور فهو محرف، وإن لم يثبت أي معنى فهو المفوض، وقد تأصل التعطيل في نفوس أئمة التعطيل حتى صاروا ينفون صفات الله تعالى، ويحتجون على ذلك بقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧] وقوله﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقد نعى الشارح على جماعة منهم ذلك فقال: (ص١٤٥، ١٤٦)

فمن أضل ممن يعارض بين قوله تعالى ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]

= أن صفات الله تعالىٰ قائمة به حقيقة، وندرك من أسمائها المعاني الكلية كما سبق والله تعالى أعلم. وانظر في ذلك مختصر الصواعق (١/ ٧٢)، (٢/ ١٥٤).

وبين قوله﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]. ويستدل بقول: ﴿ليس كمثله شيء﴾ على نفي الصفات ويعمى عن تمام الآية وهو قوله ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١]! حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، وهو أحمد بن أبي دؤاد القاضي[1]، الى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرَّف كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير[2] كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أني أحك من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قال: (ص١٢٢، ١٢٣)

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات أو الأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا ـ ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبيه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة. ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «**تخلقوا بأخلاق الله**»، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلق العبد على زعمهم؟!

---

(١) وهو أحمد بن فرج بن حريز القاضي الداعي إلى القول بخلق القرآن والذي امتحن العلماء بين يدي المأمون والمعتصم، وقد رمي بالفالج وصودر قبل أن يموت، وماالله بغافل عما يعملون. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٩ ـ ١٧١).

(٢) يعني ليتوصل أنها أسماء محضة لا تتضمن صفات.

ثالثاً: شبهة التأويل

التأويل شأنه شأن التفويض، **مهرب** هرب به المعطلة من ظواهر النصوص المحكمة فبدلاً من أن يكذبوا صراحة بهذه النصوص، قاموا بتأويلها، أو بتعطيلها عن هدايتها.

والتأويل المذموم هو صرف النصوص عن ظاهرها لغير دليل يقترن بها.

وهذا هو التأويل الفاسد الذي أفسد الأديان كلها.

وقد نبه الشارح على خطورة هذا التأويل في مبحث الرؤية عند ذكر أدلتها فقال: (ص٢٠٤)

ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها[١] عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين. وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم. وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية. فهل قُتل عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد؟ وكذا ماجرى في يوم الجمل، وصفين ومقتل الحسين، والحرة[٢] ؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين

---

(١) ذكر شيخ الإسلام أنه عدل عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف، في القاعدة (..من غير تحريف ولا تمثيل) وذلك لما للتأويل من معان، ثم إن التحريف هو اللفظ المذموم في الكتاب والسنة. وانظر مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٥).

(٢) **الحرة**: أي الواقعة التي وقعت في (حرة واقم) شرقي المدينة بين جيش يزيد بن معاوية والذين خرجوا عليه من أهل المدينة، وقد فصل فيها القول الطبري في تاريخه (٥/ ٤٨٢ ـ ٤٩٥)، وكان الإمام أحمد لا يرى يزيد صالحاً بما فعل بأهل الحرة، لكن لم يكن يلعنه، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٤/ ٤٨٣).

فرقة، إلا بالتأويل الفاسد؟

ولما كان التأويل ينقسم إلى تأويل صحيح وتأويل فاسد ذهب الشارح إلى التفصيل في ذلك ولا سيما أن التأويل له معان واصطلاحات واستخدامات غير الصرف عن الظاهر

ومن معاني التأويل: الحقيقة والعاقبة التي يؤدي إليها الكلام.

قال الشارح: (ص٢٣٢)

ثم قد صار لفظ (التأويل) مستعملاً في غير معناه الأصلي[1]. فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول ﷺ يقول في ركوعه: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن[2].

وقال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣] ومنه تأويل الرؤيا[3]، وتأويل العمل، كقوله: ﴿ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ١٠٠] وقوله: ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ٦] وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩] وقوله: ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ ﴾ [الكهف: ٧٨] إلى قوله:

---

(١) انظر في معاني التأويل: مجموع الفتاوى (٤/ ٦٨ ـ ٦٩)، (١٣/ ٢٨٨ ـ ٢٩٤)، مختصر الصواعق (١/ ٦٥)، درء التعارض (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في مواطن منها في الأذان باب التسبيح والدعاء في السجود (٢/ ٢٩٩ ـ ح٨١٧)، وأخرجه مسلم في الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود (١/ ٣٥٠ ـ ح٤٨٤).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ﴾ [يوسف: ٣٦] فإنهما أرادا عاقبة الرؤية وما تؤول إليه لا مجرد تفسير الألفاظ. انظر في ذلك وفي الرد على من قال إن المراد هنا بالتأويل: التفسير، مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٥).

﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٨٢].

فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يعلم تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به أو ما يعرفه قبل ذلك لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقا للظاهر أو مخالفاً له.

التفسير وبيان المعنى

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، ويحمد حقه، ويرد باطله.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧] الآية ـ فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق. ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافي[1] الذي يعرف الراسخون

---

(١) أي المتشابه إذا أضيف إلى بعض الناس، وفي حين آخر لا يكون متشابهاً إذا أضيف إلى العلماء الراسخين. وانظر في ذلك أيضاً مجموع الفتاوى (١٧/٣٨٣)، وانظر تفسير ابن كثير (١/٣٤٦ ـ ٣٤٧) ط. مكتبة دار التراث بالقاهرة، ومشكل القرآن لابن قتيبة (ص٩٨ ـ ١٠٢).

تفسيره، وهو تأويله.

ولا يريد من وقف على قوله﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»[(١)] ، ولقد صدق رضي الله عنه فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**» رواه البخاري وغيره[(٢)] ودعاؤه ﷺ لا يرد[(٣)] ، قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، من أوله الى آخره، أقفه عند كل آية وأساله عنها. وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن،

---

(١) أخرجه ابن جرير من طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد عنه (٣/ ١٨٣ ـ ث٦٦٢٩) بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري بلفظ «اللهم علمه الكتاب» في مواطن منها: في الإيمان باب قول النبي ﷺ : اللهم علمه الكتاب (١/ ٢٠٤ ـ ح٧٥)، وأخرجه بلفظ «اللهم علمه الحكمة» في فضائل الصحابة باب ذكر ابن عباس (٧/ ١٢٦ ـ ح٣٧٥٦)، وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل عبدالله بن عباس (٤/ ٢٤٧٧ ـ ح٢٤٧٧) ط. الريان بلفظ «اللهم فقهه »، وأخرجه باللفظ الذي أورده المصنف : الإمام أحمد في المسند (١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥).

(٣) أشار التركي والأرناؤوط في هذا الموضع إلى حديث مسلم «سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة» أخرجه في الفتن وأشراط الساعة باب هلاك هذه الأمة (٤/ ٢٢١٥ ـ ح٢٨٨٩، ٢٨٩٠)، والذي يظهر لي أن هذا لا يمنع أن يكون دعاؤه ﷺ لا يرد، ويكون هذا دليلاً خاصاً ويبقى الآخر على عمومه، إلا أن محله ما إذا ثبت المدَّعى، وهو قريب.

ولم يقل عن آية إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله.

الحروف المقطعة ليست الآيات المتشابهة

قال: (ص٢٣٥)

وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول: إن المتشابه: الحروف المقطعة[١] في أوائل السور، ويروى هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف، معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابه[٢]، كان ما سواها معلوم المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادِّين.

التأويل بمعنى الصرف

قال: (ص٢٣٥)

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية.

فالتأويل الصحيح منه. الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه[٣]

---

(١) يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٢٠):
«والحرف في لغة الرسول ﷺ وأصحابه يتناول الذي يسميه النحاة اسماً وفعلاً وحرفاً.. إلى أن قال: وأما حروف الهجاء فتلك إنما تكتب على صورة الحرف المجرد، وينطق بها غير معربة، ولا يقال فيها معرب ولا مبني، لأن ذلك يقال في المؤلف...» إلخ.

(٢) انظر في المتشابه: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٨٦ وما بعدها).

(٣) وراجع في معاني التأويل أيضاً غير ما تقدم ذكره في الهامش: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥ ـ ٣٨، ٣٤٩ـ٣٥٠)، (٦/ ٣٥٥)، (١٧/ ٣٦٤ـ٣٧٣)، والصفدية (١/ ٢٩١).

وقال في بيانها: (ص٢٣٢)

فمن التأويلات الفاسدة، تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً[1]!

وكلام الطحاوي في مبحث الرؤية الذي فيه ذم التأويل، المراد منه التأويل الفاسد.

ولأجل ألا يشتبه ذلك قال الشارح مبيناً مراد الطحاوي: (ص٢٣٢)

وقوله: **أَوْ تَأَوَّلَها بِفَهْم**.

أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص وقالوا نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا

---

(١) للتأويل الفاسد أنواع منها:
١ـ ما لم يحتمله اللفظ بوضعه كتأويل القدم بالجماعة.
٢ـ ما لم يحتمله في حالة التثنية والجمع وإن احتمله في الإفراد كاليدين.
٣ـ ما لم يحتمله السياق كتأويل المعتزلة للرؤية في آيات الرؤية.
٤ـ ما لم يؤلف في استعماله في اللغة وإن ألف في الاصطلاح كالأفول بمعنى التغير عندهم.
٥ـ ما ألف استعماله لكن في غير التركيب هذا، كاليد بالتجسيم.
٦ـ ترك المعنى الظاهر النادر بدون قرينة موجبة.
٧ـ الذي يعود على أصل النص بالإبطال كحمل المرأة على الأمة في حديث اشتراط الولي.
٨ـ تأويل الظاهر بالخفي.
٩ـ التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى لما هو أدنى منه كتأويل الفوقية.
١٠ـ تأويل اللفظ بغير دليل أو قرينة. انظر في ذلك مختصر الصواعق (١/ ١٤ ـ ٢٠).

﴿ شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ ﴾ [الأنعام: ١١٢].
والعبرة للمعاني لا للألفاظ. فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق.

وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا» ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين». ومراده ترك التأويل الذي يسمونه تأويلاً، وهو تحريف. ولكن الشيخ رحمه الله تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [النحل: ١٢٥] وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلاً، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسنة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسده المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

هل الظاهر مراد؟

سبق أنَّ صرف الظاهر إلى غير ظاهره بدليل يسمى في الجملة تأويلاً، يعني ولو كان بدليل فاسد.

ولكن يَرِد هنا سؤال يلهج به المتكلمون، وهو: هل تقولون بظاهر كل النصوص وهذاالسؤال أرادوا منه إلزامنا بما ليس بلازم لنا من القول بالنقص على الرب تعالى ولذا فسوف أعرض في هذا المطلب إلى قضية الظاهر حيث عرضها الشارح وأعقب على ذلك ببعض الأمثلة التي تبين صدق قول أهل السنة رحمهم الله تعالى.

والشارح بين وجوب الأخذ بالظاهر وبنى كلامه على أنه لو كان الظاهر غير مراد للزم من ذلك أن يكون الكلام غير بين وليس بـ «هدى» لأن التأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء، فإن أراد المتكلم غير الظاهر من

الكلام فلابد أن يلحقه بالقرائن التي تبين مراده، وإلا لم يكن كلامه بياناً وهدي

قال الشارح: (ص٢١٤،٢١٥)

وقوله: وتَفْسِيره عَلىٰ مَا أَرَادَ اللهُ وعَلمَه، إلى أن قال: لا نَدْخُل في ذلك مُتأولينَ بِآرائِنا ولاَ مُتوهِمين بِأَهْوائِنا.

أي كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له.

فكل تأويل بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين العادي بكلامه ، إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدىً، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدىً. فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء.

ويبين الشارح أن معرفة كلام المتكلم يكون بطرق عديده منها التصريح، ومنها استخدام ظاهر اللفظ بغير قرينة تصرفه، فكيف لو كانت القرينة تؤكده.

قال: (ص٢١٥،٢١٦)

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخبارا بالذي عناه المتكلم فإن لم يكن الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم.

ويعرف مراد المتكلم بطرق متعدده:

منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة

تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وضع له، كقوله ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]. و«**إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون الشمس في الظهيره ليس دونها سحاب**»[١] . فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقا في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر، لم تذكروه، وهو: أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراده، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنى الذي أراده، بل يعرف بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره اذا قصد التعمية

---

(١) أخرجه بنحوه البخاري من حديث أبي سعيد رضي الله عنه في التفسير باب (إن الله لا يظلم مثقال ذرة) (٨/ ٢٤٩ ـ ح٤٥٨١)، ومسلم من حديثه أيضاً في الإيمان باب معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٧ ـ ح١٨٣)، وسيأتي تخريجه مفصلاً في فصل الإيمان بالرؤية.

على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان، والإيضاح وإفهام مراده! كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز[1]، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال.

وذكر الشارح أيضاً احترازاً مهماً، وهو أن إثبات السلف للظاهر ليس معناه التمثيل والتكييف.

وذلك لأن لفظ (الظاهر) يستخدمه المتكلمون في المعنى الفاسد أي ظاهر ما في المخلوقين، وهذا ليس بمقصد الأئمة ثم هذا ليس هو الظاهر من النصوص، ولا يفهم منها ذلك إلا جاهل أومعاند، وأما السلف فالظاهر عندهم هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة[2].

---

(١) هذا إن قلنا بالمجاز، **ومسألة المجاز**: من المسائل التي احتج بها النفاة المعطلة على نفي صفات الله تعالىٰ، والحق في هذه المسألة: أن كل لفظ فهو حقيقة فيما استعمل فيه بقرينته، وقد لزم ذلك القائلين بنفي المجاز ممن قال: إن العام المخصوص حقيقة، وأكثرهم يثبت ذلك، وليس لأحدهم دليل في إثبات المجاز، وليس لهم إسناد صحيح لواضع اللغة أن كذا وضع لكذا..

فلو فرضنا أن أسداً مفترساً وضع له في حديقة الحيوانات منبر فصعد عليه (كما يكون فيما يسمى بالسيرك) فهل يصح عند أهل المجاز أن يعبر عن هذه الصورة بـ(رأيت أسداً على المنبر)، أو يحتاج الأمر إلى قرينة تدل على أن المراد الحيوان المفترس، لكثرة استعماله في الرجل الشجاع.

ومثال آخر وهو لفظ (السيارة): الدالة على من يسير كما قال تعالىٰ: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦]، وقوله: ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩]، وهذا الاسم شائع الآن على السيارة المركبة المعهودة، فقولهم: «الحقيقة ما لا يحتاج إلى قرينة» ليس صحيحاً على إطلاقه، بل كل من الألفاظ إنما تعرف من خلال التراكيب، ولذا فإن أهل اللغة إنما نقلوا التراكيب، ولم ينقلوا المفردات كما هو معروف في المعاجم، وهذا بين والله أعلم. وانظر في كسر طاغوت المجاز: الصواعق المرسلة (أول الجزء الثاني من المختصر ص٣ وما بعدها)، وانظر في رد ما ادعوا فيه المجاز من صفات (المجيء ـ الإتيان ـ الرحمة ـ الاستواء): مختصر الصواعق (٢/ ١٠٦ ومابعدها).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٧)، (٦/ ٣٥٦).

قال: (ص٢٣٥)

وذكر في «التبصرة» أن نصير بن يحيى البلخي روى عن عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمهم الله: أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره إلى التشبيه؟ فقال: نمرُّها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف.

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

فكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم[1]

وقيل:

عليَّ نحت القوافي من معادنها وما علي إذا لم تفهم البقر[2]

فكيف يقال في قول الله، الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝﴾ [هود: ١].

المحذور في التأويل:

إن القول بالتأويل هو في حقيقته: عزل للكتاب والسنة عن حياة الناس وادعاء بأن ظاهرهما هو الكفر الذي يجب نفيه، وأنه لا توحيد ولا تنزيه في هذه النصوص؟ وهذا من أبين الباطل.

---

(١) هذا البيت للمتنبي وهو في ديوانه (٤/٢٤٦) وبعده:

ولكن تأخذ الآذان منه على قدر القرائح والعلوم

(٢) هو للبحتري لكن روايته التي في ديوانه (ص٩٥٥)

عليَّ نحت القوافي من مقاطعها وما عليَّ لهم أن تفهم البقر

وانظر معجم الأدباء (١٩/٢٥٣).

وكما سبق في الضوابط أن النبي ﷺ هو أعلم الناس بالله وما يجب له أو يجوز أو يمتنع، وهو أفصح الناس، وأنصحهم، وعلى هذا فلا يتصور أن يقع منه ﷺ لفظ لا يصح إطلاقه على الله، ولا أن يصف ربه بما لا يصح وصفه به، فهذا القول هو فتح باب الزندقة.

قال: (ص٢٣٦، ٢٣٧)

إن حقيقة قولهم إن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال، وأنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه؟! هذا حقيقة قول المتأولين.

والحق أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه. والمنازعون يدعون دلالته على الباطل الذي يتعين صرفه!

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفية[1] ـ فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟

فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه! قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام.

---

(١) يأتي بحث شيء من ذلك قريباً في آخر هذا المبحث.

ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل! وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر الى الحيرة المحذورة.

الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه قبلوه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

* شغب المتكلمين على(ثبوت الظاهر)

ذكر الشارح رحمه الله أن أهل الكلام يزعمون أنهم ينتصرون على أهل الحق في مواضع وقد حاولت جمع شيء من ذلك اتماماً للفائدة، وأبدأ بما ذكره الشارح ثم أثني بما جمعته عن أئمة السنة

* التردد

جاء في الحديث القدسي:

«وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته»(١).

وقد شغب المتكلمون على أهل السنة بذلك، فقالوا: لهم إن التردد إنما يكون من الجاهل بالعواقب، وهذا ممتنع على الله، فيجب تأويل هذا الظاهر.

فبين الشارح أن ما ادعوه ليس صحيحاً، فإن تردد جاهل العواقب، هو تردد المخلوق، ولكن التردد في حقيقته هو تعارض إرادتين، وإنما يتعارضان عند المخلوق بسبب عدم العلم، وأما حقيقة التردد بالنسبة للرب سبحانه فهو تعارض الإرادة الكونية مع الشرعية.

فهذا المؤمن يكره الموت، فكره الله له الموت لأنه يكره مساءته، فلا يريده، ثم لابد من وقوعه كوناً لأنه يفضي إلى ما هو أحب، فهو مراد أيضاً، فسمى ذلك تردداً(٢).

قال: (ص٤٣٣)

فيبين أنه يتردد، لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن. ويكره ما يكرهه. وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق باب التواضع (١١/ ٤٠ ـ ح٦٥٠٢)، وسبق تخريجه في فصل (توحيد الألوهية).

(٢) يأتي في فصل الإيمان بالقدر مبحث الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، وانظر معنى الحديث في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩ـ١٣٥).

قال: «وأنا أكره مساءته». وهو سبحانه قضى بالموت فهو يريد كونه، فسمى ذلك ترددا، ثم بين أنه لابد من وقوع ذلك، إذ هو يفضي إلى ما هو أحب منه[١].

* اليد والوجه والنفس

دأب أهل التأويل على نفي صفتي اليد والوجه لأنهم ما يفهمون من ظاهرها إلا مافي الشاهد، ولذا فإنهم يعارضون الأدلة التي فيها إثبات اليدين بالأدلة التي فيها الأيدي ظنا منهم تعارضها[٢].

وقد بين الشارح أن هذا ليس بشيء، لأن الجمع إنما جاء مضافاً للضمير (نا) ولم يأت جمعاً غير مضاف

قال: (ص٢٤٠، ٢٤١)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر» له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة، انتهى[٣].

وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه، ثابت بالأدلة القاطعة: قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧] وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

---

(١) بنحوه في مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) ومن نفس الباب معارضتهم النصوص الواردة في إثبات العين بالنصوص الواردة بـ(الأعين)، وانظر في ذلك وفي إثبات العينين لله تعالىٰ: مختصر الصواعق (١/ ٣٤ ـ ٣٦).

(٣) الفقه الأكبر بشرح على القاري (ص٣٦، ٣٧).

وقال تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ۝﴾ [طه: ٤١] وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقال ﷺ في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «**خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء**»[١] الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: بالقدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضا خلقتني بقدرتك، فلا فضل له علي بذلك. فإبليس مع كفره ـ كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ۝﴾ [يس: ٧١] لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان[٢]، فاللفظان للدلالة على الملك والعظمة. ولم يقل: «أيديَّ» مضافا إلى ضمير المفرد، ولا «يديْنا» بتثنية اليد مضافة

---

(١) أخرجه البخاري بلفظه في التفسير باب قول الله ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ (٨/ ١٦٠ ـ ح٤٤٧٦)، وأخرجه بلفظ مقارب في الرقاق باب صفة الجنة والنار (١١/٤١٧ ـ ح٦٥٦٥)، ومسلم باللفظ الثاني في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٠ ـ ح١٩٣).

(٢) ومن ذلك: قوله تعالىٰ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ولم يقل: (قلباكما) مع أن المخاطب هما حفصة وعائشة كما في التفسير، انظر تفسير ابن كثير (٤/٣٨٨)، وانظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٣/١٤٥)، (٦/ ٩٢،و٣٦٢ ـ ٣٧٢)، ودرء التعارض (٧/٢٦٧)، ونقض التأسيس (مخطوط) بواسطة موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ٢٢٦)

وأما آية ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] فليست من آيات الصفات عند شيخ الإسلام ـ وهو الصحيح إن شاء الله ـ لأن الوجه هنا المراد منه الجهة. انظر المناظرة حول الواسطية من مجموع الفتاوى (٣/١٩٣)، (٦/ ١٥ ـ ١٧)، ومختصر الصواعق (١/ ٣٨ وما بعدها)، وكذلك في قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله في فصل الإيمان باليوم الآخر.

إلى ضمير الجمع نظير قوله: (لما خلقت بيدي)[١] . وقال النبي ﷺ عن ربه عز وجل: «حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[٢] .

* السلف لم يتأولوا

قال شيخ الإسلام:

وقد طالعت التفاسير المنقوله عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم، بل المعروف عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير.

وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] فرُوي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة[٣] ، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين[٤] .

ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال يوم

---

(١) انظر مختصر الصواعق (٢/١٥٣ ـ ١٧٤)، حيث أبطل تأويل اليد من عشرين وجهاً، وانظر كذلك مجموع الفتاوى (٣/ ٤٥ ـ ٤٦)، (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦).

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان باب قوله ﷺ : «إن الله لا ينام» (١/ ١٦١ ـ ح١٧٩)، وانظر في رد تأويل الوجه: مختصر الصواعق (٢/ ١٧٤ ـ ١٨٨) حيث أبطل تأويله من وجوه عديدة.

(٣) انظر تفسير ابن كثير (٤/ ٤٠٧).

(٤) أخرجه البخاري في التفسير باب ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ (٨/ ٦٦٣ ـ ح٤٩١٩) وفيه «يكشف ربنا عن ساقه».

يكشف عن ساق نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلاً، وهذا خطأ من وجهين[1] .

* ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦]

قال شيخ الاسلام:

وفي القران ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنبي الإنسان، فإنه قال: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ والتفريط ليس في شيء من صفات الله عز وجل، والإنسان إذا قال: فلان قد فرط في جنب فلان أو جانبه، لايريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص بل يريد أنه فرط في جهته وفي حقه.

فإذا كان هذا اللفظ اذا أضيف إلى المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه، بل ذلك التفريط لم يلاصقه، فكيف يظن أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته[2] ؟! » اهـ .

ويقول ابن القيم في «الصواعق المرسلة»:

« ... فهذا إخبار عما تقوله هذه النفس الموصوفة بما وصفت به، وعامة هذه النفوس لا تعلم أن لله جنباً، ولا تقر بذلك، كما هو الموجود منها في الدنيا فكيف يكون ظاهر القرآن أن الله أخبر عنهم بذلك، وقد قال عنهم: ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٥٦]، والتفريط فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائماً بذات الله لا في جنب ولا في غيره، بل يكون منفصلاً عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة وظاهر القرآن يدل

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤،٣٩٥).

(٢) من الجواب الصحيح (٣/ ١٤٥)، ونقل صاحب موقف ابن تيمية من الأشاعرة كلاماً قريباً من ذلك من مخطوط نقض التأسيس انظر رسالته (٣/ ١١٥٤)، وقد ذكر في رسالته (٣/ ١١٥٥) ما يفهم منه أنه يثبت الجنب، ولم أره لأحد قبله فالله أعلم.

على أن قول القائل: (ياحسرتا على ما فرطت في جنب الله) ليس أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله[1] اهـ.

* الحجر الأسود يمين الله في الأرض

هذا الحديث[2] روي مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس[3].

وعلى أي فإن الحديث فيه: **«الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه»**.

قال ابن تيمية: ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه إلا على من لم يتدبره، فإنه قال: يمين الله في الارض فقيده بقوله «في الأرض» ولم يقول يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق.

ثم قال: «فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه» ومعلوم أن المشبه غير المشبه به وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً ولكن شبه بمن يصافح الله فأول الحديث وأخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كل عاقل ولكن يبين أن الله تعالى كما جعل الناس ما يطوفون به، جعل لهم ما يستلمونه، ليكون ذلك بمنزلة تقبيل يد العظماء، فإن ذلك تقريب للمقبل وتكريم له، كما جرت العادة، والله ورسوله لا يتكلمون بما فيه إضلال الناس [بل لابد] من أن يبين له ما يتقون، فقد بين لهم في الحديث ما ينفي من التمثيل[4].

وقال في موضع آخر:

---

(١) مختصر الصواعق (١/ ٢٢،٢٣)، الصواعق (١/ ٢٥٠).

(٢) وقد زعم الغزالي عن بعض الحنبلية أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء، منها هذا الحديث، وحديث «قلوب العباد»، وحديث «إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن»، قال شيخ الإسلام: كما بمجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨) فهذه الحكاية مكذوبة عن أحمد .اهـ، ويأتي نقل ذلك قريباً.

(٣) أنكر شيخ الإسلام ثبوت إسناده مرفوعاً كما بالفتاوى (٦/ ٣٩٧).

(٤) وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٠ ـ ٥٨١)، درء التعارض (٥/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩)، ونقض التأسيس (المخطوط) (٣/ ١٠٥ ـ ١٠٩) نقلاً عن رسالة د. المحمود (٣/ ١١٦٠).

فقوله «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه» صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه لأنه قال يمين الله في الأرض» وقال: «فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه» ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به.

ففي نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله وأنه ليس هو نفس يمينه فكيف يجعل ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى التأويل مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس[1] ؟

* القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن

وقال ابن تيمية:

وأما قوله: قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن: فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه؟ وإذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة[2].

* إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن[3]

المراد بالنفس هنا، ما نفس الله به عن عباده المؤمنين فهو مصدر، وعلى

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٤).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٤٥)، وانظر نقض التأسيس (مخطوط) (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٤) نقلاً عن رسالة موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١١٦١).

(٣) ونحوه حديث سلمة بن نفيل السكوني: «إني أجد نفس الرحمن من هنا» أخرجه الطبراني (٧/ ٦٠ ـ ح٦٣٥٨)، والبزار (ح١٦٨٩ ـ كشف)، وتاريخ البخاري (١٩٩٠)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٠٩)، وحديث أبي هريرة مرفوعاً «وأجد نفس ربكم من قبل اليمن» أخرجه أحمد (٢/ ٥٤١)، وحديث أبي بن كعب موقوفاً عليه «لا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن» أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ح٩٣٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٧٢) وقال على شرطهما، وقال الذهبي على شرط البخاري، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢١٠).

هذا الوجه ليس هناك ما يحتاج الى تأويل.

قال شيخ الاسلام:

وأما الحديث الثاني: فقوله من اليمن يبين مقصود الحديث بأن ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يظن ذلك ولكن منها جاء الذين يحبونه، والذين قال فيهم: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] وقد روى أنه لما نزلت هذه الآية: سئل عن هؤلاء فذكر أنهم قوم أبي موسى الاشعري وجاءت الأحاديث الصحيحة مثل قوله: «**أتاكم أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة الإيمان يماني والحكمة يمانية**»[١] وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة وفتحوا الأمصار فبهم نفس الرحمن عن المؤمنين الكربات ومن خصص ذلك بأويس فقد أبعد[٢].

قال شيخ الإسلام:

وأما ماحكاه أبو حامد الغزالى عن بعض الحنبلية: أن أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء: «الحجر الاسود يمين الله في الأرض» «وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن» «وإني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن» فهذه الحكاية كَذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف: لا علمه بما قال ولا صدقه فيما قال[٣]. اهـ

* وجاء ربك

وقال أيضاً:

وأيضاً: وقع النزاع بين أصحابه. هل اختلف اجتهاده في تأويل المجيء والاتيان والنزول ونحو ذلك؟ لأن حنبلاً نقل عنه في «**المحنة**» أنهم لما احتجوا عليه بقول النبي ﷺ: «**تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان،**

---

(١) أخرجه البخاري في المغازي باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن (٧/ ٧٠١ ـ ح٤٣٨٨) ط. الريان.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨).

أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف»[1] ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه وقالوا له لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق فعارضهم أحمد بقوله.

وأحمد وغيره من أئمة السنة ـ فسروا هذا الحديث بأن المراد به مجيء ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة، المراد منه ثواب الأعمال.

ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] قال قيل: إنما يأتي أمره هكذا نقل عن ابن حنبل ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في المحنة كعبد الله بن أحمد وصالح بن أحمد والمروزي وغيره فاختلف أصحاب أحمد في ذلك.

فمنهم من قال غلط ابن حنبل، لم يقل أحمد هذا. وقالوا ابن حنبل له غلطات وهذا منها وهذه طريقة أبي اسحق بن شاقلا.

ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم يقول إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان ولم يكن ذلك دليلاً على أنه مخلوق بل تأولتم ذلك على أنه جاء أمره فكذلك قولوا جاء ثواب القرآن، لا أنه نفسه هو الجائي، فإن التأويل هنا ألزم، فإن المراد هنا الإخبار بثواب قاريء القرآن وثوابه عمل له لم يقصد به الإخبار عن نفس القرآن.

فإذا كان الرب قد أخبر بمجيء نفسه ثم تأولتم ذلك بأمره فإذا أخبر بمجيء قراءة القرآن فلأن تتأولوا ذلك بمجيء ثوابه بطريق الأولى والأحرى.

وإذا قاله لهم على سبيل الإلزام لم يلزم أن يكون موافقاً لهم عليه وهو لا يحتاج إلى أن يلتزم هذا. فإن هذا الحديث له نظائر كثيرة في مجيء أعمال العباد، والمراد مجيء قراءة القاريء التي هي عمله، وأعمال العباد مخلوقه وثوابها مخلوق[2].

---

(١) أخرجه مسلم في المسافرين باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة من حديث أبي أمامة الباهلي (١/ ٥٥٣ ـ ح٨٠٤).

(٢) يعني أن المراد بـ (القرآن) أي قراءة العبد فهو مصدر قرأ.

ولهذا قال أحمد وغيره من السلف:

إنه يجيء ثواب القرآن والثواب يقع على أعمال العباد لا على صفات الرب وأفعاله.

وذهبت «**طائفة ثالثة**» من أصحاب أحمد إلى أن أحمد قال هذا: ذلك الوقت وجعلوا هذا رواية عنه، ثم من يذهب منهم إلى التأويل ـ كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما ـ يجعلون هذه عمدتهم حتى يذكرها أبو الفرج بن الجوزي في تفسيره ولا يذكر من كلام أحمد والسلف ما يناقضها ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية ويبن أنه لا يقول: أن الرب يجيء ويأتي وينزل أمره بل هو ينكر على من يقول ذلك[1]. اهـ

* عبدي جعت فلم تطعمنى. . أما علمت أن عبدي فلاناً جاع؟

قال شيخ الإسلام:

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسراً: «**يقول الله: عبدي! جعت فلم تطعمني، فيقول: رب! كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي، عبدي! مرضت فلم تعدني، فيقول: رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما عملت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده**»[2].

وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل[3].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨ وما بعدها)، وانظر في ذلك أيضاً: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٩)، درء التعارض)٧/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، والاستقامة (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٤)، وأخرجه مسلم في البر باب فضل عيادة المريض (٤/ ١٩٩٠ ـ ح٢٥٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٤)، وانظر العقل والنقل (١/ ١٤٩).

* إن أتاني يمشي أتيته هرولة

في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية:

س: **هل لله صفة الهرولة؟**

ج: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه . . . وبعد

نعم، صفة الهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على مايليق به، قال تعالى: «**إذا تقرب إلي العبد شبراً، تقربت إليه ذراعاً، وإذا تقرب إلي ذراعاً، تقربت منه باعاً، وإذا أتاني ماشياً، أتيته هرولة**» رواه البخاري، ومسلم[1].

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم » أهـ.

وقد وقع على هذه الفتوى كل من المشايخ: عبدالعزيز بن باز، وعبد الرزاق عفيفي رحمه الله، وعبدالله بن غديان، وعبدالله بن قعود[2].

وفي الجواب المختار لهداية المحتار للشيخ محمد العثيمين قوله: صفة الهرولة ثابتة لله تعالى، كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي**» فذكر الحديث وفيه وإن أتاني يمشي أتيته هرولة، الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل، لأنه أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكييف، لأن التكييف قول على الله بغير علم وهو حرام وبدون تمثيل لأن الله يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[3][الشورى: ١١] .اهـ.

وقد يقال إن سياق الحديث دل على المراد فإن كان المراد تقرب العبد للرب بالشبر وبالذراع والمشي هو التقرب بالطاعات لا التقرب الحسي

---

(١) أخرجه البخاري (ح٧٤٠٥)، (ح٧٥٣٦)، ومسلم (ح٢٦٧٥).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٤٢ ـ رقم الفتوى ٦٩٣٢).

(٣) الجواب المختار ص٢٤.

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين في مجموعة دروس وفتاوى الحرم[1]: هل نستطيع أن نثبت صفة الملل والهرولة لله تعالى؟

فأجاب: وجاء في الحديث عن النبي ﷺ قوله: «**فإن الله لا يمل حتى تملوا**» فمن العلماء من قال: إن هذا دليل على إثبات الملل لله لكن ملل الله ليس كملل المخلوق، إذ أن ملل المخلوق نقص، لأنه يدل على سأمه وضجره من هذا الشيء، أما ملل الله، فهو كمال وليس فيه نقص، ويجري هذا كسائر الصفات التي نثبتها لله على وجه الكمال وإن كانت في حق المخلوق ليست كمالاً.

ومن العلماء من يقول: إن قوله: « لا يمل حتى تملو» يراد به بيان إنه مهما عملت من عمل فإن الله يجازيك عليه فاعمل ما بدا لك فإن الله لا يمل من ثوابك حتى تمل من العمل، وعلى هذا فيكون المراد بالملل لازم الملل.

ومنهم من قال: إن هذا الحديث لا يدل على صفة الملل لله إطلاقا لأن قول القائل: لا أقوم حتى تقوم لا يستلزم قيام الثاني، وهذا أيضا: لا يمل حتى تملو» لا يستلزم ثبوت الملل لله عز وجل.

وعلى كل حال يجب علينا أن نعتقد أن الله تعالى منزه عن كل صفة نقص من الملل وغيره ، وإذا ثبت أن هذا الحديث دليل على الملل، فالمراد به ملل ليس كملل المخلوق »[2] .اهـ.

* سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح عند شرح حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله:

---

(١) مجموعة الدروس (١/ ١٥٢).

(٢) هذا بعيد، ولو جاز إثبات الملل من خلال هذا النص لأثبت أحدهم (الحاجة) لله من خلال حديث: «**من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه**».
فمن لم يترك الزور، فهل لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه؟؟ بل سبحانه لا يحتاج إلى شيء ولا يمل، فالمعتمد في ذلك ما نقلته عن الحافظ والله تعالى أعلم.

قوله: «في ظله»؛ قال عياض: إضافة الظل إلى الله إضافة ملك، وكل ظل، فهو ملكه. كذا قال وكان حقه أن يقول: إضافة تشريف، ليحصل امتياز هذا على غيره، كما قيل للكعبة: بيت الله، مع أن المساجد كلها ملكه.

وقيل: المراد بظله: كرامته وحمايته، كما يقال: فلان في ظل الملك. وهو قول عيسى بن دينار، وقواه عياض

وقيل: المراد ظل عرشه. ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن: «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه.. فذكر الحديث» وإذا كان المراد ظل العرش، استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس، فهو أرجح وبه جزم القرطبي، ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة، كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر، وهو عند المصنف في كتاب الحدود، وبهذا يندفع قول من قال: المراد ظل طوبى أو ظل الجنة، لأن ظلهما إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة، ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة، فيرجح أن المراد ظل العرش.[1] اهـ

* العزة إزاري والكبرياء ردائي

قال شيخ الإسلام في نقض التأسيس ونقله الغنيمان في شرح كتاب التوحيد[2]:

وليس ظاهر الحديث أن لله إزاراً ورداءاً من جنس الأزر والأردية التي يلبسها الناس، مما يصنع من الجلود والكتان والقطن، وغيره، بل هذا الحديث نص في نفي هذا المعنى الفاسد، فإنه لو قيل عن بعض العباد: إن العظمة إزاره والكبرياء رداؤه، لكان إخباره بذلك عن العظمة والكبرياء اللذين ليسا من جنس ما يلبس من الثياب.

فإذا كان هذا المعنى الفاسد لا يظهر من وصف المخلوق، لأن تركيب

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٤٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد للغنيمان (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

اللفظ يمنع ذلك، وبين المعنى المراد، فكيف يدعي أن هذا المعنى ظاهر اللفظ في حق الله تعالى، فإن كل من يفهم الخطاب ويفهم اللغة، يعلم أن الرسول ﷺ لم يخبر عن ربه بلبس الأكسية والثياب، ولا أحد ممن يفهم الخطاب يدعى في قوله ﷺ: في خالد بن الوليد: «إنه سيف الله»، أن خالدا حديد، ولا في قوله ﷺ في الفرس: «إن وجدناه بحراً»، أن ظاهره أن الفرس ماء كثير ونحو ذلك»[1] .اهـ.

* ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١] ونحوها:

قال الإمام أحمد في «الرد على الزنادقة والجهمية»(ص٢١):

أما قوله: (فاليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا) يقول: نترككم في النار، (كما نسيتم) كما تركتم العمل للقاء يومكم هذا.اهـ

وقال ابن فارس في «مجمل اللغة» ص(٨٦٦):

النسيان: الترك، قال الله عز وجل: «نسوا الله فنسيهم»

وسئل الشيخ ابن عثيمين في «مجموع فتاوى ورسائل»[2] السؤال التالي:

هل يوصف الله تعالى بالنسيان؟

فأجاب حفظه الله تعالى بقوله: للنسيان معنيان:

أحدهما: الذهول عن شيء معلوم، مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وضرب مجموعة من الأمثلة لذلك، ثم قال: وعلى هذا، فلا يجوز وصف الله بالنسيان بهذا المعنى على كل حال.

والمعنى الثاني للنسيان: الترك من علم وعمد، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ . .﴾ الآية[3] ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [طه: ١١٥]

---

(١) وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٣).

(٢) مجموعة الفتاوى والرسائل (٣/ ٥٤ ـ ٥٦ برقم ٣٥٤).

(٣) أي لو كان المراد بالنسيان الذهول والغفلة لما عوقبوا، فإن الله تجاوز لهذه الأمة عن ذلك، وإنما المراد أنهم تُركوا عن عمد وعلم فاستحقوا العقوبة.

على أحد القولين، ومثل قوله ﷺ في أقسام أهل الخيل: «ورجل ربطها تغنياً وتعففاً، ولم ينس حق الله في رقابها وظهورها فهي له كذلك ستر»[1] وهذا المعنى من النسيان ثابت لله تعالى عز وجل، قال الله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ [السجدة: ١٤]، وقال تعالى في المنافقين: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [التوبة: ٦٧]، وفي «صحيح مسلم» في كتاب الزهد والرقائق عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال قالوا: يارسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فذكر الحديث، وفيه: «أن الله تعالى يلقى العبد فيقول: أفظننت أنك ملاقي؟ فيقول: لا فيقول: فإني أنساك كما نسيتني»[2].

وتركه سبحانه للشيء صفة من صفاته الفعلية الواقعة بمشيئته التابعة لحكمته، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة: ١٧]، وقال تعالى: ﴿۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقال: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً﴾ [العنكبوت: ٣٥].

والنصوص في ثبوت الترك وغيره من أفعاله المتعلقة بمشيئته كثيرة معلومة وهي دالة على كمال قدرته وسلطانه.

وقيام هذه الأفعال به سبحانه لا يماثل قيامها بالمخلوقين، وإن شاركه في أصل المعنى، كما هو معلوم عند أهل السنة. اهـ.

* وسكت عن أشياء رحمة لكم

قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى:

في حديث سلمان عن النبي ﷺ: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»[3] رواه أبوداود.

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب بعد باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية (٦/ ٦٣٣ ـ ح٣٦٤٦).

(٢) أخرجه مسلم في الزهد فاتحته (٤/ ٢٢٧٩ ـ ح٢٩٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي في اللباس باب ما جاء في لبس الفراء (٤/ ١٩٢ ـ ح١٧٢٦) وضعفه، وأما الحديث الذي أخرجه أبوداود فهو حديث ابن عباس موقوفاً بنحوه أخرجه في =

وفي حديث أبي ثعلبة عن النبي ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدد حدودا فلا تعتدوها وحرم محارم فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها»[1].

ويقول الفقهاء في دلالة المنطوق والمسكوت، وهو ما نطق به الشارع وهو ورسوله، وما سكت عنه تارة تكون دلالة السكوت أولى بالحكم من المنطوق وهو مفهوم الموافقة، وتارة تخالفه وهو مفهوم المخالفة، وتارة تشبهه وهو القياس المحض.

فثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت، لكن السكوت يكون تارة عن التكلم وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه[2].

﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى:

فمن تدبر ما ورد في «باب أسماء الله تعالى وصفاته» وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله، أو بعض صفات ذاته، لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول اللفظ حيث ورد، حتى يكون ذلك طرداً للمثبت ونقضاً للنافي، بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرآن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما مطلقاً، ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب، وطرد الدليل ونقضه، فهو نافع في كل علم خبري أو إنشائي، وفي كل استدلال أو معارضة: من الكتاب والسنة وفي سائر أدلة الخلق[3] .اهـ.

الأطعمة باب ما لم يذكر تحريمه (٣/ ٣٥٤، ٣٥٥ ـ ح٣٨٠٠).

(١) أخرجه الدارقطني في آخر باب الرضاع (٤/١٨٣ ـ ١٨٤)، والبيهقي (١٠/١٢ ـ ١٣)، والحاكم (٤/ ١١٥)، وحسنه النووي في الأربعين النووية (ح٣٠)، وضعفه الألباني بالانقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة كما في تحقيق رياض الصالحين.

(٢) الفتاوى (٦/١٧٨ ـ ١٧٩)، وانظر أيضاً في ذلك: مجموع الفتاوى (١٣/١٣١)، ودرء التعارض (٤/١٢٨ ـ ١٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨ ـ ١٩).

وقال أيضاً في موضع آخر بعد أن ذكر أن من الناس من يظن أن الأمر دائماً يأتي بمعنى الصفة فقال:

وليس الأمر كذلك، فبينت في بعض رسائلي: أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة تارة وعلى متعلقها أخرى.

«فالرحمة» صفة الله ويسمى ما خلق رحمة.

والقدرة من صفات الله تعالى ويسمى **«المقدور»** قدرة ويسمى تعلقها بالمقدور قدرة.

«والخلق» من صفات الله تعالى ويسمى [المخلوق] خلقاً.

«والعلم» من صفات الله ويسمى المعلوم أو المتعلق علماً.

فتارة يراد الصفة، وتارة يراد متعلقها، وتارة يراد نفس التعلق

والأمر مصدر فالمأمور به يسمى أمراً، ومن هذا الباب سمي عيسى ﷺ - كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة وكائن بالكلمة، وهذا هو الجواب عن سؤال الجهمية لما قالوا: عيسى كلمة الله فهو مخلوق، والقرآن إذا كان كلام الله لم يكن إلا مخلوقاً؛ فإن عيسى ليس هو نفس كلمة الله، وانما سمي بذلك لأنه خلق بالكلمة على خلاف سنة المخلوقين، فخرقت فيه العادة، وقيل له كن فكان. والقرآن نفس كلام الله.[1]

* أءمنتم من في السماء

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى:

ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذب - إن نقله عن غيره - وضال - إن اعتقده في ربه - وما سمعنا أحداً يفهم هذا من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد، ولو سئل سائر المسلمين هل تفهمون من قول الله ورسوله «إن الله في السماء» أن السماء تحويه لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.

وإذا كان الأمر هكذا: فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئا محالاً

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨).

لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله: بل عند الناس «إن الله في السماء» وهو على العرش واحد إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى أن الله في العلو لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وتعالى وسع السموات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وإن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه؟ وقد قال سبحانه: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾. ﴿فسيروا في الأرض﴾. بمعنى على ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة»[1]. اهـ.

* فإن الله قِبَل وجهه

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى:

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه: أن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه؛ ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً؛ ولكن عن يساره أو تحت قدمه**» وفي رواية «**أنه أذن أن يبصق في ثوبه**»[2].

وفي حديث أبي رزين المشهور، الذي رواه عن النبي ﷺ لما أخبر النبي ﷺ: أنه ما من أحد إلا سيخلو به ربه فقال له أبو رزين: كيف يسعنا يارسول الله وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «**سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله! هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخلياً به فالله أكبر**»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠٦/٥).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأنس (ح٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧، ٥٣١، ١٢١٤)، ومسلم من حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وأنس أيضاً (ح٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١)، والرواية الثانية أخرجها مسلم من حديث أبي هريرة (ح٥٥٠)، وأخرجها مسلم في قصة مطولة في الزهد والرقائق (ح٣٠١٤) من حديث عبادة بن الصامت.

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب السنة (ح٤٧٣١)، وابن ماجه في المقدمة (ح١٨٠)، والإمام أحمد (ح١٥٧٥٣).

ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه ـ إذا قدر أن يخاطبه لا يتوجه إليه إلا بوجهه مع كونه فوقه، فهو مستقبل له بوجهه مع كونه فوقه ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده التام له، وإن كان ذلك ممكناً، وإنما يفعل ذلك من ليس مقصوده مخاطبته؛ كما يفعل من ليس مقصوده التوجه إلى شخص بخطاب، فيعرض عنه بوجهه ويخاطب غيره؛ ليسمع هو الخطاب؛ فأما مع زوال المانع فإنما يتوجه إليه؛ فكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه وهو فوقه، فيدعوه من تلقائه لا من يمينه ولا من شماله، ويدعوه من العلو لا من السفل، كما إذا قدر أنه يخاطب القمر[1]. اهـ.

وقال أيضاً كما في مجموع الفتاوى:

وكذلك قوله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه»[2] الحديث. حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش وهو قبل وجه المصلي؛ بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات.

فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء أو يناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت أيضاً قبل وجهه.

وقد ضرب النبي ﷺ المثل بذلك ـ ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه؛ لا تشبيه الخالق بالمخلوق ـ فقال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخلياً به» فقال له أبو رزين العقيلي: كيف يارسول الله وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي ﷺ: «سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخلياً به، وهو آية من آيات الله: فالله أكبر»[3] أو كما قال النبي ﷺ وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[4] فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧)، وانظر أيضاً مختصر الصواعق (٢/ ٢٧٥).
(٢) تقدم تخريجه قريباً.
(٣) تقدم تخريجه قريباً.
(٤) أخرجه البخاري من حديث جرير (ح٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، ومسلم (ح٦٣٣)، وسيأتي تخريجه في مبحث الرؤية آخر هذا الفصل إن شاء الله تعالىٰ.

المرئي مشابهاً للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهه؛ كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً.

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله، والرسوخ في العلم بالله؛ يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد[1] .اهـ.

* وهو معكم أينما كنتم

قال شيخ الإسلام بعد كلامه على القرب:

واعلم أن من الناس من سلك هذا المسلك في نفس «المعية» ويقول: إنه محمول على مادل عليه السياق؛ وإن كان خلاف ظاهر الإطلاق، أو محمول على خلاف الظاهر لدلالة الآيات أن الله فوق العرش، ويجعل بعض القرآن يفسر بعضاً، لكن نحن بينًّا أن ليس في ظاهر المعية ما يوجب ذلك؛ لأنا وجدنا جميع استعمالات «مع» في الكتاب والسنة[2] لا توجب

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٠٧).

(٢) (مع) في اللغة بمعنى مطلق المصاحبة والمقارنة، ثم يتحدد المراد منها من السياق، فقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ﴾ [النحل: ١٢٨] هي معية أخص من قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد: ٤] إذ أن المقيدة مع المتقين تفيد النصرة والتأييد لا مجرد العلم، وإلا فلم يكن هناك فائدة في تخصيصهم لأنه مع الجميع بالعلم، وآية ﴿وهو معكم﴾ مفتتحة بالعلم، ومختومة بالعلم، فدلَّ السياق على أنها معية العلم، وقوله: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه: ٤٦] هي معية بالسمع والرؤية كما دلَّ السياق، وهكذا يدل السياق على المعنى المقيد لا على مطلق المصاحبة والله أعلم.
وهناك بعض الطوائف تقول بإثبات المعية والعلو، فيقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان ويقول أنا أقر بهذه النصوص، ولا أحرف واحداً منها عن ظاهره، وهو موجود في طوائف السالمية والصوفية، وهؤلاء غالطون وإن زعموا أنهم جمعوا بين نصوص العلو والمعية لأنهم أثبتوا نوعاً من الحلول، ثم حاولوا الاستدلال عليه بالنص.
وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٣/٢١٩ ـ ٢٢٠)، (٥/١٠٣ ـ ١٠٦، ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٢٩، ٢٢٩، ٣١٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٩٥ ـ ٥٠٠)، (١١/٢٤٩)، ومختصر الصواعق (٢/٢٦٢ ـ ٢٧٧).

اتصالاً واختلاطاً، فلم يكن بنا حاجة إلى أن نجعل ظاهره الملاصقة ثم نصرفه[1].

* ونحن أقرب إليه من حبل الوريد.

قال شيخ الإسلام: بعد كلام له

(وتحقيق الجواب) هو أن يقال: إما أن يكون قربه بنفسه القرب اللازم ممكناً أو لا يكون. فإن كان ممكناً لم تحتج الآية إلى التأويل، وإن لم يكن ممكناً حملت الآية على مادل عليه سياقها، وهو قربه بعلمه. وعلى هذا القول فإما أن يكون هذا هو ظاهر الخطاب الذي دل عليه السياق أو لا يكون. فإن كان هو ظاهر الخطاب فلا كلام إذ لا تأويل حينئذ.

وإن لم يكن ظاهر الخطاب؛ فإنما حمل على ذلك لأن الله تعالى قد بين في غير موضع من كتابه أنه على العرش وأنه فوق، فكان ما ذكره في كتابه في غير موضع أنه فوق العرش مع ما قرنه بهذه الآية من العلم دليلا على أنه أراد قرب العلم؛ إذ مقتضى تلك الآيات ينافي ظاهر هذه الآية على هذا التقدير والصريح يقضي على الظاهر ويبين معناه.

ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن؛ ليس تفسيراً له بالرأي. والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين كما تقدم[2]

وقال أيضاً:

فأما لفظ «القرب» فهو مثل لفظ «الدنو» وضد القرب البعد، فاللفظ ظاهر في اللغة. فإما أن يُحمل عليه، وإما أن يُحمل على ما يقال إنه الظاهر الذي دل عليه السياق، أو على خلاف الظاهر لدلالة بقية النصوص. وقد

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٢ ـ ٢٣).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٢١).

روي الطبراني وغيره: أن ناسا سألوا النبي ﷺ: أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾[1] [البقرة: ١٨٦] . اهـ.

* ينزل و لا يخلو منه العرش

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في تفسير سورة الإخلاص كما في «دقائق التفسير»: «فالرب سبحانه إذا وصفه رسوله بأنه ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة، وأنه يدنو عشية عرفة إلى الحجاج، وأنه كلم موسى بالوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، وأنه استوى إلى السماء وهي دخان، فقال لها وللأرض: ائتيا طوعاً أو كرهاً؛ لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس ما نشاهده من نزول هذه الأعيان المشهودة، حتى يُقال: ذلك يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر»[2] . اهـ.

وقال في موضع آخر معلقا على إنكار عبد الرحمن بن علي بن منده لما قال ينزل ولا يخلو منه العرش كما بالفتاوى.

وكلامه من جنس كلام طائفة تظن أنه لا يمكن إلا أحد القولين: قول من يقول: إنه ينزل نزولاً ولا يخلو منه العرش.

وقول من يقول: ما ثم نزول أصلا كقول من يقول: ليس له فعل يقوم بذاته باختياره.

وهاتان «الطائفتان» ليس عندهما نزول إلا النزول الذي يوصف به أجساد العباد الذي يقتضي تفريغ مكان وشغل آخر. ثم منهم من ينفي النزول عنه، ينزهه عن مثل ذلك. ومنهم من أثبت له نزولاً من هذا الجنس، يقتضي تفريغ مكان وشغل آخر؛ فأولئك يقولون: هذا القول باطل؛ فتعين الأول؛ كما يقول من يقابلهم ذلك القول باطل فتعين الثاني.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٢٣)، وانظر في القرب أيضاً: مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١ - ١٢٢، ١٢٩ - ١٣٠، ٢٢٦ - ٢٥٠).

(٢) دقائق التفسير (٦/ ٤٢٤).

وهو يحمل كلام السلف «يفعل ما يشاء» على أنه نزول يخلو منه العرش، ومن يقابله يحمله أن المراد مفعول منفصل عن الله.

«وفي الجملة»: فالقائلون بأنه يخلو منه العرش طائفة قليلة من أهل الحديث وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش، وهو المأثور عن الأئمة المعروفين بالسنة، ولم ينقل عن أحد منهم بإسناد صحيح ولا ضعيف أن العرش يخلو منه، وما ذكره عبد الرحمن من تضعيف تلك الرواية عن إسحاق فقد ذكرنا الرواية الأخرى الثابتة التي رواها ابن بطة وغيره، وذكرنا أيضاً اللفظ الثابت عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، رواه الخلال وغيره[1].

* هل يوصف الله بالحركة والانتقال[2]؟.

قال شيخ الإسلام: والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطيء قطعاً، كمن قال إنه ينزل فيتحرك وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار كقول من يقول إنه يخلو منه العرش فيكون نزوله تفريغاً للمكان وشغلاً لآخر فهذا باطل يجب تنزيه الرب منه كما تقدم[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، والمراد أن الرب تعالىٰ ينزل لكل قوم في ثلث ليلهم، ولما كان الليل والنهار يسبحان، لذا فهناك دوماً ثلث ليل في مكان ما على الأرض، فلم يزل الرب نازلاً في هذه الأوقات، وهو موصوف بالاستواء على العرش في كل هذه الأوقات، فهو ينزل ولا يخلو منه العرش نزولاً يليق بجلاله سبحانه. وانظر مجموع الفتاوى (٥/ ١٣١ ـ ١٣٢، ٣٨٠ ـ ٣٩٦، ٤١٥ ـ ٤١٨)، ودرء التعارض (٧/ ٧)، ومختصر الصواعق (٢/ ٢٥١ وما بعدها).

(٢) المراد أنها لم تثبت ألفاظها، وإلا فالإثبات أو النفي يتضمن حقاً وباطلاً، ولذا فالاعتصام باللفظ الشرعي أولىٰ. وراجع في ذلك مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٦)، (٦/ ١١)، (٨/ ٢١)، (١٦/ ٤٢٢ ـ ٤٢٨)، ودرء التعارض (٢/ ٧ـ ٨)، (٤/ ٢٥)، والاستقامة (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، ومختصر الصواعق (٢/ ٢٥٣ وما بعدها).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٧).

وقال ابن القيم كما في مختصر الصواعق بعد أن ذكر قول من أثبت الحركة وقول من نفاها:

وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا لا نقول يتحرك وينتقل ولا ننفي ذلك عنه فهم أسعد بالصواب والاتباع فإنهم نطقوا بما نطق به النص وسكتوا عما سكت عنه وتظهر صحة هذه الطريقة ظهورا تاما فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة لمعنيين صحيح وفاسد كلفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز والجهة والأعراض والحوادث والعلة والتغير والتركيب ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل فهذه لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً فإن الله سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفها عنه فمن أثبتها مطلقاً فقد أخطأ ومن نفاها مطلقاً فقد أخطأ فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله وما يجب إثباته له فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه وهو يمتنع إثباته للرب تبارك وتعالىٰ وكذلك الحركة إذا أريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً وانتقاله أيضاً من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً فهذا المعنى حق في نفسه لا يعقل كون الفاعل فاعلاً إلا به فنفيه عن الفعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة وينزل لفصل القضاء بين عباده ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وينزل عشية عرفة ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة وينزل إلى أهل الجنة وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له وحركة الحي من لوازم ذاته ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور فكل حي يتحرك بالإرادة وله شعور فنفي الحركة عنه كنفي

الشعور وذلك يستلزم نفي الحياة ونظير ذلك قول الجهيمة: لو قامت به الصفات لقامت به الأعراض وقيام الأعراض به يستلزم كونه جسما فقالت الصفاتية: قد دل الدليل على قيام الصفات به فلا يجوز نفيها عنه بتسميتها أعراضاً فإن أردتم بالأعراض الصفات فإثبات الصفات حق وإن أردتم به ماهو من خصائص المخلوق فلا يلزم ذلك من إثباتها للرب تعالى وكذلك قولهم لو كان فوق سمواته على عرشه يصعد إليه الكلم الطيب لكان جسما وجوابهم بأنه قد ثبت بالعقل والنقل والفطرة أنه سبحانه فوق سمواته عال على خلقه فلا يجوز نفيه بتسميته تجسيماً فإن كان التجسيم اللازم من ذلك كونه فوق سمواته على عرشه بائنا من خلقه فهذا اللازم حق فسموه ما شئتم، وإن كان المدعي لزوم تركيبه من الجواهر الفردة والمادة والصورة أو كونه مماثلا للأجسام المخلوقة فدعوى هذه الملازمة كذب فلا يجوز أن ينفي عن الله ما دل عليه العقل والنقل والفطرة بألفاظ مجملة تنقسم معانيها إلى حق وباطل، وأما قول من قال يأتي أمره وتنزل رحمته فإن أراد أنه سبحانه إذا نزل وأتي حلت رحمته وأمره فهذا حق وإن أراد أن النزول والمجيء والإتيان للرحمة والأمر ليس إلا فهو باطل من وجوه عدة قد تقدمت ونزيدها وجوهاً أخر:

(منها) أن يقال أتريدون رحمته وأمره صفته القائمة بذاته أم مخلوقاً منفصلاً سميتموه رحمة وأمراً، فإن أردتم الأول فنزوله يستلزم نزول الذات ومجيئها قطعاً، وإن أردتم الثاني كان الذي ينزل ويأتي لفصل القضاء مخلوقاً محدثاً لا رب العالمين وهذا معلوم البطلان قطعاً وهو تكذيب صريح الخبر[1] . اهـ.

(١) مختصر الصواعق (٢٥٧ ـ ٢٥٩).

* لا أحب الآفلين

حكى شيخ الإسلام حجة المتكلمين وردها فقال:

قال الرازي: «الحجة الثالثة» قصة الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿لا أحب الآفلين﴾ والأفول عبارة عن التغير. وهذا يدل على أن المتغير لا يكون إلهاً أصلاً. والجواب من وجوه:

أحدها: أنا لا نسلم أن الأفول هو التغير، ولم يذكر على ذلك حجة؛ بل لم يذكر إلا مجرد الدعوى.

الثاني: إن هذا خلاف إجماع أهل اللغة والتفسير؛ بل هو خلاف ما علم بالاضطرار من الدين؛ والنقل المتواتر للغة والتفسير. فإن (الأفول) هو المغيب. يقال: أفلت الشمس تأفُل وتأفل أفولا إذا غابت، ولم يقل أحد قط إنه هو التغير، ولا أن الشمس إذا تغير لونها يقال إنها أفلت، ولا إذا كانت متحركة في السماء يقال إنها أفلت، ولا أن الريح إذا هبت يقال إنها أفلت ولا أن الماء إذا جرى يقال إنه أفل، ولا أن الشجر إذا تحرك يقال إنه أفل ولا إن الآدميين إذا تكلموا أو مشوا أو عملوا أعمالهم يقال إنهم أفلوا؛ بل ولا قال أحد قط إن من مرض أو اصفر وجهه أو احمر يقال إنه أفل.

فهذا القول من أعظم الأقوال افتراء على الله، وعلى خليل الله، وعلى كلام الله عز وجل، وعلى رسوله ﷺ المبلغ عن الله، وعلى أمة محمد جميعاً، وعلى جميع أهل اللغة، وعلى جميع من يعرف معاني القرآن.

الثالث: إن قصة الخليل عليه السلام حجة عليكم، فإنه لما رأى كوكباً وتحرك إلى الغروب فقد تحرك؛ ولم يجعله آفلاً، ولما رأى القمر بازغاً رآه متحركاً؛ ولم يجعله آفلاً؛ فلما رأى الشمس بازغة علم أنها متحركة؛ ولم يجعلها آفلة، ولما تحركت إلى أن غابت والقمر إلى أن غاب لم يجعله آفلاً.

الرابع: قوله: إن الأفول عبارة عن التغير؛ إن أراد بالتغير الاستحالة

فالشمس، والقمر، والكواكب لم تستحل بالمغيب؛ وإن أراد به التحرك فهو لا يزال متحركاً. وقوله: (فلما أفل) دل على أنه يأفل تارة ولا يأفل أخرى. فإن (لما) ظرف يقيد هذا الفعل بزمان هذا الفعل، والمعنى أنه حين أفل قال: (لا أحب الآفلين): فإنما قال ذلك حين أفوله.

وقوله: (فلما أفل) دل على حدوث الأفول، وتجدده؛ والحركة لازمة له فليس الأفول هو الحركة، ولفظ التغير والتحرك مجمل. إن أريد به التحرك أو حلول الحوادث: فليس هو معنى التغير في اللغة، وليس الأفول هو التحرك ولا التحرك هو التغير؛ بل الأفول أخص من التحرك، والتغير أخص من التحرك.

وبين التغير والأفول عموم وخصوص. فقد يكون الشيء متغيراً غير آفل، وقد يكون آفلاً غير متغير، وقد يكون متحركاً غير متغير، ومتحركاً غير آفل.

وإن كان التغير أخص من التحرك على أحد الاصطلاحين: فإن لفظ الحركة قد يراد بها الحركة المكانية، وهذه لا تستلزم التغير. وقد يراد به أعم من ذلك، كالحركة في الكيف والكم؛ مثل حركة النبات بالنمو، وحركة نفس الإنسان بالمحبة والرضا، والغضب، والذكر.

فهذه الحركة قد يعبر عنها بالتغير، وقد يراد بالتغير في بعض المواضع الاستحالة.

ففي الجملة: الاحتجاج بلفظ التغير إن كان سمعياً، فالأفول ليس هو التغير، وإن كان عقلياً. فإن أريد بالتغير ـ الذي يمتنع على الرب ـ محل النزاع: لم يحتج به وإن أريد به مواقع الإجماع فلا منازعة فيه.

وأفسد من هذا: قول من يقول: الأفول هو الإمكان. كما قال: ابن سينا» إن الهوي في حظيرة الإمكان أفول بوجه ما؛ فإنه يلزم على هذا أن يكون كل ما سوى الله آفلاً، ولا يزال آفلاً، فإن كل ما سواه ممكن، ولا يزال ممكناً، ويكون الأفول وصفاً لازماً لكل ما سوى الله؛ كما أن كونه (ممكن) وفقير إلى الله وصف لازم له.

وحينئذ: فتكون الشمس، والقمر، والكواكب: لم تزل ولا تزال آفلة، وجميع ما في السموات والأرض، لا يزال آفلاً. فكيف يصح قوله مع ذلك: (فلما أفل قال لا أحب الآفلين)؟

وعلى كلام هؤلاء المحرفين لكلام الله تعالى، وكلام خليله إبراهيم ﷺ عن مواضعه: هو آفل قبل أن يبزغ، ومن حين بزغ، وإلى أن غاب.

وكذلك جميع ما يرى وما لا يرى في العالم آفل، والقرآن بين أنه لما رآها بازغة قال: (هذا ربي) فلما أفلت بعد ذلك. قال: (لا أحب الآفلين)، والله أعلم[1].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧)، وانظر في ذلك أيضاً: العقل والنقل (١/ ٣١١،٣١٦)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٧،٥٤٨)، ومنهاج السنة(٢/ ١٩٣ ـ ١٩٧)، وبغية المرتاد (ص٣٥٩) تحقيق د.موصى بن سليمان الدويش (المسمى بالسبعينية) نشر مكتبة العلوم والحكم ط ١٤٠٨هـ، رد عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي (ص٤١٢،٤١٣) ضمن عقائد السلف، شرح الأصفهانية تحقيق السعوي (ص١٤٨ وما بعدها).

تنبيه: هذا ما وقفت عليه في هذا الباب، ولشيخ الإسلام كلام على حديث (الإدلاء)، وهو حديث ضعيف، فلم أورده هنا، وانظر فيه مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧١)، ومختصر الصواعق (٢/ ٢٧٢)، وله كلام على حديث (ما فضل من العرش)، وهو غير صحيح أيضاً فلم أورده، وانظر فيه مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٥ ـ ٤٣٩)، وأشار الدكتور المحمود إلى كلام له على حديث (أنا عند المنكسرة قلوبهم)، وحديث (آية الكرسي لها لسانان)، وذلك في نقض التأسيس ولم أطلع عليه (٣/ ١٤٤،١٦٠)، فكل ذلك إن شاء الله لا يخرج عن القواعد التي ذكرت في هذا الفصل والله أعلم.

رابعاً: امتناع قيام الحوادث (صفات الأفعال) بذات الرب تعالى

مر معنا أن سائر أهل الكلام ينفون صفات الأفعال، وذلك لأنهم ينكرون قيام الحوادث بذات الرب لئلا يسد عليهم ذلك باب إثبات حدوث العالم لأنهم أثبتوا حدوثه بدليل الجواهر والأعراض، المبني على حدوث الأجسام لأنها مؤلفة من الجواهر الفردة، وأن الأعراض لا تنفك عنها، والعرض لا يبقى زمانين، فهو في حدوث دائماً، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها كما سبق بيانه[1].

فقولهم ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث جعلهم يلتزمون أنه إذا قامت بالله صفة حادثة فقد حلت به الحوادث، وهذا يقتضي عندهم حدوث من قامت به، فإن قيل، بل تقوم به الحوادث وليس هذا يلزم منه حدوثه، انسد عليهم باب إثبات حدوث العالم، فاستطالت عليهم الفلاسفة، وأظهروا القول بقدم العالم بعد أن كانوا مستترين به في الدولة الإسلامية.

وبالجملة فأهل الكلام لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا، بل أفسدوا حقيقته على من اتبعه، واعتدوا على من نازعهم، وكانوا سبباً في إظهار قول الفلاسفة بقدم العالم وإنكار الرسالة[2].

والحدوث المراد في أفعال الله، هو أنه سبحانه يفعل ما يشاء، وليس الحدوث هنا أنه حدثت له هذه الصفات الفعلية بعد أن لم تكن، بل لما كانت هذه الصفات صفات كمال، وتحدث عند حدوث مقتضاها، لزم أن

---

(١) انظر فصل توحيد الربوبية، وشبه التعدد والتركيب.

(٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى (١٣/١٥٧، ٥٤٤ ـ ٥٤٧)، (٥/٢١٧، ٣٧٩، ٥٤١ ـ ٥٤٤)، (٦/١٠٥ ـ ١٠٨، ١٤٧ وما بعدها، ٢١٧، ٢٨٧، ٥٢٥)، (١٢/٢١٣ ـ ٢١٧)، ومختصر الصواعق (١/١٩٥).

تكون قديمة النوع، وإن كانت أفرادها حادثة، ونحن نخبر عن الرب بذلك ولكن لا نصفه بهذا اللفظ، فكما نحن نقول (الصفات)، ولا نقول (الأعراض)، فكذلك نقول (الأفعال) و لانقول (الحوادث)، فالأفعال بهذا الاعتبار حدوثها غير ممتنع، ولا يطلق عليه حدث بعد أن لم يكن[1] .

قال الشارح مبيناً فعل الرب سبحانه (ص٣٠١)

وأما قوله تعالى: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩] فقال البغوي .

قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت! قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي ويميت ويرزق، ويعز قوماً ويذل آخرين، ويشفي مريضاً، ويفك عانياً، ويفرج مكروباً، ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويغفر ذنباً، إلى ما لا يحصى من أفعاله وأحداثه في خلقه ما يشاء[2] .

وذكر الشارح صفات الأفعال كالخلق والتصوير والإحياء والإماته، وصفات الفعل الاختيارية التي لا تتعدى نحو الإتيان والاستواء والنزول.

---

(١) بل وجاء عن السلف أن جنس السمع والرؤية يتعلق أيضاً بمشيئة الله وقدرته، فيمكن أن لا ينظر إلى شيء من مخلوقاته كما جاء عن أبي عمران الجوني أنه قال: «ما نظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه، ولكنه قضى أن لا ينظر إليهم»، وكما جاء في الاستماع (لله أشد أذناً إلى صاحب القرآن..)، (وما أذن الله لشيء كأذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به)، فهذا تخصيص بالأذن، وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض، وكذلك سماع الاجابة، ونحوه الذكر والنسيان نحو: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، (وأنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي..) الحديث، وقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ﴾ [طه: ١٢٦]، وفي الحديث أنه يقول للكافر (فاليوم أنساك كما نسيتني) فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته، فهو متعلق بمشيئته وقدرته، والكل معلوم له سبحانه. انظر في ذلك كله مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٣ـ ١٣٥)، ويأتي الكلام على الإرادة في مسألة حوادث لا أول لها.

(٢) تفسير البغوي (٧/٤٤٦)، وانظر البحر المحيط (٨/١٩٣)، وزاد المسير (٨/ ١١٤).

ثم قال: (ص١٢٨)

وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»[1] لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم، أما إن كان لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته الكتابه.

*** حلول الحوادث لفظ مجمل:**

وحلول الحوادث بالرب تعالى؛ المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة. وفيه إجمال: فإن أريد أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن ـ فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته ـ فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفي عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء باب قول الله عز وجل (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) من حديث أبي هريرة (٦/ ٣٧٠ ـ ح٣٣٤٠)، ومسلم في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٤/ ١٨٤ ـ ح١٩٤) من حديثه أيضاً.

له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازم له. وإنما أُتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

* مثال لصفات الأفعال التي نفاها المتكلمون:

رضا الله وغضبه:

قال: (ص٥٢٤)

قوله: واللهُ يَغْضَبُ ويَرْضىٰ، لا كَأحدٍ مِنْ الوَرىٰ.

قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩، والتوبة: ١٠١ والمجادلة: ٢٢ والبينة: ٨]. ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]. ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]. ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب[1]، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: وإذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين[2].

---

(١) انظر في صفة الغضب (٦/ ٤٥، ١١٩ ـ ١٢٠)، وانظر أيضاً درء التعارض (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٥).

(٢) في مطبوعة مؤسسة الرسالة (المرسلين).

وانظر إلى جواب الإمام مالك رضي الله عنه في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وروي أيضاً عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ومرفوعاً إلى النبي[1] ﷺ.

وكذلك قال الشيخ رحمه الله تعالى فيما تقدم: «من لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه»[2]. ويأتي في كلامه. «أن الإسلام بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل»[3]. فقول الشيخ رحمه الله: لا كأحد من الورى، نفي التشبيه.

الرد على من نفى غضب الله ورضاه

وقال أيضاً: (ص٥٢٥)

ولا يقال: إن الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام ـ فإن هذا نفي للصفة وقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهى عما يسخطه ويكرهه، ويبغضه ويغضب على فاعله. وإن كان قد شاءه وأراده. فقد يحب عندهم ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط لما أراده.

ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لم تأولت ذلك؟ فلابد أن يقول: إن الغضب غليان دم القلب، والرضى الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ

---

(١) وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥): وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. اهـ، وقد أورده الحافظ في الفتح من قول مالك (١٣/ ٤٠٦) وجود أحد أسانيده، وأما حديث (أم سلمة) فأخرجه اللالكائي في شرح السنة (٣/ ٣٩٧) بسند ضعيف.

(٢) في مبحث الضوابط من هذا الفصل.

(٣) وهو بترتيب هذا الكتاب في آخر فصل (النبوات).

عن صفة الغضب، لا أنه هو الغضب. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، هي ميل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعه أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى مايريده ومفتقر إليه، ويزداد بوجوده، وينتقص بعدمه. فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد وإن كان كل منهما حقيقة. فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضا من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دله عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكل يقول إن عقله دله على خلاف ما يقوله الآخر!

* شبهة الجهمية في نفي الصفات مطلقاً وردها وشبهة الأشاعرة في نفي صفات الأفعال وردها.

قال: (ص٥٢٩)

وقد نفى الجهم ومن وافقه كل ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه وليس هو في نفسه متصفاً بشيء من ذلك!!

وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئتة وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته،

قديمة أزلية، فلا يرضى في وقت دون وقت ولا يغضب في وقت دون وقت[1] كما قال في حديث الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»[2].

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لانرضى يارب؟ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يارب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبداً**»[3]. فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضوانا لا يتعقبه سخط[4].

وهم قالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضى والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرى، وعلى التقديرين

---

(١) كأن هناك سقط وصواب العبارة: (وهذا غير صحيح بل الله يرضى في وقت دون وقت، ويغضب في وقت دون وقت كما..) إلخ.

(٢) قطعة من حديث الشفاعة وتقدم تخريجه قريباً.

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق باب صفة الجنة والنار (١١/ ٤١٥ ـ ح٦٥٤٩)، وأخرجه مسلم في الجنة باب إحلال الرضوان على أهل الجنة (٤/ ٢١٧٦ ـ ح٢٨٢٩).

(٤) ومن هذا الباب الحديث الوارد في الممتنعة من فراش زوجها وفيه «إلا باتت والذي في السماء عليها غضبان» ولو كان الغضب صفة ذات لازمة لدخلت هذه المرأة النار لزوماً، وهذا خلاف الظاهر.

وكذلك حديث «إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب..» الحديث فلو كان المقت لازماً لكان هؤلاء كلهم في النار، وهذا خلاف المقطوع به من أن منهم من آمن وحسن إسلامه.

فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذ لو تعلق بذلك لكان محلا للحوادث!! فنفى هولاء الصفات الفعلية الذاتيه بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصفات مطلقاً بقولهم ليس محلاً للأعراض وقد يقال: بل هي أفعال، ولا تسمى حوادث، كما سميت تلك الصفات، ولم تسم أعراضاً[1].
وقد تقدمت الإشارة إلى هذاالمعنى[2] .

---

(١) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٦/ ٩٠ ـ ٩١، ١٥١)، (٨/ ١٥٠ ـ ١٥١) ، منهاج السنة (٢/ ٣٨١).

(٢) في مبحث رد شبهة التشبيه، وسيأتي في مسألة (العلو)، والاستواء على العرش مثال آخر على الصفات الاختيارية ص ، وكذلك في فصل (الإيمان بالكتب) وأن كلام الله واقع بقدرته ومشيئته مثال آخر على الصفات الاختيارية.

خامساً: امتناع حوادث لا أول لها

هذه المسألة والتي قبلها من أهم أعمدة المتكلمين في إنكار صفات الأفعال القائمة بالله تعالى لأنه وكما سبق ـ لا ينتظم دليل حدوث العالم عندهم (**دليل الجواهر والأعراض**) إلا بامتناع حوادث لا أول لها.

ويلاحظ هنا أن الطحاوي رحمه الله قد يُفهم من كلامه أنه يقول بثبوت أول للمخلوقات ولذا تأدب الشارح في العبارة معه حيث قال: (ص١٣٧)

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها من القائلين بحوادث لا آخر لها، فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما.

وقال قبلها: (ص١٣٧)

ظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي.

وقد يقول قائل: ليس في كلام الطحاوي ما يمكن أن نجزم معه أن يقول بذلك فإنه قال: (**ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري**) وهذا يمكن أن يحمل على المخلوقات التي في السموات والأرض، أي هذا العالم المشاهد، والله أعلم.

وعلى كل فالحق لا يرتبط برجال، اعرف الحق تعرف رجاله، وهذه المسألة من المسائل الكبار[1] وكثير من الناس يشتبه عليه الحق فيها لخفائها وغموضها، ومخالفتها لكثير من المحسوسات لأنها تتعلق باللامنتهيات، وفي هذا العصر ومع التقدم الكبير في علوم الرياضيات، أصبحت هناك مسائل عدة في اللانهائيات يمكن حلها والوصول الى تعقلها، فلم تصبح (**اللانهاية**) مشكلة بما أكرمنا الله به من العقل، فإن الإنسان يعقل اللانهائية في **الأعداد الطبيعية المتسلسلة** (١، ٢، ٣، . . . إلخ) ويعقل فيها أيضاً اللانهائية في جانب السلب (ـ١، ـ٢، ـ٣، . . . إلخ)

---

(١) كما قرر ذلك الشارح ص ١٣٤ من طبعة المكتب الإسلامي.

وهذا كله لأنها في الذهن، ويعقل أيضاً أن خروج اللانهائي إلى خارج الذهن يقتضي أن يكون منتهياً[1].

ومن هنا ندرك أنه بما وهبنا الله من عقل استطعنا أن ندرك معنى اللانهاية وأن نتعامل معها[2]، فليس القول باللامنتهي بدعاً من القول، وقد تعامل المتكلمون مع هذا النوع بطريقة بدائية جداً لعل كان سببها هو العوامل النفسية المترسبة عندهم، حتى جعلوا دليل الجواهر والأعراض هو الدليل الوحيد والصحيح على حدوث العالم معرضين عن أدلة الفطرة والآيات وغير ذلك مما تقدم بيانه في (توحيد الربوبية).

وإن الإنسان ليعجب عندما يجد شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم قد فصّلا القضية بطريقة ليس فيها التناقض ولا الخلط الموجود عند المتكلمين، وليس هذا بعجب لأن الحق واحد لا يختلف باختلاف الأزمنة ولا الأمكنة، فالقرآن كلام الله المسطور والكون خلق الله المنظور ولا يتعارضان. ويمكن توضيح بعض النقاط قبل عرض كلام الشارح تعين على فهم هذه القضية

أولاً:

أ ـ **صفات الأفعال قديمة النوع** لأنها كمال ولم يكن ربنا عادماً الكمال في وقت من الأوقات.

ب ـ لم يزل الرب قادراً على الفعل.

ج ـ أن يفعل أكمل من أن لا يفعل.

فينتج من هذا أن الفعل لم يزل ممكناً أو واقعاً

ثانياً:

وأيضاً فلابد للتفريق بين حوادث لا أول لها، ومخلوقات لا أول لها.

---

١) فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع كما قرره الشارح ص١٣٦ من طبعة المكتب الإسلامي.

٢) والآن باب (المتسلسلات اللانهائية) يدرسه طلاب المرحلة الثانوية بسهولة ويسر فضلاً عن المرحلة الجامعية المتخصصة.

فالقضية الأولى تتعلق بالفعل وهذا هو الذي ذكره الشارح أنه واجب في أفعال الله وكلامه، والثانية تتعلق بالمفعول وهو الذي ذكر الشارح أنه جائز ممكن.

فالحادث ليس بالضرورة أن يكون مخلوقاً، فهو وإن كان كل مخلوق حادث إلا أنه لا ينعكس فالحوادث أو قل الأفعال القائمة بالله ليست بمخلوقة، والحوادث وأفعال المخلوق مخلوقة، وبذلك يمكن التفريق بين الحادث والمخلوق[1].

ثالثاً:

مع إثباتنا وجود حوادث لا منتهية فهذا في النوع والجنس الذي هو في الذهن أما خارج الذهن فليس إلا الأفراد، وكل فرد له أول وآخر، لكن لا يمنع أن كل فرد مسبوق بفرد إلى ما لا أول، كما أنه كل فرد ملحوق بفرد إلى ما لا آخر، وكذلك فالرب متقدم على كل فرد تقدماً لا أول له، ومتأخر على كل فرد تأخراً لا آخر له فهو الأول والآخر. فالسلسلتان من جنس واحد لا يمكن التفريق بينهما (اللانهائي من جهة الأزل ومن جهة الأبد).

رابعاً:

ليس كل من قال بأن المخلوقات لها أول أو قال إن القلم هو أول المخلوقات يكون قد قال بقول الجهمية أو الأشاعرة، لأن الكثيرين يقولون بوجود أول للمخلوقات لما فهموه من الحديث[2]، لكنهم لا ينازعون في

---

(١) الحادث ليس هو المخلوق دائماً، وأما الجهمية فإنهم لا يفرقون بين الحادث والمخلوق، واحتج الأئمة على إحداث الله بقوله ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا﴾ [الزمر: ٢٣]، وقوله ﷺ «إن الله يحدث من أمره ما يشاء» أخرجه النسائي وهذه من المسائل الدقيقة، وانظر خلق أفعال العباد ص١٧١، ١٧٣، وصحيح البخاري (١٣/ ٤٣٨ ـ فتح) حيث بوَّب البخاري (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض.. إلخ) ولم يصب الحافظ في شرحه للترجمة، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٢٠ ـ ٣٢٦)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٧٩).

(٢) أي حديث (أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب..) الحديث وسيأتي الكلام عليه في هذا المبحث إن شاء الله.

أن الله سبحانه، لم يزل قادراً على الفعل أو لم يزل فعالاً لما يريد، يعني يقولون (أو مقتضى قولهم) بجواز حوادث لا أول لها، وإنما يرون أن النص الوارد غايته إثبات أول للمخلوقات دون التعرض لما قبل ذلك ولعل الطحاوي ممن قال بذلك.

خامساً:

الفلاسفة الذين قالوا بقدم العالم كانوا يقولون بالتسلسل ويبنون على ذلك مسألة (قدم العالم)، وكثير من الناس لا يفرق بين هذا القول، والقول الذي قال به أئمة السنة، ومسألة قدم العالم مسألة ساقطة من أساسها والمتتسبون لشرائع الأنبياء يعلمون أن كل ما سوى الله من هذا الكون مخلوق محدث مفعول لله، والمفعول يجب تأخره عن فاعله فلا يكون مساوياً له في التقدم.

ويمكن إثبات ذلك بنظريات التوازن الحراري أيضاً، فإن الحرارة تنتقل من الحد الأعلى إلى الحد الأدني فلو كان الكون قديماً لتساوت أجزاؤه في الحرارة، ولانتقلت الحرارة من الأعلى إلى الأدنى منذ زمن حتى يتساوى الأمر وهذا واضح بحمد الله.

دوام فاعلية الرب تعالى:

قال الشارح: (ص١٣٧)

قوله: لَيسَ بَعدَ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَاد اسْمَ «الخَالِقِ» ولاَ بِإحْدَاثِهِ البَرِيَّةَ اسْتَفَاد اسْمَ «البَارِي»

ظاهر كلام الشيخ رحمه الله أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي[1]، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله «والجنة

---

(١) وقد يقال: إن كلامه على هذا العالم المشاهد كما سبق، أو يقال: إن كلامه يدل على أن للمخلوقات أولاً، ولا يقتضي كلامه امتناع الفعل قبل هذا المخلوق الأول، فيكون مقتضى كلامه جواز حوادث لا أول لها، أو جواز المفعولات التي لا أول لها، وهذا أهون من قول من قال بالمنع أو الامتناع، ولذا فإن الشارح ذكر عند قول الطحاوي (ما زال بصفاته قديماً..) أنه أشار بذلك إلى الرد على الجهمية والأشعرية..إلخ.

والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم. ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

أما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها ـ من القائلين بحوادث لا آخر لها ـ فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حياً، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد ، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥،١٦] والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادما لهذا الكمال في وقت من الأوقات وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧]. ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئا فعله، فإن «ما» موصوله عامة، أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله. وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر: فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل، وإن أراده حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً [وجد الفعل][1] . وهذه هي النكتة التي خفيت على القدرية والجبرية، وخبطوا في مسألة القدر، لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن

---

(١) ما بين الخاصرتين ليس بالأصل ولابد منه.

يفعل العبد وإرادته أن يجعله فاعلاً، وسيأتي الكلام على مسألة القدر في موضعه إن شاء الله تعالى[١].

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعل فعل، وما فعله فقد أراده. بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريده. فما ثمَّ فعَّال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: اثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد[٢].

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء وأن يُري عباده نَفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه ـ لم يمتنع عليه فعله ـ فإنه تعالى فعَّال لما يريد.

---

(١) ومحل ذلك في آخر الكتاب حسب ترتيب حديث جبريل.

(٢) اختلف الناس في الإرادة هل هي قديمة أو حادثة على أقوال:

١ـ قالت **الجهمية والمعتزلة**: لاتقوم بالله إرادة، وربما يفسرونها بنفس الفعل، أو بحدوث إرادة لا في محل.

٢ـ قالت الكلابية: الإرادة واحدة يتجدد تعلقها بالمراد، ونسبتها للجميع واحدة، وتخصص بلا مخصص.

٣ـ قالت الكرامية: الإرادة واحدة قديمة، لكن تحدث عند تجدد الأفعال إرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة.

٤ـ قال **أهل السنة**: لم يزل الله تعالى مريداً بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريده سبحانه في وقته، فالأول القديم: عزم، والثاني: قصد وإرادة المعين فترجح لعلمه بما في المعين من المعنى الراجح لإرادته، فالإرادة تتبع العلم. وانظر في ذلك: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٦، ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، (٦/ ٢٢٥، ٢٤٤ ، ٢٤٥).

وإنما تتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به فإذا أخبر به وجب التصديق[1] وكذلك محو ما يشاء، وإثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن، سبحانه وتعالى.

قوله: لَه مَعْنى الربُوبِيةِ ولاَ مَرْبُوب، ومَعْنى الخَالِقِ ولاَ مَخْلُوق.

يعني: أن الله موصوف بأنه «الرب» قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يوجد مخلوق.

قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي : الملك والحفظ والتدبير والتربية وهي تبليغ الشيء كماله بالتدريج، فلا جرم أتي بلفظ يشمل هذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى

وفيه نظر لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: وكَمَا أَنه مُحْيِي المَوْتى بَعْد مَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذا الاسْم قَبلَ إِحْيائِهِم، وكَذلك اسْتَحَق اسم الخَالِقِ قَبلَ إنْشَائِهِم.

يعني: إنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محي الموتي قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزله ومن قال بقولهم، كما حكينا عنهم فيما تقدم. وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

قول أهل السنة في التسلسل

قال الشارح: (ص١٣٥)

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة،

---

(١) وهي تسمى بـ(صفات الأفعال الخبرية) ويقال لها (الأفعال الاختيارية) وهي التي لا تتعدى إلى المخلوق، ويتوقف إثباتها على ثبوت الخبر بها، ويراجع هذا التقسيم في أول مبحث الأسماء والصفات.

ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن:

فالتسلسل في المؤثرين: محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية[1].

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له.

وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت: بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد[2]: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

---

(١) وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء، فإن تقدير مؤثرات لا تتناهى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضي وجود شيء منها، ولا وجود جميعها، ولا وجود اجتماعها، والمبدع للموجودات لابد أن يكون موجوداً بالضرورة.
أي بوجه آخر: إنه يلزم منه وجود ما لا يتناهى في آن واحد، وأن الموجودات تكون محدثة لا يوجد فيها موجود بنفسه ينقطع به التسلسل. وهذا التسلسل هو الذي أمر به النبي ﷺ أن يستعاذ بالله منه، وأمر بالانتهاء عنه، وأن يقول القائل (آمنت بالله ورسله) كما في حديث أبي هريرة، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٧٩)، (١٦/ ٣٨٦)، درء التعارض (١/ ٣٦٣).

(٢) هو الإمام الحافظ العلامة أبوسعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف أخذ علم الحديث عن فحول هذا الشأن كعلى بن المديني، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وفاق أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، رد الردود السلفية على البدع المريسية، وتوفي (٢٧٠هـ)، وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٦).

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف كما تسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً[1] وذلك من لوازم ذاته ـ فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له ـ وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل[2]، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

افتراق الناس في هذه القضية:

قال الشارح: (ص١٣٣، ١٣٤) في معرض كلامه على ذلك

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟

فيه **ثلاثة أقوال** معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان وأبي الهُذيل العلاف[3].

---

(١) ويضاف إلى ذلك (العلم)، فإن الإرادة مستلزمة للعلم، وهذه الصفات التي بها تمام الفعل. انظر مجموع الفتاوى (١٦/١٣٦).

(٢) قال ابن القيم في النونية (١/٣٥٢ شرح ابن عيسى):

والله ربي لم يزل ذا قدرة ... ومشيئة ويليهما وصفان
العلم مع وصف الحياة وهذه ... أوصاف ذات الخالق المنان
وبها تمام الفعل ليس بدونها ... فعل يتم بواضح البرهان
فلأي شيء قد تأخر فعله ... مع موجب قد تم بالأركان
ما كان متنعاً عليه الفعل بل ... ما زال فعل الله ذا إمكان. اهـ.

(٣) الجهم أفنى ذات الجنة والنار، والعلاف أفنى الحركات، ويأتي ذكر ذلك في مبحث الإيمان باليوم الآخر.

وثانيها: قول من يقول: يمكن ذوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقول أئمة الحديث، هي من المسائل الكبار. ولم يقل أحد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل[١].

والقائلون بعدم جواز التسلسل في الزمن الماضي أيضاً اختلفوا في حدوث الفعل فقال **الجهمية والمعتزلة**: صار الله قادراً على الفعل بعد أن لم يكن قادراً، لأن الفعل كان ممتنعاً لذاته ثم انقلب الى الإمكان الذاتي.

وقال **الأشاعرة والكلابية**: إن الفعل صار ممكناً لله بعد أن كان ممتنعاً منه واختلفوا في كلام الله أيضاً، فالجهمية والمعتزلة جعلوه من الأفعال، والأشاعرة لم يدخلوه أصلاً تحت القدرة.

قال الشارح (ص١٣٢)

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه الى آخر كلامه ـ إلى الرد على المعتزله والجهمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي!

وعلى بن كلاب والأشعري ومن وافقهما[٢]، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه. وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته.

---

(١) انظر في ذلك الصفدية (١/ ١٠ ـ ١١، ٢٢ ـ ٢٧)، درء التعارض (١/ ٣٦٣)، (٩/ ١٨٠ ـ ١٨٥)، مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤١)، (١٢/ ٤٥)، (١٦/ ٢٣٨).

(٢) أي وأشار الطحاوي بكلامه إلى الرد على ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما.

أصل شبهة المانعين وردها

قال: (ص١٣٢)

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته، بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك، لان القدرة على الممتنع ممتنعة[١] !

وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث[٢]، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً فلابد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها[٣].

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له، ولذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث[٤]

---

(١) بلفظه من منهاج السنة (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(٢) لأنه إذا كان الفعل ممتنعاً، فالممتنع ما لا يمكن وجوده، فهو ممتنع الوجود، أما وقد حدث العالم، فإن حدوثه يدل على أنه ممكن وليس بممتنع فإذا كان ممكناً في وقت كذا، فلابد أن يكون أيضاً ممكناً في أي وقت قبله أو بعده، فيلزم دوام الإمكان، وهو ما عبَّر عنه بجواز حوادث لا نهاية لأولها.

(٣) هذا البحث منقول بلفظه من منهاج السنة (١/ ١٥٨، ١٥٩).

(٤) وهذا تناقض، فإن كون هذا لم يزل يقتضي أنه لا بداية لإمكانه، وأن إمكانه قديم أزلي، وكونه مسبوقاً بالعدم يقتضي أن له بداية وأنه ليس بقديم أزلي. انظر منهاج السنة (١/ ١٦٠ ـ ١٦١)، والصفدية (١/ ٦٥).

فيقال لهم : هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء. ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات ـ من الامتناع إلى الإمكان ـ وهو مصير ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل، وهو أيضا انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه! فإنه يعقل كون الحادث ممكناً، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع؟! وهذا مبسوط في موضعه[1].

القياس على ثبوت التسلسل في الزمن المستقبل:

وهذا الدليل فيه قياس طرفي السلسلة بعضها على بعض فإن ثبت حوادث لا آخر لها فمن هذا الباب جواز حوادث لا أول لها. قال: (ص١٣٤)

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال

---

(١) انظر منهاج السنة (١/ ١٦٠ وما بعدها).

معه ممتنع محال، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء. فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء. قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾﴾ [آل عمران: ٤٠] وقال تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٥-١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقال تعالى ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩].

*** الدليل الإلزامي على ثبوت التسلسل في الزمن الماضي**

قال: (ص١٣٥، ١٣٦)

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد أمرين، لابد له منهما: إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكناً، وإما أن يقول لم يزل واقعاً، وإلا تناقض تناقضاً بيناً، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له. وهذا قول ينقض بعضه بعضاً.

*** دوام فاعلية الرب كمال لا محذور فيه**

قال: (ص١٣٤، ١٣٥)

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائماً فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال.

وقال: (ص١٣٦)

والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن.

أما كون الرب تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقال: (ص١٣٨)

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً. ولا يلزم من ذلك قدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى[1].

---

(١) يقول ابن القيم في النونية (١/ ٣٥٣ شرح ابن عيسى):

هذا وما سوى المهيمن حادث ... ليس القديم سواه في الأكوان
والله سابق كل شيء غيره ... ما ربنا والخلق مقترنان
والله كان وليس شيء غيره ... سبحانه جل العظيم الشأن
لسنا نقول كما يقول الملحد الـ ... ـزنديق صاحب منطق اليونانِ
بدوام هذا العالم المشهود والـ ... أرواح في أزل وليس بفانِ
هذى مقالات الملاحدة الألى ... كفروا بخالق هذه الأكوانِ

شبهات وردها

شغب المتكلمون على أهل الحق في هذه المسألة، فأوردوا شُبَهاً عقلية ونقلية وهذه الشبه إما تقوم على المغالطة كما في الشبهة العقلية الآتي ذكرها، وإما تقوم على عدم فهم الدليل، كما في الشبه النقلية التي زعموا أنها تدل على أولية مطلقة للمخلوقات وقد بين الشارح وهاء هذه الشبه ورد عليها.

الشبهة العقلية:

قال: (ص١٣٦)

وقد أورد أبو المعالي في «إرشاده»[1] وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيك بعده درهماً، كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضيا قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل.

وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله. فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع.

أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن.

والعطاء المستقبل ابتداؤه من المعطي، والمستقبل الذي له ابتداء

---

(١) انظر الإرشاد (ص٢٦، ٢٧).

وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع[(١)]

الشبه والاستدلال غير الصحيح من النقل:

١ـ حديث خلق القلم

قال: (ص٢٩٤ـ٢٩٦)

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ على قولين؟ ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني، أصحهما: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» من حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»[(٢)] فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا. ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم»[(٣)]، إلخ ـ إما أن يكون جملة أو جملتين.

---

(١) انظر درء التعارض (٩/١٧٧ ـ ١٩٠)، والمراد بالجملة الأخيرة واضح، ومثاله للتقريب: أنه لا يمكن وضع حجم كبير من المادة في وعاء صغير جداً، فإن ذلك ممتنع عادة، وكلما كان الفرق بين الحجمين كبيراً كلما زاد الامتناع، فكذلك لا يمكن تصور وجود (لا نهائي) في (المنتهي)، وإذا أردنا أن ننزل ذلك على مثالنا، فإن الفترة الزمنية من لدن الحاضر إلى المستقبل الذي يبتدىء العطاء فيه فترة منتهية مهما كان هذا المستقبل (بعد يوم ـ سنة ـ مائة سنة..إلخ) وهذه الفترة المنتهية لا يمكن أن تكون (وعاءً) لحوادث غير منتهية كما تقدم تقريره والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم في القدر باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/٢٠٤٤ ـ ح٢٦٥٣).

(٣) علق الشيخ الألباني حفظه الله ووفقه على هذا الحديث بأن رواية (فقال) ـ بالفاء ـ ليست هي الراجحة ثم سرد روايات لا تخلو كل واحد منها من مقال بلفظ (ثم قال) ثم قال بعد ذلك: وبالجملة، فالروايات في هذا الحرف مختلفة، ولذلك فإنه لا يتم للمصنف الاستدلال بالرواية الأولى على تقدم خلق العرش على القلم، حتى يثبت أرجحيتها على الأخرى: «ثم قال..»، وإذا كان لابد من الترجيح بينهما، فالأخرى =

فإن كان جملة، وهو الصحيح: كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، كما في اللفظ : أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب بنصب«أولَ» و«القلمَ»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أولُ» و«القلمُ»

أرجح من الأولى لاتفاق أكثر الرواة عليها، ولأن لها شاهداً عن أبي هريرة كما تقدم، ولأنها تتضمن زيادة في المعنى، وعليه فلا تعارض بين الحديث على هذه الرواية وبين حديث عبدالله بن عمرو، لأن حديثه صريح في أن الكتابة تأخرت عن خلق العرش، والحديث على الرواية الراجحة صريح في أن القلم أول مخلوق، ثم أمر بأن يكتب كل شيء يكون، ومنه العرش، فالأرجح عندي أن القلم متقدم على العرش. والله أعلم.

وفي الحديث إشارة لطيفة إلى الرد على من يقول من العلماء بحوادث لا أول لها، وأنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بمخلوق وهكذا إلى ما لا أول له! فتأمل. اهـ.

وفي الحقيقة، فبعد التأمل، لم يتضح صحة قول الشيخ حفظه الله لا من الناحية النظرية ولا النقلية.

أما النقلية: فلأن رواية (فقال) التي أتى بها المصنف أرجح فقد تأيدت بكلام حبر الأمة ابن عباس في الحديث الذي أخرجه ابن جرير بسند على شرطهما قال: إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً فأول ما خلق الله القلم) (١٧/٢٩)، ومن المعلوم أن قوله(قبل أن يخلق شيئاً) يعني من هذا العالم الذي نحن فيه لا جنس المخلوقات لأن العرش شيء مخلوق وقد ذكر في الحديث قبل أن يخلق شيئاً فعلم أن المراد من هذا العالم.

وأما من الناحية النظرية: فلأن القائلين بحوادث لا أول لها لا يقولون ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بمخلوق بل يقولون ما من حادث إلا وهو مسبوق بحادث، والحادث أعم من أن يكون مخلوقاً فالتسلسل الواجب هو الذي في أفعال الله، وأما التسلسل في المفعولات وهي المخلوقات فهو الممكن، والظاهر أن الشيخ الألباني إنما اعتمد في إنكاره على الرواية فحسب، ونحن نقطع أنه ما اعتمد على شيء من كلام أهل الكلام في ذلك الأنكار، ولذا فليس لأحد أن يستطيل بكلامه على أهل السنة، فالشيخ أثري متوقف عند الأثر، ولعله لم يبلغه قول ابن عباس، أو بلغه ورآه موقوفاً لا يصلح للمعارضة أو. .إلخ، فله اجتهاده غفر الله له، ولا يتابع عليه والله أعلم.

فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم[1]. وفي اللفظ الآخر: «لما خلق الله القلم قال له: اكتب».

فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها[2].

٢ـ حديث عمران بن حصين

قال الشارح: (ص١٣٩ـ١٤١)

واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه[3]، قال: قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»[4]، وفي روايه: «ولم يكن

---

(١) ووردت آثار مصرحة بذلك مما يقطع به بصحة هذا الأمر، انظر بغية المرتاد (ص٢٩٥).

(٢) قال ابن القيم في النونية (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧ شرح ابن عيسى):

والناس مختلفون في القلم الذي	كتب القضاء به الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده	قولان عند أبي العلا الهمذاني
والحق أن العرش قبل لأنه	قبل الكتابة كان ذا أركان
وكتابة القلم الشريف تعقبت	إيجاده من غير فصل زمان
لما براه الله قال اكتب كذا	فغدا بأمر الله ذا جريان
فجَرى بما هو كائن أبداً إلى	يوم المعاد بقدرة الرحمن

(٣) انظر في شرح حديث عمران بن حصين: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٣).

(٤) أخرجه البخاري في التوحيد باب (كان عرشه على الماء. .) (١٣/ ٤٠٣ ـ ح٧٤١٨)، وأما رواية (غيره) فأخرجها في بدء الخلق الباب الفاتح له (٦/ ٢٨٦ ـ ح٣١٩١)، وأما رواية (معه) فليست لها أصل كما ذكره الحافظ في الفتح (٦/ ٢٨٩) تابعه عليه الألباني (ص١٣٩)، والأرناؤوط (١١٢، ١١٣).

شيء معه»، وفي روايه: «**غيره**»، «**وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والارض**»، وفي لفظ : «**ثم خلق السموات والأرض**».

فقوله: «**كتب في الذكر**»، يعني اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] يسمى ما يكتب في الذكر ذكراً، كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتاباً.

والناس في هذا الحديث على قولين: **منهم من قال**: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[١].

فأخبر ﷺ: «أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السموات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء».

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه[٢]:

---

(١) أخرجه في القدر (ح٢٦٥٣) وتقدم تخريجه قريباً.

(٢) ذكر في الفتاوى (١٥ وجهاً) لتصحيح هذا القول الثاني، نقل الشارح منها خمسة بلفظها مع الاختصار. انظر مجموع الفتاوى (١٨/٢١١ وما بعدها).

ـ **أحدها**: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو اشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي الذي كونه الله بأمره. وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السموات والأرض حال كون عرشه على الماء، لم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السموات الارض.

ـ **وأيضاً** فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» وقد روي «معه»، وروي «غيره»، والمجلس كان واحداً، فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رويا بالمعنى، ولفظ «القَبل» ثبت عنه في غير هذا الحديث. في حديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه كان يقول في دعائه: «**اللهم أنت الأول** فليس قبلك شيء»[1] الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القَبل كالحميدي والبغوي وابن الأثير. وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

ـ **وأيضا**: فإنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله أو «معه» أوْ «غيره»**، «**وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء**». فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، «خلق السموات والارض» روي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده اخباره إياهم ببدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السموات والارض بما يدل على خلقهما، وذكر ماقبلهما بما يدل على

---

(١) أخرجه مسلم في الذكر باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة (٤/ ٢٠٨٤ ـ ح٢٧١٣).

كونه ووجوده ، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

ـ **وأيضاً**: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطيء قطعاً، ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث، ولم يرد «كان الله ولا شيء معه» مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السموات والأرض.

ـ **وأيضاً**: فقوله ﷺ : **«كان الله ولا شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء»**، ولا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله«كان عرشه على الماء». يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعلم أن المراد ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود[1] .

---

(١) انظر في ذلك أيضاً: بغية المرتاد (ص٢٧٥ ـ ٢٩٤) ، منهاج السنة (١/ ٣٦١)، نونية ابن القيم مع شرح ابن عيسى (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٥)، (٦/ ٥٥١)، الصفدية (١/ ١٤ ـ ١٦)، (٢/ ٧٦ ـ ٧٩).

المبحث الخامس

أثر الانحراف في توحيد الأسماء والصفات على التوحيد

لاشك أن معرفة أسماء الله وصفاته تعين على القيام بواجب التوحيد وعبادة الله وحده ونبذ الشرك، وكثير من الناس لما رأى اختلاف المتكلمين في ذلك عمد إلى ترك النظر والإيمان المفصل بتوحيد الأسماء والصفات، وقال إنه يكفيه الإيمان المجمل في ذلك، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل ذهب البعض من هؤلاء ينكر على من أثبت لله الأسماء الحسنى والصفات العلا ودعا الناس لذلك، فصاروا يقولون: لا تخاطبوا الناس بذلك.

وأحب أن أبين هنا أن غالب الانحرافات التي نشأت في هذه الأمة إنما جاءت من سوء فهم توحيد الأسماء والصفات.

فإن قوماً ظنوا أن أخص وصف الإله هو **القدرة على الاختراع**، ولايتم التوحيد إلا بإثبات هذه الصفة له دون غيره، وجعلوا هذا هو التوحيد الذي جاءت به الرسل وذهب هؤلاء إلى إثبات الربوبية وتنوعت طرقهم في ذلك، ونسوا بل ما علموا أن التوحيد الذي جاءت به الرسل قائم على عبادة الله وحده لا شريك له.

ونعى عليهم الشارح فقال: (ص٢٣٧)

فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذي هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق كعباد المشايخ وعزير، والشمس والقمر والأصنام والملائكة والنار والماء والعجل، والقبور، والجن وغير ذلك.

وهؤلاء هم الذين أرسلت لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده[1]. اهـ.

وقوم آخرون ظنوا أن أخص وصف الإله هو القدم، وراحوا يُقعِّدون على ذلك أن لا يثبت لله صفة قديمة لأن إثباتها يلزم تعدد القدماء، فتتعدد الأرباب وقعَّدوا في ذلك قاعدتهم المشهورة (إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب) فجاء بعدهم من رأى أن يثبت الصفات ويعدد الواجب حتى جعل كل شيء هو الله[2] وهم الاتحادية.

وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله: (ص٧١).

أما الأول: فان نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كجهم بن صفوان ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة.

فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج وانما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل[3].

---

(١) وسبق نقل هذا في مطلب شهادة أن لا إله إلا الله.

(٢) فإن من مذهبهم أن يوصف الله بكل الصفات حسنة كانت أو قبيحة.
فقال ابن عربي:

سر حيث شئت فإن الله ثم وقل ... ما شئت فيه فإن الواسع الله

وعليه فإثبات صفات متعددة يلزم إثبات ذوات متعددة، ومذهبه يفرق بين الثبوت والوجود، فيقول بتعدد الذوات ووحدة الوجود. أما ابن سبعين وابن الفارض فيرون الرب هو كلي هذه المخلوقات الجزيئية.
وأما التلمساني فلا يفرق بين الظاهر والمظاهر كابن عربي، ولا بين الكلي والجزئي كابن سبعين، وإنما الكل عين واحدة عنده. وانظر في الرد على هؤلاء الاتحادية: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٠ ـ ٨٢، ٩٨ ـ ١٠٣، ٢٠٤)، نونية ابن القيم مع شرح ابن عيسى (١/ ١٣٤ ـ ١٨٥).

(٣) انظر شبهة التعدد والتركيب من هذا الفصل.

وهذا القول قد افضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد وهو أقبح من كفر النصارى فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات. ومن فروع هذا التوحيد:

أن فرعون وقومه كاملوا الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عباد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لافرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس[1].

تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. اهـ.

---

(١) بلفظه من مدارج السالكين (٣/٤١٦ بلفظه)، وانظر في العلاقة بين أهل الوحدة والجهمية: بغية المرتاد تحقيق الدويش (ص٤١١ وما بعدها) حيث قال شيخ الإسلام: «وأما هؤلاء الجهمية الاتحادية فبنوا على أصلهم الفاسد أن الله هو الوجود المطلق الثابت لكل موجود، إلى أن قال:
وإيمانهم على ذلك ما اعتقدوه من مذاهب الجهمية وأتباعهم» إلى أن قال: «والبدع دهليز الكفر والنفاق، كما أن التشيع دهليز الرفض، والرفض دهليز القرامطة، والتعطيل والكلام الذي فيه تجهم هو دهليز التجهم والتجهم دهليز الزندقة والتعطيل». اهـ.

الفصل الرابع

الرؤيــة

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول:

أدلة الرؤية من الكتاب والسنة

المبحث الثاني:

الأدلة من السنة

المبحث الثالث:

هل رأى النبي ﷺ ربه ليلة المعراج

المبحث الرابع:

رؤية أهل المحشر ربهم

المبحث الخامس:

الشبهات على مسألة الرؤية وردها



الرؤية

رؤية الرب سبحانه هي الغاية التي شمر لها المشمرون، وأعلى نعيم في الجنة وروحها كما أوضحه الشارح.

وهذا المبحث يتعلق بتوحيد الرب تعالى من حيث إمكان رؤيته، ثم إثبات ذلك، ويمكن بحثه في الإيمان باليوم الآخر باعتبار زمن وقوعها.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين

قال الشارح: (ص٢٠٤)

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون.

ولأجل ذلك، فقد اتفق السلف على ثبوت رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وقد توارد على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، واجماع أهل السنة. وبالتالي، فإن المخالف لهذا لا يكون إلا من أهل البدع.

قال الشارح: (ص٢٠٤)

المخالف في الرؤية الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعرفون بالإمامة في الدين[1]، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وقد تكلم الشارح في هذه المسألة على عدة أمور يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: الأدلة من الكتاب.

ثانياً: الأدلة من السنة.

---

(١) انظر أقوال الأئمة في الرؤية في حادي الأرواح (ص٣١٦،٣٢٦).

ثالثاً: رؤية النبي ﷺ ربه.
رابعاً: رؤية أهل المحشر.
خامساً: الشبهات على الرؤية.
١ـ الاستدلال بآية: (لن تراني)
٢ـ الاستدلال بآية: (لا تدركه الابصار)
٣ـ عدم الإحاطة لا ينفي الرؤية.
٤ـ إثبات الرؤية هل يوجب التشبيه.
٥ـ إثبات الرؤية هل يوجب ثبوت الجهة.

المبحث الأول:
أدلة الرؤية من الكتاب

قال الطحاوي: (ص٢٠٣، ٢٠٤)

والرُؤْيةُ حَقّ لأهْلِ الجَنَّة، بِغَيْر إحَاطَةٍ ولا كَيْفِيةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وتفْسِيرُهُ عَلىٰ مَا أَرَادَ الله تَعَالىٰ وعَلِمَه، وكُل مَا جَاءَ في ذلكَ مِن الحَديثِ الصَّحيح عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ فَهُو كَما قَال، ومَعْنَاهُ عَلىٰ مَا أَرَاد، لا نَدْخُل في ذلكَ مُتَأولينَ بآرائِنا ولا مُتَوَهِّمين بأهْوائِنا، فَإنَّه ماَ سَلِم في دِينه إلاَّ مَنْ سَلَّم لله عَزَّ وجَلَّ ولِرَسُولِه ﷺ . ورَدَّ عِلْم مَا اشْتَبَه عَليه إلىٰ عَالِمِه.

الدليل الأول من الكتاب:

قال الشارح: (ص٢٠٤)

وقد ذكر الشيخ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾. وهي من أظهر الأدلة. وأما من أبىٰ إلا تحريفها بما يسميه تأويلا فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل(١) .

وقد اعترض نفاة الرؤية على الاستدلال بهذه الآية، وجعلوا النظر هنا بمعنى الانتظار.

---

(١) فالفلاسفة يتأولون نصوص المعاد، فالجنة والنار عندهم خيال لا وجود لهما، فإن ناظرهم المتكلمون استطالوا عليهم بأن هذا الباب (التأويل) مما أجزتموه وقلتم به كما في تأويل المعتزلة للرؤية ونحو ذلك، فالمتكلمون لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا.

وقد أجاب الشارح عن ذلك فقال: (ص٢٠٥)

وإضافة النظر الى الوجه، الذي هو محله، في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلافه حقيقة موضوعة صريحة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صلاته وتعديه بنفسه:

فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار: ﴿ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ ﴾ [الحديد: ١٣].

وإن عدي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن عدي بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي محل البصر؟ وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **في قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة) ـ قال: «من البهاء والحسن (إلى ربها ناظرة)، قال في وجه الله عز وجل.** وعن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنُضِّرتْ بنوره[1].

وقال أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما: (إلى ربها ناظرة) قال: تنظر إلى وجه ربها عز وجل[2].

وقال عكرمة: (وجوه يومئذ ناضرة) قال: من النعيم، (إلى ربها ناظرة)

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٣٤٣ ـ ث٣٥٦٥٤) عن الحسن بنحوه.

(٢) انظر الشريعة للآجري (ص٥٦)، وأخرجه الطبري عن عكرمة (١٢/٣٤٣ ـ ث٣٥٦٥٢).

قال: تنظر إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابن عباس مثله[1].

وهذا قول كل مفسر من أهل السنة والحديث.

الدليل الثاني من الكتاب.

وقال تعالى: ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]. قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك: هو النظر الى وجه الله عز وجل[2].

الدليل الثالث من الكتاب:

وقال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب، قال: قرأ ﷺ: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، وقال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة**»[3].

ورواه غيره بأسانيد متعدده وألفاظ أخر، معناها أن الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل.

---

(١) حكاه الطبري عن ابن عباس في تفسيره (٨/ ٢٨٤)، وأورده في الدر المنثور (٨/ ٣٥٠) ونسبه لابن مردويه.

(٢) أخرج الطبري حديث أنس مرفوعاً بطوله (١١/ ٤٢٩ ـ ٤٣١)، وحكاه البغوي عن جابر وأنس قوله (٧/ ٣٦٣)، وأخرجه أبوالعباس السراج في تاريخه عن أنس مستدلاً بآية المطففين أيضاً ونقله الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٢٦).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالىٰ (١/ ١٦٣ ـ ح١٨١).

وكذلك فسرها الصحابه رضي الله عنهم. روى ابن جرير ذلك عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وحذيفة، وأبو موسى الأشعرى، وابن عباس، رضي الله عنهم.

الدليل الرابع من الكتاب.

وقال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]. احتج الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي[١].

وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين : ١٥] فقال الشافعي: لما أن حجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضى[٢].

---

(١) وقد حكاه ابن كثير عنه في موضعين (٤/ ٤٥٠، ٤٨٥ ـ ٤٨٦).

(٢) رواه عنه البيهقي في مناقبه (١/ ٤١٩).

المبحث الثاني

الأدلة من السنة

قال الشارح: (ص٢٠٩، ٢١٠)

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه، الدالة على الرؤية فمتواترة[١]، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن. فمنها:

ـ حديث أبي هريرة: أن ناساً قالوا: يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: **«هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟»** قالوا: لا يارسول الله، فقال: **«هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟»** قالوا: لا قال: **«فإنكم ترونه كذلك»**[٢]الحديث، أخرجاه في «الصحيحين» بطوله.

ـ وحديث أبي سعيد الخدري أيضا في «الصحيحين» نظيره[٣].

ـ وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: كنا جلوسا مع النبي ﷺ،

---

(١) انظر حادي الأرواح (٢٨٧ ـ ٣١٦)، قال في الفتح (١٣/ ٤٣٤) تكملة: جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالىٰ في الآخرة فزادت عن العشرين، وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها جياد، وأسند الدارقطني عن يحي بن معين قال: عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح.اهـ

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ (١٣, ٤١٩ ـ ح٧٤٣٧، وأخرجه مسلم في الإيمان باب إثبات معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٣ ـ ح١٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في الموصع السابق (١٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢/ح٧٤٣٩)، وأخرجه مسلم في الموضع السابق (١/ ١٦٧ ـ ح١٨٣).

فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: «**إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون هذا، لا تُضامُّون**[1] **في رؤيته**»، الحديث أخرجاه في «الصحيحين»[2].

ـ وحديث صهيب المتقدم، رواه مسلم وغيره.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «**جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**» أخرجاه في «الصحيحين»[3].

ـ ومن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: «**وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فليقولن: ألم أبعث**

---

(١) وردت روايات بالتخفيف والتشديد وبالميم وبالراء، فتخفيف الميم من الضيم وهو الظلم، والتشديد بمعنى لا ينضم بعضكم إلى بعض من الازدحام انظر الفتح (٢/٣٣)، (١٣/٤٢٧)، وأما رواية الراء مشددة فمن الضرر أي لا تتضررون، وبالتخفيف من الضير أي لا يخالف بعضهم بعضاً فيضيره بذلك يقال: ضاره يضاره. انظر الفتح (١١/٤٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في مواطن منها في كتاب المواقيت باب فضل العصر (٢/٣٣ ـ ح٥٥٤)، وأخرجه مسلم في المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر (١/٤٣٩ ـ ح٦٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في تفسير سورة الرحمن (٨/٦٢٣، ٦٢٤ ـ ح٤٨٧٨)، وفي التوحيد باب قول الله تعالىٰ ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ (١٣/٤٢٣ ـ ح٧٤٤٤)، وأخرجه مسلم في الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم (١/١٦٣ ـ ح١٨٠) ولفظه عندهم (وبين أن ينظروا إلى ربهم).

إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلى يارب.، فيقول: ألم أعطك مالاً وأفضل عليك؟ فيقول، بلى يارب». الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»[1].

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً[2]. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٦١٠ ـ ح٣٥٩٥)، وأخرجه مسلم في الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة (٢/ ٧٠٣ ـ ح١٠١٦/٦٧)

ووجه الدلالة أن اللقاء التام يستلزم الرؤية وانظر حادي الأرواح (ص٢٨٠).

(٢) انظر شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤٧٠ ـ ٤٩٩)، النهاية لابن كثير (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣)، وانظر الشريعة للآجري (ص٢٦٤ ـ ٢٧٠)، وانظر كذلك حديث لقيط بن عامر، وانظر الكلام عليه في مختصر الصواعق (٢/ ٢٤٤).

المبحث الثالث

هل رأى النبي ﷺ ربه ليلة المعراج؟

قال: (ص٢١٣، ٢١٤)

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ. وحكى القاضي عياض في كتابه «الشفا» اختلاف الصحابة ومن بعدهم في رؤيته ﷺ، وانكار عائشة رضى الله عنها أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمدا رأى ربه فقد كذب. ثم قال عياض وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأى ربه بعينه[١]، وروى عطاء عنه: رآه بقلبه[٢]، ثم ذكر أقوالاً وفوائد ثم قال:

---

(١) أخرج البخاري في التفسير، تفسير الإسراء باب (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك..) (٣٩٨/٨ ـ ح٤٧١٦) ولفظه أنه قال في قوله تعالىٰ ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك﴾: «رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به». وهذا ليس نصاً على أنه أراد رؤية الله تعالى، وانظر زاد المعاد (٣٩/٣)، وأما الأثر أنه رأى ربه بعينه فقال الألباني: (ص٢١٣): ضعيف أخرجه ابن خزيمة بألفاظ مضطربة عنه موقوفاً.

(٢) أثر عطاء أخرجه مسلم في الإيمان باب معنى قول الله عز وجل ﴿ولقد رآه نزلة =

وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آيتي النجم، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لها ممكن.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنىٰ أراه»[1]. وفي رواية: «رأيت نوراً».

وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ وسلم بخمس كلمات، فقال: **«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور»**، وفي رواية: **«النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»**[2].

فيكون ـ والله أعلم ـ معنى قوله: لأبي ذر «رأيت نوراً»: أنه رأى

= أخرى﴾ (١/١٥٨ ـ ح١٧٦) ولفظه عن عطاء عن ابن عباس قال: (رآه بقلبه)، ومن طريق آخر عن ابن عباس (رآه بفؤاده مرتين)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/٥٠٩)، قال في الفتح (٨/٦٠٨): المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم، لأنه ﷺ كان عالماً بالله على الدوام، بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره، والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلاً، ولو جرت العادة بخلقها في العين. اهـ

(١) أخرجه مسلم في الإيمان باب في قوله عليه السلام «نور أنىٰ أراه» (١/١٦١ ـ ح١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام» (١/١٦١ ـ ح١٧٩).

الحجاب، ومعنى قوله «نور أنىٰ أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنىٰ أراه؟ أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعنى من رؤيته فهذا صريح في نفي الرؤية. والله أعلم[1].

وحكى عثمان بن سعيد الدرامي اتفاق الصحابة[2] علي ذلك.

ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها ألبتة.

وذكر الشارح هذه المسألة أيضا عند كلامه على حديث الإسراء فقال: (ص٢٤٨)

وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته ﷺ ربه عز وجل بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه.

وقوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]، صح عن النبي ﷺ أن هذا المرئي جبرائيل، رآه مرتين على صورته التي خُلق عليها[3].

---

(١) يذكر شيخ الإسلام أن كل حديث فيه: إن محمداً ﷺ رأى ربه بعينه في الأرض فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم وأن النزاع إنما هو في ليلة المعراج في السماء، ورؤيا المنام. كما بالوصية الكبرىٰ ضمن مجموع الفتاوى (٣/٣٨٦).

(٢) انظر كذلك مجموع الفتاوى (٦/٥٠٧).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان باب معنى قول الله عز وجل ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ عن عائشة مرفوعاً (١/١٥٩ ـ ح١٧٧)، وأصله في البخاري عن عائشة قولها في التفسير (٨/٦٠٦ ـ ح٤٨٥٥)، وانظر زاد المعاد (٣/٣٦ ـ ٣٨)، ومجموع الفتاوى (٦/٥٠٧ وما بعدها).

المبحث الرابع

رؤية أهل المحشر ربهم

قال الشارح رحمه الله: (ص٢١٢)

وقوله: والرُّؤْيةُ حَقٌّ لأهْلِ الجَنَّة[١] .

تخصيص أهل الجنة بالذكر يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم. ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن النبي ﷺ[٢]. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾[٣] [الأحزاب: ٤٤] .

واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم ، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك.

---

(١) وقوله لأهل الجنة يشمل الرجال والنساء لعموم النصوص، وانظر في رؤية النساء مجموع الفتاوى (٦/ ٤٣٠).

(٢) وذلك في حديث أبي هريرة مرفوعاً في سؤال الصحابة النبي ﷺ عن الرؤية، وفيه: «فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول أنا ربكم، فيقولون أنت ربنا» وفي رواية «وقد عاد لنا في صورته التي رأيناه فيها أول مرة» قال الحافظ في الفتح (١١/ ٤٥١): وهذا فيه إشعار بأنهم رأوه في أول ما حشروا.اهـ. وأخرجه البخاري في الرقاق باب الصراط جسر جهنم (١١/ ٤٤٤ ـ ح٦٥٧٣).

(٣) يعني أن اللقاء التام يستلزم الرؤية، وقد مضت الإشارة إلى ذلك، وانظر في ذلك أيضاً مجموع الفتاوى (٦/ ٤٦١ وما بعدها).

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف[1].

وهذا الخلاف لعل الراجح فيه هو الثاني أو الثالث، وذلك للحديث الذي جاء فيه فيأتيهم الله في غير الصورة التي رأوه فيها أول مرة.

وبذلك يمكن الرد على من رد استدلال أهل السنة بقوله﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝ ﴾ [المطففين: ١٥] فقد قيل بعدم دلالتها على الرؤية لقوله ﴿يومئذ﴾ فإنه يقتضي أن الحجب معلق بهذا الظرف ويفهم منه أنه في غير ذلك يرونه، ففيما سبق دليل على خلاف هذا الزعم، وأن الكفار يرونه في الموقف، لكن ينظر إليهم بغير الرضا والرحمة، والله أعلم[2].

---

(١) انظر حادي الأرواح (ص٢٨٠)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦ ـ ٤٨٨).

(٢) ثم ماذا يقول قائل ذلك في نحو قوله تعالىٰ ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ [العاديات: ١١] هل يقتضي أنه خبير لهم يومئذ فقط؟! سبحانه هو العليم الخبير.

المبحث الخامس

الشبهات على مسألة الرؤية وردها

١ـ الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣].

٢ـ وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] على نفي الرؤية ورد ذلك الاستدلال.

قال الشارح: (ص٢٠٦، ٢٠٨)

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالآيتان دليل عليهم[١]:

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لايظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته. أن يسأل ما لايجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٤٦﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: إني لا أرىٰ، أو لا تجوز رؤيتي أو لست بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاما فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاما صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار،

---

(١) ويمكن بذلك البحث اعتبار هاتين الآيتين من أدلة إثبات الرؤية.

لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه: الوجه الرابع وهو

الرابع: قوله ﴿وَلَكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندهم سواء.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله، وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف(١).

السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما(٢).

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ«لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في

---

(١) هذا، وما تجلى منه تعالىٰ ورد في حديث أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٢٥)، والترمذي في تفسير الأعراف (٥/ ٢٤٨ ـ ح٣٠٧٥) وقال حسن صحيح، والحاكم (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١) وصححه على شرط مسلم، عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ في قوله ﴿فلما تجلى ربه للجبل﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: «هكذا» يعني أنه أخرج طرف الخنصر، قال أحمد: أرانا معاذ، فقال له حميد الطويل: ما تريد إلى هذا يا أبامحمد، قال: فضرب صدره ضربة شديدة، وقال: من أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد؟ يحدثني به أنس عن النبي ﷺ وتقول: ما تريد إليه؟!.
وانظر تفسير ابن كثير (٢/ ٢٤٤)، ومختصر الصواعق (١/ ٢٢٤)، (٢/ ١٩١، ٣٤٣.

(٢) بلفظه من حادي الأرواح (ص٢٧٨ ـ ٢٨٠).

الآخرة ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت. قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا[١]

وفي بيان معنى الآيات قال الشارح: (ص٢١١)

وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته.

ولهذا لما تجلى الله للجبل ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً منا.

---

(١) انظر ذلك في الألفية (٣/ ١٥١٥) بشرح ابن مالك نشر جامعة أم القرى وفيه: فقوله أردد وخلافه فاعضدا.

قال الشارح: (ص٢٠٨، ٢٠٩)

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتيه، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال ربوبيته وألوهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم و لا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإذا المعنى: أنه يُرىٰ ولا يُدرك ولا يُحاط به، فقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يُدرك بحيث يحاط به[1]، فإن الإدراك هو الإحاطة

---

(١) وقد يقال في معنى الآية ﴿لا تدركه الأبصار﴾ أن الله سبحانه نفى أن تدركه الأبصار مجتمعة وهذا يشمل أمرين:

الأول: أبصار المؤمنين والكافرين وكل الأبصار.

الثاني: زمن الإبصار هو الدنيا والآخرة.

ومعلوم أنه ليس هناك أحد من أهل السنة يقول بعموم هذين الأمرين فهم يخصصون رؤية الرب برؤية المؤمنين له كما دلت على ذلك الأدلة، وكذلك يقولون أن هذا في يوم القيامة لا في الدنيا والله أعلم.

وقد ورد حديث أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف عن أبي سعيد الخدري عن =

بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢].

فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه[1].

= رسول الله ﷺ قال: «لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خلقوا إلى أن فنوا صفاً واحداً ما أحاطوا بالله أبداً».

قال شيخ الإسلام: «وهذا له شواهد، مثل ما في الصحاح في تفسير قوله تعالى ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧] قال ابن عباس: ما السموات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم».

ومعلوم أن العرش لا يبلغ هذا فإن له حملة وله حول قال تعالى ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله﴾ [غافر: ٧]. انتهى من مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٩).

(١) انظر هذا المبحث في حادي الأرواح (ص٢٨٤).

بقي في بيان هذه الآية ورد الشبهات عليها بعض الأمور

منها: ما ورد عن مجاهد في تفسير هذه الآية بأنه قال: (لا يُرى) وهذا يحتمل أنه لا يرى في (مجموع) الدنيا والآخرة، فلا ينفي رؤيته في الآخرة خصوصاً. وقد يكون مراده لا تراه (مجموع) الأبصار، يعني فلا ينفي أن تراه أبصار المؤمنين خاصة، وقد يكون أخطأ في ذلك فلا يتابع، للأدلة على ثبوت الرؤية والإجماع.

ومنها: ما جاء عن عائشة في إنكارها رؤية النبي ﷺ واحتجت بهذه الآية وهذا يحتمل أموراً كذلك فقد يكون مرادها نفي إحاطته ﷺ برؤية ربه وهذا ظاهر. وقد يكون مرادها أن النفي إنما يكون في الدنيا عاماً لكل أحد، وعليه فلم يره النبي ﷺ، ولذلك فهي لم تذكر الآية على نفي الرؤية مطلقاً، بل على نفي رؤية النبي ﷺ وهذه الرؤية التي وقع فيها النزاع، ولم يقع النزاع في رؤية المؤمنين في الآخرة في وقت عائشة =

ـ عدم الإحاطة لا ينفي الرؤية

وقال مبيناً عدم إحاطتنا بالله رؤية قال الشارح: (ص٣٢٨)

وقوله: قَدْ أَعجَزَ عَن الإحَاطةِ خَلْقَه.

أي لا يحيطون به علماً ولا رؤية ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

وقال: (ص٢١٤)

وقوله: بِغَير إحَاطَةٍ ولا كَيْفِية.

هذا لكمال عظمته وبهائه، سبحانه وتعالى، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يُعْلَم ولا يُحاط به علماً. قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠].

٤ـ تأويل قوله ﷺ في الحديث: «سترون ربكم».

ذهب أهل الكلام إلى تأويل هذا الحديث بأن رأى فيه بمعنى العلم أي: ستعلمون ربكم فتكون (رأى) من أفعال القلوب.

وقد أجاب الشارح بقوله: (ص٢٣٠) بعد أن ذكر الحديث.

وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سلط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص(١)؟! وهل يحتمل هذ النص أن

= رضي الله عنها، ولذا نصت على ذلك، مقرة لما لم يقع فيه النزاع، لأنها لم تنف عموم الآية في أول كلامها كما تقدم وهذا أظهر من الذي قبله والله أعلم.

(١) يقول ابن القيم في نونيته: (٤٠١/١ ـ بشرح ابن عيسى)

وأصغ لفائدة جليل قدرها	تهديك للتحقيق والعرفانِ
إن الكلام إذا أتى بسياقة	يبدي المراد لمن له أذنانِ
أضحى كنص قاطع لا يقبل الـ	ـتأويل يعرف ذا أولوا الأذهان
فسياقة الألفاظ مثل شواهدالـ	أحوال إنهما لنا صنوان
إحداهما للعين مشهود بها	لكن ذاك لمسمع الإنسان

يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝﴾ [الفيل: ١]. ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شك أن «ترى» تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلص أحد معانيه من الباقي. وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعاني لكان مجملا ملغزا، لا مبيناً موضحاً. وأي بيان وقرينة فوق قوله: «**ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب**»[1] ؟ فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه[2] ؟!

فإذا أتى التأويل بعد سياقة — تبدى المراد أتى على استهجان
وإذا أتى الكتمان بعد شواهد الـ — أحوال كان كأقبح الكتمان
فتأمل الألفاظ وانظر ما الذي — سيقت له إن كنت ذا عرفان. اهـ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الواقع أن هذا تحريف خطير، لأن الصحابة إنما سألوا النبي ﷺ عن رؤية البصر، فلو كان قد أجابهم برؤية العلم، وجعل مع الحديث مسألة تشبيه الرؤية برؤية الشمس والقمر، وهما معلومان قطعاً، وإنما أراد البصر لأنه قال: «ليس دونها سحاب» والشمس والقمر يعلمان بوجود السحاب وبغير ذلك.
فإن كانوا سألوه عن الرؤية البصرية فأجابهم بالقلبية، وفيهم الأعرابي والصبي، فلا يكون قوله هذا بياناً للأمة، ولا يصدر هذا من أعلم الناس بربه وأفصح الناس بما يجوز على الرب وما لا يجوز، وأنصح الناس للأمة، ولا يصح البيان بذلك أبداً، فتأمل.
وقد ذهب الغزالي إلى إثبات رؤية العلم هذه، انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ١٦٣)، وكذلك الرازي أيضاً على هذا المذهب بل عامة أقوال الأشعرية تجعل الرؤية زيادة انكشاف علم، وانظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٤ ـ ٨٥).

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

٥ـ إثبات الرؤية هل يوجب التشبيه.

ظن بعض الناس أن رؤية الله تستلزم تشبيهه بكذا وكذا، فيرى على صورة الشمس أو القمر ونحو ذلك وهذا خطأ في الفهم، وتوهم باطل.

وقد أجاب الشارح على ذلك بقوله: (ص٢٣١)

وقوله: لمَنِ اعْتَبَرها مِنْهُم بِوَهْم.

أي توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم ـ إن أثبت ما توهمه من الوصف ـ فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم ـ فهو جاحد معطل. بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما رداً على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق .

= يعني أن مصحح الرؤية هو الوجود والقيام بالنفس، فكل موجود قائم بنفسه يصح رؤيته فإذا كان الرب موجوداً قائماً بنفسه فلابد من ثبوت جواز رؤيته، ويبقى ثبوتها مداره على النصوص، ويلاحظ هنا أن النافي لا ينفي الوقوع فحسب بل ينفي إمكان ذلك أيضاً فلينتبه، وأما مصحح الرؤية ففيه خلاف بين المتكلمين فمنهم من قال: الوجود، والتزم لوازم ذلك، وبعضها مما لم يرد وهؤلاء الأشعرية وغيرهم، ومنهم من قال هو القيام بالنفس، وهم الكلابية وهذا أصح. انظر مجموع الفتاوى (٣٤٠/١٧)، ومنهاج السنة (٣٣٠/٢).

وقال أيضاً: (ص٢٣٠)

قوله: ولا يَصحُ الإيمانِ بالرؤيَةِ لأَهْلِ دَارِ السَّلام لمَنِ اعْتَبرَها مِنْهُم بوَهْم، أَوْ تَأولَهَا بِفَهْم، إذ كَانَ تَأْويلُ الرؤيَةِ ـ وتَأْويلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إلىٰ الرُّبوبيَّة ـ بِتْرِكِ التَأْويل، ولُزومِ التسْلِيم، وعَلَيهِ دينُ المُسْلِمين.

يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته. فإن النبي ﷺ قال: **«إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»**[1]، الحديث: أدخل «كاف» التشبيه على«ما» المصدرية الموصولة بـ «ترون» التي تتأوَّلُ إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي. وهذا بين واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها.

قال الشارح: (ص٢١١)

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي.

٦ـ إثبات الرؤية هل يوجب ثبوت الجهة (الممنوعة)

أنكرت المعتزلة الرؤية والعلو، وأثبت الأشاعرة رؤية في غير جهة فاستطالت المعتزلة على الأشاعرة بذلك وألزموهم بنفي الرؤية.

وكلام الأشاعرة غير مستقيم وباطل، لأنه لا يصح نفي العلو مع إثبات الرؤية، لكن أفسد منه من قال إن موجوداً قائماً بنفسه يمنع أن يُرى.

قال الشارح: (ص٢١١) بعد أن أثبت رؤية الرب بالحديث

ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يُرى لا في جهة ـ فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً

---

(١) تقدم تخريجه.

لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال يُرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة.

وقال أيضاً: بعد ذلك (ص٢١١)

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجوداً يُرى لا في جهة أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه[١] لا يرى[٢] ولا في جهة[٣].

الجواب عن الشبهة:

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدمياً؟ فإن أراد بها أمراً وجودياً كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر[٤]. وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً، كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار[٥].

---

(١) وهو مصحح الرؤية أعنى موجود وقائم بنفسه كما سبق في الهامش قريباً.

(٢) انظر في هذا منهاج السنة (٢/ ٣٣٠).

(٣) لأن الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور عدمية، بل لا يشترط في ثبوتها أمور وجودية. انظر منهاج السنة (٢/ ٣٣٠).

(٤) وقد أثبت الجهة أيضاً ابن رشد ونقله عنه في مختصر الصواعق (١/ ٧٤).

(٥) بيان هذا الرد أنهم جعلوا عمدتهم في نفي الرؤية هذا القياس:

١ـ كل ما يمكن أن يُرى فهو في جهة.

= ٢ـ الرب ليس في جهة.
فالرب لا يرى ـ زعموا ـ .
والنقض يكون بالاستفصال عن معنى الجهة.
١ـ فإن أريد بالجهة: **الجهة الوجودية المخلوقة**، صحت المقدمة الثانية فالرب ليس في جهة مخلوقة ولكن لم تصح المقدمة الأولى، لأن سطح العالم ليس وراءه جهة مخلوقة وهو يمكن رؤيته.
٢ـ وإن أريد بالجهة: **الجهة العدمية**، فنحن ننازع في المقدمة الثانية لأن الرب فوق العرش وليس ما فوق العرش إلا جهة عدمية، فهذا المعنى صحيح وإن كنا نعبر عنه باللفظ الشرعي دون اللفظ الحادث فلا تقول الرب في جهة عدمية، بل تقول: (الرحمن على العرش استوىٰ).
وانظر في رد دعوى الأشعرية: نقض التأسيس (٢/ ٤٠٩)، منهاج السنة (٢/ ٢٥٠)، درء التعارض (١/ ٢٥٠)، مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٢).



الفصل الخامس
العلــو

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

العرش والكرسي

المبحث الثاني:

الأدلة على فوقية الرب تعالىٰ

المبحث الثالث:

دفع شبه نفاة العلـو



العلو

الله سبحانه وتعالى له العلو المطلق قدراً وقهراً وذاتاً، وهذا أمر فطري فطر الله عباده عليه، إلا أن هذا الأمر مما نازع فيه المتكلمون فأثبتوا بعض أنواعه، وأنكروا الفوقية العليا فوق الأكوان، فأثبتوا علو المكانة ونازعوا في علوه تعالى على العرش.

وقد بين الشارح هذه المسألة من عدة جوانب فذكر الأدلة، وأجاب عن الشبهات وأطال النفس في ذلك، وهذا الفصل هو داخل في فصل الأسماء والصفات آنف الذكر، إلا أنني أفردته بالذكر لأهميته وحاصل كلام الشارح يمكن أن يرجع إلى ما يلي:

أولاً: العرش والكرسي.

ثانياً: الأدلة على فوقية الرب تعالى.

١ـ الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف.

٢ـ الدليل العقلي على ثبوت العلو.

٣ـ الدليل الفطري[١].

٤ـ الدليل الإلزامي من اللغة.

ثالثاً: دفع الشبهات الواردة على ذلك.

١ـ دفع شبهة لو كان على العرش لكان محتاجاً له.

٢ـ نزوله وقربه ينفيان علوه.

٣ـ الإحاطة هل تستلزم نفي العلو.

٤ـ أدلة الفوقية هي فوقية القدر.

وفيما يلي بيان لهذه الأمور:

---

(١) ويدخل في ذلك دليل إجماع الأمم.

المبحث الأول

العرش والكرسي

قال الشارح: (ص٣٠٩)

وقوله: والعرش والكرسي حق.

كما بين تعالى في كتابه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥ـ ١٦]. ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في غير ما آية من القرآن، ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١١٦]. ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۩ ﴿٢٦﴾﴾ [النمل: ٢٦]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥].

وفي دعاء الكرب المروي في «الصحيح»: لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم[١].

وروى الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب

(١) أخرجه البخاري في الدعوات باب الدعاء عند الكرب (١١/ ١٤٥ ـ ح٦٣٤٥)، ومسلم في الذكر والدعاء باب دعاء الكرب (٤/ ٢٠٩٢ ـ ح٢٧٣٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ : «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟» قال: قلنا الله ورسوله أعلم، قال: «بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين ركبهن وأظلافهن كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء»(١).

ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه(٢).

وروى أبو داود وغيره، بسنده إلى رسول الله ﷺ، من حديث الأطيط، أنه ﷺ قال: «إن عرشه على سمواته لهكذا، وقال بأصابعه، مثل القبة»(٣)، الحديث.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) أخرجه أبوداود في السنة باب في الجهمية (٤/ ٢٣١ ـ ح٤٧٢٣)، والترمذي في التفسير، تفسير سورة الحاقة (٥/ ٣٩٥ ـ ح٣٣٢٠) وقال حسن غريب، وابن ماجه في المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٦٩ ـ ح١٩٣)، وضعفه الألباني (ص٣١٠)، وأشار إلى ضعفه أيضاً الأرناؤوط (ص٣٦٥)، إلا أنه قواه شيخ الإسلام حيث قال كما في (مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٢): «هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر..

وقال: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أن لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ، والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه (أي ابن عميرة) من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كإمام الأئمة ابن خزيمة فأثبت به الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته» اهـ.

(٣) أخرجه أبوداود في السنة باب في الجهمية (٤/ ٢٣٢ ـ ح٤٧٢٦)، والبغوي في شرح السنة (ح٩٢)، وضعفه الألباني وقال: لا يصح في أطيط العرش حديث (ص٣١٠)، وكذا الأرناؤوط ضعفه (ص٣٦٦)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥٦).

وفي «صحيح» البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة وفوقه عرش الرحمن**»[1] يروى «فوقه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

تحريف الفلاسفة (ومن نحا نحوهم) لمعنى العرش

قال الشارح: (٣١٠، ٣١١)

وذهب طائفة من أهل الكلام الى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه: الفلك الأطلس، والفلك التاسع! وهذا ليس بصحيح، لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ: «**فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**»[2].

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للمَلك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ۝﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكاً، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات.

فمن شعر أمية بن أبي الصلت[3]:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيرًا

---

(١) أخرجه البخاري دون قوله «وفوقه عرش الرحمن» في التوحيد باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم (١٣/ ٤٠٤ ـ ح٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري في مواطن منها في الخصومات باب ما يذكر في الأشخاص (٥/ ٨٥ ـ ح٢٤١١) ط.الريان، ومسلم في الفضائل باب من فضائل موسى عليه الصلاة والسلام (٤/ ١٨٤٤ ـ ح٢٣٧٣/ ١٦٠).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، (١٦/ ٤٠٢، ٤٠٣).

بالبناء العالي الذي بهر النا س وسوى فوق السماء سريرا
شرجعا لا يناله بصر العين ترى حوله الملائك صُورا

الصور هنا: جمع أصور، وهو : المائل العنق لنظره إلى العلو.

والشرجع: هو العالي المنيف. **والسرير**: هو العرش في اللغة.

ومن شعر عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، الذي عرض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته:

شهدت بأن وعد الله حقٌ وأن النار مثوى الكافرينَا
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينَا
وتحمله ملائكة شداد ملائكة الإله مسومينا

ذكره ابن عبد البر وغيره من الأئمة[1].

وروي أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «**أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»[2]. ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «**مَخْفق الطير سبعمائة عام**».

تحريف أهل الكلام وتأويلهم العرش بالملك

قال: (ص٣١٢)

وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك، كيف يصنع

---

(١) قال أبوعمر في الاستيعاب في ترجمة عبدالله بن رواحة (٢/ ٢٨٧): وقصته مع زوجته حين وقع على أمته مشهورة، رويناها من وجوه صحاح، وقد تعقبه الذهبي في العلو (ص١٠٦) بقوله: روي من وجوه مرسلة ثم ذكرها. وانظر تضعيف الألباني له (ص٣١٥)، وذكر الأرناؤوط كلام الذهبي (ص٣٦٨).

(٢) أخرجه أبوداود في السنة باب في الجهمية (٤/ ٢٣٢، ٢٣٣ ـ ح٤٧٢٧)، ومع إثبات علو الرب وقربه على ما يليق به قال من قال: إن حملة العرش أقرب إلى الله عمن دونهم. انظر مجموع الفتاوى (٦/ ٧)، شرح الغنيمان لكتاب التوحيد (٢/ ٤٦١) نشر مكتبة لينة ـ دمنهور.

بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟ وكان ملكه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!

الكرسي موضع القدمين وليس هو العلم.

قال الشارح: (ص٣١٢، ٣١٣)

وأما **الكرسي** فقال تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقد قيل: هو العرش. والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. روى ابن أبي شيبة في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه» وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وأنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى[١]. وقد روي مرفوعا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس[٢].

وقال السدي: السموات والأرض في جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش[٣].

وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) ذكر الأرناؤوط أنه في كتاب (صفة العرش) ورقة ١١٤، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٢)، وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٢٣) ونسبه للطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٢) بيَّن ذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٥٧)، وانظر تعليق الأرناؤوط على ذلك (ص٣٦٩، ٣٧٠).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١١ ـ ث٥٧٩١)، وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢/ ١٨) ونسبه له ولابن أبي حاتم أيضاً.

يقول: «ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»[1] . وقيل: كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس[2] . والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو ـ كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه[3] .

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٢ ـ ث٥٧٩٥)، وضعفه الأرناؤوط (٣٧٠، ٣٧١).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١١ ـ ث٥٧٨٨، ٥٧٨٩)، وقد بين الشيخ محمود شاكر رجحان الأثر السابق عن ابن عباس (كرسيه موضع القدمين) من ناحية السند. انظر ذلك في تعليقه على التفسير (٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٤).

(٣) أخرج ابن جرير عن الضحاك قال: كرسيه الذي يوضع تحت العرش الذي تجعل الملوك عليه أقدامهم (٣/ ١١ ـ ث٥٧٩٢).

المبحث الثاني

الأدلة على فوقية الرب تعالى

١ـ الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف.

قال الشارح: (ص٣١٥)

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]. ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]. وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم ذكره: «**والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله**»[١]. وقد أنشد عبد الله بن رواحه شعره المذكور بين يدي النبي ﷺ، وأقره على ما قال، وضحك منه[٢]. وكذا أنشده حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه قوله:

شهدت بإذن الله أن محمدا	رسول الذي فوق السموات من عل
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما	له عمل من ربه متقبل
وأن الذي عادى اليهود ابن مريم	رسول أتى من عند ذي العرش مرسل
وأن أخا الأحقاف إذ قام فيهم	يجاهد في ذات الإله ويعدل

فقال النبي ﷺ: «**وأنا أشهد**»[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لما قضى الله**

---

(١) تقدم الكلام عليه وتخريجه.

(٢) تقدم أنها روايات مرسلة.

(٣) ديوان حسان ص٤٠٣.

الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي سبقت غضبي»[1] وفي رواية: «**تغلب غضبي**» رواه البخاري وغيره.

وروى ابن ماجه عن جابر يرفعه، قال: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا إليه رؤوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى:** ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝﴾ [يس: ٥٨]. **فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه**»[2].

وروى مسلم عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[3]. والمراد بالظهور هنا: العلو. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي يعلوه.

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال يارسول الله، جهدت الأنفس وضاعت العيال ونهكت الأموال أو هلكت الأنعام، فاستسق لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها في بدء الخلق فاتحته (٦/ ٢٨٧ ـ ح٣١٩٤)، وأخرجه مسلم في التوبة باب في سعة رحمة الله تعالىٰ (٤/ ٢١٠٧ ـ ٢٧٥١).

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة باب فيماأنكرت الجهمية (١/ ٦٥ ـ ح١٨٤)، وضعفه الألباني (ص٣١٦)، والأرناؤوط (س٣٧٦).

(٣) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء باب ما يقول عند النوم (٤/ ٢٠٨٤ ـ ح٢٧١٣).

«ويحك! أتدري ماتقول؟ وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سمواته، وقال بأصابعه! مثل القبة عليه، وأنه لَيئِط به أطيط الرحل الجديد بالراكب»[1] .

وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال النبي ﷺ : **«لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سموات»**[2] . وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في مغازيه، وأصله في «الصحيحين».

وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها: أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوجكن أهليكن، وزوجني الله من فوق سبع سموات[3] .

وعن عمر رضي الله عنه: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبست الناس بسبب هذه العجوز؟ فقال: ويلك أتدري من هذه؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، هذه خولة التي أنزل الله فيها ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَـٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا

---

(١) أخرجه أبوداود وتقدم تخريجه.

(٢) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري دون قوله (من فوق سبع سموات) البخاري في مواضع منها في الجهاد باب إذا نزل العدو على حكم رجل (٦/١٦٥ ـ ح٣٠٤٣)، ومسلم في الجهاد والسير باب جواز قتال من نقض العهد (٣/١٣٨٨ ـ ح١٧٦٨) وأما الزيادة فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٣/٤٢٦)، وأوردها الذهبي في العلو (ص١٠٢) وصححها، وقد ضعفها كل من الألباني (ص٣١٧)، والأرناؤوط (ص٣٧٨)، وقال الألباني: «وفي إثبات الفوقية أحاديث صحيحة تغنى عن هذا وسيذكر المؤلف بعضها» اهـ.

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد باب (وكان عرشه على الماء) (١٣/٤٠٣ ـ ح٧٤٢٠) من حديث أنس.

﴿وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١] أخرجه الدارمي[١].

وروى عكرمة عن ابن عباس، في قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: ولم يستطع أن يقول من فوقهم، لأنه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم[٢].

قال الشارح: (ص٣١٨)

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ، وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر[٣].

ثم ذكر أن الأدلة تقرب من عشرين نوعاً تتضمن نحواً من ألف دليل.

قال: في بيانها وسردها: (ص٣١٩)

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونا بأداة: «من»، المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١].

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ: «فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»[٤].

---

(١) في الرد على الجهمية (ص٢٦) من حديث أبي يزيد المدني عن عمر، قال الذهبي في العلو (ص١١٣): وهذا إسناد صالح فيه انقطاع، ونبه على ضعفه الألباني (ص٣١٨)، وتابعه الأرناؤوط (ص٣٧٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسير الأعراف (٥/ ٤٤٧ ـ ث١٤٣٨٧) ولفظه: (ولم يقل «من فوقهم» لأن الرحمة تنزل من فوقهم) واللفظ الذي أورده المصنف عزاه في الدر (٣/ ٤٢٧) إلى عبد بن حميد واللالكائي في السنة.

(٣) وانظر في هذه النصوص: مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٦ ـ ١٣٨، ١٦٤ ـ ١٦٦)، وانظر أقوال السلف في العلو: مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٨ ـ ٢٢٦، ٢٦٠ ـ ٢٦٤)، ومختصر الصواعق (٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٧).

(٤) أخرجه البخاري في مواضع منها في مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر (٢/ ٣٣ ـ ح٥٥٥).

الرابع: التصريح بالصعود إليه. كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتا وقدرا وشرفا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: ٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه لقوله تعالىٰ ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر: ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت: ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [الدخان: ١ـ٥].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففرق بين «من له» عموما وبين «من عنده» من مماليكه وعبيده خصوصاً. وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «**أنه عنده فوق العرش**»[1].

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يراد

---

(١) أخرجه البخاري وتقدم تخريجه.

بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره[١].

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة: «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة[٢].

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: **«إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صِفْراً»**[٣].

والقول بأن العلو قبلة الدعاء فقط ـ باطل بالضرورة والفطرة، وهذا يجده من نفسه كل داع، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليله إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل[٤].

وهذاالنزول مذكور أيضا في رواية شريك في حديثِ الإسراء

قال الشارح: (ص٢٤٨، ٢٤٩)

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ ﴾، فهو غير الدنو

---

(١) وانظر مجموع الفتاوى (١٦/١٠١)، وذكر قول الاتحادية: (على على من وما ثم إلا هو) (١٦/١٠٢).

(٢) وانظر في الاستواء: مجموع الفتاوى (٥١/٥١٨ وما بعدها)، وانظر في إبطال استوى باستولى: مجموع الفتاوى (٥/١٤٤ ـ ١٤٩)، والرسالة التسعينية لشيخ الإسلام حيث أبطل ذلك من تسعين وجهاً، وانظر مختصر الصواعق (٢/١٢٦ ـ ١٥٣) حيث أبطل ذلك من اثنين وأربعين وجهاً.

(٣) أخرجه أحمد (٥/٤٣٨) من حديث سلمان، وأخرجه أبوداود في الصلاة باب الدعاء (٢/٧٨ ـ ح١٤٨٨)، وأخرجه الترمذي في الدعوات (٥/٥٢٠ ـ ح٣٥٥٦) وقال حسن غريب، وأخرجه ابن ماجه في الدعاء باب رفع اليدين في الدعاء (٢/١٢٧١ ـ ح٣٨٦٥)، وصححه الحاكم (١/٤٩٧)، وحسنه الحافظ في فتح الباري (١١/١٢١).

(٤) وقد اعترض على ذلك بنزول الحديد، ونزول الأنعام، وستأتي الإجابة على ذلك ضمن رد الشبهات الواردة على العلو.

والتدلي المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبرائيل وتدليه، كما قالت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ ﴾ [النجم: ٥ ـ ٨]. فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى وأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء فذلك صريح في أنه دنو الرب تعالى وتدليه[١] . وأما الذي في سورة النجم: أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، فهذا هو جبرائيل، رآه مرتين، مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى.

قال الشارح: (ص٣٢٠)

الثالث عشر: الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه[٢] وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «**أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء، رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء، قائلاً: «**اللهم اشهد**»[٣] . فكأنا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعه إلى الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «**اللهم اشهد**»، ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين، وأدي رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غاية النصيحة، فلا يحتاج

---

(١) وهو من حديث شريك بن عبدالله بن أبي نمر، وقد وهمه بعض أهل العلم في هذه اللفظة لأنه انفرد بها، وانظر زاد المعاد (٣/٣٨)، وسيأتي زيادة بيان لذلك إن شاء الله تعالىٰ في فصل (النبوات).

(٢) في مطبوعة (الرسالة): به.

(٣) أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل في الحج باب حجة النبي ﷺ (٣/٨٨٦ ـ ح١٢١٨).

مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين! والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ: «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بيانا عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «أين الله»[1]، في غير موضع.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان[2].

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السموات فقال: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار[3].

وقال عن دليل المعراج هذا في موضع آخر: (ص٢٤٩)

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

---

(١) من ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي في شأن الجارية وفيها قال لها ﷺ: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله قال: اعتقها فإنها مؤمنة»، أخرجه مسلم في المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة (١/ ٣٨١ ـ ح٥٣٧)، ويلاحظ أن الشارح يكرر قوله (أعلم وأنصح وأفصح) لأن المخالفين لا يجيزون أن يقال (أين الله)؟، أفهم أعلم وأنصح وأفصح من رسول الله ﷺ؟!

(٢) كما في حديث الجارية المتقدم قريباً.

(٣) متفق عليه، ويأتي حديث الإسراء بطوله في النبوات.

قال: (ص٣٢٢)

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، ولا يرونه إلا من فوقهم، كما قال ﷺ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم، إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: ياأهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝﴾. ثم يتوارى عنهم، وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم**»[1] رواه الإمام أحمد في «المسند» وغيره، من حديث جابر رضي الله عنه.

ارتباط العلو بالرؤية.

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية. ولهذا طرد الجهمية النفيين، وصدق أهل السنة بالأمرين معا، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلو مذبذباً بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء! وهذه الأنواع من الأدلة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك !

كلام السلف في العلو.

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جداً: فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق، بسنده إلى أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر. لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥]. وعرشه فوق سبع سمواته، قلت: فإن قال: إنه على العرش،

---

(١) تقدم تخريجه في مبحث الرؤية.

ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى[1].

ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسى، لما أنكر أن يكون الله عز وجل فوق العرش مشهورة. رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره[2].

٢ـ الدليل العقلي على علو الرب تعالىٰ:

قال رحمه الله: (ص٣٢٥)

وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة أما ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: إنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته والأول باطل.

---

(١) نقل ذلك شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٨٣/٥)، وأورد الذهبي في العلو (ص١٠٣) كلام الإمام أبي حنيفة وعزاه إلى الفاروق، ونقله الشيخ علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص١٧١) عن الشارح، وأبو إسماعيل الأنصار هو الهروي صاحب منازل السائرين.

(٢) وانظر في كلام السلف ونصوصهم في علو الرب في كتاب ابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية.

أما أولاً: فبالاتفاق.

وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلا للخسائس والقاذورات تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً. والثاني يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه ـ غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول فيكون موجودا إما داخله وإما خارجه. والأول باطل، فتعين الثاني فلزمت المباينة[١].

وقال: (ص٣١٨)

ولا ريب أن الله سبحانه لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته.

ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفا بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها. قيل: لو لم يكن قابلا للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها[٢]،

---

(١) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٢)، مختص الصواعق (١/ ٢٧٤، ٢٧٥).

(٢) يقول ابن القيم في النونية على الوجه الملزم لهم (١/ ٣٩١):

ويقال أيضاً نفيكم لقبوله لهما يزيل حقيقة الإمكان
بل ذا كنفي قيامه بالنفس أو بالغير في الفطرات والأذهان
فإذا المعطل قال إن قيامه بالنفس أو بالغير ذو بطلان

فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنياً فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب.

فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين.

وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتابا ولاسنة ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً[1].

= إذ ليس يقبل واحداً من ذينك الـ ... أمرين إلا وهو ذو إمكان
جسم يقوم بنفسه أيضاً كذا ... عرض يقوم بغيره أخوان
في حكم إمكان وليس بواجب ... ما كان فيه حقيقة الإمكان
فكلا كما ينفي الإله حقيقة ... وكلا كما في نفيه سيان
والفرق ليس بممكن لك بعد ما ... ضاهيت هذا النفي في البطلان
فوزان هذا النفي ما قد قلته ... حرفاً بحرف أنتما صنوان
والخصم يزعم أن ما هو قابل ... لكليهما فكقابل لمكان
فافرق لنا فرقاً يبين مواقع الـ ... إثبات والتعطيل بالبرهان
أو لا فأعط القوس باريها وخـ ... ـل الفشر عنك وكثرة الهذيان. اهـ.

(1) انظر مختصر الصواعق (١/ ٢٧٩)، ٢/ ٢١٥)، وقد نظم ابن القيم في ذلك المعنى في النونية بأبيات عظيمة القدر فقال: (١/ ٣٩٣ ـ شرح ابن عيسى)

وسل المعطل عن مسائل خمسة ... تردى قواعده من الأركان
قل للمعطل هل تقول إلهنا المعبـ ... ـود حقاً خارج الأذهان
فإذا نفى هذا فذاك معطل ... للرب حقاً بالغ الكفران
وإذا أقر به فلـه ثانياً ... أتراه غير جميع ذي الأكوان
=

فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله إلا بذلك؟

فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعاً.

الاعتراض على الدليل العقلي وجوابه:

قال: (ص٣٢٦، ٣٢٧)

وقد اعترض على الدليل العقلي بإنكار بداهته، لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهياً لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء بل هو قضية وهمية خيالية؟

= فإذا نفى هذا وقال بأنه ... هو عينها ما ههنا غيران
فقد ارتدى بالاتحاد مصرحاً ... بالكفر جاحد ربه الرحمن
حاشا النصارى أن يكونوا مثله ... وهم الحمير وعابدو الصلبان
هم خصصوه بالمسيح وأمه ... وأولاء ما صانوه عن حيوان
وإذا أقر بأنه غير الورى ... عبد ومعبود هما شيئان
فاسأله هل هذا الورى في ذاته ... أم ذاته فيه هنا أمران
فإذا أقر بواحد من ذينك الـ ... أمرين قبل خده النصراني
ويقول أهلاً بالذي هو مثلنا ... خشداشنا وحبيبنا الحقانِ
وإذا نفى الأمرين فاسأله إذاً ... هل ذاته استغنت عن الأكوانِ
فلذاك قام بنفسه أو قام بالـ ... أعيان كالأعراض والألوان
فإذا أقر وقال بل هو قائم ... بالنفس فاسأله وقل ذاتان
بالنفس قائمتان أخبرني هما ... مثلان أو ضدان أو غيران
وعلى التقارير الثلاث فإنه ... لولا التباين لم يكن شيئان
ضدين أو مثلين أو غيرين كانـ ... ـا بل هما لاشك متحدان
فلذاك قلنا إنكم باب لمن ... بالاتحاد يقول بل بابان
نقطتم لهم وهو خطوا على ... نقط لكم كمعلم الصبيان. اهـ.

والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أشير إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن رد العقل قولنا فهو لقولكم أعظم رداً، فإن كان قولنا باطلاً في العقل، فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقاً مقبولاً في العقل، فقولنا أولى أن يكون مقبولاً في العقل. فإن دعوى الضرورة مشتركة.

فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم تلك الضرورة التى تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل؟ قابلناكم بنظير قولكم، وعامة فطر الناس ـ ليسوا منكم ولا منا ـ موافقون لنا على هذا فإن كان حكم فطر بني آدم مقبولا ترجحنا عليكم، وإن كان مردوداً غير مقبول بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدعون أنه مقدمات معلومة بالفطرة الآدمية وبطلت عقلياتنا أيضاً، وكان السمع الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا قيل ليس الأمر كذلك فإن الذين يصرحون بأن صانع العالم شيء موجود ليس فوق العالم، وأنه لا مباين للعالم ولا حال في العالم ـ طائفة من النظار وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جهم بن صفوان وأتباعه[1].

٣ـ الدليل الفطري

قال: (ص٣٢٥،٣٢٦)

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى.

---

(١) انظر في ذلك درء التعارض (٦/ ١٩١،١٩٣) (٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالى الجويني المعروف بإمام الحرمين وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يالله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى وقال حيرني الهمداني حيرني[١]! أراد الشيخ: أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضروريا يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو[٢].

الاعتراض على الدليل الفطري وجوابه:

قال الشارح: (ص٣٢٦)

واعترض على الدليل الفطري: أن ذلك إنما كان لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، ثم هو منقوض بوضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض[٣]؟ وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة للدعاء ـ لم يقله أحد من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية،

---

(١) انظر هذه القصة أيضاً في مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٠)، (٤/ ٤٤، ٦١)، (٥/ ٢٥٩)، والاستقامة (١/ ١٦٧).

(٢) انظر مختصر الصواعق (٢/ ٥١).

(٣) انظر الاعتراض وجوابه في نقض التأسيس (المطبوع) (٢/ ٤٣١ ـ ٥٠٢)، ودرء التعارض (٧/ ٢١ ـ ٢٥).

فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثاني: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة. فإنه يستحب للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[1] فمن قال إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو أن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرى السماء ـ: فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: أن القبلة هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء والذكر والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون، ولذلك سميت وجهة. والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الانسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع والموضع الذي ترفع اليد إليه لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً ولأن القبلة في الدعاء أمر شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يستقبل السماء بوجهه بل نهوا عن ذلك ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه أمر فطري يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة[2] . وأمرُ التوجه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوز في الفطر

---

(١) أخرج البخاري في المغازي باب دعاء النبي ﷺ (٧/٣٤١ ـ ح٣٩٦٠) ط. الريان عن ابن مسعود وقال استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش. الحديث، وذكر الحافظ في الفتح (١١/١٤٤) جملة من الأحاديث في استقبال القبلة في الدعاء وذلك في شرحه لباب (باب الدعاء مستقبل القبلة) فليراجع.

(٢) وجاء في ذلك حديث البراء أخرجه البخاري في مواضع منها في الإيمان باب الصلاة من الإيمان (١/١١٨ ـ ح٤٠)، ومسلم في المساجد باب تحويل القبلة من القدس

والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك بخلاف الداعي فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض فإن واضع الجبهة إنما قصده الخضوع لمن فوقه بالذل له لا بأن يميل إليه إذ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد. لكن يحكى عن بشر المريسي أنه سمع وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. وإن من أفضى به النفي إلى هذه الحال لحري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالى ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] وقال تعالىٰ ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداء من مظانه يعاقب بالحرمان. نسأل الله العفو والعافية.

الدليل الإلزامي من اللغة:

قال: (ص٣٢٤، ٣٢٥)

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقيه القهر، وفوقية القدر وفوقية الذات. ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقَّص.

وعلوه تعالىٰ مطلق من كل الوجوه. فإن قالوا، بل علو المكانة لا المكان؟ فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ «المكانة والمنزلة» تستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في

= إلى الكعبة (١/ ٣٧٤ ـ ٥٢٥)، وكذلك حديث ابن عمر أخرجه البخاري في مواضع منها في الصلاة باب ما جاء في القبلة (١/ ٦٠٣ ـ ح٤٠٣)، ومسلم في المساجد باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (١/ ٣٧٥ ـ ح٥٢٦).

قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «**إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله في قلبه، فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد في قلبه**»[1]. فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عرف أن «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابع له فعلو المثل الذي يكون في الذهن يتبع علو الحقيقة[2] إذا كان مطابقاً كان حقاً، وإلا كان باطلاً.

فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء فإن لم يكن عالياً بنفسه على كل شيء، كان علوه في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

---

(١) هذا ليس بحديث كما أشار إلى ذلك الألباني (ص٣٢٤)، والأرناؤوط (ص٣٨٩)، وقد يكون مأثوراً من كلام السلف.

(٢) إلا أننا لا نطلق لفظ (المكان) نفياً أو إثباتاً في وصف الرب تعالىٰ، لعدم ورود ذلك، وأما حديث شريك في المعراج وفيه «فعلا به جبرائيل حتى أتى إلى الجبار تبارك وتعالىٰ فقال وهو في مكانه» فهذا يحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى الرسول ﷺ أي وهو في مكانه الذي أوحى الله إليه فيه قبل نزوله إلى موسى كما أشار إليه الغنيمان في شرح كتاب التوحيد (٤٦١/٢)، وقد يحتمل أن الضمير عائد إلى جبرائيل فلم يتعد مقامه المعلوم، وعلى كل فلم يوصف الرب في ذلك الحديث بالمكان،وقد وقع في كلام الذهبي ما يشعر أنه يوصف الرب به، وانظر في ذلك أيضاً مبحث النبوات.

المبحث الثالث

دفع شبه نفاة العلو

قالوا: لو كان على العرش لكان العرش حاوياً له، ولكان الرب محتاجاً إليه وهذا غلط فإن هذا إنما يلزم من قال إن الرب استوى على العرش بكيفية ككيفية المخلوقين، أو قال إنه محتاج إليه، لكن نحن نقول بل العرش والسموات والأرض محمولة بقدرة الله، تعالىٰ الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً

١ـ هل الاستواء على العرش يلزم منه الاحتياج للعرش؟

قال الشارح: (ص٣١٣)

قوله: وَهُو مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ ومَا دُونَهُ، مُحِيط بكُلِّ شَيْء وفَوْقه وقَدْ أعجَزَ عَن الإحَاطِة خَلقَه.

أما قوله: وهو مستغن عن العرش وما دونه . فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال تعالى ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]، وإنما قال الشيخ رحمه الله هذاالكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل، لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي، محيطاً به، حاملاً له، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظم شأناً وأجل من أن يلزم من علوه ذلك بل لوازم علوه من خصائصه،

وهي حمله بقدرته للسافل، وفقر السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطته عز وجل به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له. وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاة العلو، أهل التعطيل، لو فصلوا هذا التفصيل، لهدوا الى سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكو خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فضلوا عن سواء السبيل. والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رحمه الله، لما سئل عن قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣] وغيرها كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ويروى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفا ومرفوعا إلى النبي ﷺ[1].

٢ـ نزوله وقربه هل ينفيان علوه؟

المعطلة دخلوا في باب الصفات بطريقة خاطئة مثلوا فيها الله بخلقه، وشأن الله أعظم، فهو سبحانه موصوف بالنزول والقرب، ويُدني إليه بعض عباده

---

(١) تقدم تخريجه.
وأما معية الله سبحانه فهي لا تنافي علوه، لأن (مع) لمطلق المقارنة والمصاحبة، وتختلف باختلاف السياقات، فهي معية السمع والرؤية في قوله ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ومعية العلم في قوله ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فقد افتتح الآية بالعلم وختم بالعلم كما قال الإمام أحمد، وهي معية النصرة والتأييد في نحو قوله﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [النحل: ١٢٨]، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٥/١٠٣ ـ ١٠٦، ٢٢٩، ٣١٢، ٤٠٣ ـ ٤٠٤، ٤٩٥ ـ ٥٠٠).
وأما قربه سبحانه: فهو كذلك كما يليق به، ولا ينافي علوه إذ لا نعلم كيفيته، وانظر في ذلك مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١ ـ ١٢٢، ١٢٩ ـ ١٣٠، ٢٢٦،٢٥٥)، (٦/ ٥ ـ ٣٠)، وانظر مختصر الصواعق (٢/٢١٣،٢١٢ ـ ٢٧٧)، وانظر كذلك ما جاء في آخر مبحث التأويل.

أو يدنو هو من بعض خلقه كما جاءت الأخبار بذلك، ولا يستلزم ذلك خلو العرش منه[1] فهو موصوف بالعلو والاستواء حال وصفه بالنزول والقرب، لأن شأن الله ليس كشأن المخلوقين.

وهوسبحانه ينزل في ثلث الليل الآخر، حيث أنه ولا يزال على الأرض ثلث ليل، لذا فهو ينزل لكل قوم في ثلث ليلهم فلا يزال موصوفاً بالنزول، وليس في هذا محذور وهو لا يزال أيضاً موصوفاً بالعلو والاستواء ولايتعارض شيء من ذلك.

ولما أراد المعطلة أن يخرجوا من هذا المقام قالوا ليس داخل العالم ولا خارجه، وظن بعضهم أن الأئمة يقولون بذلك أي بنفي النقيضين، وهذا غير صحيح فما قال أحد من أئمة السنة بهذا أبداً، بل الرب سبحانه مباين لخلقه، عليّ في دنوه، قريب في علوه، وهذا لا يتصف المخلوق به لعجزه[2].

قال الشارح: (ص٢٤٤،٢٤٥) في الذب عن السلف

وفي ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر، فإن أضداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به[3]، وقد نقل أبو مطيع البلخي عنه إثبات العلو، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى. وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سنة، فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظراً، وإن الأولى التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالاستواء والنزول ونحو ذلك. ومن ظن من الجهال أنه إذا

---

(١) راجع في ذلك مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣، ٤١٥ ـ ٤١٨)، وقد بحثت ذلك في آخر مبحث التأويل فليراجع.

(٢) انظر في ذلك مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٤).

(٣) أي لو سمعوا ذلك عنه ـ أي أن الرب ليس بداخل العالم ولا خارجه وأمثال ذلك مما ينسبه إليه المتأخرون ـ لطال تشنيعهم بذلك عليه.

«نزل إلى سماء الدنيا» كما أخبر الصادق ﷺ[1] ـ يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقوله مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنة.

وقال شيخ الاسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ ـ بعد روايته حديث النزول ـ يقول: سئل أبو حنيفة رضي الله عنه؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهى[2].

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف[3]، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين ولا محايز[4]، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش، ويقول بعضهم بحلوله في كل موجود، أو يقول هو وجود كل موجود ونحو ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. وسيأتي لإثبات صفة العلو لله تعالى زيادة بيان، عند الكلام على قول

---

(١) حديث النزول أخرجه البخاري في مواطن منها في كتاب التهجد باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (٣/ ٢٩ ـ ح١١٤٥)، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (١/ ٥٢١ ـ ح٧٥٨) وذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وله طرق وهو مروي عن عدة من الصحابة كما بالأزهار المتناثرة (ص١٢٤).

(٢) وهو سبحانه ينزل لكل قوم في ثلث ليلهم أي سدس الزمان، انظر في ذلك مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٥).

(٣) ولذلك قال السلف ينزل ولا يخلو منه العرش، وسبق الإشارة إلى ذلك قريباً، وانظر مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٢، ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ٣٦٦ ـ ٣٩٦، ٤١٤ وما بعدها)، وانظر شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢١، ٥٨٥).

(٤) في مطبوعة المكتب الإسلامي (مجانب)، وفي مطبوعة الرسالة (محايث)، والأظهر أنهم يتكلمون على الحيّز والله أعلم.

الشيخ رحمه الله: محيط بكل شيء وفوقه إن شاء الله تعالى[1].

٣ـ قالوا: الإحاطة تنفي العلو وتنفي قربه.

الإحاطة التي تخيلها هؤلاء هي إحاطة المخلوقين، وهذا غلط فإن الرب شأنه آخر، ولا يلزم من ثبوت ذلك ثبوت اللوازم الباطلة، لأنه إذا كانت السموات والارض في الكرسي كحلقة ألقيت بين ظهراني فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلا: على الحلقة فهذا لا يكاد عقل يتصوره وهذا كله في المخلوق وعليه، فالرب شأنه أعظم من كل ما يتخيله وهم أو يصل إليه فهم وله المثل الأعلىٰ. .

قال الشارح: (ص٣١٤)

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌ ۝﴾ [البروج: ٢٠]، ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝﴾ [فصلت: ٥٤]. ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ۝﴾ [النساء: ١٢٦]. وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وإنما المراد: إحاطة عظمته، وسعة علمه وقدرته، وإنها بالنسبة إلى عظمته كخردلة. كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن ـ إلا كخردلة في يد أحدكم.

ومن المعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ إن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاط قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها، عال عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف. فلو شاء لقبض السموات والأرض اليوم، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد له إذ ذاك قدرة ليس

---

(١) وقد جمعته هنا في هذا الباب وسبق قبل صفحات والحمدلله.

عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سمواته؟ أو يدني إليه من يشاء من خلقه؟ فمن نفى ذلك لم يقدره حق قدره وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تعالى: فقال له أبو رزين: كيف يسعنا ـ يارسول الله ـ وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «**سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آية من آيات الله، كلكم يره مخليا به، والله أكبر من ذلك**»[١]، وإذ أفل تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء. فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال[٢].

٤ـ تأويل الفوقية بفوقية القدر.

قال الشارح: (ص٣٢٣)

ومن تأول «فوق»، بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز القلوب الصحيحة! فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي

---

(١) أخرجه أبوداود في السنة باب في الرؤية (٤/ ٢٣٤ ـ ح٤٧٣١)، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب فيماأنكرت الجهمية (١/ ٦٤ـ ح١٨٠).

(٢) انظر درء التعارض (٦/ ٣٢٨ ـ ٣٤٠)، ويلاحظ أن بعضهم يورد الشبهة بصيغة أخرى، فيقول: إن العالم كرة، وإن كان الله في جهة الفوق لكان أسفل بالنسبة لسكان الوجه الآخر، وهذا باطل فإن للعالم جهتين فقط العلو وهو في السطح، والسفل وهو بالمركز، فيقولون فيلزم من ذلك أن يكون الله فلكاً محيطاً بالعالم (تعالىٰ الله)، فيرد عليهم بما سبق. وانظر في كرية الأرض والعالم: مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦٥ ـ ٥٦٧)، (٥/ ١٥٠).

والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولاتعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً؟! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السائر:

إلم تر أن السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا[1]

ولو قال قائل: الجوهر فوق قشر البصل وقشر السمك! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل: ٥٩]، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿٧٣﴾﴾ [طه: ٧٣].

نزول الرب: هل هو معنوي أو حقيقي؟

سبق الاستدلال على علو الرب تعالى بنزوله في ثلث الليل الآخر، وقد اعترض المتكلمون على هذا الاستدلال بأن المراد بالنزول هو نزول رحمته لا نزوله تعالى حقاً، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأن النزول ليس دائماً يقتضي «العلو والسفل» فيكون النازل نازلاً من علْو إلى سفْل، بل قد يراد به غير ذلك كما في إنزال الأنعام وإنزال القرآن وإنزال المطر وإنزال الحديد.

وليس في ذلك دليل لهم، لأن إنزال المطر مقيد بأنه من السحاب، أي من علو إلى سفل، وإنزال القرآن مقيد بأنه من الله وهو سبحانه العالي.

وأما إنزال الحديد والأنعام فهو أيضاً على ظاهره من علو إلى سفل كما يتضح من كلام الشارح وذلك في بيان (نزول القرآن)، عند شرح كلام

---

(١) أورده الثعالبي في تتمة اليتيمة (٥/ ٢٩٩) ونسبة لأبي درهم البندنيجي.

الطحاوي وفيه [وأنزله على رسوله وحيًا].

قال: (ص١٩٥، ١٩٦)

وأَنْزلَهُ عَلىٰ رَسُولِه وَحْياً.

أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبرائيل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأ على الناس. قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ـ ١٩٥]. وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أورد على ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، أو إنزال الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام.

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله. قال تعالى: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾ ﴾ [غافر: ١ـ٢]. وقال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ ﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ ﴾ [فصلت: ٢]. ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢] وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [الدخان ٣ـ٥]. وقال تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل ١٠٢].

وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء. قال تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [الرعد: ١٧]. والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر أنه منزل من المزن والمزن: السحاب. وفي مكان آخر أنه منزل من المعصرات. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشتبه هذا الإنزال بهذا الإنزال؟!

فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود. والأنعام تخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يقل ينزل. ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض. ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقى ولدها عند الولادة من علو إلى سفل. وعلى هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦] **وجهين**:

أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس.

الثاني: أن تكون «من» لابتداء الغاية. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾[(١)] [الشورى: ١١].

تبرئة الطحاوي من إنكار الفوقية:

قال الشارح: (ص٣١٤)

وأما قوله: **مُحيطٌ بكُل شَيْء وَفَوْقه**، وفي بعض النسخ: محيط بكل شيء فوقه من قوله: فوقه، والنسخة الأولى هي الصحيحة.

ومعناها: أنه محيط بكل شيء وفوق كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش وهذا ـ والله أعلم ـ إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهواً، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من

---

(١) هذا البحث مختصر من رسالة شيخ الإسلام في (نزول القرآن) وهي ضمن مجموع الفتاوى (١٢/٢٤٦ ـ ٢٥٨)، وانظر مختصر الصواعق (٢/٢١٧ ـ ٢٦٢).

المخلوقات، فلا يبقي لقوله: محيط بكل شيء فوق العرش، والحالة هذه: معنى! إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به، فتعين ثبوت الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

فهرس الموضوعات







